



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 1 ((بن يوسف بن خدة))

كلية العلوم الإسلامية

القسم: اللغة والحضارة العربية الإسلامية

الدَّولة والمجتمع في الغرب الإسلامي

خلال عصريْ المرابطين والموحدين

دراسة تاريخية اجتماعية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتـوراه فـي العلـوم الإسلاميـة

تخصص: حضارة إسلامية

إعداد الطالب:

ناجي لخضر

إشراف الأستاذة الدكتورة:

سامية جباري

السنة الجامعية: 1442-1443هـ/2021-2022م





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر **1** ((بن يوسف بن خدة))

كلية العلوم الإسلامية

القسم: اللغة والحضارة العربية الإسلامية

الدَّولة والمجتمع في الغرب الإسلامي

خلال عصريْ المرابطين والموحدين

دراسة تاريخية اجتماعية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية

تخصص: حضارة إسلامية

إعداد الطالب:

ناجي لخضر

إشراف الأستاذة الدكتورة:

سامية جباري

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة

السنة الجامعية: **1442-1443ه/2021-2022م**


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر، والعرفان في إنجاز، وإتمام هذا البحث إلى:

الأستاذة الدكتورة سامية جباري لأشرافها على هذه الأطروحة فقد كانت عونا وسندا وحافزا معنويا في إنهاء حلقات هذا البحث من خلال النَّصائح، والارشادات، والتوجيهات التي قدمتها لي فجزاها الله كل الخير، ووفَّقها لما تحبه وترضاه، وأنعم عليها بلباس الصحَّة، والعافية وكلَّ أهلها وأحبَّائها، كما لا يفوتني في هذا المقام توجيه أسمى مقامات الشُّكر، والعرفان لأستاذي الدكتور محمد الأمين بلغيث صاحب الفضل علي بعد الله سبحانه وتعإلى لوقوفه سندا وداعما لي في سنوات الماجستير، وتوجيهه لي في بحثي هذا، فجزاه الله كلَّ الخير، وجعل عمله هذا في ميزان حسناته، وإلى كل المشرفين على إدارة قسم الدراسات العليا نظير ما يقدمونه للطلاب من تسهيلات، فبارك الله فيهم جميعا.

الاهداء

أهدي هذا العمل:

إلى والدي الكريمين، فهذا العمل ثمرة جهدهما، ورعايتهما، فيارب ارحمهما كما ربياني صغيرا. إلى الزوجة الكريمة وأبنائي خديجة، أحمد إشراق، و فريد سراج الدين، إلى أخوتي وأخواتي وجميع عائلة ناجي.

إلى كلِّ الأصدقاء في العمل والدراسة، إلى كل من علمني حرفا في جميع مراحل الدِّراسة، إلى كل غيور على دينه ووطنه، وإلى كل من يعرفنا من بعيد أو قريب.


مقدمة

عرف الغرب الإسلامي في العصر الوسيط ومع ظهور دولتي المرابطين، والموحدين أوَّل وحدة سياسية بمعناها الحقيقي جمعت بين عدوتي المغرب، والأندلس نتج عنها ما يعرف بالدَّولة المركزية المتحكِّمة في جميع الشُّؤون، وفي شتىَّ المجالات، واستطاعت هاتان الدولتان المضي قدما بنظمهما، وقوانينهما التي فرضتها عملية تسيير الدَّولة المترامية الأطراف من خلال مؤسسات، وهيئات شملت مجالات الحكم، والقضاء، والجيش، وباقي القطاعات الاقتصادية، والثَّقافية، والاجتماعية، محدثة بذلك قطيعة نسبية مع الأعراف القبلية المتحكّمة في تسيير الشأن العام، والتي طالما أثبتت محدوديتها في مثل هاته الأمور المتعلّقة بقضايا المجتمع والأمة، وموضِّحة في نفس الوقت تلك الأفكار الحضارية التي كان يحملها المؤسسون الأوائل للدَّولتين.

فصنهاجة، ومصمودة، العصبية القبلية لدولة المرابطين والموحّدين استطاعتا أن يَخرجا من هامش التَّاريخ، ومن المجال البدوي إلى صناعة التاريخ، وبناء المجال الحضاري المتمدِّن، مما يوحي إلى تلك الرغبة الجامحة الدَّاعية لمحاولة التَّخلي عن الأنماط الفوضوية في تسيير المجتمع، والقضاء على كلِّ الآفات الاجتماعية والاقتصادية، والتجاوزات الدينية التي تتعارض مع المشروع الاصلاحي الذي تبنَّاه ابن ياسين، وابن تومرت الدّاعي إلى الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، والنَّظر في حاجات النَّاس اليومية دون تكليف، ولا تعسير شريطة التّقيُّد بالمنهج الإسلامي القويم، بتعاليمه التي تضمن الحقوق، وتفرض الواجبات على الرَّعية في إطار العدل، والمساواة.

فتبلوت أفكار الرجلين في هيكل يعرف بالدَّولة، ومؤطر في مجموعة من المؤسسات، والهيئات المكلَّفة بضمان بقاء الدولتين من خلال ثلاثية الأرض، والشعب، ونظام الحكم، فتحقَّقت من خلال كلِّ هذا مكاسب سياسية، وحضارية، واقتصادية انعكست على الرَّعية، وعلى المجتمع، وقدَّمت خدمات جليلة للوجود الإسلامي في المنطقة، وبالأخص في الأندلس، وللإنسانية جمعاء من خلال ما تحقَّق من إنتاج فكري وحضاري في شتَّى المجالات.

فكان من الواجب دراسة بعض الجوانب المهمَّة، والأساسية التي ساهمت في نشأة الدَّولتين، وخصوصا ما تعلَّق ببعض الأسس، والمحاور المؤسسة لما يعرف بالدَّولة، ومؤسَّساتها والتي كانت سببا في ظهور المعالم الحضارية، والفنِّية للعلن، فرسمت أزهى الحقب، والفترات التي شهدها الغرب الإسلامي، ومن هذا جاء بحثنا بعنوان: **الدَّولة والمجتمع بالغرب الإسلامي خلال عصريْ المرابطين والموحدين**

– دراسة تاريخية اجتماعية –

1-أهمية الموضوع واهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث في:

أ- التّعرف على نموذج فكرة الدَّولة التي أقامها المرابطون والموحدون والمبادئ التي أسَّسوا عليها نظاميهما في التسيير، ومن خلالها استطاعوا أن يروجوا لمجتمع إنساني اختلفت مشاربه، وتنوَّعت مطالبه، وحاجاته، بالإضافة إلى معرفة نمط السياسية التي كانت تتبعه السلطة المرابطية والموحدية في التَّعامل مع الرعية من خلال ممارسة الحكم، وموقف الطرفين من بعضمهما البعض خصوصا أيّام الشَّدائد، والاضطرابات.

ب- التّعرف على أبرز ملامح وأوجه هذه السلطة في الحكم من خلال دلالاتها الرمزية، في المجال المغربي والأندلسي، بالإضافة إلى معرفة أسباب النَّجاح الذي ساعد كلاً من المرابطين والموحدين على إقامة صرح سياسي أسسوا من خلاله لمفهوم الوحدة السياسية، ومركزية الحكم والقرار، في حين عجز عن إقامة كل ذلك غيرهم من القوى السياسية وتجمعات الأحلاف القبلية التي سبقتهم.

أمَّا أهداف الموضوع فهي في المجمل العام:

- الوصول لفهم القضايا الرئيسية في بناء الدولة والتي من خلالها استطاع المرابطون، والموحدون بناء دولة قوية واجهت تحديات سياسية، وعسكرية كبيرة كادت تقضي عليها، بالإضافة إلى الأزمات الاجتماعية، والطبيعية، مثل موضوع تحقيق الوحدة السياسية في الغرب الإسلامي، وبناء علاقات تجارية جيدة مع الدُّول، والشعوب المجاورة، بالإضافة إلى محاولة إبراز تلك الروح التي كان يمتلكها المرابطون بالخصوص في محاولة الانتقال من وضع البداوة إلى عالم التَّحضر من خلال الإنتاج الثَّقافي، والفكري والمعماري، وقبول التأثُّر بالطابع الأندلسي وروافده دون تحرُّج من ذلك.
- كما أردنا من خلال كل هذا تكوين أكبر قدر من المعلومات التي يمكن أن تخدم هذا البحث من خلال رسم المحاور، والعناوين الأساسية التي يمكن أن تساهم في توصيف، ودراسة، ووضع خطة أوليَّة لموضوع الدَّولة من خلال نظرة تاريخية واجتماعية، وهذا تسهيلا على الباحثين تتبع دراسة هاته القضايا بسهولة.

2-أسباب اختيار الموضوع.

ترجع الدَّوافع، والأسباب لاختيار هذا الموضوع إلى رغبتي الخالصة بالبحث في تاريخ المغرب الاسلامي والأندلس وخصوصا خلال فترة المرابطين والموحدين والتي تعتبر من أزهى مراحل الوجود الاسلامي في تلك المنطقة، محاولا دراسة بعض الجوانب المهمة في رقي تلك المرحلة والوصول بتلك الفترة الزاهية الى مراتب عليا في اتطور والتقدم من خلال نمطها في التسيير وسياسة الناس، ولا يتأتى هذا الا من خلال فهم بعض القضايا الرئيسية في سياسة أي دولة، مثل محاولة فهم العلاقة التي كانت تجمع بين ثلاثية القبيلة، والدعاية السياسية، والدِّينية، والزعيم الدِّيني أو القبلي في تأسيس الدُّول في الغرب الإسلامي، بالإضافة إلى تقصي حقيقة تلك الرغبة التي كان يمتلكها مؤسسو دولة المرابطين بالخصوص، في عدم ترك الغرب الإسلامي فريسة للتَّجاذبات السياسية، والدِّينة ومحاولة إعادته إلى سكَّة الإسلام الصحيح بعيدا عن الفوضى، وهو نفس الفكر الذي تبنَّاه ابن تومرت عندما رفع راية دفع الظلم، وتخليص النَّاس منه، ومن الأفكار، والمعتقدات الخاطئة التي كان يحملها النظام السياسي والفكري للمرابطين، ومن الأسباب الدّاعية أيضا في اختيار هذا الموضوع هو تتبع تلك النزعة الاصلاحية والحضارية التي حملها بدو من صنهاجة، ومصمودة، وخرجوا بها نحن عالم جديد، ومتحضر استطاعوا من خلالها تحقيق مكاسب سياسية، وحضارية للأمة الإسلامية في تلك المنطقة.

3-إشكالية الرسالة:

وللوقوف على جوانب الدِّراسة، كان لنا أن نطرح إشكالية أساسية والتي بدورها تفرعت إلى مجموعة من التساؤلات وكانت كما يلي:

أ- الإشكالية الرئيسية:

- ما نوع العلاقة التي كانت تربط الدَّولة (السلطة) مع المجتمع المرابطي والموحدي في الغرب الإسلامي؟
- ما طبيعة نظام الدولة في الحكم والتسيير الذي سار عليه المرابطون والموحدون في الغرب الاسلامي؟

ب- الإشكالية الفرعية:

- هل استطاع كلَّ من حكام الدولتين تأسيس، وتجسيد ما يعرف بهياكل الدَّولة في إطار مؤسَّساتي يضمن تنظيم الفرد داخل المجتمع في شتى المجالات؟.
- هل أسس المرابطون والموحدون دولة حضارية قائمة على العدل، والمساواة تستطيع أن تلبي جميع حاجات الأفراد؟ ولماذا نجحا في بناء دولة، و كيان سياسي في حين فشل فيه الآخرين؟.

- كيف كان تعامل السلطة مع القضايا الاجتماعية، و السياسية للمجتمع والرَّعية؟.
- ما طبيعة المجتمع الذي نتج من خلال حكم المرابطين، والموحدين؟ وهل كان لهذا المجتمع دورا، وتأثيرا على الدَّولة؟.
- هل حققت كلتا السلطتين تطورا حضاريا، واجتماعيا استطاعت من خلاله فرض سيطرتها، وتحكمها على كل التحديات الداخلية، والخارجية؟.

4-خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدت خطة شملت مقدمة، أربعة فصول، خاتمة، حيث جاء الفصل الأول بعنوان: **الدَّولة في الغرب الإسلامي، تشكلها ومجالها الجغرافي و السياسي**: حيث تطرقنا فيه إلى تبيين بعض المفاهيم، والتعريفات لمفهوم الدَّولة من خلال أطروحات بعض المؤرخين، والمفكرين أمثال ابن خلدون، وعابد الجابري، ومحمد شحرور، بالإضافة إلى التعريف الغربي، والشرقي لهذا المصطلح، كما تكلمنا أيضا عن المجال السياس والجغرافي لرقعة الغرب الإسلامي معرجين على توضيح التَّقسيم الكلاسيكي لبلاد المغرب، والأندلس من خلال تداوله من قبل المؤرخين الأوائل في مصادرهم، كما تضمَّن الفصل وصفا تاريخيا لأبرز القوى السياسية التي حكمت المنطقة ابتداء من القرن الثالث، وإلى غاية ظهور المرابطين، والموحدين موضحين دور العصبية القبلية، والتّحالفات السياسية كالحلف الصنهاجي، والمصمودي، والتحالفات العرفية كحلف "تاضا"، و"أسماس" في نشأة دولتي المرابطين، والموحدين وباقي الدُّول التي سبقتهما، كما تطرقنا إلى دور الدِّعاية الدينية، والسياسية، وأهميتها من خلال توظيفها في مشروع نشوء الدُّول من خلال استمالة، وحشد الأنصار، والأتباع، مبرزين صفات، وخصائص عبد الله بن ياسين، وابن تومرت العلمية في توظيف ما سبق من خلال تبنٍ واضح لكلا الرجلين لمبادئ الدولتين المذهبية في كل هذا.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: **مظاهر التنظيم في زمن المرابطين والموحدين وموقف العامة منها** حيث تطرقنا فيه إلى الأصول، والمبادئ التي يتمُّ بها تسيير الدَّولة، من طريقة انتقال الحكم بين الخلفاء، وما يترتب عنها من صراع حول السلطة، إلى محاولة فهم، واستطلاع ردود أفعال الرَّعية من ظهور المرابطين والموحدين على السَّاحة، وضمَّ هذا الفصل دراسة حول نظم الدَّولة الرئيسية في تسييرها كالوزارة، والكتابة والقضاء، والتنظيم العسكري، وهذا في قالب تحليلي، وأحيانا نقدي.

أمّا الفصل الثالث فكان بعنوان: **المجتمع، والسلطة دراسة في جوانب متعددة العلاقة بين الطرفين**، حيث تناولنا فيه دراسة التركيبة المشكّلة لمجتمع الغرب الإسلامي، وما ترتب عن هذا المجتمع من طبقات اجتماعية جرّاء سياسة الدّولة، وموقف هاته الطبقات من السلطة، وردود أفعالها حول وضعيتها المعيشية، مبرزين في نفس الوقت بعض النّماذج من التراجع القيمي، والأخلاقي داخل المجتمع، ودور السلطة في التصدّي لمثل هذه المظاهر، كما ضمّ هدا البحث دراسة لأبرز المجاعات، والأوبئة التي ضربت الدّولتين مبينين نتائجهما، وتأثيرها على البنية الاجتماعية، والاقتصادية للدّولة، وكيفية تعامل هاته الأخيرة مع مثل هاته الأزمات.

أمّا الفصل الرّابع المعنون بـ: **المظاهر الاقتصادية الكبرى لدولتي المرابطين، والموحدين وانعكاساتها على المجتمع**، حيث تكلمنا فيه عن أبرز مقومات الدّولتين الاقتصادية من خلال معرفة أهمّ مصادر مواردها المالية، معرضين بالدراسة، والتحليل لسياسة الدولتين في مجالات الفلاحة، والصناعة، والتجارة باعتبارهم مواردا هامة للدولة، ومستطلعين وضع الرّعية من هاته السياسة، ومن هذه المجالات، محاولين معرفة ردود أفعالها جرّاء النّقائص التي كانت حاصلة من طرف السلطة في هاته السياسات، كما بينّا انعكاسات كلّ ما سبق على الرّعية من خلال دراسة نموذج صناعة النّسيج كونه يعبر عن وضعية الرّعية المالية، والمعيشية وهذا من خلال صناعته، وتسويقه.

5-منهج البحث:

ونظرا لكون الدراسة تاريخية، فقد اعتمدت المنهج الوصفي و التاريخي الذي يقتضي الوقوف على الوقائع التاريخية المتعلقة بالدولتين من حيث النشأة والتأسيس كما كانت ومن ثم محاولة رصد للتطور الذي شهدته تلك الوقائع على مدى عصر الدولتين، ورصد أيضا لعديد من القضايا التي تصف وتسرد واقع المجتمع والرعية وعلاقته مع السلطة، كما اعتمدنا الى جانب ذلك المنهج النقدي وهذا لضرورة كانت تمليها علينا أحيانا بعض القضايا والآراء التي اعترضت علينا في ثنايا هاته الرسالة، كونه – المنهج النقدي- السبيل للوصول إلى بعض الحقائق، وفهم بعض الأحداث، والوقائع من أجل الخروج بالأحكام والنتائج.

6-الدِّراسات السابقة:

إنَّ الباحث في تاريخ الغرب الإسلامي عامَّة، وتاريخ المرابطين والموحدين خاصة يجد أنَّ هناك عدَّة أبحاث، ودراسات ذات قيمة علمية كبيرة قد اعتنت اعتناء كبيرا بدراسة هاته المنطقة خلال فترة الوجود الإسلامي، وإذا خصصنا الكلام على الفترة المرابطية، والموحدية نجد أنَّ هناك عدَّة أبحاث تنوَّعت مجالاتها من الدِّراسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولعلَّ هاته الأخيرة شكَّلت توجها جديدا لدى الباحثين في محاولة إحداث رصيد معرفي حول الحركة الاجتماعية، وما نتج عنها من زخم ثقافي وحضاري.

ينضم هذا البحث إلى فئة البحوث، والدِّراسات التي عنيت بدراسة المجتمع، ومظاهره داخل الدُّول فهو موضوع عبارة عن دراسة وصفية في قالب تحليلي، ونقدي في بعض الأحيان، لتشكيلة منوعة لبعض المسائل، والمحاور التي شكّلت بعض المجالات المهمَّة في أركان الدَّولة، مثل موضوع تأسيس الدَّولة، وتنظيماتها وتسيير أوضاع الرَّعية، والحالة الاقتصادية، وسياسة السلطة اتجاه هاته المجالات، وكان من بين الدراسات المركزة في هذا السياق دراسة الباحث حسين أسكان المعنونة بـ: **الدَّولة والمجتمع في العصر الموحدي**، والتي كانت في الأصل رسالة دكتوراه دولة في الآداب من كلية فاس بالمغرب الأقصى سنة 2001م، فهي عبارة عن بحث تمحور حول البحث والتحليل لسياسة الإصلاح الموحدي الدِّيني داخل البنيات الاجتماعية مبرزا جوانب تاريخية عديدة في نظم، وعادات الموحدين في المجتمع، ونظام الحكم، وسعي الدَّولة الحثيث إلى التخلص من بعض الجوانب السلبية التي طبعت وميزت الحياة العامَّة في شتى المجالات خصوصا ما تعلق بهيمنة العادات، والأعراف على نظام الحكم، وقد حاولنا اتمام وإضافة عناصر أخرى لم يتطرق إليها هذا الكتاب خصوصا ما تعلق بتعامل الدولة مع الأزمات مثل الجوع والمرض والأوبئة والكوارث مثل الفيضانات والزلازل، بالإضافة إلى كل هذا أضفنا دولة أخرى معنية هي بالدراسة أيضا من كل الجوانب التي تضمنتها هاته الرسالة وهي دولة المرابطين، ونجد أيضا دراسة للباحث إبراهيم القادري بوتشيش المعنونة بـ: **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، منشورات دار الطليعة ببيروت 1997م، وهو كتاب عني بالمجتمع خلال الحكم المرابطي مبينة أنواع الفئات الاجتماعية التي شكلت تركيبة المجتمع المرابطي بالإضافة إلى دور القبيلة في بناء هذا النسيج الإنساني، وعلاقة هاته الأخيرة بالسلطة المرابطية، بالإضافة إلى الطبقية، وما ترتب عنها من إحداث مشاكل اجتماعية، وإنسانية، ودور السلطة في معالجته ذلك، و المتتبع للدراسات، والأبحاث التي أنتجت حول الحقبة المرابطية يجدها تصب كلها في هذا الاتجاه المتعلق بالدراسات الاجتماعية التي تعتني بالمجتمع، وطبقاته، ونظام الحياة، والمعيشة فيه، فقد حاولنا تسليط الضوء أكثر فأكثر

على هاته الظواهر الاجتماعية التي ميزت الفترة المرابطية محاولين تفسيرها في اطار يربطها مع الدولة ومؤسساتها، كما نجد كتابا آخرا يتمحور موضوعه حول الإنتاج العلمي والأدبي للموحدين معنون بـ: **حضارة الموحدين،** لمؤلفه محمد المنوني، منشورات دار توبقال، الدار البيضاء 1989م، تناول المؤلف في كتابه الواقع العملي الذي كان حاصلا خلال حكم الموحدين، ودور السلطة في دفع عجلة العلوم، وتشييد المؤسسات المتعلقة بها كالمدارس و المعاهد، وهذا راجع كما يقول صاحب الكتاب إلى الأمن الذي ساد البلاد، والحرية التي أعطاها حكام الموحدين للشعراء، والأدباء، وحتى الكتّاب في التعبير عن كل مواقفهم، وآرائهم من خلال كتبهم، ومنه حاولنا استقاء المعلومات المتعلقة بالشق الاداري والتنظيمي ومحاولة التعرف أكثر عليه، وهذا بالموازاة ونظيره المرابطي ومن ثم إضافة بعض المباحث المتعلقة بدور هاته العلوم المذكورة في بناء الدولة ومدى العلاقة التي كانت تربط الحكام مع أصحاب هاته العلوم والفنون، كما نجد كتابا للدكتور محمد الأمين بلغيث بعنوان: **فصول في التاريخ والعمران بالغرب الإسلامي،** دار الخلدونية، الجزائر، 2007م، حيث عالج الكاتب إشكالية مهمَّة في تاريخ الغرب الإسلامي، وهي تتعلق بالمدن، والمدينة، وما لهذه الإشكالية من علاقة وطيدة بينها وبين السلطة، ففكرة المدينة كتجمع بشري مغاير لأيِّ تجمع آخر دلالة واضحة عن نضج فكري كبير كون هذا التجمع يعتبر أداة جالبة لأنواع من الصنّاع، والأعمال التجارية، وهذا ما تجسَّد في شخصية المرابطين، والموحدين الذين أسَّسوا مدن حضارية، ورباطات متنوعة في سبيل كسر قيود القبيلة التي تعتبر الريف كمركز للحكم والسلطة، حاولنا تقديم تحليل وشرح لمدة استعاب كلا حكام الدولتين لفكرة البناء والتشييد والتوسع العمراني الذي يعتبر حتمية اجتماعية وسياسية من أجل التطور والرقي الحضاري

7-عرض عام لمصادر البحث وتحليلها.

لقد حاولت من خلال دراسة هذا الموضوع الاستفادة من أيّ إشارة تخدم عناصر بحثي، سواء كانت صغيرة أو كبيرة وهذا من حيث وجودها في المصادر والمراجع معتمدا في ترتيب هاته المصادر من حيث الأولوية والأهمية على مجموعة من الاعتبارات كالزمان والمكان، ومن حيث مواكبتها أو معاصرتها للأحداث المعنية، أو من حيث سبقها وانفرادها بالروايات والحدث دون غيرها، وكان أيضا من هاته المصادر كتب التاريخ والجغرافيا و المذكرات الشخصية والسير، بالإضافة إلى الدراسات الحديثة الجادة والرصينة.

- **المصادر.**

أ- كتب التاريخ.

1- **المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين:** تأليف عبد الملك بن صاحب الصلاة (ت 594هـ - 1198م)، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط3 حيث يعتبر هذا الكتاب قيمة علمية كبيرة وجليلة في التأريخ لعصر الموحدين السياسي، بالإضافة إلى الإشارة إلى نواحي متعلقة بأجهزة الدَّولة و مؤسساتها و إشارات إلى كيفية تسييرها، مثل مصدر رواتب الجند وكيفية صرفها، وكذلك علاقاته الموحدين مع الأندلسين وعرب إفريقيا، ويعتبر كتابه زاخر بالمعلومات حول النظم الإدارية والسياسية والدينية والعسكرية والمالية بالإضافة إلى العادات والتقاليد داخل المجتمع، مما ساعدنا في الوصول إلى الشواهد الواقعية مباشرة من نفس الفترة المدروسة و أفادتنا بمعلومات قيمة وعديدة في فصول الرسالة.

2- **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب:** تأليف ابن عذارى المراكشي كان حيا سنة (712 هـ - 1112م)، بجميع أجزاءه، فأهمية هذا الكتاب بأجزائه الخمسة تشكل قيمة علمية كبيرة وجليلة ولا يمكن الاستغناء عنه في الدراسات المغربية والأندلسية، فقد حوى تاريخا في أحد قطعه لتاريخ المرابطين وقد شملت القطعة الخامسة تأريخا لدولة الموحدين وقد استطاع أن يعطي لنا تصورا شاملا حول الحياة الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى إمدادنا بالمعلومات التاريخية والإشارات الثقافية والحضارية.

3- -**الأنيس المطرب بروض القرطاس:** لابن أبي زرع ت (726 هـ/ 1326) شمل هذا الكتاب مواضيع مختلفة ساعدتنا في البحث خاصة بمعرفة الأحداث التي مرت بها بلاد المغرب منذ بدأ ظهور المرابطين من جنوب الصحراء وحتى سقوط مراكش في يد الموحدين.

4- **كتاب الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية:** لمؤلف مجهول، فهذا الكتاب يعالج تاريخ المغرب منذ تأسيس مراكش إلى سنة (783 هـ /1381)، ففيه إشارات كبيرة عن مؤسسات المرابطين والموحدين فهو كتاب تحدث فيه عن تاريخ المغرب والأندلس في حقبة نشطة فهو يعد كتاب من أمهات الكتب المفيدة للبحث في تاريخ المرابطين سيما وأن صاحبه استقى معلوماته من مصادر جلها يعتبر في حكم المفقود مثل كتاب ابن الصيرفي.

5- **المعجب في تلخيص أخبار المغرب:** لصاحبه عبد الواحد المراكشي(ت 647هـ/ 1252م)، فهو كتاب يفيض بأخبار السياسة، وقد اهتم المراكشي بالنظم الموحدية، فقد قام بذكر الوزراء والحكام والولاة، كما فصّل القول في تنظيمات الموحدين وقبائلهم.

6- **كتاب العبر**: لعبد الرحمان بن خلدون ت 808 هـ/1405 م يعد كتاب العبر من المصادر الرئيسية التي يعول عليها في البحث حيث يعالج تاريخ المغرب معالجة تفصيلية، فهو كتاب موسوعي تكلم عن الأنظمة السياسية وأنواعها بالإضافة إلى نشأة الدول وسقوطها و مؤسسات الدَّولة، كما تطرق إلى تركيبات المجتمع ودور هذا الأخير في تشييد الحضارة وبنائها بالإضافة إلى علاقة المجتمع بالسلطة.

7- **الحلل الموشية في ذكر الأخبار الأندلسي**: لمؤلف أندلسي مجهول، كتاب تاريخي بامتياز وهو كما قال محقق الكتاب سهيل زكار من الأمهات المعينة على البحث في تاريخ دولتي المرابطين والموحدين فقد استفدنا منه كثيرا من خلال الأحداث والإشارات التي أوردها في قضايا ومجالات عديدة وهذا بترتيب زمني جميل، فكانت كل الأحداث مسلسلة على حسب كل فترة حكم.

أ- كتب الجغرافيا.

1- **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**: تأليف أبي عبد الله محمد الشريف الادريسي، فهو كتاب عاصر صاحبه فترة الدولتين وبالخصوص الموحدية، مما يعطي من خلال وصفه للمدن والبلدان التي شاهدها صورة حقيقة عن واقع الحال ويترجم مباشرة وضعية الرعية المعيشية في تلك الفترة مترجمة سياسة السلطة القائمة آنذاك في جميع المجالات، فقد ساعدنا هذا الكتاب في الحصول على الشواهد المعينة في هذا البحث.

2- **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب لمؤلفه**: أبو محمد عبد الله البكري، نموذج آخر لكتب الجغرافية التي تخصصت في وصف المدن والأقاليم وأحوال الشعوب، فقد استفدنا منه في معرفة حدود المغرب والأندلس الجغرافية، بالإضافة إلى معرفة أوضاع بعض الشعوب الدينية والاجتماعية، فقد كان هذا الكتاب قيمة خبرية تاريخية مفيدة في رصد و دراسة أحوال الناس.

- **المراجع.**

1- **دولة الإسلام بالأندلس عصر المرابطين والموحدين**: تأليف عبد الله عنان، موسوعة تاريخية وفنية بامتياز في التأريخ لتاريخ الإسلام في الأندلس، حيث أفادتنا هاته الموسوعة في جزئها المتعلق بالفترة المرابطية والموَّحدية، وهذا فيما تعلق ببعض المسائل الفكرية كعقلية المجتمع الأندلسي وعلاقته من النظم السياسية، بالإضافة إلى الاستفادة من بعض المجريات التاريخية والعسكرية لحروب المرابطين والموحدين في الأندلس الوقوف على انتصاراتهم وهزائمهم.

2- **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**: تأليف إبراهيم القادري بوتشيش، حيث قدم مؤلف الكتاب دراسة قيّمة حول المجتمع المرابطي من حيث التركيبة السكانية وعناصر المجتمع بالإضافة إلى دور القبيلة في بناء المجتمع المرابطي وعلاقتها بالسلطة المركزية، كما درس الباحث الطبقية وخصوصيتها داخل المجتمع ، فكانت هذه الدراسة مفيدة لنا في البحث من ناحية فهم بعض التراتبيات في بناء هرم المجتمع المرابطي بالخصوص والمغربي بالعموم، كما قدمت لنا بعض الأفكار والصور عن عقلية المجتمع في الغرب الإسلامي وكيف كانت وضعيته المعيشية والاجتماعية على ضوء تلك الظروف.

3- **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**: لمؤلفه عصمت عبد اللطيف دندش، فقد كان هذا الكتاب قيمة عملية وتاريخية بامتياز في كل المجالات الحيوية للدولة المرابطية والموّحدية، فقد استفدنا منه في مقارنة المعلومات التاريخية واستنباط أخرى خصوصا ما تعلق بمجال التجارة والصناعة والفلاحة ومعرفة سياسة الدولتين في هذا المجال، كما قدم لنا هذا الكتاب معلومات عن أهم الأسباب والمشاكل التي أدت إلى الركود الحضاري لدولة المرابطين وسقوطها، مما أعطى لنا تصورا لتقييم بعض السياسات على ضوء تلك الأسباب والمشاكل.

4- **موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين**: تأليف عزالدين جسوس، فقد حوى هذا الكتاب على مجموعة عديدة من القضايا الاجتماعية والدينية خلال الفترة المرابطية وموقف الرعية وغالبية طبقات المجتمع من هاته القضايا، فاستطعنا من خلال هذا الكتاب رصد ردود أفعال العامة والرعية من القضايا التي عالجناها في بحثنا خصوصا ما تعلق بالثورات أو الأزمات الطبيعية كالمجاعات والأوبئة وردود الأفعال التي نتجت عنها.

5- **التراث السياسي والحضاري للمغرب و الأندلس في عصر المرابطين**: تأليف حمدي عبد المنعم حسن، يعتبر هذا المرجع من المراجع المفيدة في دراسة تاريخ المرابطين من الناحية التنظيمية والإدارية والجوانب الحضارية، ففيه معلومات قيمة عن النظام الإداري والقضائي والمالي للدولة بالإضافة إلى الوضعية الاجتماعية من عادات وتقاليد دينية واجتماعية.

6- **الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم**: تأليف عزالدين عمر موسى، مرجع مليء وزاخر بالمعلومات حول النظم الإدارية للدولة الموحدية التي وظفتها في تسيير شؤون الدَّولة مثل نظم الإدارة والخطط الدينية بالإضافة إلى النظم العسكرية والمالية، فهو كتاب قيّم ومفيد جدا لهذا البحث.

7- **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري**. تأليف عزالدين عمر موسى، فقد كان هذا الكتاب مرجعا مهما في دراسة الجوانب الاقتصادية للدولتين على صعيد التجارة والصناعة والفلاحة، فهو كتاب مليء بالمعلومات المتعلقة حول سياسة الدولتين في هاته المجالات بالإضافة إلى أنّه يقدم مجموعة كبيرة من التفاصيل حول منتوجات المنطقة في جميع المجالات السابقة.

8- **الحياة الفكرية بالأندلس في عصر المرابطين**: تأليف محمد الأمين بلغيث، دراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه منشورة، أراد الكاتب من خلالها أن يبرز الإنتاج العلمي والثقافي الذي أفرزته الحقبة المرابطية ومدى التطور والرقي العلمي الذي أنتجه علماء تلك الفترة من حكمهم، وهذا كله راجع إلى مدى الأهمية التي أولاها حكام المرابطين للعلم والعلماء، وحاصل القول أن هذا البحث له الفائدة من حيث فهم السياسة التي انتهجتها السلطة المرابطية مع العلم والعلماء، بالإضافة إلى معرفة العلاقة التي كانت موجودة بين السلطة والفقهاء والمتصوفة والعلماء، كما أن للباحث مذكرة ماجستير منشورة بعنوان: **الرُّبُطُ بالمغرب الإسلامي ودورُها في عصري المرابطين والموحدين**، أفادتنا في تتبع المسار التاريخي لكلا الدولتين على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والحضارية ودور هاته المراكز في إحداث رقي حضاري وعلمي في المنطقة.

9- **المهدي بن تومرت حياته وآثاره**: لمؤلفه عبد المجيد النجار، فهو كتاب تخصص في دراسة سيرة وحياة ابن تومرت ودولته في مختلف الجوانب ومختلف أطوار حياته العملية والسياسية، حيث استطعنا من خلال هذا الكتاب توظيف المعلومات المتعلقة بشخصية ابن تومرت في المبحث الخاص بها ومعرفة بعض الأمور المتعلقة بتوجه الدَّولة العقدي وسياستها اتجاه بقية المذاهب الأخرى.

10- وعلى غرار هاته المصادر والمراجع المهمة يجب أن لا ننسى القيمة العملية والمنهجية الكبيرة التي اتسمت بها بعض المقالات والدّراسات التاريخية التي اعتمدنا عليها في هذا الموضوع باعتبار أنَّها كانت مقالات معمقة ومركزة لبعض القضايا والمحاور التي عالجناها، فقد ساعدتنا كثيرا في رسم تصورات أولية حول السلطة والمجتمع وسياسة الدَّولة في هاته المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فكانت هناك مقالات بولقطيب الحسين، الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي في القرنين(5و6هـ)، و مصطفى بنسباع: السلطة العليا السياسية بين المرابطين والموحدين، و

مقالات أخرى للأستاذ إبراهيم بوتشيش حول الفلاحة والجاليات المسيحية في المغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين و أثر سقوط الدول وقيامها في التطور الديمغرافي.

8-صعوبات الدراسة:

لا يخلو أيُّ بحث أكاديمي من صعوبات، وعراقيل يمكن أن تتسبب في إعاقة الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة، والإجابة على الإشكالات المطروحة لأيِّ بحث، فقد كان عنوان هذا البحث بحد ذاته موضوعا كبيرا خصوصا ما تعلَّق بفكرة الدَّولة، وهي فكرة جامعة شاملة لكلِّ شيء سواء تعلق بالسلطة أو بالمجتمع، فكان من الصعوبة بمكان لملمة جميع المحاور، والمواضيع، ودراساتها واحدا تلو الآخر، وهذا ما يتطلب جهدا أكبرا، ومادة علمية متنوعة، بالإضافة إلى أنَّ بعض المواضيع كانت تحمل في طيَّاتها إطارا فلسفيا، وفكريا مما يؤدي في غالب الأحيان استعمال التخمين، والشكِّ، والتقدير في محاولة تحليل تلك القضايا، والإجابة عنها وهو ما يتعارض نوعا ما مع العمل التاريخي المبني على الشواهد، والوقائع التاريخية الصحيحة، والمؤكدة في غالب الأحيان، كما تستلزم بعض القضايا أحيانا الاستعانة بكتب الفلسفة السياسية لتحليل الأحداث والوقائع، كما كانت ثنائية دولة المرابطين، والموحدين من بين الصعوبات التي واجهتني كوني كنت أجد نفسي أحيانا أخصص جزء كبيرا من دراسة لموضوع ما يتعلق بالمرابطين أكثر من الموحدين، مما يشتت أحيانا الأفكار والتعابير، ويجعلني أتراجع للخلف لأحداث نوعا من الموازنة في المباحث والمطالب، كما كانت هاته الثنائية أحيانا تجذبني إلى فكرة المقارنة بين الدولتين، والتي لم تكن أبدا من صميم البحث، والمنهج المتبع، وهو ما يجعلني أقع أحيانا في بعض التَّجاوزات المنهجية.

الفصـــل الأول

الدولة في الغرب الإسلامي ، تشكّلها ومجالها الجغرافي والسياسي.

- **المبحث الأول**: مفهوم الدولة وتشكلها في الغرب الاسلامي.
- **المبحث الثاني**: المجال الجغرافي للدَّولة في الغرب الإسلامي خلال القرن 5 و6 هـ
- **المبحث الثالث**: المجال السياسي للدَّولة في الغرب الإسلامي خلال القرن 4 و6 هـ
- **المبحث الرابع**: العوامل والظروف التي ساعدت في نشأة الدُّول (الأدارسة - الفاطميون).
- **المبحث الخامس**: الخصائص العلمية، والمعرفية لمؤسسي دولة المرابطين والموحدين.
- **المبحث السادس**: الأصول المذهبية لدولة المرابطين والموحدين.

الفصل الأوّل: الدَّولة في الغرب الإسلامي، تشكلها ومجالها الجغرافي والسياسي.

لطالما كانت القبيلة هي الهيئة الأولى المسؤولة عن تسيير شؤون الجماعات والأمم خلال القرون الوسيطة، وهذا من خلال مجموعة من النظم والقوانين المستمدة من الأعراف والعادات المتوارثة بين أصحاب القرار والشأن في داخلها، ومع كل هذا فقد كانت هاته النظم القبلية مصدرا هاما وملهما لظهور نماذج متطورة في تسيير هذه الجماعات، فظهر مصطلح "الدولة" الذي حاول أصحابه من خلاله خلق مجموعة من المبادئ تحاول أن ترفع من مستوى التنظيم والتسيير داخل هذه المجتمعات، وفي نفس الوقت التّخلص من بعض العادات السيئة في التسيير، ومنه أمكن لنا أن نتساءل حول مفهوم مصطلح الدولة، وكيف نشأ هذا التنظيم في منطقة الغرب الإسلامي؟

المبحث الأول: مفـــهوم الدَّولة وتشكلها في الغرب الاسلامي.

المطلب الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي:

أ- مفهوم الدولة لغة:

جاء لفظ الدَّولة في القواميس العربية بمعنى الانتقال من حال الشدَّة إلى حال الرخاء، "واندال القوم إذا تحولوا من مكان إلى مكان"[1]، كما هي أيضا "انقلاب الزمان"[2] وتغيره من حال إلى حال، فهاته التعريفات في إطارها العام لها إجماع على أنَّ لفظ الدَّولة يأتي بمعنى التغيُّر، والتَّبدل، وعدم الاستقرار على حال واحدة هذا ما لا نجده حاصل عند الغرب في تعريفهم اللغوي للدَّولة حينما يوردون كلمة الدَّولة مقرونة بالحكم وهذا على حسب كل لغة سواءً فرنسية، أو انجليزية، أو لاتينية معتبرين أنَّ هذا الحكم والأمر "لا يتبدل ولا ينبغي أنَّ يتبدّل"[3]، هذا ما ولّد حقيقة اختلافا في مفهوم الدَّولة بين الشرق والغرب كونه يعكس علاقة الدَّولة مع الطرفين ونظرة كل من هذين الطرفين لهاته الأخيرة من حيث التمجيد عند الغرب، وعكسه عند "العرب والمسلمين"[4].

---

[1] – ابن منظور: **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله العلي الكبير، هاشم محمد الشاذلي، محمد أحمد حسب الله، سيد رمضان أحمد، دار المعارف، دون تاريخ، القاهرة، مج 2، ج 16، ص1456. انظر أيضا: ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979، ج1، ص314.

[2] – الفيروز أبادي: **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت، 2005م، ص 1000.

[3] – رياض عزيز هادي: **مفهوم الدولة عند ابن خلدون**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد 37، سنة 1977، ص 79.

[4] – **المرجع نفسه**: ص79.

ب- مفهوم الدولة اصطلاحا:

مازال يشغل الوصول إلى تعريف شامل لمصطلح الدَّولة أفكار، وأذهان المفكرين والكتَّاب باعتبار أنَّ المصطلح قد شمل عدة معاني فضفاضة، "أضفت غموضا وتعقيدا عليه"[1]، وكون الوصول إلى ضبط معاني هذا المصطلح سيمكّن من إعطاء أكثر دقة لكل الدراسات والمباحث المتعلقة بالدُّول والسُّلط التي ظهرت في العالم الإسلامي خاصة، والعالم الغربي عامة دون إقصاء وتهميش لأيّ كيان أو تجمع سياسيي يحمل في نظمه أسس ما يعرف بالدَّولة، فبدأت تظهر عدَّة محاولات للوصول إلى معاني حقيقية وجادّة في ماهية الدَّولة والتعريفات المتعلقة بها، من أمثال عبد الرحمان بن خلدون في كتابه المقدمة.

ومع تطور الكتابات والتآليف بدأت تظهر وجهات وآراء حول مفهوم الدَّولة عند المسلمين والغربيين والتي سنعرضها في هذا المبحث، فقد عرَّف كل واحد الدَّولة بمفهومه وخلفياته الفكرية وهذا من خلال مرتكزات دينية وقراءات تاريخية حول نشأة الدول وسقوطها ومدى قيمة الدَّولة الوجودية في منظور الطرفين كونها تعتبر سبيلا للوصول لفهم أوضح لتطور الدول والمجتمعات خلال حقب زمنية مختلفة.

فهذا محمد العابد الجابري يحاول أن يقترح تعريفا من وجهة نظر ابن خلدون فيقول: "الدَّولة عند ابن خلدون هي الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما"[2]، ومن خلال انصراف المعنى اللغوي بصفة واضحة إلى المعنى السياسي -الاصطلاحي- لمفهوم الدَّولة عند الكتّاب العرب والمسلمين نجدهم يجعلون لها عمرا وحياة فلها-الدَّولة- "أعمار طبيعية كما للأشخاص"[3]؛ فهي ظاهرة في كل مرة تنتهي فيها الدَّورة السياسية. فهي غير ثابتة وغير مستقرة، والمتتبع لمفهوم الدَّولة عند ابن خلدون يجده يحمل عدة مسميات مختلفة، كالسُّلطان والملك. وكل هاته التسميات تحمل الكثير من المفاهيم العميقة والمركبة التي من الصّعب بمكان الوقوف على معنى حقيقي وقريب لمفهوم الدَّولة[4]، فهي لها عدَّة مفاهيم قد تختلف باختلاف المناهج والقطاعات[5]، وهذا ما

---

[1] - رياض عزيز هادي: **مفهوم الدولة عند ابن خلدون**، ص78.

[2] - محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، بيروت، أفريل 1996، ص 211.

[3] - عبد الرحمان بن خلدون: **المقدمة**، تحقيق وتقديم: عبد السلام شدادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، ط1، الدار البيضاء، 2005م، ج1، ص287.

[4] - في إشكالية الدولة ومفهومها راجع: عبد الله العروي: **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، ط9، المغرب الدَّار البيضاء، 2011م، ص 6 وما يليها.

[5] - محمد القبلي: **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط – علائق وتفاعل –**، دار توبقال، ط1، المغرب الدَّار البيضاء، 1997م، ص 72.

يوجب علينا أن نقف على التّعريفات العامّة التي توافق عليها المفكرون والمؤرخون، في سبيل رسم طريق واضح يخدم ورقات هذا البحث دون الغوص في متاهات الاختلاف الحاصل حول تعريف ضابط ودقيق لمصطلح الدَّولة.

فهي أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب ما من خلال مؤسسات، وتعتبر الدَّولة قمَّة الوعي المعرفي والأخلاقي، والاجتماعي، والسّياسيّ السّائد في المجتمع، "فهي بنية فوقية لبنية تحتية تمثّل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، "والمستوى المعرفي"[1]، فقد حوى هذا التعريف على حتمية وجود مؤسسات التي من خلالها يمكن للفرد أن يعيش في إطار تنظيم اجتماعي يرمي إلى ضبط العلاقات وحماية الأرض، "وضمان الاستقرار"[2]، ويذهب البعض إلى أنّه "لا تستحق مجموعة إنسانية أن تسمى دولة إلاَّ إذا كانت متَّحدة لأجل الدِّفاع الجماعي عن ممتلكاتها"[3]، وهذه المؤسسات التي تُوجدها الدَّولة هي السبيل الأسلم لضبط علاقاتها مع الرَّعية "في سبيل الوصول إلى اكتشاف طريقة أسهل وأقرب لتحقيق هدف ما"[4]، مثل مؤسسة الإمارة أو الخلافة بحسب نوع نظام الدَّولة، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى مهمة كمؤسسة الجيش والمؤسسات الدِّينية والتَّربوية التي تعتبر من ركائز أيّ نظام سياسي، فكيفما كانت العلاقة بين هاته المؤسسات والرَّعية أعطت الصورة والانطباع حول نمط الدَّولة في التسيير والحكم من "حيث العدل أو الاستبداد"[5].

[1] – محمد شحرور: **الدَّولة والمجتمع**، مطبعة الأهالي، دمشق، دون تاريخ، ص179.

[2] – محمد القبلي: **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط** ، ص72.

[3] – عبد الله العروي: **مفهوم الدولة**، ص 33.

[4] – **المرجع نفسه**: ص 104-105.

[5] – يقول محمد شحرور في كتابه **الدولة والمجتمع** ص 180 في هذا الشأن أنّه: كلّما كان تأثير البنية التحتية للمجتمع على البنية الفوقية (المؤسسات) كبيرا كانت الدولة أكثر الديمقراطية، وكلما كان تأثير البنية الفوقية (المؤسسات) على البنية التحتية (المجتمع) كبيرا اتجهت الدولة باتجاه القمع والديكتاتورية، فالدولة الديمقراطية هي حالة الوسط في التأثير والتأثر المتبادل بين البنى المختلفة، والدولة مؤسسات ضبط لا مؤسسات قمع.

المبحث الثاني: المجال الجغرافي للدَّولة في الغرب الإسلامي خلال القرن 5و6 هـ.

لطالما كان المغرب والأندلس ولايات تابعة لعدة قوى مختلفة من الرومان والوندال والبيزنطيون وصولا إلى المسلمين، وهذا ماجعل المنطقة تشهد العديد من التقسيمات والتسميات على مدى العصور نتيجة هذه القوى السياسية التي حكمت هاته المنطقة وسياستها في الحكم، فماهي جغرافية هاته المنطقة في تللك الفترة؟.

يشمل الحديث عن المجال الجغرافي للدَّولة في الغرب الإسلامي[1] خلال الفترة الوسيطة تلك الرُّقعة الجغرافية الشاسعة الممتدة "من المحيط إلى التخوم الليبية ومن الزقاق إلى هيكل الزهراء"[2]، وكلمة الغرب الإسلامي هي كلمة تعني عند المؤرخين والمتَّخصصين المغرب والأندلس، وعند الرجوع إلى منطقة المغرب فإننا نجد أنَّ المؤرخين وأصحاب كتب الجغرافيا قد قسَّموا المغرب إلى "ثلاثة قطع"[3]، أدنى وأوسط وأقصى، وكان هؤلاء يستندون في تقسيمهم على معيار "سياسي صرف"[4]، علما أنَّ المغرب كان في كتابات المؤرخين والجغرافيين رقعة جغرافية واحدة كما هي عند البكري "بإفريقية التي تمتد من برقة شرقا إلى طنجة الخضراء غربا"[5]، وكان يطلق على زيري بن مناد[6] "بصاحب الغرب وما يليه"[7]، وبالعودة إلى المصادر والتآليف التي تكلَّمت عن هذا المجال المشترك نجد أنَّ هذه تسميات لم تكن حاضرة بصفة واضحة لدى أصحاب المصادر

---

[1] – عن مصطلح الغرب الإسلامي انظر: ليفي بروفنسال: **حضارة العرب في إسبانيا**، ترجمة: ذوقان قرقوط، مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ ص 9 وما يليها، العلوي القاسمي هاشم: **مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع هجري**، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، المغرب، 1995، ج1، ص 59-60، ناجي لخضر: **جوانب من الحياة الاجتماعية والثقافية للصوفية والمتصوفة من خلال نوازل وفتاوى الغرب الإسلامي**، مذكرة ماجستير في العلوم الإسلامية، غير منشورة، جامعة الجزائر01، الجزائر، 2012م، ص 21-22-23.

[2] – عن الحدود الجغرافية للمغرب والأندلس راجع: ناجي لخضر: **المرجع نفسه**: ص22.

[3] – أبو الفداء عماد الدين: **تقويم البلدان**، اعتنى به رينود والبارون ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1840م، ص 122.

[4] – مزدور سمية: **المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588-927 هـ/1192-1520م)**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 25.

[5] – البكري، أبو عبد الله: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، طبعة مكتبة المثنى، بغداد، 1857م ، ص 21.

[6] – **زيري بن مناد**: من قبيلة تلكانة أحد فروع قبيلة صنهاجة الشمال، مؤسس مدينة أشير وأحد أشهر عمّال الدولة الفاطمية خلال تواجدها في المغرب الإسلامي زمن المعز لدين الله الفاطمي، توفي سنة (361هـ/971م) وهو يقاتل الخارجين عن طاعة الدولة الفاطمية، الهادي روجي إدريس: **الدولة الصنهاجية – تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12 م –** نقله إلى العربية: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1992، ج1، ص39.

[7] – محمد القبلي: **مراجعات حول المجتمع والثقافة في العصر الوسيط**، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987م، ص 9.

الذين تكلموا عن المغرب وعاشوا خلال الفترة الممتدة من الفتح وإلى غاية القرن السادس الهجري، وهذا باعتبار "غياب المجال كوحدة مرجعية طيلة الحكم اللامركزي في المغرب"[1]، بالإضافة إلى أنَّ المجال في تلك الفترة كان معرفا بالإحالة على القبيل المتغلب، أو الأسرة الحاكمة، أو الزَّعامة الفردية النَّافذة، أو منطقة الانتساب[2] كما كان يعرف ببلاد المصامدة[3] أو بلاد صنهاجة[4]، أو بلاد زناته، أو دولة بني مدرار، كما اعتبروا أنَّ التقسيمات السابقة مجرد تقسيمات اصطلاحية أوجبتها، الضرورة السياسية والإدارية[5].

وبالرجوع إلى البحث عن تاريخ تداول المسمَّيات السابقة في المصادر مبتدئين أولا بلفظ **المغرب الأدنى**، نجد أنَّ استخدامه في المصادر يعود إلى الباحثين المحْدَثين[6] فقد كان يعرف باسم إفريقية أو القيروان[7].

أمّا **المغرب الأوسط** فيرجع أول استعمال له للبكري (ت 487هـ/ 1094م) حين تكلّم عن تلمسان واصفًا إياها "بقاعدة المغرب الأوسط"[8]، ثمَّ بدأت المصادر التَّاريخية التي جاءت من بعده ككتب الرَّحلات والتَّاريخ والجغرافيا والأنساب والأدب والبلاغة تورد هذا المصطلح بشكل واضح للدِّلالة على الرُّقعة الجغرافية التي تعنيها هذه التَّسمية، فقد ورد ذكرها عند الشَّريف الإدريسي تارة بمصطلح الغرب الأوسط في ثلاث مواضع[9]، وتارة بلفظ المغرب الأوسط في موضع واحد[1]، وعودتنا إلى كتاب الإدريسي لها اعتبار كون مؤلف

[1] – محمد القبلي: **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط**: ص 74.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 74.

[3] – **بلاد المصامدة**: نسبة إلى قبيلة مصمودة أشهر القبائل البربرية، وكانت تسمى عند الجغرافيين والرحالة ببلاد السوس بقسميه الأدنى والأقصى، وأمكننا القول أنَّه يمثل المغرب الأقصى الحالي، ولأكثر معلومات حول حدود السوس وبلاد المصامدة الجغرافية وتطورها التاريخي يراجع: العلوي القاسمي هاشم: **مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع هجري**، ج1، ص 55 وما بعدها، الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع في العصر الموحدي**، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، 2010م، ص 13 وما يليها.

[4] – **بلاد صنهاجة (الملثمين)**: رقعة جغرافية شاسعة تمد من جهة غرب المحيط الاطلسي وصولا إلى منازل "نون" على طول الساحل وصولا إلى نهر السنغال، وهي تضم بلاد – تكنة– باني الغربية– وادي نون– وبلاد شنقيط، وللاطلاع اكثر وبالتفصيل حول الحدود الجغرافية لبلاد صنهاجة وتطورها التاريخي من خلال عديد الدراسات يراجع: محمد الأمين بلغيث: **الحياة الفكرية في الأندلس في عصر المرابطين**، دار القافلة، الجزائر، 2014م، ص 51 وما بعدها.

[5] – عن هذا انظر: أحمد مختار العبادي: **في تاريخ المغرب والأندلس**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000م، ص 16.

[6] – يوسف بن أحمد حوالة: **الحياة العلمية بإفريقية**، جامعة أم القرى، ط1، 2000، ج1، ص 47.

[7] – **المرجع نفسه**: ص 47.

[8] – حاج عبد اللطيف يخلف: مصطلح المغرب الأوسط في المصادر الإسلامية الوسيطية، **مجلة عصور الجديدة**، المجلد 7، العدد 26، الجزائر، أفريل 1438/2016-2017 م، ص 147- 138.

[9] – الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، 2002، م1، ص 222-252-260.

الكتاب قد عاصر قيام الدَّولة المرابطيَّة الموحّديّة في نهاية القرن الخامس الهجري وبداية القرن السادس، بالإضافة إلى أنَّ قيام هاتين الدولتين وخصوصا الدَّولة المرابطيَّة. شكَّل نهاية الحكم اللامركزي في المغرب الإسلامي على اعتبار أنَّ التجربة المرابطيَّة تعتبر أولى بواكير مشروع الوحدة في المغرب الإسلامي، فكان لزاما أن يحمل هذا المشروع في طياته بناء الإنسان المسلم، والذي يتميز بهويته، وتقاليده المغربية على عكس ما كان حاصلا مع الدُّول اللامركزية، ثم بدأت تظهر استعمالات هذا المصطلح وأعني المغرب الأوسط مع مؤرخي القرن السابع والثامن، فقد ذكرها ابن سعيد (ت 685هـ/1287م) في كتابه في معرض حديثه عن أقاليم المغرب[2]وصاحب كتاب "الاستبصار"[3] وغيره[4].

أمّا مصطلح **المغرب الأقصى** فقد أورده الإدريسي في كتابه أكثر من سبع عشرة مرة على اعتبار أنَّه هو أوَّل من استعمل هذه اللَّفظة[5] ومع أنَّ الرَّجل كما وسبق الكلام فيه من قبل أنَّه كان معاصرا لقيام الدَّولة المرابطيَّة والموحّديّة، فظهور التسمية لم يكن مجرَّد صدفة، أو عبث بل كان نتيجة وضع جديد توحَّد من خلاله المجال[6]، وأملته ظروف سياسية وإداريَّة وكذلك نتيجة الشَّتات السياسيّ النّاتج عن القوى السّياسيّة التي كانت تتحكَّم في أقاليم الغرب الإسلامي، فكانت دَّولة الزّيريين في المغرب الأدنى والحمّاديين في المغرب الأوسط وملوك الطوائف في الأندلس، أمّا مصطلح الأندلس فقد عرفه المسلمون منذ عملية الفتح الأولى التي كانت سنة (92هـ/710م)، فقد شاع استعمال هذا اللّفظ لدى المؤرخين الأوائل والجغرافيين، وغيرهم ممن درسوا تاريخ المنطقة وقصدوا به جميع شبه الجزيرة الأيبيرية في حين أنَّ هناك من المستشرقين من قصد به الرُّقعة الجغرافية التي خضعت لسيطرة المسلمين الأوائل سواء اتسعت الرقعة أو ضاقت.

---

[1] – الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**: ص 11.

[2] – أبي سعيد المغربي: **كتاب الجغرافيا**، تحقيق: إسماعيل العربي، المكتب التجاري للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1970م، ص 140.

[3] – مؤلف مجهول: **الاستبصار في عجائب الأمصار**: نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، ودار النشر المغربية، ط2، بغداد، الدار البيضاء، 1986م، ص 176، ذكرها أبو الفداء: **كتاب تقويم البلدان**: ص 129، الغبريني: **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981م، ص 88.

[4] – للاطلاع أكثر حول تاريخ بدء هذه التسمية راجع مقال: حاج عبد اللطيف يخلف، **مصطلح المغرب الأوسط في المصادر الإسلامية الوسيطة**.

[5] – محمد القبلي: **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط** ، ص 74.

[6] – **المرجع نفسه**: ص 74.

المبحث الثالث: المجال السياسي للدولة في الغرب الإسلامي من القرن 4هـ الى القرن 6هـ.

شهد الغرب الإسلامي قبل ظهور الدول المركزية الأولى وهما دولة المرابطين والموحّدين نشوء عدَّة كيانات وقوى سياسية تنوَّعت قواها العسكرية واختلفت مشاربها المذهبيَّة، وتباينت طموحاتها، وأهدافها الوجوديّة، فإذا حدّدنا الفترة التي نريد دراساتها حول هاته الدُّول والتي يمكن أن نجعلها من القرن الرابع وإلى غاية القرن السادس الهجريين؛ فيمكن أن نستقرئ مجموعة من الملاحظات، والآراء على الدُّول التي شغلت تلك الفترة الزمنيّة من حيث معرفة الحدود السياسية لكل دولة ويمكن أن نبدأ من الدَّولة الفاطمية التي كانت تعتبر خلال القرن الرابع من أقوى دول منطقة المغرب الإسلامي باعتبارها استطاعت أن تحكم المنطقة طوال مدَّة زمنية طويلة تناهز القرن ونصف وهذا منذ تأسيسها سنة (296هـ/908م) وإلى غاية القطيعة التي أعلنها المعزُّ بن باديس مع القاهرة التي كانت عاصمة الدَّولة الفاطميَّة آنداك وهذا على أصح التواريخ سنة (443هـ/1051م)، وكان الفاطميون زمن المعزِّ لدين الله قد نقلوا عاصمة ملكهم من المغرب **المهدية** إلى مصر **القاهرة** سنة (362هـ/972م)، ولم يكن المغرب في نظر الفاطميين سوى قاعدة – مع التَّحفظ- تنطلق منها جميع حملاتهم التوسّعيَّة التي كانت ترمي إلى غزو كلّ العالم الإسلامي[1]، وما الانتقال إلى مصر إلاَّ دليل واضح على رغبتهم في بسط النُّفوذ على كل المناطق الإسلامية في المشرق باعتبار "أنَّ امتلاك مصر يعني امتلاك الحجاز والشام"[2]، هاته الأخيرة التي تعتبر مركزا دينيّا بامتياز لدى الفاطميين لأنّ حاكمها يعتبر "الحاكم الفعليّ للدَّولة الإسلامية"[3] وكان امتداد الدَّولة الفاطمية داخل المغرب الإسلامي يشمل تونس، وبرقة، وطرابلس وقسنطينة، وصقلية باستثناء مناطق جبل الأوراس وجبل نفوسة وضواحي طرابلس ومنطقة الجريد التي كانت خاضعة للخوارج، كما استطاع الفاطميون أن يقضوا على الدَّولة الرستميَّة بتيهرت والدَّولة الصفرية بسجلماسة سنة (296هـ/908م)، أمّا المغرب الأقصى فكان يعرف تطاحنا بين الدويلات الإدريسية إثر وفاة مؤسّس فاس إدريس الثاني سنة (213هـ/828م)، هذا ما جعل الخليفة أبا عبيد الله المهدي يوجه أنظاره إلى المغرب الأقصى، فاستطاع أن يستولي على مدينة نكُّور سنة (304هـ/916م) ويقضي على زعيمها سعيد بن صالح بقيادة قائده مصالة بن حبوس، وأخضع مدينة فاس التي كانت تابعة للعائلة الإدريسية، فاستطاع القائد

---

1 – الهادي روجي إدريس: **الدولة الصنهاجية – تاريخ إفريقية في عهد بني زيري** ، ص 40.

2 – عبد الله محمد جمال الدين: **الدولة الفاطمية،** ص 92.

3 – **المرجع نفسه:** ص 92، وللمزيد حول أسباب انتقال الفاطميين من المغرب إلى مصر راجع: عبد الله محمد جمال الدين: **المرجع السابق،** ص ص 93- 94.

الفاطمي أن يهزمهم ويفرض على يحي بن إدريس معاهدة الصلح على مال يؤدّيه ويقدّم البيعة للخليفة الفاطمي سنة (305 هـ/917م)، وبذلك أصبح الأدارسة تابعين للخلافة الفاطمية باعتبار هاته الأخيرة كانت تعتبر نفسها الوصيّ الشرعيّ على البيت النبويّ.

والملاحظ من خلال عملية التَّوسّع التي قام بها الفاطميون على كل البلاد المغربية هو وجود ردة فعل عنيفة من قبل قبائل المناطق التي دخلتها الجيوش الفاطمية، ومن قبل حكام المدن، بالإضافة إلى الانقلابات التي حدثت من قبل قادة البربر في الجيش وخلعهم الطَّاعة للخليفة الفاطمي وإعلانهم الطَّاعة للخلافة الأمويَّة في قرطبة آنذاك أو العبَّاسيَّة في بغداد، فسرعان ما ثار أهل تيهرت على عامل الفاطميين أبو حميد دوَّاس وأرادوا قتله لكنه استطاع الفرار بعد أن قتل من جنوده حوالي ألف فارس ممّا جعل الخليفة المهدي يعدُّ العدَّة ويتوجّه إلى المدينة الثائرة ويلتقي مع زناته في موقع (فك الديك)[1] فهزمهم، وقتل عددا كبيرا منهم وتمكَّن من إعادة فتح المدينة، وجعل عليها قائده ابن حبوس، كما ثارت سجلماسة على الوالي الفاطمي إبراهيم بن غالب المزاتي وقتلوه مع ألف فارس من كتامة[2]، وكانت مدَّة ولايته خمسين يوماً، فاستطاع أن يخضعها بقيادة ابن حبوس، الذي عينه واليا عليها، لكنَّها عادت للتَّمرد ثانية في زمن الخليفة المعزِّ لدين الله ممّا اضطر الخليفة لإرسال قائده جوهر الصقلي للقضاء على التَّمرد وكان له الأمر في سنة (347هـ/984م) "فأعادها فاطمية"[3] كما قيل.

ثمَّ ثار أهل طرابلس على الوالي آنذاك ماقنون بن دبارة، فاضطر للهروب ممّا جعل الخليفة أبا القاسم بن عبيد الله يحاصرها في جيش كبير "حتى طلبوا الأمان فأمّنهم"[4]، وثار أيضا أهل صقلية سنة (300هـ/912م) على عاملها فخرَّبوا ونهبوا دورها وأرادوا تعيين "أحمد بن زيادة الله بن قرهب"[5] وإعلان

---

[1] – عبد الله محمد جمال الدين: **الدولة الفاطمية**، ص 57.

[2] – ابن عذارى: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج1، تحقيق، جون كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط3، بيروت، 1983م، ص 156، محمد جمال الدين: **المرجع السابق**، ص 56.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 57.

[4] – ابن عذارى: **المصدر السابق**، ص 169

[5] – **المصدر نفسه**: ص 168.

الطَّاعة للخليفة المقتدر ببغداد، كما "خلع موسى بن أبي العافية الطَّاعة عن الخليفة الفاطمي"[1] بعد أن عيَّنه ابن عمه مصالة بن حبوس واليًا على فاس "فانحرف إلى الأموية من وراء البحر"[2].

كما شهد الفاطميون ثورة عنيفة كادت تقوّض ملكهم وهي ثورة "أبي مخلَّد يزيد بن كيداد" التّي كانت سنة (332هـ/944م) حيث كادت كما قلنا تفضي إلى طرد الفاطميين إلى خارج المغرب[3]، فاستطاع هذا الثائر في بداية الأمر أن يغيِّر كل المعالم السياسية لإفريقية، والحدود الجغرافية التي امتلكها الفاطميون جرَّاء غزواتهم، فقد تمكَّن من إخضاع كامل إفريقية عدا المهدية[4] فاستولى على تونس والقيروان، وحاصر المهدية حصارا شديدا لكنَّه فشل في اقتحامها بسبب تحصيناتها وسورها، بالإضافة إلى تدخل زيري بن مناد الصنهاجي ومباغتته لجيش أبي يزيد من الخلف، كما أنَّ جنود أبي يزيد سئموا الانتظار من طول الحصار فعاد أبو يزيد إلى القيروان سنة (334هـ/945م)، وتجدر الإشارة إلى أنَّه كانت هناك مراسلات بين الخلافة الأموية في قرطبة وبين أبي يزيد، باعتبار أنَّ الأمويين كان يهمهم الوضع في الضفة المقابلة نظرا للعداء الكبير الذي كان بينهم وبين الفاطميين والخطر الذي يمكن أن يداهمهم من قِبَلهم، فبذل الفاطميون جهدا كبيرا من أجل القضاء على ثورة أبي يزيد، حيث استغرق الأمر ما يقرب من ثلاث سنوات، وهذا حين ألقي عليه القبض سنة (336هـ/947م) ومات متأثرا بجراحه.

كما شهدت سنة (433هـ/1041م) خروج المعزّ بن باديس صاحب أشير عن طاعة الفاطميين ونقض كل المواثيق القديمة، والأعمال التي قدَّمها جدُّه زيري بن مناد للفاطميين هو وقبيلته صنهاجة وكتامه. حيث كانت كتامه هي الصَّدر الذي احتضن دعوة الفاطميين وداعيها في المغرب أبو عبد الله الشِّيعي، فقد خاض هذا الأخير حروبا عنيفة ودموية من أجل بسط نفوذ أوسع وكبير على المغرب الإسلامي؛ ولم يكن هذا النفوذ والسيطرة من جهة واحدة بل كان بمساعدة القبائل الكتاميَّة[5] من سكان جبال القبائل الصغرى بجبال المغرب الأوسط[6]، فهي التي كان لها الفضل في تثبيت دعائم الفاطميين كونهم كانوا يمتازون بالمهارة القتالية

[1] – الهادي روجي إدريس: **الدولة الصنهاجية – تاريخ إفريقية في عهد بني زيري**، ص 43.

[2] – عبد الرحمان بن خلدون: **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الأردن– السعودية، 1999م، ص 925.

[3] – الهادي روجي إدريس: **المرجع السابق**، ص 48.

[4] – **المرجع نفسه** : ص 48.

[5] – عبد الله محمد جمال الدين: **الدولة الفاطمية**، دار الثقافة للنشر والتّوزيع، القاهرة، 1991م، ص 17-49.

[6] – الهادي روجي إدريس: **المرجع السابق**، ص44.

ومعرفة تضاريس المناطق، خصوصا قبيلة صنهاجة بقيادة زعيمها زيري بن مناد، بالإضافة إلى التَّحالفات القبلية والعرقية التي كانت بين هاته القبائل البربرية، خصوصا فيما تعلَّق بمحاربة العدو الأول وهو قبيلة زناته وكبح كل الثورات البربرية الأخرى، فكان هذا الحدث المتعلق بخلع الولاء للفاطميين بمثابة انتهاء الحكم الفاطمي على بلاد المغرب ولو رمزيا، فدخول حماد بن بلكين في طاعة العباسيين سنة (405هـ/1014م) بعدما شق عصا الطاعة في وجه باديس وإعلانه الدخول في طاعة العباسيين[1] شكَّل إشارة واضحة على بدء انتهاء الحكم الفاطمي في المغرب من قبل القادة الذين استطاعوا فيما بعد أن يشكلوا كيانات، ودول تتميز بالعناصر الأساسية المشكلة للدَّولة من جيش، ومجال جغرافي، وعناصر سكانية فقد أرسى المعز بن باديس دولته في المغرب الأدنى وجعل صبرة أو المنصورية عاصمة له ثم المهدية سنة (449هـ/1057م)، كما أسَّس حمَّاد بن بلكين دولته في المغرب الأوسط وجعل من القلعة (398هـ/1007م) عاصمة له في بادئ الأمر ثم بجاية (460هـ/1067م) في آخر المطاف على يد أحد أبنائه.

وقبل الخوض في الكلام عن تجربة الدَّولتين الصنهاجيتين بني زيري وبني حمّاد وجب القول أنَّ الفاطميين في المغرب ورغم المدَّة الفعلية التي بقوها في المغرب واتخاذهم من رقّادة والمهدية عاصمة لخلافتهم، لم يكونوا يحملون في طياتهم مشروع الدَّولة في تلك المنطقة، على الرغم من أنَّهم أسَّسُوا الجيش وبنوا عاصمة لهم وأنشأوا الدَّواوين وما شابه ذلك، وهذا نظرا لعدة عوامل لم يستطيعوا التعامل معها بحكمة في إطار بناء الدَّولة والتّحكم في حيثيّات الحكم وتسيير شؤون الرعية، تمثلت في سوء التعامل مع القبائل البربرية التي كانت تسكن المغرب وتغليب قبيل على قبيل، كتغليب صنهاجة على زناته، ثم على كتامة في آخر المطاف، وتمكين الأولى من المناصب مع بعض الاستثناءات التي سنتكلم عنها في مبحث آخر، بالإضافة إلى سياسة العنف والاستبداد السِّياسي والديني الذي سُلّط على رقاب النّاس والرّعية وسنجيئ عليها في مبحث آخر نقيّم فيه كلتا التجربتين الفاطمية والزّيرية، بالإضافة إلى الشيء الأهم وهو عدم وجود رغبة من قبل الخلفاء الفاطميين في البقاء بالمغرب وجعل كل أنظارهم تتجه نحو مصر خاصة، والمشرق عامة لاعتبارات دينية وسياسيّة.

لا يمكن أن نتكلّم عن دولة اسمها الدَّولة الزّيرية إلاَّ إذا أخذنا الاعتبار الأهم وهو إعلان المعز القطيعة مع القاهرة والخلافة الفاطمية، وهذا باعتبار أنَّ كل الأعمال والانجازات كانت تحسب على الدَّولة الفاطمية فقد كان بلكين بن زيري بعد رحيل المعزِّ لدين الله الفاطمي إلى مصر خليفته على المغرب، فقد سلمه جميع

[1] – الهادي روجي إدريس: **الدولة الصنهاجية – تاريخ إفريقية في عهد بني زيري** ، ص 154.

مقاطعات المغرب وإفريقية ماعدا طرابلس[1] مع استثناء بعض الصلاحيات، فقد كان تعيين ولاة الأقاليم من شأن الخليفة فعين على طرابلس عبد الله بن يخلف[2]، وكانت جباية افريقية تحت إشراف عبد الله بن القديم وإدارة الخراج إلى عبد الله الخرساني، وخلف المرصدي[3]، وبعد تعيينه حاكما على كل المغرب غادر مدينته أشير متوجها إلى المنصورية ليستقر بها برتبة أمير وليس برتبة ملك مستقل[4]، ويمكن أن نلمَح بدايات تكوُّن الدَّولة الزِّيرية في المغرب في قيام زيري بن مناد بتأسيس مدينة" أشير"[5] سنة (324م/935م) فأصبحت مدينة عامرة "بالتِّجارة، والعلماء، والفقهاء"[6] كما سمح لابنه بلكين بتأسيس المدن الثلاثة "الجزائر، ومليانة، والمدية"[7] فكانت هاته المدن المؤسسة بمثابة عامل قوة، وأسس متينة ليعلن من بعدها المعز بن باديس الاستقلال التَّام عن الفاطميين فقد كانت حدود الدَّولة قبل رحيل المعز إلى "مصر من تيارت غربا إلى الزَّاب شرقا"[8] واستطاع بلكين أن يضم سنة (367هـ/977م) سرت وأجدابيَّة، وطرابلس فأصبح يملكُ استقلالية شبه مطلقة "بعد خمس سنوات"[9].

أمّا المغرب فقد تمكَّن بنو أميَّة من التَّغلب على الأدارسة بعد أن كانوا لا يملكون منه سوى سبته فسقطت سجلماسة لأول مرة في حكمهم على يد خزرون بن فلفل الموالي للأمويين، لكن سرعان ما استعاد بلكين فاس سنة (368هـ/979م) وسجلماسة سنة (369هـ/980م) وأجلى جميع الزناتيين المعادين له إلى سبته التي تحصنوا بها.

لقد شهد المغرب عدّة أحداث هامَّة كان منها زوال نفوذُ الصّنهاجيين، وانتقال سلطتهم إلى الأمير المغراوي الموالي لبني أمية زيري بن عطية[10]، هذا الأخير سرعان ما حاربه الأمويون وطردوه إلى الصَّحراء، وعيَّنوا

---

[1] – الهادي روجي إدريس: **الدولة الصنهاجية – تاريخ إفريقية في عهد بني زيري** ، ص 78.
[2] – **المرجع نفسه**: ص 77.
[3] – **المرجع نفسه**: ص 80.
[4] – عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، دار الريحانة، ط1، الجزائر، 2002م، ص 56.
[5] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، ص 216.
[6] – الهادي روجي إدريس: **المرجع السابق**، ص 44.
[7] – عن تاريخ تأسيس هذه المدن الثلاث وبالتفصيل خلال الحقب التاريخية، راجع كتاب عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ تأسيس المدن الثلاث**: الجزائر المدية ومليانة، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2007م.
[8] – **المرجع نفسه**: ص 314.
[9] – روجي إدريس: **المرجع السابق**، ص 87.
[10] – **المرجع نفسه**، ص 119

مكانه عبد الملك المظفر بن أبي عامر[1]، كما شهد حكم الزّيريين ظهور أطماع أخرى من قبل الحمّاديين أبناء عمومتهم، حيث قام حماد بن زيري بتأسيس القلعة وأعلنها عاصمة له، ثم استولى على أشير والمسيلة، فقامت بعل ذلك حروب بينه وبين المعز بن باديس انتهت في الأخير بالصلح الذي أفضى إلى اقتسام الأرض، فأصبح ملك بني زيري بين فرعين[2]، فرع في القيروان وفرع في القلعة، فملك حماد وابنه القائد جميع المجال في المغرب الأوسط وقلّص بذلك ملك بني زيري وأبقاهم في مجال افريقية فقط.

أمّا في الأندلس فقد بويع عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله أميرا عقب وفاة جدّه عبد الله سنة (300هـ/912م) وهو صاحب 23 سنة، وبعد مرور سنوات بدأ عبد الرحمان يكبر ويكبر فيه الطموح، فقد أعلن نفسه خليفة وتلقب بالناصر سنة (316هـ/928م) في محاولة لإعادة إحياء التراث الروحي، والمادي لدولة لبني أمية، ورغم تحاشي أسلافه الذين سبقوه أمثال عبد الرحمان الدَّاخل، والحكم بن هشام، وعبد الرحمان الأوسط تلقبهم باسم الخليفة تفاديا لإثارة الفتنة، والخلافات الدينية، والمذهبية[3]، بالرغم من توفّرهم على كل الدعائم السياسية للدَّولة في الأندلس، إلاَّ أنَّهم كانوا يعتبرون أنَّ الخلافة تراث لآل البيت، وأنَّ الخلافة تكون لمن يملك الحرمين[4]، وأيضا لعامل آخر وهو مهابة لمنصب الخلافة[5] الذي يعتبر إرثا ثقيلا على المتلَّقب به، إلاَّ أنَّ الرجل كان يرى نفسه أحق بالخلافة من دولة متهالكة في بغداد ودولة فتية بدأت بالظهور في المغرب وهما العبَّاسيَّة والفاطميَّة، فقد ورث الرجل دولة متهالكة تنازعتها الثورات والحروب فأراد أن يعيد توحيد البلاد تحت راية واحدة ويُحي مجد الدَّولة الأموية المتداعي.

فبدأ في البداية بمحاولة استرجاع المناطق التي ثار أهلها، فاسترجع مدينة "جيّان من يد سعيد بن سليم ومدينة "إستجه" سنة (300هـ/913م)"[6] التي كانت تابعة لعمر بن حفصون، واستطاع أن يحقق نصرا على

---

1 – عن أسباب طرد الأمويين لزيري بن عطية ومحاربته له راجع: ابن عذارى: **البيان المغرب**، ص 252 وما يليها.

2 – الهادي روجي إدريس: **الدولة الصنهاجية – تاريخ إفريقية في عهد بني زيري**، ص 193.

3 – محمد عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول** – القسم الثاني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ص 429.

4 – **المرجع نفسه**: ص 429.

5 – عبد المجيد نعنعي: **تاريخ الدولة الأموية في الأندلس**، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 1991م، ص 355. لأكثر تفاصيل حول هذا الحدث، والأسباب التي دعت عبد الرحمان النّاصر ليعلن نفسه خليفة للمسلمين راجع كتاب: أحمد مختار العبادي: **في تاريخ المغرب والأندلس**، ص 168 172.

6 – حسين مؤنس: **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، دار الرشاد، القاهرة، 1997م، ص 349.

الفتح بن موسى بن ذي النون في قلعة رباح[1]، واسترجع حصن "المنتلون" الذي سميت به غزوة الأمير بـ (غزوة المنتلون)[2] وهذا من سعيد بن هذيل[3]، وحصنُ "الشمنتان" من عبد الله بن الشالية[4]،كما استرجع جميع حصون جيَّان ألبيرة، ومالقة من ابن حفصون، وقام باسترجاع إشبيلية سنة (301هـ/917م) من بني الحجَّاج[5] والجزيرة الخضراء، وأرغم ابن حفصون على عقد معاهدة الصلح إلى أن توفي سنة (305هـ/917م)، واسترجع أيضا في حملته هذه مدينة مهمّة، والتي عصيت على الذين سبقوه، ورفعت من معنوياته، وهي مدينة بُبشتر من "كورة ريّة"[6] من حفص بن عمر بن حفصون، وكانت هاته مجمل الحملة التي قام بها الأمير الأموي في جنوب شرق الأندلس.

وبعدها وجَّه أنظاره إلى الغرب فحاصر بطليوس ومتمردها عبد الرحمان بن مروان الجلِّيقي، ما اضطره إلى الاستسلام "وألقى بيده الطاعة"[7] وطلب الأمان "سنة (318هـ/930م)"[8]، وفي طريقه نظّم أمور مدينة "ماردة" الإدارية والعسكرية وقام بمحاصرة باجة ومتمردها "عبد الرحمان بن سعيد" حتى استسلم كما أخضع إكشبونة ومتمردها خلف بن بكر وحصن "مورة" بزعامة مطرف بن عبد الرحمان بن حبيب، واستولى على طليطلة (312هـ/924م)[9] وأخضع زعيمها "ثعلبة بن محمد بن عبد الوَّارث" بعد حصار دام سنتين وهذا سنة (320هـ/932م)[10]، وقَبِل من التَّجيبيين حكم سرقسطة. لكن سرعان ما خرج عليه سلطانها بعد ذلك محمد بن هاشم التَّجيبي وتعاون مع ملك جلّيقيَّة، وبعد حصار أقامه عليه الأمير الأموي سنة (325هـ/937م) طلب سلطان سرقسطة الأمان فقبل منه، كما استولى على بعض مناطق من المغرب وهي مليلة وبنى فيها سورا

[1] - خليل إبراهيم السامرائي، عبد الواحد ذو النون طه، ناطق صالح مطلوب: **تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس**، دار الكتاب الجديدة، ط1، بيروت، 2000م، ص 156.

[2] - **المرجع نفسه**: ص 157.

[3] - **المرجع نفسه**: ص 157.

[4] - **المرجع نفسه**: ص 157

[5] - عصام الدين عبد الرؤوف الفقي: **تاريخ المغرب والأندلس**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984م، ص 195.

[6] - محمد بن إبراهيم أبا خليل: **الأندلس في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري**، مكتبة عبد العزيز العامة، الرياض، 1995م، ص 126

[7] - حسين مؤنس: **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، ص 359.

[8] - محمد عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول**، ص 389.

[9] - حسين مؤنس: **المرجع السابق**، ص 361.

[10] - **المرجع نفسه**: ص 360.

سنة (314هـ/927م) كما استولى على مدينة سبته (319هـ/931م)[1]، وأصيلا (322هـ/934م) وطنجة (323هـ/935م)[2]، وفاس، وسجلماسة وعين عليها زيري بن عطية واليا عليها. وبذلك استطاع الأمير أن يقضي على عصر التَّشرذم والفتنة ويوَّحد كلَّ الأندلس، واستطاع بعد حروب مع الممالك المسيحية وهزائم وانتصارات أن يحفظ الحدود الإسلامية مع مملكة قشتالة ونبرة وليون.

ولم تتغير معالم الحدود الأموية في الأندلس، ولا في المغرب بعد الخليفة الناصر، حيث أعقب الخلافة بعده الحكم المستنصر، ثم هشام المؤيد ثم استأثر بالحكم في زمن هذا الأخير حاجبه المنصور بن أبي عامر، وفي أثناء سقوط الدَّولة الأموية في الأندلس (422هـ/1031م)، بدأت معالم فترة أخرى بالظهور في تاريخ الأندلس وهي فترة عصر الطوائف، وكانت فترة انقسام، وتَّشرذم، وتقو من أمراء الأقاليم، والتَّغلب على بعضهم البعض والالتجاء إلى ملوك الفرنجة[3]، فأصبحت الأندلس دويلات وممالك منقسمة إلى "ست مناطق رئيسية"[4] لكل واحدة حاكمها، وسلطانها، وهي قرطبة، وطليطلة، وإشبيلية، وغرناطة، وبلنسية، وسرقسطة، ومثّلت هاته المدن جميع مناطق الأندلس ممّا تبين وبوضوح مدى عظم ذلك الانقسام السياسي، والجغرافي الكبير الذي لحق بالدِّيار الأندلسية، وبوحدتها السياسية التي طالما بذل فيها الأمراء، والخلفاء الأمويون الغالي، والنَّفيس من أجل المحافظة عليها، ونتج عن هذا الانقسام تقوقع كل إمارة على نفسها، ما عدا بعض الحروب التي قامت فيما بينها بغرض التَّوسع، وبسط النُّفوذ كما حدث مع بني عباد حينما قضوا على ملك "بني جوهر في قرطبة (462هـ/1070م)"[5].

إذا فمن خلال هذا يمكن أن نجمل القول حول القوى السياسية التي حكمت المغرب، والأندلس في القرن الرابع، والخامس الهجري على النَّحو الذي نقول فيه أنَّ المغرب الأدنى كان تحت حكم الزيرين، وهم بنو باديس في المهدية[6]، والمغرب الأوسط كان يملكه الحمَّاديون باستثناء وهران، وتلمسان وضواحيها التي كانت خاضعة لمغراوة الزّناتية[7]، وبنو يفرن التي كانت بينهم حروب مستمرة، وعنيفة[1]، أمّا المغرب الأقصى فكان

---

[1] – أحمد مختار العبادي: **في تاريخ المغرب والأندلس**، ص 189.

[2] – عبد العزيز فيلالي: **العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس وبلاد المغرب**، دار الفجر، ط2، القاهرة ،1999م، ص 155

[3] – رينهارت دوزي: **ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام**، ترجمة:كامل كيلاني، مطبعة علي البأبي، ط1، مصر، 1933م، ص 6.

[4] – محمد عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**، ص 17.

[5] – **المرجع نفسه**: ص 29.

[6] – عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي – تنظيماتهم ونظمهم** –، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دون تاريخ، ص 34.

[7] – عبد الحليم عويس: **دولة بني حماد**، دار الصحوة، القاهرة، ط2، 1991م، ص 178.

يخضع للأمويين بولاء من الزّناتيين إلى غاية سقوط الخلافة الأموية بالأندلس ثم صار المغرب الأقصى بعد ذلك أرضا للصراع بين الزّناتيين وهذا بين حمامة بن المعزّ بن عطية، وتميم بن زيري بن يعلى[2]، ثم بين أبي العطاف دوناس وبين ابن عمه مُعنصر بن حماد[3]، وإلى غاية ظهور المرابطين واستيلائهم على فاس سنة (455هـ/1063م) وفرار مُعنصر ابن حماد المغراوي عنها[4]، ومقتله .

المبحث الرابع: العوامل والظروف التي ساعدت في ظهور الدول (الأدارسة – الفاطميون).

يتّضح من خلال دراسة للقوى السياسية التي حكمت المغرب، والأندلس تَنوّع في عُمر الدُّول التي نشأت وقامت هناك، وهذا راجع إلى عدة عوامل مؤثرة في عملية البقاء، والاستمرار تمثّلت في قلة أو كثرة الثورات الدَّاخلية والخارجية، ونوعية السياسة الداخلية، وكيف كان لها القبول، أو الرَّفض من قبل الناس إضافة إلى عنصر آخر ومهم وهو العصبيَّة القبليَّة، وكيف أسهمت في دعم السلطة على جميع الأصعدة، كما لا يمكن أن نتغافل عن جانب مهم في تركيبة بناء الدَّولة، وهو عنصر الجيش الذي لعب دورا مهما في حفظ عمر أيّ دولة، فالدَّولة تبقى وتتقوّى بالجيش، وتذهب وتزول بضعفه، وهذا ما لاحظناه في نشوء وسقوط هاته الدول، كما كان للدعاية المذهبيّة والروحية الأثر الكبير في تجييش النُّفوس وكسب القلوب، كما حصل مع الدعوة الإدريسيّة من قبل ثم الفاطمية، والمرابطيَّة، والموحّديّة، وسنحاول أن نعالج العناصر المهمة والتي سبق طرحها والمتمثلة في دور القبيلة، والدعاية الدينية، وعنصر الجيش، ومحاولة إسقاط العناصر السابقة على الدَّولة الفاطميّة والأمويّة.

---

[1] – لسان الدين بن الخطيب: **أعمال الأعلام**، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، تحقيق وتعليق: أحمد مختار العبَّادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964، ج3، ص 164- 165- 166.

[2] – السيد عبد العزيز سالم: **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي**، ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999م، ص 428.

[3] – **المرجع نفسه**: ص 429.

[4] – ابن الخطيب: **المصدر السابق**، ص 235.

المطلب الاول: العصبية القبيلة[1]:

لقد شكّلت القبيلة في الغرب الإسلامي العمود الفقري في نشأة الدول وقيامها خصوصا فيما تعلق بمفهوم العصبيّة الذي يعتبر عنصرا هاما لتولد الدَّولة من رحم القبيلة[2] وهذا لعدَّة اعتبارات أهمها طبيعة المجتمع الإسلاميّ وخصوصا المغربيّ الذي كان لا يزال يخضع إلى مبدأ القبيلة في الحكم والتسيير، فكان ولاء القبائل في الغالب يعود إلى مشايخهم[3] في جميع أمورهم رغم خضوعهم للكيانات السياسية القائمة في أزمنتهم كلٌ بحسبه، فكانت العصبية القبلية هي نواة تأسيس الدول، ومقصد مؤسسي الدول وأصحاب الدعوات السياسية. ولقد استفاض ابن خلدون في كتابه المقدمة متحدّثا عن دور العصبيّة والقبليّة في إحداث الدُّول[4] كما عالج هذا الطرح عدة مفكّرين وكتّاب على رأسهم محمد عابد الجابري في كتابه "**العصبية والدَّولة**"[5] حيث قدَّم شروحا وإيضاحات حول معالم فكر ابن خلدون المتعلق بالفكرة السابقة وخرج بنتائج عدَّدها في خاتمة بحثه[6]، من بين أهمها وجوب تلازم العصبيَّة والدَّعوة الدينية في تأسيس الدول في التاريخ الإسلامي فكلاهما يكملان بعضهم البعض[7].

كما كان لتركيبة القبائل البربرية التي كانت تبني هيكلها السيادي على التَّحالفات التي تضمنُ لهم المساهمة في "السلطة السياسية والمشاركة في الثروات[8] بينهم" "وتمنحهم حوافز دينية أو أخلاقية"[1]، وكان من بين هاته

---

[1] – عن مفهوم العصبية راجع: محمد عابد الجابري: فكر **ابن خلدون العصبية والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، بيروت، أفريل 996م، ص 166 وما يليها. انظر ايضا: منصور مرقومة: **القبيلة والسلطة والمجتمع في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، قسم علم الاجتماع، الجزائر، السنة الجامعة 2009–2010، ص 51-52.

[2] – محمد بن حسن: **القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط**، دار الرياح الأربع للنشر، تونس، 1986م، ص 12.

[3] – مجموعة من الباحثين: **من قضايا التاريخ الفاطمي في دوره المغربي**، تقديم وتنسيق: بوبة مجاني، قسنطينة، مخبر البحوث والدراسات في حضارة المغرب الإسلامي، دار بهاء، الجزائر، 2007م، ص 83.

[4] – ابن خلدون: **المقدمة**، ج1، ص 259.

[5] – محمد عابد الجابري: **العصبية والدولة**.

[6] – **المرجع نفسه**، ص 251 وما يليها.

[7] – للاطلاع على النتائج التي توصل اليها الجابري راجع خاتمة كتابه: **المرجع السابق**، ص 251 وما يليها، انظر ايضا: الشيخ عدة، **العصبية الدينية دورها في قيام الدول الإسلامية** – المرابطية نموذجا–، رسالة ماجستير في الفلسفة، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.

[8] – محمد عابد الجابري: **المرجع السابق**، ص 13.

التحالفات، التَّحالف الذي كان بقيادة ميسرةَ المطغري ضد تصرفات الولاَّة الأمويين سنة (122هـ/740م)، فقد ضم هذا الحلف قبيلة غمارة ومغراوة ومكناسة[2]، ثمَّ ظهر الحلف الأَوْربي الذي كان يتشكل من قبائل متوطنَّة بين الأطلس المتوسط وجبال الريف[3] والحلف الصنهاجي والذي عبر عن شكل من أشكال التضامن الاجتماعي والحربي[4]، وكان بزعامة أمير لمتوني يدعى يتلوتان بن تلاكاكين (ت 222هـ/837م)[5] حيث دان له ملوك السودان[6]، ثم انقطع هذا الحلف مدَّة مئة وعشرين سنة إلى أن وصلت الزَّعامة إلى يحي بن إبراهيم الجدَّالي الذي أحيا هذا الحلف، وكان سبباً في ظهور دولة المرابطين، كذلك نجد حلفا آخر من أهم الأحلاف القبلية التي ظهرت في المغرب ألا وهو الحلف المصمودي الذي برز في بلاد السوس من المغرب الأقصى باعتبار أنَّ هذا الأخير يعتبر الموطن الأساسي للمصامدة، ونجد من فروع مصمودة: دغداغ، وأصادة، وبني سغمرة، وكتامة التي كانت تسكن جبال الريف[7]؛ وبعيدا عن الاختلاف الحاصل في بعض القبائل المشكلة لهذا الحلف، نجد ابن خلدون يحدّده بكل من برغواطة، وغماره، وأهل جبل درن كأشهر قبائلهم[8]، ثم يعود ويستفيض في سرد قبائل جبل درن[9] في محاولة لتوضيحٍ أكثر لقبائل هذا الجبل باعتباره من معاقل المصامدة، وقبائله هي النواة الأساسية المشكّلة للحلف، أمّا عبد الواحد المراكشي فيعتبر قبائل هرغة، وكومية، وتينمل، وجنفيسة، وجدميوة وبعض صنهاجة، وهكسورة هي القبائل المشكِّلة للموحّدين، وهو يقصد المصامدة الذين دعموا المهدي بن تومرت وثورته، ويضيف "أنَّهم هم الذين يأخذون العطاء، وتجمعهم الجيوش وينفرون في البعوث"[10]، فهو يعني

---

1 – أحمد توفيق: **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر** (**اينولتان 1850– 1912**)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الدار البيضاء، ط3، 2011، ص 381.

2 – أحمد الزيد: **الغزو العربي لشمال إفريقيا بين نبالة النص ودناءة الممارسة**، مؤسسة توالت الثقافية، ليبيا، دون تاريخ، ص97.

3 – العلوي القاسمي هاشم: **مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع هجري** ، ج1، ص 238.

4 – **المرجع نفسه**: ص 248.

5 – إبراهيم القادري بوتشيش: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، المجتمع- الذهنيات – الأولياء، بيروت، دار الطليعة، ط 1، 1993م، ص 12.

6 – ابن الخطيب: **أعلام الأعلام**، ص 225.

7 – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع** ، ص 21.

8 – عبد الرحمان بن خلدون: **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، ص 1659، بولقطيب الحسين: **الحياة الاقتصادية للحلف القلبي المصمودي في القرنين الخامس والسادس الهجريين**، مجلة الاجتهاد، بيروت، 1993م، عدد 18، ص 58 .

9 – قبائل جبل درن حسب ابن خلدون هي: هنتاتة وتينملل وهرغة وجنفيسة وجدميوة وهزرجة ووريكة وهزميرة ورجراجة وحاحة وبني ماغوس وجلاوة.

10 – المراكشي عبد الواحد: **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق: محمد سعيد العريان وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بالجمهورية العربية المتحدة، 1963، ج1، ص 430.

مباشرة الحلف الذي كان يجمعهم، وكانت رئاسة الحلف قبل الإسلام إلى برغواطة وبعده إلى مصامدة جبل درن[1]، وقد كانت هاته الأحلاف تُعقد في إطار أعراف وتقاليد، تنظّم لذلك وتؤخذ فيها العهود، وكان من بين هاته الأعراف عرف "**تاضا**" عند الزّناتيين[2] وهو عبارة عن رضاع جماعي لخلق أخوّة مصطنعة[3]، ونجد أيضا عُرف "أسماس"[4] الخاص بالمصامدة، وهي وليمة يُصنع فيها طعامٌ مخصوص من اللّحم والدّقيق المخلوط بالزّيت، ويؤخذ على أثرها العهود والمواثيق، وقد عمل المهدي بن تومرت هذا العرف عند بيعته الأولى بهرغة سنة (515هـ/1122م)[5]، وهناك أيضا عرف يسمّى بعرف "الدّم" ويقام لمثله الذي سبق، حيث يتم الاحتفاظ بدم الذّبيحة في قصعة ثم يضع زعماء القبائل المتعاقدين أيدهم فيها[6] ويتعاهدون.

وأما في الأندلس فقد ساهم الحلف الذي عَقَده الموالي الأمويّون مع اليمنية، ثم إلتحق بهم بعد ذلك نفر من البربر في إقامة الإمارة الأموية في الأندلس بزعامة عبد الرحمان بن معاوية سنة (138هـ/755م) وهذا على حساب عصبيّة قوية وهي القيسيّة، وعلى الرغم من الماضي العنيف الذي كان بين الأمويين واليمنيين في شبه الجزيرة العربية وفي الأندلس إلاَّ أنَّ اليمنيّين وجدوها فرصة للقضاء على سطوة القيسيّة في ذلك الوقت بزعامة يوسف الفهري والصُميل ابن حاتم، فأحدثوا شرخا عظيما في الأندلس حين انشقت جنود اليمنية من جيش يوسف الفهري وانضمت إلى عبد الرحمان بن معاوية بالإضافة إلى أجناد أهل الأردن وفلسطين وحمص[7]و قضوا على القيسيَّة في معركة "المصارة" (138هـ/756م).

لقد كانت هاته الأحلاف سببا في ظهور الدُّول والكيانات في المغرب والأندلس، فقد أعان الأوربيون وبقيادة زعيمها إسحاق بن محمد بن عبد الحميد الأدارسة في الدعوة والبيعة للإمام إدريس بن عبد الله سنة

[1] – عبد الرحمان بن خلدون: **العبر وديوان المبتدأ والخبر**: ص 1659.

[2] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع،** ص 28. عن القبائل المشكلة للحلف الزناتي انظر: هاشم العلوي القاسمي، **مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع هجري،** ج1، ص 283.

[3] – عن تفصيل عرف "تاضا" راجع: أحمد توفيق: **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر،** ص 383- 384. ونجد أنَّ الكاهنة قد عملت هذا العرف عندما أرادت المؤاخاة بين البربر من عشيرتها والعرب الفاتحين الذين أسرتهم، انظر: المالكي أبي بكر عبد الله: **رياض النفوس،** تحقيق: البشير بكوش، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م، ج1، ص 52. ابن عذارى: **البيان المغرب،** ج1، ص 37

[4] – عن هذا العرف انظر هامش كتاب: الحسين أسكان: **المرجع السابق،** ص 28.

[5] – **المرجع نفسه:** ص 28.

[6] – أكثر تفصيل انظر: العلوي القاسمي هاشم: **المرجع السابق،** ص 280.

[7] – عبد المجيد نعنعي: **تاريخ الدولة الأموية في الأندلس،** ص143-144.

(172هـ/789م)[1] وتأسيس الإمارة الإدريسيّة، وساند الكُتَاميُّون الدُّعاة الشيعة على نشر دعوتهم واحتضنوهم أيّما احتضان وقاتلوا معهم حتى أسَّسوا النَّواة الأولى للجيش الفاطمي، ثم أكمل المهمة من بعدهم الصَّنهاجيُّون وبالتحديد قبيلة تلكانة وزعيمها منَّاد بن منقوش، ومن بعده ابنه زيري الذي ثبَّت أوتاد الدَّعوة الفاطمية في المغرب، وقضى على أخطر الثورات التِّي هدّدت وجودها، كما أسَّس صنهاجيو الجنوب دولتهم المرابطيَّة بزعامة قبيلة لمتونة، والمصامدة دولة الموحّدين حينما احتضنوا المهدي بن تومرت وناصروا قضيته، ويعود هذا الاختيار من قبل مؤسّسي هاته الدول لهاته القبائل للاعتبارات السابقة التي ذكرناها، إضافة إلى العنصر المهم الذي يسميه ابن خلدون **بالقبيل المتغلِّب**، أيّ القبيل الذي يمتلك السطوة في الحكم والتَّحكّم بالطرق التجارية والأمور الاقتصادية، وهذا لا يتأتّى إلاَّ بوجود القوة العسكرية في العدَّة والعتاد، كما حدث عندما بايعت قبيلة أوربة الإمام إدريس بن عبد الله فقد كانت أكثر عددا وأعظم قبائل المغرب[2] وكان "لهم الغلب لعهد الفتح"[3] ومثله أيضا قبيلة لمتونة الصنهاجية عندما أسَّست الحلف الصنهاجي واحتكرت زعامة صنهاجة الجنوب مدَّة من الزَّمن[4]، بمعنى أنَّهم كانت لهم الرئاسة على العصبات المترابطة بالنّسب العام[5]، أو في إطار الحلف الأوْربي، ولا تتأتى هذه الرئاسة "إلى من عصبيّة غالبة"[6].

ونجد عنصرا آخر يشكّل قيمة كبيرة في نشأة الدُّول، وهو عنصر **الأموال**، والذي كان له الأثر الكبير في تدعيم المشاريع السياسية في بدايات التأسيس باعتباره عنصرا مهما في تجسيد الأفكار السياسية على أرض الواقع، وهذا لا يتم إلاَّ بوجود دعم مالي يساهم في بناء الدَّولة ومجابهة كلّ التَّحديات السياسية من خلال التحفيزات والإغراءات، فقد دعّمت العصبيات القبلية الدَّعوات السياسيّة التي تبنتها بالمال كما حدث مع كتامة وفرعها من "**بني سكتان**" حينما دعَّمت عبد الله الشيعي في بداية دعوته[7]، وقبائل صنهاجة ومصمودة بحلفيهما القويَّين اللذين لعبا دورا مهما في صناعة الحركة الاقتصادية في الغرب الإسلامي وهذا من خلال

---

[1] -ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب بروض القرطاس**، الرباط، صور للطباعة، الرباط، 1972م، ص 19-20.
[2] - **المصدر السابق**: ص 20.
[3] - ابن خلدون: **العبر**، ص 1662.
[4] - حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996م، ص 101.
[5] - محمد عابد الجابري: **العصبية والدولة**، ص 182.
[6] - ابن خلدون: **العبر**، ص 182.
[7] - القاضي النعمان: **إفتتاح الدعوة**، الشركة التونسية للتوزيع، ط2، تونس، 1986م، ص 126. مجموعة من الباحثين: **من قضايا التاريخ الفاطمي في دوره المغربي**، ص 83.

سيطرتهما على الطرق التجارية التي كانت تربط الأندلس، والشمال المغربي مع العمق الصّحراوي، فكانت هاته التِّجارة تمثّل مصدر يُسر وغنى للقبائل[1]، بالإضافة إلى المدن المهمة[2] التي لعبت دورا كبيرا في الحركة التجارية والحياة الاقتصادية، فهذا ما أعطى الملاحظة الأولى حول مدى توفّر وامتلاك هاته القبائل على المال فقد كانت "**جدّالة**" الراعية الأولى لنواة الدَّولة المرابطيَّة من أغنى القبائل، وأقواها بسبب تجارة الملح والتبر والرقيق[3] هذا ما أهّلها لترأس الحلف الصنهاجي وتبني دعوة ابن ياسين وإعلان قيام دولة المرابطين، على الرغم من أنَّ الحلف الصنهاجي كان في السابق برئاسة قبيلة "**لمتونة**" القوية التي أنهكتها الحروب مع ممالك السودان والتي كانت تستلزم جهودا شاقة وأموالا طائلة[4]، هذا ما جعلها تفقد الزَّعامة وروح المبادرة بسب نقص الأموال، بحيث يعتبر أحد الباحثين أنَّ سبب نجاح الدعوة المرابطيَّة راجع إلى تحول الطرق التجارية إلى صنهاجة الجنوب ممّا مكَّنها من جني أرباح مهمَّة ووفيرة[5] ساهمت في دعم ذلك المشروع السياسي ومساهمة فيه مساهمة مهمَّة وفعَّالة.

الأمر نفسه نلمسه مع الحلف المصمودي الذي ساند دولة الموحّدين في القيام والبروز نظرا لما كان يحتويه من مصادر متنوعة للثَّروة والمال، حيث برز المصامدة في الزِّراعة بالدَّرجة الأولى، والصناعة كصناعة السكر، والزيوت، والنسيج، وتجارة الذهب والفضة[6]، وكانت أهم مراكزهم الاقتصادية، والسكنية منطقة جبل درن، وهذا التميز الخاص لهاته المنطقة راجع إلى الوصية التي أوصى بها يوسف ابن تاشفين ابنه عليا حينما أوصاه بألاَّ يهيّج أهلّ الجبل ومن ورائه المصامدة[7] هذا الجبل الذي كان غنيا بإنتاج الفواكه، وخصوصا الزبيب الذي

---

[1] – حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 101.

[2] – كان من أهم المدن التجارية في المغرب الإسلامي مدن: درعة – سجلماسة – أودغشت – أغمات – السوس – تارودانت – وفاس، عن أهمية هذه المدن ودورها في الحركة التجارية، راجع دراسة: بولقطيب الحسين، **الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي** في القرنين(5و6هـ) (**مجلة الاجتهاد**) العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، بيروت، دار الاجتهاد، شتاء العام 1413هـ/1993م، عيسى بن الذِّيب: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين – دراسة اجتماعية واقتصادية** – رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعة 2008- 2009، ص 348.

[3] – حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 103.

[4] – **المرجع نفسه**: ص 103.

[5] – إبراهيم بوتشيش: : **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 9.

[6] – بولقطيب الحسين: **الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي** ، ص 77-78.

[7] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية في ذكر الأخبار الأندلسية**، تحقيق: حسين زكّار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، ط1، الدار البيضاء 1979م، ص 83-84.

نال إعجاب ملوك المغرب[1]،كما لعبت منطقة السوس دورا مهمّا في الاقتصاد المصمودي فقد كانت رافدا لمنتوجات متنوعة من زيت، وتمر، وشعير، وغيرها من المنتوجات الثمرية، فكان لهذا الإنتاج الاقتصادي الأثر في تبنّي الفكر المهدويّ على اعتبار أنه يمثّل دعما معنويا يعطي للمصامدة قوة وحافزا في مواجهة المرابطين، وهذا ما ترجمته قبيلة **"هرغة"** التي كانت مهد الحركة الموحّديّة، فكان دعم حركة المهدي يقتضي مواجهة دولة المرابطين القوية والمنظمة في مؤسسات مختلفة، ما يقتضي صرف أموال كبيرة تأكّدت من خلال اجتماع كل القبائل المصموديّة حول دعوة المهدي في سبيل القضاء على العصبيّة الصنهاجيّة المتمثلة في دولة المرابطين التي لم يكونوا على وئام معها[2].

يمكن القول أنَّ الأمر نفسه وقف عليه محمد عابد الجابري باعتبار أنَّ العامل الاقتصادي من بين العوامل المهمَّة التّي تعطي القوّة الذَّاتية للعصبيَّة، وهاته الأخيرة هي المسؤولة عن قيام الدُّول أو سقوطها[3].

لقد نتج عن هذه التحالفات والعصبيات فكرة مفادها أنَّ هاته القبائل كانت مجتمعات حيّة وحيويّة صانعة للتاريخ، ومتحكِّمة في تحديد مجراه ومسيرته، وهذا من خلال نموّ حس التَّجمع القبليّ المبنيّ على التحالفات والعصبيّات الذي يفرز في الأخير مفهوم الدَّولة كما عبّر عنه ابن خلدون[4]، أو عصبية الدَّولة؛ هاته الأخيرة كانت قاعدة صلبة لظهور الدَّولة[5] بالإضافة إلى الفكرة التّي عالجها الجابري من خلال الطرح المتعلق بالعصبيّة والغنيمة وقيام الدَّولة الأموية[6].

المطلب الثاني: الدعاية السياسية .

شكَّلت الدعاية السياسية، وما تحمله في طيَّاتها من خبايا ونوايا أحد أهمِّ العناصر التي ساهمت في إنشاء دول وإسقاط أخرى، حيث لعبت هاته الأخيرة الدَّور المهم في تجيّيش النُّفوس وتأليبها على الأخرى

---

[1] – بولقطيب الحسين: **الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي**، ص 66.

[2] – عز الدين أحمد موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي** ، ص 38.

[3] – الجابري: **العصبية والدولة**، ص 248.

[4] – ابن خلدون: **المقدمة**، ج1، ص 205، 2596، 264، 267، العلوي القاسمي هاشم: **مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع هجري**، ج1، ص 265.

[5] – محمد الأمين بلغيث: **الحياة الفكرية في الأندلس في عصر المرابطين**، ص 78.

[6] – **المرجع نفسه**: ص 78، محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي(محدداته وتجلياته)**، سلسلة نقد العقل العربي رقم:3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1990م، ص 83-105.

وشحذ الهمم واستمالتها، وهذا بما تحمله من مشروع – على حسب صاحبه – يخدم الفئة المقصودة على جميع الأصعدة، وخصوصا ما تعلّق بالجانب الاجتماعي للناس، في محاولة بالدَّرجة الأولى لإقناعهم بتوفير السبل الواسعة للعيش الكريم، ورفع الظلم المسلط عليهم مستغلين كلَّ الأسباب، والعوامل المتاحة وهذا ما استغله المهدي بن تومرت في ثورته من خلال الاستفادة من عامل كثرة الضَّرائب، وطريقة جبايتها، التي فُرضت عليهم من قبل المرابطين في آخر أيامهم[1]، وَوُصفت بأنَّها ثورة طبقةٍ فقيرةٍ أرهقتها الضرائب وطرق جبايتها[2]، كما كان لهاته الدِّعاية نمط آخر تستعمله الدَّولة، أو السُلطة، وهي محاولة إضفاء الشرعية والقَبول بقرارات الحاكم أو الدَّولة في جميع الأمور، رغم ما يمكن أن يتولَّد عن هذا من ظلم وتكريس للاستبداد، ويقود هذا الأمر في الغالب العلماء، وحتى المؤرخين، ومبلغهم في ذلك هو محاولة خلق عقلية خاضعة ساكنة راضية بالواقع تساهم في الاستقرار وتطيل في عمر الدَّولة، ولا يمكن لأيّ دعوى سياسية أن تنجح إلاَّ بوجود ركائز أساسية وجب أن تبني عليها مشروعها، وهذا من خلال دراسة مجموعة من النقاط المهمَّة المتمثِّلة في طبيعة النّاس المعنيين بهاته الدّعاية، بالإضافة إلى الحالة المعيشية التي يعيشها هؤلاء النّاس على جميع الأصعدة سواء السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، وهذا ما سنحاول إيضاحه في بعض النَّماذج التي ظهرت في المغرب والأندلس والتي سنوردها في هذا المطلب.

وإضافة إلى ما سبق فإنَّ هذا العنصر الذي نحن بصدد دراسته نجده يتنوع من حيث المضامين والمواضيع وهذا من خلال تلازم المضمون بين السياسة وبين الدين في بناء الدَّولة، أو ما يسمى بالدعوة الدينية التي قال عنها ابن خلدون "إنها تزيد الدَّولة قوة على قوة العصبية"[3]، وهذا باعتبار الدِّين عامل جامع لوجهات النَّظر، وهو أيضا عامل للقضاء على نقائص النفس البشرية من تحاسد وتنافس وغلظة[4]. هذا ما أدَّى في الأخير إلى ظهور تداعيات خطيرة داخل دواليب تسيير الدَّولة، أو بمعنى آخر تأسيس الخطاب السياسي على الدين[5] أدَّى إلى توهّم حصول اشتباك بين الدِّين والسياسية، وأمثلة تدخل الدِّين

---

[1] – عصمت عبد اللطيف دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين – عصر الطوائف الثاني –**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت – لبنان 1988م، ص 30.

[2]- lagarder, v , **la tarika et la révolte des Muridun en 539 H 1144**: **en andalus**,**revue de l occident musulman et de la méditerranée** 1933, p 157.

[3] – ابن خلدون: **المقدمة**، ج1، ص 267.

[4] – محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، ص 188.

[5] – عبد الإله بلقزيز: **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي**، منتدى المعارف، ط1، بيروت 2015م، ص 32.

في السياسة عبر تاريخنا حافلة بهذا التّمازج الذي حصل بين الدّين والسِّياسة وما أفضى إليه من قيام الدول[1]. ودون الخوض في هاته المسألة حول علاقة الدين بالسِّياسية خلال التاريخ الإسلامي والتي سنفرد لها مبحثا في فصل لاحق، يمكن القول إنَّ غالبية الدعوات التي ظهرت في المغرب، والأندلس، والتي انتهجت هذا المنهج، وهو اللّعب على الوتر الدِّيني الذي كان يوظف من قبل السياسي في نُصْرة مشروعه السياسي، وكسب المؤيّدين له، قد اعتمدت على الدَّعوة الدِّينية والعصبية القبلية كعنصرين مكمِّلين لبعضهما البعض، ولا يتمَّان إلاَّ ببعضهما، فالدَّعوة الدِّينية من غير عصبية لا تتمُّ كما قال ابن خلدون.[2]

المطلب الثالث: الدعوة الدينية:

لقد كان أسلوب الدِّعاية الدِّينية نهجا فعَّالا، استطاع المؤسِّسون الأوائل لبعض الدّول أن يبثُّوه في دعايتهم ويجعلونه ركيزة أساسية في مشروعهم من أجل استمالة العقول، والقلوب، وهذا لما فيه من أثر كبير على النفوس، فنجد أنَّ الدَّولة المرابطيَّة قامت على أساس ديني محض شعاره الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر بزعامة المؤسّس الأول للدَّولة عبد الله بن ياسين الذي كان رجل دينٍ من خريجي مدرسة الفقيه وجاج بن زلو اللَّمطي[3]، الذي أسَّس في نهاية المطاف رباطا له يعلّم فيه أتباعه تعاليم الدّين الإسلامي، وهذا حينما فشل في المرة الأولى في نشر تعاليم الدّين في قبيلة لمتونة لاعتبارات مختلفة منها مخالفة هاته التعاليم لبعض عادات وأعراف[4] تلك القبيلة بالإضافة إلى الشدّة والصرامة في تطبيق تلك التعاليم، والأوامر على أفراد ذلك المجتمع[5]، وربما يسأل أحد فيقول: ما فائدة الدِّين داخل مجتمعات هي أصلا مجتمعات إسلامية دانت بالإسلام منذ الفتح الأوَّل لبلاد المغرب؟ والجواب على ذلك من شقَّين: الأول وهو أنَّ هناك بعض القبائل في المغرب اعتبروا قد ارتدوا ارتدادا صريحا عن الإسلام وأصبحوا مارقين خارجين عن الدّين الحنيف[6] وتعاليمه مثل ما حدث مع

---

1 – عبد الإله بلقزيز: **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي**، ص 33.

2 – ابن خلدون: **المقدمة**، ج1، ص 269.

3 – إبراهيم بوتشيش: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 9.

4 – انتشرت داخل المجتمع القبلي للمتونة وجدَّالة عادات سيئة تخالف الدين الإسلامي كشرب الخمر وظاهرة الزنا والزواج بأكثر من أربعة ومصادقة الرجل للمتزوجة بعلم زوجها، انظر: علي محمد الصَّلأبي: **الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، القاهرة، 2003م، ص 15.

5 – علي محمد الصَّلأبي: **المرجع السابق**، ص 8.

6 – أحمد مختار العبادي: **في تاريخ المغرب والأندلس**، ص 282.

قبيلة برغواطة حينما آمنت بدعوة صالح بن طريف[1] الذي ادَّعى النبوة[2] هذا ما أخرجهم في نظر البعض من دائرة الإسلام[3]، ووصفهم صاحب المؤنس بمجوس بني غواطة[4]، وأكثر من ذلك بأنَّهم كانوا على مبادئ "واتجاهات الدِّيانة اليهودية"[5]، ونجد أيضا قبائل **غمارة** الزِّناتية التي كانت على ديانة أحد المتنبئين يدعى "**حميم بن منِّ الله**" الذي ابتدع منكرات وأفعال تنافي مبادئ الإسلام، "فتبعه نفر كبير من **غمارة**"[6]، كما كان نفس الحال مع مجموعة من قبائل المغرب **ككدالة** و**لمتونة** حيث اعتبرت قبائلا قد ارتدَّت عن الدين ووجب استتابتها لمدَّة سبعة أيام وهذا ما أملاه – عبد الله بن ياسين- على أتباعه لأنهم خالفوا أمره[7]، أمّا الشَّق الثَّاني فكانت هناك قبائل لم تدخل في الإسلام على الإجمال مثل قبيلة "**آدرار**"[8] البربرية التي كانت في "جبل مجاور لديار لمتونة"[9] فدعاها ابن ياسين للإسلام فامتنعت فغزاها وسباها وأخذ الخُمس، كما كانت هناك قبائل لها

1- عن عقيدة هذا الرجل وديانته انظر: لسان الدين بن الخطيب: **أعلام الأعلام**، ص 182-183،رجب محمد عبد الحليم: **دولة بني صالح بتامسنا بالمغرب الأقصى** (**125هـ/455 هـ– 743م / 1063م**)، دار الثقافة، د ط، بيروت، د ت، ص 49-50-51-52-53

2 – ابن أبي دينار: **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، المطبعة التونسية، تونس، 1386هـ، ط1، ص 103.

3 – ممّا يجب الانتباه إليه أنَّ حجة من زعموا أنَّ صالح بن طريف وقبيلة برغواطة قد خرجوا عن الإسلام وابتدعوا فيه وزادوا وأنقصوا في فرائضه هي الرواية التي يذكرها ابن حوقل في كتابه: **المسالك والممالك (صورة الأرض)**، نشره دي خويه، طبعة ليدن 1873، ص 56-57، ثم من بعد البكري في كتابه: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**: ص 135 وما بعدها، قد تعرضت لانتقادات من حيث أنَّ هاذين المؤرخين هما الوحيدان اللذان انفردا بالتَّعرض لديانة برغواطة، وصالح بن طريف في حين أنَّ هناك من سابقوهم، وعاصروهم لم يتعرضوا لديانة هاته القبيلة أمثال ابن عبد الحكم (ت 257هـ/871م)، والبلاذري (ت 279هـ/892م)، واليعقوبي (ت 272هـ/895م)، و الاصطخري (ت 350هـ/921م)، وابن خرداذبة (ت 300هـ/912م) ،والإدريسي (ت 557م/1163م) ،كونهم اعتبروا أخبار وروايات هاته الحادثة مختلف فيها أو غير قابلة للتصديق أو غير جديرة بالذكر، والتدوين وخلصوا إلى أنَّ صالح بن طريف كان مسلما على المذهب الصفري الخارجي، وللاطلاع أكثر حول نقد رواية ابن حوقل والبكري انظر: رجب محمد عبد الحليم: **دولة بني صالح بتامسنا بالمغرب الأقصى**، دار الثقافة، القاهرة، د ت، ص 52 إلى 85.

4 – **المرجع نفسه**: ص 103.

5 – أحمد مختار العبادي: **في تاريخ المغرب والأندلس**، ص 281.

6 – عن ديانة هذا الرجل انظر: أحمد مختار العبادي: **المرجع السابق**، ص 277-278.

7 – **المرجع نفسه**: ص 103.

8 – وكانت لهاته القبيلة عادات سيئة مثل تربية الكلاب وفرم لحمها وهي من بين العادات التي تميز قبائل البافور حسب الرواية الموريتانية، انظر: حماه الله ولد السالم: **الإسلام والثقافة العربية في الصحراء الكبرى – دراسة ومراجعات –**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2010 م ص26.

9 – ابن عذارى: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج4، تحقيق ومراجعة: إحسان عبَّاس، دار الثقافة، ط3، بيروت، 1983م، ص 12.

معتقدات وأفكار وثنيّة مثل القبيلة التي كانت تعبد الكبش في أحد الجبال المحادية لمدينة تازرارت[1]. فكانت مسألة التَّجييش وشحذ الهمم مسألة لا تحتاج إلى كثير من الجهد والعناء بل إلى قليل من الإقناع والحُجج كون أنَّ كلَّ العملية تدخل في إطار الجهاد في سبيل الله ونشر التعاليم الدِّين الإسلامي الذي يُعتبر من المبادئ الأساسية التي تُلقَّن للأتباع، أمّا محاربة القبائل الأخرى التي كانت تَتَمذْهبُ بغير المذهب الذي كان يتَّبعه عبد الله بن ياسين، وهو المذهب السنِّي[2] فكان الأمر كله مبنيّا على الفتاوى والاجتهادات التي تجيز محاربة المخالفين باعتبارهم يخالفون عقائد أهل السنة فوجب استتابتهم أو محاربتهم، مثل بقايا الشيعة البجليين[3] الذين كانوا يتواجدون في مدينة ماسة وهم من قبيلة **بني لماس** كما أخبر به البكري[4]، فقد كان يرى المرابطون مخالفين لاعتقادهم ووجب قتالهم، وجدير بالذكر أنَّ الصراع السُنِّيّ الشّيعيّ يعود إلى أيام الدَّولة العُبيديّة التي مارست أنواع القتل والاضطهاد على العلماء وخصوصا المالكية[5] الذين رفض غالبيتهم الرضوخ لإغراءات العُبيديين من أجل التَّخلّي عن المذهب المالكي عكس أقرانهم من المذاهب الأخرى كالحنفيّة الذين استسلمُوا في الأخير لرغبة وإرادة العبيدين فتشرقوا[6] كما قيل.

ومع هذا التاريخ الحافل بالصراع السنِّي والشِّيعيى وبالأخص مع المذهب الخارجي، أراد المالكية ممثلين في المرابطين إعادة إحياء العقيدة الصحيحة، والسنَّة الشَّريفة على قولهم لكامل بلاد المغرب الإسلامي ومحاربة الأفكار والدعاوى الضالة، وهذا من خلال تبنِّي المشروع المرابطيّ الذي قاده كبار المالكية في المغرب الإسلامي وأقصد بهم الفقيه أبا عمران الفاسي وصاحب مدرسة المالكية في المغرب وجاج بن زلو اللمطي.

[1] – البكري: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، ص 162.

[2] – يمكن أن نعتمد على تعريف الإمام مالك لأهل السنة حين قال: هم الذين ليس لهم لقب يعرفون به لا جهمي ولا رافضي ولا قدري، انظر: أبو عمر يوسف بن عبد البر: **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 1997م، ص 82.

[3] – نسبة إلى رجل يدعى علي بن عبد الله البجلي الذي نزل بلاد السوس ايام الخليفة عبيد الله المهدي بإفريقية، انظر: أحمد العبادي: **في تاريخ المغرب والأندلس**، ص 289.

[4] – **المرجع نفسه**: ص 289.

[5] – عن محنة المالكية والتنكيل الذي لحق بهم في زمن الدولة العبيدية راجع كتاب: مرمول محمد الصالح: **السياسة الدّاخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، صص 141 150.

[6] – مرمول محمد الصالح: **المرجع السابق**: ص 152.، كما يعتبر أحد الباحثين أنَّ الأحناف لم يتشرَّقوا جميعا بل إنَّ بعضهم ساند المالكية في مواجهة العبيديين في مشروعهم الشيعي انظر: نجم الدين الهنتاني: الصراع المذهبي بالقيروان وتفاعله مع واقعها الاقتصادي. الاجتماعي والعمراني إلى منتصف القرن 3 و4 هـ، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 44، 2000م، ص 189.

كما تبنّى المهدي بن تومرت في إطار مشروعه السياسي عدة ظواهر وظّفها في نصرة قضيته واستمالة الأتباع والمناصرين، ويتعلق الأمر بالنَّسب[1]، والمهدوية[2] والإمامة[3] – وإن كُنَّا قد تجنبنا الخوض في تفصيلات هاته العناصر لكننا نكتفي بإيراد بعض التعريفات المتعلقة بها في الهامش– فقد لعب النَّسب ابتداء الدَّور الأهم في محاولة كسب أهل المغرب على اعتبار أنَّ المغاربة كانت لهم علاقة حب شديدة للنبي صلّى الله عليه وسلم وآل بيته، تجسّد في احتضانهم للمولى إدريس ونصرة قضيته رغم أنَّهم لم يكونوا على اقتناع تمامًا بالمضمون الفكري للمذهب الشِّيعي[4]، وهذا ما فهمه المولى إدريس عندما لم يحاول نشر المبادئ الشيعية وسلك السبيل السنِّي[5] والاختصاص على مذهب مالك[6] مكتفيا بالتشيع كشعار سياسي[7] لا غير، ثم استغل المهدي العامل الثَّاني وهو فكرة المهدويَّة التي كانت في نظره وسيلة مهمة في نجاح دعوته وحسم السلطة ومواجهة المرابطين[8]،كونه رأى أنَّ المهدويَّة كانت سبيلا لتخليص الشُّعوب من الباطل وهي الطريق الوحيد للحق[9] فكانت فكرة المهدي المنتظر لها التأثير الكبير على الذِّهنية الشَّعبية لتعلقها ببعض الأمل في تغيير الواقع المر[10]، ثمَّ وظّف فكرة الإمامة التي هي أحد الأركان المهمة في الفكر الشِّيعي فوظَّفها توظيفا سياسيًّا قبل التوظيف

---

[1] – حيث اختلفت الآراء والأقوال بين المؤرخين حول صحة نسب ابن تومرت إلى الحسن بن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم فقد أورد عبد الحميد النجار مجموعة من المؤرخين من أثبتوا نسبه وممن أنكروه، واعتبر أنَّ الرأي القوي هو صحة اتصال نسبه بفاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم على اعتبار أنَّ الفريق الذي أنكر ليس له حجج قوية تعضد أقوالهم موردا في ذلك قول ابن خلدون في هذا الشأن بعدم وجود ما ينكر ادعاءه وان النّاس مصدَّقون في أنسابهم، انظر: عبد المجيد النجار: **تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط2، هيرندن فرجينيا، 1995م، ص 58.

[22] – المهدوية: نسبة إلى المهدي المنتظر الذي بشر به النبي صلى الله عليه وسلم بخروجه في بعض أحاديثه – أخرجه أبو داود في كتاب المهدي والترمذي في الفتن وابن ماجة في الفتن باب خروج المهدي– وقال بأنَّه سيملأ الأرض عدلا بعدما ملأت جورا، ويعتقد الشيعة الإمامية أنَّ هذا المهدي المنتظر هو الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن المهدي.

[3] – يقول الشيعة بعصمة الأنبياء والملائكة والأئمة الاثني عشر عكس بقية الفرق الأخرى التي تثبت العصمة إلاَّ للأنبياء فقط.

[4] – محمد بن تومرت: **أعز ما يطلب**، تقديم وتحقيق: عبد الغني أبو العزم، مؤسسة الغني للنشر، الرباط – المغرب، 1997م، ص 19.

[5] – **المصدر نفسه**: ص 19.

[6] – على اعتبار أنَّ الامام مالك ناصر ثورة محمد النفس الزكية ضد العباسيين، انظر: أبو العرب: **كتاب المحن**، تحقيق يحي وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص 319 وما بعدها.

[7] – محمد ولد داده: **مفهوم الملك في المغرب**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1977م، ص37.

[8] – محمد بن تومرت: **المصدر السابق**، ص 20.

[9] – **المصدر نفسه**: ص 294

[10] – محمد الأمين بلغيث: **الحياة الفكرية في الأندلس خلال عصر المرابطين**، ص 153.

الدِّيني على اعتبار أنَّ الإمام تجبُ له الطَّاعة والسَّمع والإتِّباع وهذا الأمر مطلبُ أيّ داعية لكسب الأتباع والمناصرين.

كما كان لفكرة العصمة الدَّور المهم في كسب ثقة العامّة، فهي تعبير عن مدى صدق الإمام، وكان إطلاقها على العموم هو أنَّ المعصوم يستحيل في حقه الخطأ، والكذب، والضَّلال، كما فعَّل المهدي بن تومرت فكرة أساسيّة في دعوته، وهي فكرة التوحيد وسمَّى بها أتباعه **بالموحّدين** ، وتعني توحيد الله سبحانه وتعالى عن أيّ شريك، وتنزيهه عن أيّ نقص تنزيها مطلقا حيث قال في أحد أقواله:" **هو الذي ليس له من خلقه شبيه، هو الذي ليس له في ملكه شريك**"[1]، وقال في موضع آخر مخاطبا اتباعه" **واشتغلوا بتعليم التَّوحيد، فإنَّه أساس دينكم، حتى تنفوا عن الخالق الشَّبيه والشَّريك، والنقائص والآفات والحدود والجهات** "[2]، وكانت لهذه الفكرة بعدا سياسيا حينما قرَّر أنَّ مجرد الركون لأيِّ سلطة سواء كانت معنوية أو مادية فهو خضوع والخضوع لا يجوز إلاَّ لله تعالى وهو مناف للتوحيد ولا يتحقَّقُ هذا الأخير إلاَّ بالتَّمرد على هاته الرموز المشاركة لله في استعباد الخلق[3]، ونعت مخالفيه بعدَّة ألقاب للانتقاص منهم مثل لقب **الزراجنة** و**الحشم** إضافة إلى اللقب الأكثر انتشار وهو **المجسمون**[4]، لينزع عنهم صفة التَّوحيد التي ينجرّ عنها كلّ ما سبق وكان له مع المرابطين صراع عنيف بسبب هذا.

المبحث الخامس: الخصائص المعرفية والعلمية لمؤسسيْ دولة المرابطين والموحّدين .

من خلال دراسة بعض الدُّول التي ظهرت في الغرب الإسلامي خلال الفترة الوسيطية والتي لعبت الدور الكبير في بناء ما يمكن أن نسميه دولا مركزية ذات مقوّمات حقيقّة لكيانات سياسية وما أحدثته من تغييرات واضحة على جميع الأصعدة سواءٌ السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، يمكن أن تستوقف الباحث

[1] - عبد المجيد النجّار: **تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت**، ص 91.

[2] - **المرجع نفسه**: ص 91.

[3] - **المرجع نفسه**: ص 92.

[4] - عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1983م، ص120، وبقصد بالمخالفين المرابطين، عن قضية التجسيم الذي نعت بها المهدي بن تومرت المرابطين انظر: ألفرد بيل، **الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي**، ترجمة عبد الرحمن بدوي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1981م، ص259، محمد الأمين بلغيث: **الحياة الفكرية في الأندلس خلال عصر المرابطين**، ص 151، عبد المجيد النجار: **تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت**، ص 98 وما يليها.

في هذا المجال بعض الملاحظات المتعلقة بشخصية مؤسسي هاته الدُّول، والمتمثلة بالأساس في تكوينهم الدّيني المتميّز ورصيدهم العلميّ الذي مكنَّهم من التأثير على النّاس، وكسب عقولهم في سبيل دعم مشروعهم السياسي، وهذا باعتبار أنَّ نوعية الدَّاعي أو المؤسّس له الأهميّة الكبيرة في شرح مشروعه، وتبيِّينه للناس، وإقناعهم بمدى أهمية أفكاره واستغلال جميع الظروف لنشرها– القدرة على المحاورة والإقناع– وهذا ما سنحاول أن نبيِّنه في شخصيتين مؤثرتين ظهرتا في الغرب الإسلامي وهي شخصية عبد الله بن ياسين محمد بن تومرت من خلال إبراز الجوانب العلمية لهاتين الشخصيتين من جهة وتبيين كيف وظّفتا المذهب الدِّيني في الحياة السياسية من جهة أخرى، كونه كان يشكّل منهل الأفكار، والمبادئ في التأثير، واستلهام النُّصوص والدلائل في كسب النّاس، وفي نفس الوقت تأليبهم على المخالفين.

المطلب الأول: سيرة عبد الله بن ياسين مؤسس دولة المرابطين.

يعتبر عبد الله بن ياسين الجزولي المؤسس الحقيقي لدولة المرابطين، ويطلق عليه الأب الروحي للملثَّمين، كان رجلا فقيها عالما بمبادئ الدِّين الإسلامي وخصوصا على مذهب الإمام مالك، كونه من بين أحد تلامذة فقيه السُّوس وجاج بن زلو اللمطي[1]، هذا الأخير تلميذ فقيه المغرب أبي عمران الفاسي[2] أحد أعلام الفقه المالكي، تميّز بالورع، والزهد، والعبادة، والشدَّة في تطبيق تعاليم وحدود الدين على أيّ كان حتى إنّه فرض الحدّ على أحد الأمراء الصنهاجيِّين وهو يحيى بن عمر اللَّمتوني حين جلده لأنّه عصى أوامره[3]، وهذا إن دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على الطّاعة الكبيرة التي كان الصنهاجيون وأتباع ابن ياسين يدينون بها له، وتشير بعض البحوث أنَّ هاته الطاعة المطلقة التي كان يتميز بها هي من العادات المترسِّخة لدى المتصوفة[4]، وهي من المبادئ التي تجب على المريد اتجاه شيخه، كما كانت للرّجل كرامات[5] تنبئ عن صلاحه وتقواه والتي اشتهر بها غالبية المتصوفة وذكرتها كتب المناقب، فأمكن القول من ذلك إنَّ ابن ياسين قد جمع بين شيئين مهمّين وهما الفقه، والتصوف.

[1] – علي محمد الصلابي: **الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين** ، ص 23

[2] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية في ذكر الإخبار المراكشية**، دار الرشاد الحديثة، ط1، الدار البيضاء، 1979م، ص 20.

[3] –ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 127.

[4] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 52.

[5] – حيث استخرج الماء بدعائه ليشرب أصحابه وأسكت نقيق ضَّفادع بحيرات المناطق التِّي مرَّ بها، انظر: البكري: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، ص 169، أبو العباس الناصري: **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى – الدولتان المرابطية والموحّديّة–**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء 1954م، ج2، ص 20.

فقد أكسبه تعلّم الفقه الفهم والفطنة[1]، وعندما نقول الفقه فإنّنا نقصد أسبقية في العلوم فقط، كونه مثّل عبر الحقبة الوسيطية الإسلامية قاسما مشتركا تمتع بأكبر قدرٍ من الحضور والنُّفوذ والتَّأثير[2]، فكان يطلق لفظ الفقيه على كل من اشتغل بالعلوم الدينية سواء تعلم الحديث أو أصول الفقه والعقيدة أو العلوم الأخرى كما حدث مع ابن ياسين، فقد اجتهد في تحصيل العلوم الإسلامية[3] لكنه اشتهر بالفقيه، إضافة إلى الموقع الذي أخذه الفقهاء داخل مجتمعاتهم فقد تقلّدوا الفتيا والحسبة والقضاء هذا ما أهّلهم ليكونوا على اطلاع بكل ما يحدث في الحياة العامة ومختلف نواحيها، كمّا مكنّهم من مخالطة السّاسة، والحكام، وكان هدفهم هو إحداث إطار شرعي عام تُلزم السلطة الحاكمة بالعمل في نطاقه[4].

و المتتبع للحضور السياسي لدى الفقهاء في الغرب الإسلامي قبل القرن الثالث يجد صعوبة كبيرة في محاولة فهم تلك العلاقة التي نشأت بين الفقيه والسياسة، وكيف تشكَّلت وماهي المرجعية الفكرية التي ساهمت في إحداث هذا التَّزاوج!؟، فقد كان لوجود الفقهاء في دواليب السلطة كالقضاء، والحسبة، وما شابهها من وظائف داخل الدَّولة كسرا لمبدأ التَّنافر الذي تشكَّل في الأذهان حول العلاقة بين الطرفين وأعطى شرعيةً لقبول التَّعاون بين الفقيه، والسلطة[5]، كما مكّن الفقيه من إعطاء نفسه حق مراقبة سياسة السلطة[6]، فقد كان الفقه يشكل مسؤولية كبيرة على عاتق حاملها في سبيل الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وعدم السكوت عن الباطل وكفّ الظلم عن النَّاس، وكان الإمام سحنون يصف حجم المشقة والعبء الذي عليه جرَّاء توليه القضاء بالابتلاء وهذا حين كان يتكلّم مع زميله سليمان بن عمران[7]، وهذا أيضا أبو عمران الفاسي فقيه القيروان كانت له تطلّعات إصلاحية نظرا لما رآه في مدينته فاس من فساد على الصعيد الاجتماعي

[1] – الزمخشري :**أساس البلاغة**، ط1، تحقيق :محمود باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ج1، ص 32.
[2] – بولطيف لخضر: **فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحّديّة في الغرب الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، هرندن فرجينيا، 2009م، ص 21.
[3] – علي محمد الصلابي: **الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين**، ص 23.
[4] – علي أومليل :**في التراث والتجاور**، المركز الثّقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1990م، ص 90.
[5] – **المرجع نفسه**: ص 72.
[6] – **المرجع نفسه**: ص 72.
[7] – أبو الفضل عياض اليحصبي: **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، ط1، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1998م، ص 347.

والسياسي، فأخذ على عاتقه مهمّة الإصلاح الدِّيني معتمدا على العقيدة ووحدة المذهب[1]، إضافة إلى ذلك أنه كان مساهما في قيام دولة المرابطين.

ويضاف إلى كل هذا المسيرة الحافلة للفقهاء، وخصوصا المالكية، جراّء الصّراع الذي كان بينهم وبين المذاهب الأخرى سواء تعلق الأمر بالصراع السنّي السنَّي أو الصراع السنَّي الخارجي، والذِّي كان أكثر خطورة ودمويّة هو الصراع السنَّي الشيعي[2]، حيث كان الفقهاء في واجهة الأحداث وأخذوا على عاتقهم محاربة هاته الفرق والمذاهب البدعيَّة في محاولة لتثبيت أركان المذهب السُنِّي وخصوصا المالكي في الغرب الإسلامي، مثل ما لعبه القاضي، والفقيه أبي الفضل عُيَاض اليحصُبي دورا كبيرا في تزعم الثورة ضدَّ الموحّدين في سبته حين أشار على أهلها بالقيام ضدَّ الموحّدين [3] بعدما خلعوا عنهم البيعة، واعتبرهم القاضي لا حقَّ لهم في الأمر، والإمامة وإنّما هم متغلبونّ[4]، واعتبر أنَّ البيعة ما تزال قائمة للأمير المرابطيّ تاشفين بن علي، وإن دلَّ الذي تم ذكره على شيء فإنمَّا يدلُّ على أنَّ الفقه عبّرَ عن تلك النظرة الواعية للواقع الذي يعيش فيه الفقيه، مشكِّلًا في فكره ومخياله صورة عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في تلك الفترة، بحيث يجعل الفقيه الذي يتعرض بالفتيا من قبل العامة أو من قبل الحكام أمام قضايا ومسائل مهمَّة وحسَّاسة تجعله أمام مسؤولية كبيرة وعظيمة دون سواه، هذا ما أدى إلى بروز الفقيه على كلِّ الأصعدة وجعله مقربا من السلطة والرعية أو مقرّبا من أحد الطرفين فأكسبه شعبيّة وسمعة داخل مجتمعه.

أما سلوك التَّصوّف في شخصية الإمام عبد الله بن ياسين فقد ظهر فيه حين استطاع أن يوظفه على نحو يمكن من خلاله فرض النظام بالدرجة الأولى بين الأتباع، لأنه وكما هو معروف فان التصوف هو نهج يغلب عليه بالدَّرجة الأولى طابع التَّربية والتأديب يفرضه أولاً الشيخ على المريدين، وهذا ما لوحظ عليه حين اعتزل برباطه[5] مع أتباعه، وقدَّم إليهم أساسات العمل الدِّينيّ والجهاديّ، ووضع شروطا صارمة لأيِّ شخص

---

[1] – محمد البركة: **فقه النوازل على المذهب المالكي – فتاوى أبي عمران الفاسي –**، إفريقيا الشرق، الدَّار البيضاء المغرب، 2010م، ص 34.

[2] – عن هاته الصراعات راجع: الهنتاتي نجم الدين: **الصراع المذهبي بالقيروان**، ص 178 وما بعدها.

[3] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 191.

[4] – أبو العباس الناصري: **الاستقصاء**، ص 103.

[5] – الرباط كلمة لها مدلولات متنوعة في التراث الإسلامي فمنها القلعة وبرج المراقبة والخانقاه والزاوية وغيرها من المعاني، وهي أماكن اتخذها المسلمون بالدَّرجة الأولى لحماية الثغور الإسلامية من الأعداء في إطار الجهاد في سبيل الله، لكن مع مرور الزمن تغيرت بعض وظائف هاته الربط وأصبحت أماكن للعبادة تخصص بها الزهاد والمتصوفة لتعليم النّاس علوم الدين المتنوعة من تحفيظ لكتاب الله وتعليمهم أمور دينهم وما شابه ذلك، يوجد بالغرب الإسلامي عدة ربط مشهورة من بينها: رباط **شاكر** ورباط **الفتح** بالمغرب الأقصى ورباط **سامدين والعبَّاد** بتلمسان ورباط

يريد الانضمام إلى رباطه، فألزم أتباعه التوبة عن ما بدر منهم في الماضي وهذا بجلدهم بقدر المعصية التي ارتكبوها. فإن كانت زنا "جلد مئة جلدة"[1]، ويعتبر شرط التوبة هنا أوّل مراتب التصوف ومقاماته[2]، فألزمهم التّقيُّد الدقيق بأداء الصلوات في وقتها وفرض عقوبات على المتهاونين في إقامتها، بالإضافة إلى عقوبات على بعض المخالفات الأخرى.

وتمتع الإمام بن ياسين بالاحترام، والطاعة بين المرابطين، حيث كانت له مكانة كبيرة داخلهم واعتبرها البعض من بين أرفع مقامات التصوف، حتى إنَّ أحدهم لو أمره ابن ياسين بقتل والده لقتله[3]، كما فرض على النُّزلاء الزهد والورَّع والتَّقشف اقتداء به، فقد اشتهر بأنَّه كان لا يأكل شيئا من لحوم صنهاجة[4] على اعتبار أنَّ أموالهم كانت غير طيِّبة وهذا أيضا سلوك تميّز به العبّاد والمتصوّفة، كما قدَّم السلوك الصوفي صورة أكثر وضوحا في مجال السياسة لا تقل أهمية عن دور الفقه والفقهاء، فكما قام الفقهاء أو ما سمَّتها المصادر التَّاريخية ثورة القضاة ضِدَّ المرابطين بزعامة جعفر بن حمدين (ت 548هـ/1153م)، كان نفس الحال مع ثورة المتصوِّفة، والتي أُطلق عليها ثورة المريدين وكانت بزعامة ابن قسي[5]، فقد أبانت هاته الثورة مدى قدرة هؤلاء المتَّصوفة على المناورة، والتَّخفي من السلطة، ونجد هذا من خلال المراسلات المشفرة التي كانت تتم بين ابن العريف وشيخه ابن برجان الذي كان يعتبر هو شيخ الصّوفيّة في الأندلس في تلك الفترة، فلم يُعلم متزعم هاته الحركة نظرا لطابع السرية والتكتم الشديدين اللذين طبعا مراسلات هؤلاء المريدين[6].

لم يكن السلوك الصوفي سلوكا دينيا فقط، بل كان يحمل في طيَّاته أفكارا ثوريَّة، وتطلعات سياسيَّة التي سرعان ما أبان عنها ابن قسي حينما استطاع أن يحشد الأتباع والمناصرين، ويوظّفهم في عمله السّياسيّ[7]،

سوسة والمنستير والمهدية بتونس، وللاطلاع أكثر حول الرُّبُطُ في الغرب الإسلامي انظر: محمد الأمين بلغيث: **الربط بالمغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين (دراسة تاريخية وحضارية)**، دار القافلة، الجزائر، 2014م، ناجي جلول: **الرباطات البحرية في إفريقية في العصر الوسيط**، السلسلة التاريخية عدد و، تونس، 1999م.

1 – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 50

2 – **المرجع نفسه**: ص 50.

3 – **المرجع نفسه**: ص 52.

4 – أبو العباس الناصري: **الاستقصاء**، ص 18.

5 – عن تفصيلات ثورة المريدين في الأندلس راجع: عصمت عبد اللَّطيف دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين** ، ص 49 وما بعدها.

6 – انظر مراسلات ابن العريف مع ابن برجان، عصمت عبد اللطيف دندش: **المرجع السابق**، ص 56.

7 – **المرجع نفسه**: ص 70.

فكان المزج بين الفقه ومبادئ التصوف عند ابن ياسين من أهمّ العوامل التي شكّلت هاته الشخصية الفذّة في تاريخ الغرب الإسلاميّ، فقد امتازت بالشَّجاعة، والفطنة، والذَّكاء، والورع، والصَّبر الذِّي كان من أهمِّ العوامل المساهمة في الانتصار على كل العوائق، والصعوبات التي اعترضت طريقه، بالإضافة إلى أنه استطاع من خلال هاته الصِّفات أن يمثِّل القدوة للأتباع من بعده لحمل صفاته ومشروعه الإصلاحي والذِّي تحقق بقيام دولة المرابطين.

المطلب الثاني: سيرة محمد بن تومرت[1] مؤسس دولة الموحدين.

يعتبر محمد بن تومرت مؤسس دولة الموحّدين ، وهو شخصية علمية قبل أن يكون شخصية سياسيةفقد ساهمت رحلته في طلب العلم والتي استغرقت "خمسة عشر عاما في بناء هاته الشخصية"[2]، فرحل إلى الأندلس والمهدية والعراق وتتلمذ على أشهر العلماء التي كانت تزخر بهم هاته الأماكن التي قصدها ونهل من مختلف العلوم، فأخذ الفقه المالكي في الأندلس على القاضي ابن حمدين، وفي المهدية على يد الإمام المازري، وفي مصر على يد أبي بكر الطَّرطوشي هذا الأخير كان متبحرا في السياسة الشرعية، "ومحاربا للبدعة"[3]، وقد وصف بأنه كان "مالكي المذهب مجلا له ومعجبا به"[4]، أمّا الفقه الشافعي فقد أخذه في بغداد من شيخه أبي بكر الشَّاشي (ت 507هـ/1113م) الذِّي يُعتبر شيخ الشَّافعيَّة في بغداد، وسمع علم الحديث من المبارك بن عبد الجبار (ت 500هـ/1106م)، أمّا أصول الفقه والتفسير فقد أخذهما من الكيا الهرَّاسي (ت 504هـ/1110م)[5]، وأهم حدث وقع لابن تومرت في رحلته العلمية هو التقاؤه بالإمام أبو حامد الغزالي[6]، ويورد صاحب الحُلَل الحوار الذي جرى بين الرَّجلين وخصوصا فيما تعلق بإحراق المرابطين لكتاب

---

1 – عن ترجمة ابن تومرت انظر: ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 181.

2 – عبد المجيد النجار: **تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت**، ص 58.

3 – **المرجع نفسه**: ص 58.

4 – عبد الله علي علام: **الدعوة الموحّديّة بالمغرب**، دار المعرفة، القاهرة، م1964، ص 303.

5 – عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 245-246.

6 – تتضارب الآراء والأقوال حول مدى صحة اللقاء الذي تم بين ابن تومرت وأبي حامد الغزالي بين المؤرخين وأصحاب السير إلى ثلاث فئات، فهناك مشكّكون ونافون ومثبتون للقاء، ويرى الدكتور عبد المجيد النجار وجود إمكانية زمانيَّة وجغرافية لحصول اللقاء بين الرجلين انظر: عبد المجيد النجار: **تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت**، ص 60، وانظر كتابه الأخر: **المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب**، ص 73 وما بعدها.

الإحياء، ودعاء أبو حامد الغزالي عليهم بأن يمزق الله ملكهم ويذهب دولتهم[1]، وأيّا كان حول صحة لقاء ابن تومرت بالغزالي، أو عدمه فإنه استطاع من خلال رحلته هاته أن يجمع رصيدا معرفيا يجمع بين العقلي والنّقلي[2]، وخصوصا من الجانب الدِّيني الذِّي وظَّفه في الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، وتعريف النّاس أمور دينهم، ليحاجج به بعد ذلك المرابطين وفقهاهم ويشحذ به الهمم ويجمع من حوله الأتباع والأنصار، فقد ساهمت الرحلة العلمية هاته مساهمة كبيرة في احتكاك ابن تومرت بعدة تيارات يمكن أن نعتبرها تيَّارات تحمل في جوهرها روح الثَّورة والتَّمرد مثل تيارات الفرق الباطنية التِّي تأثَّر بها[3].

ولسنا هنا في سبيل الحكم على عقيدة ابن تومرت كونه قد أخذ من عقائد هاته الفرق، بقدر ما يمكننا القول إنَّ معايشة تلك الفرق للواقع وفي بيئتها الأصلية مثل بغداد جعله يمتلك تلك الأفكار الرَّافضة للواقع المعاش في المغرب من قبل المرابطين وسلطة الفقهاء الجائرة على حسب مفهومه، على اعتبار أنَّ هاته الفرق كانت في تخطيط دائم ومستمر للإطاحة بالأنظمة السياسية، وإنشاء كيان سياسي خصوصا التيار الشيعي[4] الذي كان يسعى دائما لإقامة كيان شيعي ينافس الوجود السنّي، إضافة إلى أنَّ شخصيته كانت شخصية ثائرة تنكر كل ما تراه لا يوافق الشريعة الإسلامية، ولا تخشى أيّ أحد في قول الحق حسب اعتقاده[5]،

---

[1] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 105، ويورد هذه الرواية عبد الواحد المراكشي في كتابه المعجب ولكن بصيغة أخرى انظر: **المعجب**، ص 245-246.

[2] – عبد المجيد النجار: **تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت**، ص 62.

[3] – الباطنية هم القائلون أنَّ لكل ظاهر باطنا ولكل تنزيل تأويلا ولهم ألقاب كثيرة كالقرامطة والمزدكية، وينسبون أنفسهم إلى الشيعة الإسماعيلية (نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق) ولهم عقيدة خاصة بهم في الأسماء والصفات، أبو الفتح محمد عبد الكريم الشهرستاني: **الملل والنحل**، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1992م، ج1، ص 201-202، عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، ص 40.

[4] – يذكر عبد الواحد المراكشي في كتابه: **المعجب**، ص 255، أنَّ ابن تومرت كان يبطن شيئا من التشيع غير أنه لم يُظهر منه إلى العامة شيء، غير أنَّ عبد المجيد النجار في كتابه: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 363، يرى أنَّ تشيع بن تومرت كان مقتبسا فقط لفكرة الشيعة العامة من المهدويَّة والإمامة والعصمة لكنه كان يخالفهم في تفاصيل هاته الأركان فهو يخالفهم في المهدي الذي قال به وفي ترتيب الأئمة وفي عناصر العصمة التي يقول بها الشيعة. راجع **نفس المرجع**: ص 234.

[5] – وقعت للمهدي بن تومرت عدة مواقف خلال فترته في طلب العلم، حيث دخل في جدال مع أصحاب السفينة التي كانت تنقله من الإسكندرية إلى طرابلس، وصحح الأحكام الشرعية للناس في تونس في قضية صلاة الجنازة على الرجل اليهودي، وضرب سارق في قسنطينة على جرمه وغيرها، لمزيد من هاته المواقف وتفصيلاتها انظر: مصطفى بن سباع: **السلطة بين التَّسنُّن والتَّشيَّع**، مطابع الشويخ، تطوان، 1999م، ص 34-35 عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت**، ص 87 وما بعدها، وتظهر جرأته بقوه عندما التقى مع أمير المرابطين علي بن يوسف ودُعي لتقديم واجب السلام عليه، فخاطب الحضور بلهجة الاستهزاء من زي التلثم حين قال: إني أرى جواري منقبات، انظر تفاصيل القصة عند: أبي بكر علي الصنهاجي البيذق: **المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1971م، ص 13.

كما كان لسلوك التصوف نصيب من الرجل فقد تجلت فيه عدة ملامح صوفية[1] كالزهد والتقشف وكثرة العبادة والتَّشبه بالصالحين[2]، إضافة إلى المنهج التربوي الذِّي سلكه مع أتباعه في الرُّبُط التِّي مرَّ بها خلال عودته من المشرق مرورا برباط **المنستير** بتونس ثمَّ اتِّخاذه رباط **ملاَّلة** ببجاية، واعتكافه مدَّة برباط **العبَّاد** بتلمسان، ممّا زاد أتباعه ومريدوه، وكلَّل مسيرته بكل هذا من خلال الرباطين اللذين اتَّخذهما **بهرغة** وهما رباط **وانسري** ورباط **الغار**، هذا الأخير بويع فيه سنه (514هـ/1121م) على الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر[3]، فكانت هاته الربط مكانا يلتقي فيه ابن تومرت مع مريديه ويلقنهم تصانيف العلوم التي كان يملكها، فكان في هذا كله أشبه بالمسلك الذي سلكه مؤسس دولة المرابطين عبد الله بن ياسين الذي سبق ذكره.

المبحث السادس: الأصول المذهبية لدولة المرابطين والموحّدين .

تُصنَّف دولة المرابطين في الكتابات التاريخية بأنَّها من بين الدُّول السُنِّية التي ظهرت في المغرب الإسلامي، كونها كانت تتمذهبُ بأحد المذاهب السنِّيّة وهو مذهب الإمام مالك، وكان هذا التبنِّي لمذهب مالك راجع إلى طبيعة التكوين الفقهي الذي كان عليه المؤسسون الأوائل لهاته الدَّولة، فكلهم كانوا من منتسبي المذهب المالكي في المغرب[4]، واستطاع هؤلاء الفقهاء المالكية أن يجدوا غايتهم في دولة المرابطين لدعم مشروعهم المذهبي،كون أنَّ تاريخ المذهب المالكي في المنطقة له امتداد طويل وتاريخ حافل، يحوزُ القَبُول عند سكَّان الغرب الإسلامي عموما، كونهم الذين احتضنوه من جديد كما قلنا في أوَّل فرصة سانحة تجلَّت بقيام الدَّولة المرابطيَّة[5].

[1] – عُهد عن ابن تومرت لزوم الصمت وكثرة التأمل وأنواع من المجاهدات ككثرة الأذكار والأوراد وقراءة حزب من القرآن وحزب من التوحيد، انظر: الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 63.

[2] – المراكشي: **المعجب**، ص 261.

[3] – الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 60.

[4] – حيث يعتبر الفقيه أبي عمران الفاسي من أعلام الفقه المالكي في القيروان وأحد تلاميذه فقهاء المغرب وفاس وهو عثمان بن مالك (ت 444هـ/1052 م)، ويعتبر أبي عمران الفاسي ممن ساهموا في الإشارة على إبراهيم بن يحي الكدَّالي بالتّوجه إلى الفقيه الأخر وجاج بن زلو اللَّمطي صاحب المدرسة المالكية في السوس وشيخ المؤسس الأول لدولة المرابطين عبد الله بن ياسين الجزولي.

[5] – عمر الجيّدي: **مباحث في المذهب المالكي بالمغرب**، مطبعة المعارف، ط1، الرباط، 1993م، ص 21.

المطلب الأول: دولة المرابطين.

في حديثنا السابق حول الوضع الدِّيني الذِّي كان يعيشه المغرب الإسلامي، وبالأخص قبل قيام دولة المرابطين، وهذا باعتبار أنَّ المنطقة كانت تخضع لعدة قوى سياسية تتمذهب بمذاهب متنوعة، فكان هناك الخوارج في سجلماسة، والشِّيعة البجليّين، إضافة إلى الدِّيانات المبتدعة، كالمتنبِّئين في غمارة، وبرغواطة مع بعض الديانات الوثنيّة التي كانت في جبال السوس الأقصى، أمّا الأندلس فإنها كانت تعيش استقرارا مذهبيا باعتبار أنَّ الخلافة الأموية، ومن بعدهم ملوك الطوائف كانوا يتمذهبُون بمذهب الإمام مالك ويعتمدونه في القضاء والفتوى[1]، رغم تغيُّر الخلفاء، وحتى بعد سقوط الخلافة الأموية وظهور دويلات الطوائف والصراعات السياسية التي كانت قائمة بينهم، فقد فرض مذهب الإمام مالك السيطرة على كل الغرب الإسلامي في ظلِّ تواجد المذاهب السنِّية الأخرى، وهذا راجع إلى العناية التي حظي بها من قبل الخلفاء والأمراء وتبنِّيهم له، كما حدث مع الخليفة الأموي هشام بن عبد الرحمان بن معاوية في الأندلس، وإدريس بن إدريس في المغرب الأقصى والمعز بن باديس في تونس، "فقد أمروا النّاس بإتباعه وجعلوه مذهبا في القضاء والفُتيا"[2].

وبعد أن اتَّخذ المرابطون مذهب مالك مذهبا رسميا للدَّولة كما جرت عليه العادة عند جميع الدول الإسلامية، كما كان مع دولة الخلافة العبَّاسيَّة التي اتَّخذت من المذهب الحنفي مذهبا رسميا لها، سعى المرابطون لتدعيم ركائز هذا المذهب[3]، وهذا من خلال التَّصانيف، والتَّآليف التي تدور حول المذهب المالكي، فظهر علماء كبار وأجلاَّء في فقه مالك[4] زخرت بهم الدَّولة المرابطيَّة، كابن رشد الحفيد (520هـ/1126م) وأبي الوليد الباجي وابن عبد البرّ وأبو بكر بن العربي المعافري وغيرهم، فساهم هذا التّوجه المرابطيّ نحو المذهب المالكي بخطوة كبيرة في رسم شخصية الهوية المغربية[5]، أمّا من حيث الأصول فقد تبنى المرابطون مذهب

---

[1] – عمر الجِّيدي: **مباحث في المذهب المالكي بالمغرب**، ص 30-31.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 16.

[3] – إلتزم المرابطون في الفروع بمذهب الإمام مالك وقضوا على كل الأحكام التي كانوا يرون بدعيتها كبعض الأعراف والعوائد المخالفة، كالعُشور والمغارم لكنهم سلكوا مسلك التشدد والتعصب للفروع وعدّوها أصلا لا يقبلون عنها بديلا، انظر: حماه الله ولد السالم: **الإسلام والثقافة العربية في الصحراء الكبرى**، ص 11.

[4] – للاطلاع أكثر حول أعلام المذهب المالكي خلال عصر المرابطين يراجع كتاب: **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمذهب الامام مالك**، للقاضي عياض السبتي اليحصبي.

[5] – عبَّاس الجراري: **أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب**، ندوة الإمام مالك، فاس، 1980م، ج1، ص 177.

التفويض[1] في أسماء الله وصفاته دون بقية المذاهب الأخرى العقدية من الأشاعرة، والمعتزلة، والخوارج بحكم أنَّ علماء المذهب المالكي وخصوصا الإمام مالك كان لهم موقف صريح من علم الكلام التي تبني عليه المذاهب الأخرى أراءها[2]، وهذا فيما تعلَّق بتأويل أسماء الله وصفاته[3]، فقد كان الإمام مالك يدعوا إلى "تغليب التَّنزيه في صفات الله وفهمها كما جاءت"[4]، غير إنَّ البعض كان يرى أنَّ المرجعية الفكرية الأولى للمرابطين كانت متأثرة بالعقيدة الأشعريّة على اعتبار أنَّ المؤسسين الأوائل لهاته الدَّولة قد احتكوا بهذا الفكر، واقصد بهم المنظِّر الأول للمرابطين وهو أبو عمران الفاسي الذي كان قد تتلمذ على شيخ الأشعرية في بغداد أبي بكر الباقلاني (404هـ/1013م) وأخذ عنه علم الأصول.

لم يسع أبو عمران الفاسي إلى نشر الفكر الأشعري خلال عودته إلى القيروان، بين طلاّبه لعدَّة أسباب منها، ما تعلَّق أولا بأولوية الخطاب الدِّيني الذي وجب نشره في المغرب آنذاك، وثانيا مراعاة لنوعيَّة الخصوم الذين كانوا يشغلون المجال الدِّيني من فرق خارجية وشيعية ومبتدعة ووثنيّة، هاته الفرق هي التي واجهها ابن ياسين في أعماق الصحراء لم يكن حضورها "إلاَّ حضورا سياسيا واقتصاديا"[5]، إضافة إلى معرفة الواقع التي تميز بها أبو عمران، فقد عُهد عنه أنَّه كان يعطي أتباعه من العلوم على حسب ميولات طالب العلم، فكان يعلم هذا الفقه والآخر العقيدة[6]، فقد كان تأثيره العلمي في اتجاهين متوازنين: فقهي وأصولي[7] ولعلّ هذا ما لوحظ عند تلميذه وجاج بن زلو الذي تأثَّر بالفقه فأسَّس مدرسة فقهية في السوس سمح بتكوين طلبة وفقهاء كان منهم الفقيه بن ياسين، فلما خَبِر أبو عمران حال السوس والصحراء من طرف إبراهيم الكدَّالي ورغبة هذا الأخير بوجود شخص يعلّم النّاس أمور دينهم[8]، أشار عليه في الأخير بوجاج بن زلو اللمطي. فاستطاع التَّأكد

[1] – **التفويض**: تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة، محمد عبد العظيم الزرقاني: **مناهل العرفان في علوم القران**، مطبعة الحلبي، ط3، بيروت، 1943م، ج2، ص 287.

[2] – عرف عن الامام مالك إنكاره الشديد ورفضه لعلم الكلام، فقد كان يدعوا إلى رفض الرد العقلي على البدع لأنه كان يعتبرها رد بدعة ببدعة.

[3] – للاطلاع أكثر حول قضية التأويل والتفويض عند السلف انظر كتاب: عبد الرحمان بن الجوزي الحنبلي، **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه**، تحقيق وتقديم: حسن السقاف، دار الامام الرواس، ط4، بيروت لبنان، 2007م.

[4] – حماه الله ولد السالم: **الإسلام والثقافة العربية في الصحراء الكبرى** ، ص 20

[5] – **المرجع نفسه**: ص 26

[6] – **المرجع نفسه**: ص 24.

[7] – عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 437.

[8] – عن مجريات الحوار الذي دار بين الفقيه أبي عمران الفاسي وإبراهيم الجدالي انظر: ابن عذارى، **البيان المغرب**، ج4، ص 7-8.

من طبيعة الحقل الدَّعوي الذي تحتاجه تلك المنطقة وما يلزمها من خطاب دينيّ ربما يكون بعيدا عن المساجلات الفكرية والعقدية التي يحملها الفكر الأشعري، ومعتمدا كل الاعتماد على النَّسق المالكي في الدَّعوة والإرشاد، فتولد عنه ظهور دولة قائمة على الفقه والفقهاء وهي دولة المرابطين.

كما يرى البعض أنَّ غياب الأشعرية في أركان الدَّولة المرابطيَّة منهجًا ومذهبًا راجعٌ إلى أنَّ المشروع المرابطيّ " لم يكن سوى موجةً سُنِّيةً بدأها الأشاعرةُ في المشرق لمواجهة الزَّحف الإسماعيلي من الغرب والحركات الباطنية وفِرق الزَّندقة المتشبِّعة بالموروث العقلاني لحضارات ما قبل الإسلام"[1]، على اعتبار "أنَّ العقيدة الأشعرية كانت هي العقيدة المؤهّلة فكريّا لمواجهة جميع التيَّارات، والأفكار الفلسفية"[2]، ونظرا لغياب كلّ العوامل التي يمكن أن يوظَّف فيها الفكر الأشعري في المغرب تم تعطيله، وانكب كل الانكباب على المذهب المالكي أصولا وفروعا لكونه الوسيلة، والأداة المناسبة لتطبيق ذلك المشروع السنِّي في تلك المنطقة.

المطلب الثاني: دولة الموحّدين .

ممَّا يلاحظ من خلال دراسة رحلة ابن تومرت العلمية أنَّه نهل من كل العلوم الشرعية وأخذ من مختلف الأفكار العقدية، فأخذ الفقه المالكي، والشَّافعي، وعقائد الشِّيعة والمعتزلة، والأشعرية[3] بالإضافة إلى تأثُّره الكبير بالمذهب الظَّاهري[4]، فأعطى هذا التَّنوع في الفروع والأصول صبغة التَّحرر من "الالتزام المذهبي"[5] في أفكاره وآرائه؛ كما مكَّنه من التَّخلُّص من القيود التِّي تفرضها آراء المذهب في نواحي شتى، كون المهدي بن تومرت

---

[1] – حماه الله ولد السالم :**الإسلام والثقافة العربية في الصحراء الكبرى** ، ص 21.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 21.

[3] – يعتبر كثير من الباحثين أمثال ابن خلدون أنَّ المهدي بن تومرت هو الذي ساهم في نشر الفكر الأشعري بالمغرب الإسلامي وحثَّ النّاس على الأخذ بمبدأ التأويل، إلاَّ أنَّ هناك من الباحثين يرى أنَّ المهدي لم يكن أشعريا بالتمام لوجود اختلافات بينه وبين الأشعرية لاسيما في ما تعلق بمسالة مرتكب الكبيرة فالأشعرية يرون بإيمان مرتكبها عكس المهدي الذي يقول بخلاف ذلك، انظر: عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت**، ص 375.

[4]– **المذهب الظاهري**: أحد المذاهب الإسلامية في الفقه يقوم على مبدأ الأخذ بظاهر النصوص من الكتاب والسنة مع نفي جميع الاستدلالات العقلية مثل القياس والاستحسان، وكان ظهوره بالعراق، ويعتبر داوود بن علي الاصفهاني (ت 270هـ/884م) المؤسس الأول للمذهب، ومن أشهر المنتسبين له بعد ذلك ابن حزم الظاهري الأندلسي الذي بلغ معه المذهب أوجه وازدهاره في الأندلس، وللاطلاع أكثر وبالتفصيل حول الظاهرية في المشرق والغرب الإسلامي وأصولها الفقهية يراجع: توفيق بن أحمد الغلبزوري، **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس – نشأتها– أعلامها– أصولها وأثرها**، دار ابن حزم، ط1، المملكة السعودية، 2006م.

[5] – عبد المجيد النجار: **المهدي** بن **تومرت حياته**، ص 356.

عُرف عن طبعه عقلية الثَّائر والنَّاقد للأوضاع والتي كان يراها تخالف الشريعة الإسلامية، ومجرد البقاء في سياق ورأي واحد يعتبر سلبا للحرية الفكرية وتقييدا لها، وربما ينتج عن ذلك عدم مجاراة للواقع والتَّحديات التي تفرضها الساحة السياسية المغربية آنذاك، وعلى الرَّغم من وجود تضارب صريح بين المؤرخين في نسبة المهدي بن تومرت الصريحة لأيٍّ من هذه المذاهب الشرعية والعقدية، فقد عرف عن ابن تومرت "ميوله **الظاهري**"[1] في الفقه كونه كان ينفي القياس[2] ويدعو إلى العمل بالقرآن والسنَّة، ويظهر هذا الميول بالتوافق الذي حصل في آراء المهدي بن تومرت والظاهرية في مرتكب الكبيرة[3] والإرادة الإلهية، كما ظهرت أيضا على أفعاله أحكام المالكية وهذا حين أعمل مبدأ عمل أهل المدينة واعتبره حجة في الاستنباط الفقهي[4]، إلاَّ أنَّ العداء كان واضحا من المهدي بن تومرت للفقهاء المالكية على اعتبار أنهم هم الذين أعانوا الحكَّام على الظلم والفساد الذي حلَّ بالمجتمع المغربي وكان يعتبرهم "شرَّ الطوائف"[5]، إلاَّ أنَّ المهدي كان يفرِّق بين الفقه والعقيدة عند المالكية وبين المذهب وأتباع المذهب[6] للاعتبارات التي سبق ذكرها، وسبب تأثر ابن تومرت بالمذهب الظَّاهري يرجع إلى خصوصيّة المذهب ومؤسسه في الغرب الإسلامي ابن حزم الأندلسي، والذي طالما أُعتبر هو ومدرسته رمزا من رموز التَّمرد على المذاهب الفقهية وخاصة مذهب مالك[7]، وفي هذا الصدد يورد الونشريسي في نوازله نصّا مطوّلا لابن حزم عنونه بـ: **ما شَنَّع به ابن حزم على أهل الأندلس من الغلو في تقليد مالك،** فحَمَلَ هذا النص في طيَّاته عتابا كبيرا من ابن حزم للعلماء على الخصوص في تقليد مالك، ووصل به الكلام إلى أنْ

[1]– فقد نسب إليه الشاطبي في الاعتصام الظاهرية في مذهبه، انظر: أبي إسحاق الشاطبي: **الاعتصام**، ضبط وتعليق: أبو عبيدة حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد، القاهرة، 2000م، ج2، ص 72، كما وصفه الونشريسي بالظاهري، انظر: أبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي: **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، حققه مجموعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1981م.

[2] – عبد المجيد النجار: **المهدي** بن **تومرت حياته**، ص 361، إلاَّ أنّه وجب التنبيه إلى أنَّ موقف ابن تومرت لم يكن واضحا كل الوضوح من مسألة القياس من حيث الاثبات أو النفي لأن كلا الأمرين كانا حاصلين، فهناك من اعتبر أنَّ موقف ابن تومرت كان وسطا بين الجمهور والظاهرية، انظر: الخادمي نور الدين، **الدليل عند الظاهرية**، دار ابن حزم، ط1، بيروت لبنان 2000م، ص 440.

[3] – يرى ابن تومرت أنَّ مرتكب الكبيرة كافر وهذا متعلق فقط بالصلاة، في حين يرى أنَّ مرتكب بقية المعاصي يعتبر فاسقا وهذا هو مكمن التوافق بينه وبين الظاهرية والمعتزلة، عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 260.

[4] – **المرجع نفسه**: ص 361.

[5] – اعتبر المهدي بن تومرت أنَّ الفساد الذي حصل في المجتمع راجع إلى ثلاث طوائف وهم: طائفة المرابطين أو الحكام، وطائفة العلماء وطائفة المعينين لهم من العامة، عبد المجيد النجار: **تجربة الاصلاح في حركة المهدي بن تومرت**، ص 81 وما يليها.

[6] – عز الدين موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 196.

[7]– توفيق بن أحمد الغلبزوري، **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس**، ص 623.

اتّهمهم بترك كلام الله ورسوله جانبا اذا خالف رأي مالك، وله كذلك عتابات كبيرة على هذا المسلك[1]، كما كان لابد لإبن تومرت من إيجاد خلفية فقهية أولا وفكرية ثانيا يستندُ عليها في دعم مشروعه على اعتبار أنَّ المرابطين كانوا يستندون على المرجعية المالكية التي لها تقاليد وجذور قديمة داخل المجتمع المغربي، فكان لابدَّ من إيجاد اتجاه آخر يناقض تلك المرجعية تماما كما لا نغفل عن أنَّ المذهب الظاهري له سجالات معروفة مع المذهب المالكي.[2] ومعروف أنَّ ابن تومرت اشتهر بالذَّكاء والدَّهاء وهذا ما أهله ليستغل هذه المخاصمة التَّاريخية في قضيته ويوظفها في مشروعه السياسي.

وبالرغم من أنَّ ابن تومرت كان رجلا عالما متمكّنا في الدِّين بالدَّرجة التي تمكننا من فهم عقيدته ومذهبه الفقهي من خلال مصنفاته[3]، وأقواله التي تنبني عليها أفكاره وآراؤه، إلاَّ أنَّ هذه الضبابية في هذا ربما سيزيلها الخلفاء الموحّدون من بعده، من خلال انتهاجهم مذهبا فقهيا وعقديا للدَّولة كما فعل عبد المؤمن حين أمر بإحراق كتب الفروع[4] المتعلقة بالمذهب المالكي وهو بهذا يشهر القطيعة علنا مع فقه مالك حتى وإن كانت هاته الرواية متحفظا عليها، فهناك من المؤرخين من يرى أنَّ عبد المؤمن بن علي قد تراجع عن ذلك[5] إلاَّ أنَّنا يمكن أن نستقي شواهدا تشير لحدوث هذا العمل من خلال المضايقات، والمحن التي تعرض لها الفقه المالكي ورجاله خلال الحكم الموَّحدي[6]، وخصوصا أيَّام الخليفة يعقوب بن يوسف (ت 595هـ/1198م)، فقد أمر بإحراق أمهات كتب المالكية كمدونة سحنون ونوادر ابن أبي زيد ومختصره، وواضحة ابن حبيب وغيرها إضافة

1– الونشريسي: **المعيار المعرب**، ج6، ص356 وما بعدها.

2– لقد عانى ابن حزم من مضايقات الفقهاء المالكية في الأندلس وكانت له معهم سجالات كبيرة وكان على رأسهم الفقيه المالكي الكبير أبي الوليد الباجي التي اختلفت الأقوال فيمن كانت له الغلبة، كما البُّوا المعتضد بن عباد عليه، ومنع هو وشيخه أبا الخيار مسعود بن سليمان من التدريس في الجامع ونهيا عن الفتوى وسجن وامتهن أتباعهما، لأكثر تفصيل يراجع: توفيق بن أحمد الغلبزوري، **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس**، ص 487 وما بعدها.

3 – ترك بن تومرت آثارا علمية كبيرة فنجد منها المادية و الشفهية ومن أهمها: كتاب أعز ما يطلب، كتاب المرشدة، كتاب العقيدة، كتاب محاذي الموطأ، وكتاب تلخيص كتاب مسلم، إضافة إلى رسائل كثيرة في ضروريات الدين كالصلاة والطَّهارة وغيرها، للاطلاع على كل مصنفات ابن تومرت بالتفصيل انظر: عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 149 وما يليها.

4 – ذكر هذا الحديث ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 195، والناصري: **الاستقصاء**، ج2، ص 112.

5 – المنوني محمد: **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين**، مطبعة المهدية، تطوان المغرب، 1950م، ص 53، علام علي عبد الله: **الدولة الموحّديّة بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي**، القاهرة، م1971، ص 308.

6 – للاطلاع أكثر على فتنة المالكية خلال الفترة الموحّديّة انظر: يونس بحري: **الفقه المالكي خلال عصر الموحدين – دراسة تاريخية واجتماعية**، مذكرة الماجستير من جامعة الجزائر1، كلية العلوم الإسلامية 2011-2012م.

إلى كتب المذاهب الأخرى[1]، وإن دلَّ هذا التَّوجه إنَّما يدل على تلك الرغبة من هذا الخليفة في محاولة طمس كل معالم المذهب المالكي في المغرب، وهذا تحقيقا لمقصد والده وجدّه[2]، وكان الخليفة أبو يعقوب أوَّل من اعتمد المذهب الظَّاهريّ كمذهب رسميّ للدَّولة وشدَّد على النّاس اتباعه[3] وهذا رغبة منه للنيل من فقهاء المالكية الذين تآمروا مع بني غانية ضد الدَّولة الموحّديّة [4]، كما ألزم الخلفاء الذين من بعده النّاس "بالأخذ بالأثر والظاهر وأبطلوا القياس"[5]، وكان الخلفاء الموحّدون حريصين كل الحرص على الاقتداء والتَّقيد بعقيدة المؤسس الأول للدَّولة ابن تومرت، فقد أصدر عبد المؤمن بن علي مرسوما يأمر النّاس بقراءتها[6] وكذلك فعل بنوه من بعده، وجدير بالذكر أنَّ هذا الإتباع لعقيدة المهدي بن تومرت قد تبدّل أيَّام أبي يوسف اليعقوب الذي ظهر منه الرفض لبعض مبادئ عقيدة ابن تومرت فقد كان لا يرى بما تراه النّاس في ابن تومرت من كرامة[7] إضافة إلى ذلك أنّه نفى العصمة وتبرأ منها وبالقول بها[8]، وكان يرى بأولوية قراءة كتاب الله وسنة نبيه على تآليف ابن تومرت وأمر العلماء بتأليف كتاب تجمع فيه أحاديث المصنفات العشرة في الصلاة وما تعلق بها[9] وتجمع في كتاب واحد سماه **الترغيب** موازاة لكتاب الطهارة لابن تومرت وحث النّاس على حفظه من خلال تحفيزهم بالمال والكساء.

ويمكن القول أنَّ أبا يوسف يعقوب هو الذي أبان بوضوح المذهب الذي اعتنقه الموحّدون داخل دولتهم بعد تلك الضبابية التي اكتنفت حكم الخلفاء الموحّدين قبله، من ابن تومرت، ومرورا بجدّه عبد المؤمن

---

[1]- أحمد بن محمد المقري التلمساني: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1988م، ج3، ص 104.

[2] - ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 355.

[3] - عزالدين موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 194.

[4] - **المرجع نفسه**: ص 195

[5] - ابن فرحون المالكي: **الديباج المذهب في أعيان المذهب**، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، ص 380.

[6] - عبد المجيد النجَّار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 443.

[7] - حيث أنَّ المهدي بن تومرت تنبأ بان أمراء من أهل مصر يستظلون بشجرة في تينمل مقابل مسجدها وهذا ما حدث حينما خرج الغز الأتراك مع أبي يوسف اليعقوب إلى تينمل وجلسوا تحت شجرة الخروب فخرجت النِّساء يولولنَّ ويقولن: صدق الإمام المهدي، فتبسَّم أبو يوسف استخفافا لعقولهن لأنه لا يرى شيئا من هذا كله، المراكشي: **المعجب**، ص 367.

[8] - **المرجع نفسه**: ص 369.

[9] - وهي: **الصَّحيحان، والترمذي، والموطأ، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن البزَّار، ومسند ابن أبي شيبة، وسنن الدار قطني، وسنن البيهقي**، المراكشي: **المعجب**، ص 355.

بن علي وصولا إلى يوسف أبي يعقوب، وهذا بتبنيه للمذهب الظاهريّ في تسيير أمور الدَّولة في جميع النواحي الإدارية والقضائية مقصيا بدرجة كبيرة المذهب المالكي ومهملا إياه، وحجة هذا القول المتعلق بتبني المنصور اليعقوب، وأبنائه من بعده للمذهب الظاهري نقلها مجموعة من المؤرخين والقدماء والمعاصرين وقالوا به[1]، ويمكن أن نذكر استدلالا آخرا أورده صاحب "بيوتات فاس" حول تبني ملوك الموحّدين للظاهرية في أمور دولتهم فقال" **وسبب إحراق المدونة أنَّ ملوك الموحّدين تحلوا بالمذهب المعروف لهم التابعين للمهدي رئيسهم الأول القائل باعتقاده الفاسد بإنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل على محض الظاهرية**"[2] إلاَّ أنَّ الباحث عبد المجيد النجّار يعتبر أنَّ جميع النصوص السابقة غير مؤهلة للحكم على ظاهرية الدَّولة الموحّديّة وهذا باعتبار أنَّ مرجع حكمهم هو اعتماد الخلفاء الموحّدين على نبذ التقليد[3] والرجوع إلى النصوص من القرآن والسنة إضافة إلى اعتبارات أخرى أوردها في كتابه[4] كإعجاب الخليفة المنصور بابن حزم[5] وموقفه الصارم من كتب الفروع عامة والمالكية خاصة، وكل هاته الحجج يعتبرها غير كافية للحكم على ظاهرية الدَّولة الموحّديّة، لكن جدير بالذكر أنَّ المذهب الظاهري قد نال مكانة كبيرة عند المنصور الموحِّدي، وخصوصا فيما تعلق بتقلد فقهاء يحسبون على المذهب الظاهري[6] مناصب مهمة في الدَّولة مثل وظيفة القضاء، وتغليب بعض القضاة المالكية للمذهب الظاهري أمثال ابن حوط الأنصاري (ت 612هـ/1215م)[7] خشية تأخيره، أو عزله عن هاته الوظيفة[8]، كما كانوا يخضعون للتَّضيِّيق من جهة بني عبد المؤمن[9] "عندما ألزموا قاضي المغرب آنذاك

---

1 - قال بهذا الرأي: المرّاكشي في **المعجب** ص 354- 389 والمنوني محمد: **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين**، ص 54-55

2- إسماعيل بن الأحمر: **بيوتات فاس**، دار المنصور، الرباط، 1972م، ص 19

3- أحمد بن محمد المقري التلمساني: **نفح الطيب**، ج3، ص 104.

4 - راجع: عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 494 ومايليها.

5- وقف المنصور الموحّدي يوما على قبر ابن حزم وقال: عجبا لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم، ثم قال: كل العلماء عيال على ابن حزم، المقري التِّلمساني: **نفح الطيب**، ج3، ص 238، كما كان ابن حزم يحظى احترام السلاطين الموحدين ويعاقبون كل من انتقده مثل ما جرى للفقيه أبي زكرياء الزَّواوي عندما ألَّف كتاب في الرد على ابن حزم سماه **حجة الأيام وقدوة الأنام**، فاستدعي إلى مراكش فناب عنه الفقيه أبو محمد عبد الكريم فاستطاع أنَّ يقنع السلطان فعفى عنه الخليفة وأطلق له العنان كما قال: فأن شاء لعن وأن شاء سكت، الغبريني: **عنوان الدراية**، ص 248-249.

6- من أمثال: علي بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن خطاب المعافري الذي تولى قضاء اشبيلية، وأبو بكر بن سيد النّاس الذي تولى خطابة النّاس في تونس، بلنثيا أنخل جونثالث: **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة: حسين مؤنس، دار النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 1955، ص 238.

7 - ابن فرحون المالكي: **الديباج**، ص 231، حيث تقلد قضاء إشبيلية وقرطبة ومرسية وسبتة وسلا وميورقة، عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت**، ص 496.

8 - عز الدين موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 194.

9 - ابن فرحون المالكي: **الديباج**، ص 380.

عبد الله بن طاهر الصقلي الحسيني أن يحكم بمحصل الظاهرية"[1]، والفقيه ابن زرقون الأنصاري (ت 721هـ/1321م) الذي ضُيِّق عليه كثيرا كونه كان من المتعصبين لمذهب مالك حيث عاصر الخليفة الموحّديّ أبا حفص عمر المرتضى (665هـ/1266م) وأبا دبوس الواثق بالله (668هـ/1269م)، كما شهد الوضع أيضا تنكُّر بعض العلماء للمذهب المالكي والعمل بمذهب الظاهر وهذا طمعا في تقلد الخطط الكبرى[2] في الدَّولة من أمثال أبي القاسم أحمد بن يزيد (625هـ/1228م) "الذي رغب عن مذهب مالك ومال إلى الظَّاهر، وتشيّع لابن حزم"[3].

لقد أعطت هذه الرِّعاية التيِّ أولاها الخلفاء الموحّدون للمذهب الظاهري صورة تعبر بوضوح عن مدى تمكُّن هذا المذهب من دواليب الحكم على طول تاريخ الدَّولة الموحّديّة واتخاذه مرجعية في تقرير الأحكام وهذا في مجالات شتىَّ، أبرزها وظيفة القضاء التي كانت تمثل الركيزة الأساسية في إقامة وتطبيق حدود الشريعة الإسلامية بما تفرضه المرجعية الفقهية المعتمدة آنذاك، ونحن في هذا الكلام لا يمكننا أن نجزم القول بأنَّ الدَّولة الموحّديّة قد اعتمدت المذهب الظاهري مذهبا رسميا، بل أمكننا أن نقول إنَّه كان هناك توافق كبير قد حصل بين "الآراء الفقهية للدَّولة الموحّديّة وبين المذهب الظاهري"[4] هذا التوافق استكمل إلى نوع من "التّعاطف والتّقارب"[5] مع كل ماهو ظاهري "أو يميل إلى الظاهرية"[6].

---

[1]- هناك من قال أنه محمد بن عبد الله بن الطاهر وأخر قال أنه محمد بن الطاهر من أهل فاس، انظر: توفيق بن أحمد الغلبزوري، **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس** ، ص 624.

[2] – عز الدين موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، 194.

[3] – علي بن محمد الرُعيني الاشبيلي: **برنامج شيوخ الرُّعيني**، تحقيق: إبراهيم شبُّوح، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1952م، ص 50.

[4]- عز الدين موسى: **المرجع السابق**، ص 198.

[5]- عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 496

[6]- سبق وان قلنا أنَّ هناك من العلماء قد تنكر لمذهب مالك وغلَّب مذهب ابن حزم بغية الوصول إلى أعلى الوظائف، إضافة إلى ذلك فقد نال بعض العلماء الذين عرف عنهم توجههم الظاهري الاحترام والتقدير من طرف بني عبد المؤمن أمثال الفقيه أبو محمد عبد الكريم المعروف بابن يبكي فقد كان هذا الرجل من أهل الظاهر معروفا عند بني عبد المؤمن ومنكر للقياس ومن أهل الفتوى في وقته ومجرى العمل بها، الغبريني: **عنوان الدراية**، ص 213.

الفصل الثاني

مظاهر التنظيم في زمن المرابطين والموحّدين ومواقف العامة منها.

- **المبحث الأول** : التنظيم في الدولة المرابطية والموحدية.
- **المبحث الثاني**: موقف طبقة العامة من ظهور المرابطين والموحدين.
- **المبحث الثالث**: التنظيم الإداري والعسكري لدولة المرابطين والموحدين.
- **المبحث الرابع**: التنظيم العسكري للجيش المرابطي والموحدي.

الفصل الثاني: مظاهر التنظيم في زمن المرابطين والموحّدين وموقف العامة منها.

المبحث الاول: التنظيم في الدّولة المرابطية والموحدية:

تداول على الحكم المرابطيّ والموحّديّ عدَّة حكّام وأمراء، تنوعت طرق وصولهم إلى الحكم ما بين التعيين والشورى، وانتهاءً إلى التوريث الذي مثَّل نقطة التشارك الواضحة بين الدَّولتين، وكان لهذه الصورة الانتقالية في الحكم دِّلالات، وإشارات على مدى فهم، وقراءة لحالة الوعي، والفكر السياسي اللَّذان تميزا به حكام الدولتين من خلال الانتقال التَّدريجي من العرف القبلي في التَّعيين، والتَّولية إلى توظيف بعض الآليات التَّشاركية المساهمة في إنتاج القرارات المتنوعة، والمتمثلة في الشُّورى، والتي طالما عبرت عن مدى النضج السياسي داخل أيّ دولة، باعتبارها أداة ناجعة، ووسيلة فعَّالة في إنتاج الأحكام والقرارات المهمة والفيصلية في مسيرة الدُّول والشعوب، ثم الوصول في الأخير إلى مبدأ آخر في التَّعيين وهو التَّوريث الذي اعتبر الحلقة المشتركة في تاريخ الدُّول باعتباره يعكس في داخله الحالة الإنسانية التي يغلب عليها حب النَّفس والأنانية، والتي لاحظناها في نماذج تاريخية كثيرة لدول نهجت هذا النهج في الحكم، وسنعرض إلى هاته المراحل التي مرَّت على الدَّولة المرابطيَّة، والموحّديّة مبينين هاته البنية السياسية في تاريخ حكم هاتان الدولتان.

المطلب الاول: بِنية انتقال الحكم داخل الدَّولة المرابطيَّة:

أ- التَّعيين:

يعتبر عبد الله بن ياسين الإمام الرُّوحي، والقائد العسكري الحقيقي[1] لدولة المرابطين، ومؤسّسها الأول، إلاَّ أنَّه لم يطمح إلى الزَّعامة التَّامة والانفراد بالحكم بالرَّغم من أنَّه كان يملك كلّ الصَّلاحيات في الأمر والنَّهي، فقد جعل القيادة في يد يحي بن إبراهيم الجدَّالي في صورة المناصفة بينهما، وهذا لكون الأخير كان في وقته زعيما على صنهاجة وقبائلها[2]، بالإضافة إلى أنَّه كان يعتبر صاحب فكرة وجود هاته

---

[1] - ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 127، كانت الكلمة الأخيرة داخل المرابطين لابن ياسين وهذا رغم مظاهر المساواة التي كان يبديها هذا الأخير بينه وبين القادة العسكرين، انظر: مجهول: **الحلل الموشية**، ص 21، مصطفى بنسباع: **السلطة العليا السياسية بين المرابطين والموحدين**، مجلة البحث العلمي، العدد 41، المغرب، 1993م، ص 50 وما بعدها.

[2] - حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997م، ص 39.

القوة السُّنية في تلك المنطقة وداعمها الرئيس؛ فقد أشار على عبد الله بن ياسين بالانعزال في رباطهم المشهور الذي عرف به المرابطون، وهذا بعد أن لاقى المضايقات من قبل قبيلة "لمتونة" بعد أن حاولوا التخلص منه، كما أنَّه لا يمكن بأيِّ حال تجاوز الرجل، وقبيلته في تلك المرحلة من بداية الدعوة نظرا لقوتها ومكانتها بين قبائل صنهاجة، واحتضانها له، بالإضافة إلى أنَّ ابن ياسين كان يعي ويعلم النِّظام الاجتماعي الذي كانت تقوم عليه تلك المنطقة - السوس الأقصى — والمتمثل بالأساس في الأعراف القبلية الصارمة، وخصوصا ما تعلَّق بالأحلاف التي كانت تقوم على النصرة وإجارة بعضها بعضا، كما أنّ قبيلة "جدَّالة" استطاعت أن تستحوذ على زعامة "صنهاجة" من قبيلة "لمتونة" بعد قتال عنيف قام به زعيمها يحي ابن إبراهيم الجدَّالي ضد أعدائها[1].

وبعد وفاة الأمير يحي الكدالي سنة (440هـ/1048م) قام مرة أخرى ابن ياسين بتعيين يحيى بن عمر اللَّمتوني نسبة إلى قبيلة "لمتونة" التي عادت إليها الزعامة لكن بصورة أخرى وفكر آخر تحت مسمى المرابطين، ويعود هذا الأمر إلى أنَّ بن ياسين كان يرى أنَّ هذه القبيلة كانت أكثر القبائل تشكيلا لجيشه[2] وولاء وطاعة لله[3]، والملاحظ أنَّ فكرة القبيل المتغلب والأقوى كان له الدَّور الكبير، والأهم في هاته التعيينات كونه كما قلنا شكّل حلقة هامَّة في الواقع الاجتماعي للمغرب في العصر الوسيط، ثم عيّن بعد وفاة يحي بن عمر سنة (448هـ/1056م) أخوه أبو بكر بن عمر الذي ساهم في تثبيت راية المرابطين في تلك الفترة وفيها أيضا أصيب بن ياسين بجراح بليغة توفي على إثرها، وبهذا صارت الزعامة الدينية والسياسية جميعا لأبي بكر بن عمر.

ونظرا للاضطرابات التي ظهرت في منطقة الصحراء، ومتمثلة بإغارة قبيلة جدَّالة على لمتونة بالإضافة إلى رغبة الرجل بالمضي مجاهدا في بلاد السودان، عهد بولاية المغرب لإبن عمّه يوسف بن تاشفين الذي سيطر على كل المناطق من المغرب الأقصى ووطّن لدولة المرابطين أساساتها، ممّا جعل الأمير أبا بكر يقتنع بأنَّ يوسف قد بسط نفوذه على المغرب ولا يمكن بأيِّ حال من الأحوال أن "يتراجع

[1] - حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 37.

[2] - مغنية غرداين: **نظام الحكم في بلاد المغرب في عهدي المرابطين والموحدين**، دراسة مقارنة (ق 5-7هـ/11-13 م)، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ من جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016م، ص 53.

[3] - ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 127.

عليه"[1] فأوصاه بالعدل، والرِّفق بين المسلمين وجعله نائبا له على حكم المغرب الأقصى[2]، وقفل راجعا إلى الصحراء ليكمل مسيرة الجهاد إلى أن قتل في إحدى غزواته سنة (480هـ/1087م)، وبهذا صارت إمارة المرابطين لابن عمّه يوسف بن تاشفين.

وممّا وجب النظر إليه في فعل أبي بكر بن عمر هو ذلك الوعي والفهم العميق الذي كان يملكه، فبالرّغم من أنّه هو الذي كان صاحب الإمارة والمسؤول على تولية يوسف ابن تاشفين ولاية المغرب إلاَّ أنَّه استطاع أن يفهم ويعي نية ابن عمّه في رغبته بالملك، وأنَّه لن يتنازل عنه نظرا لما رآه من استقامة أمر المغرب على يده[3]، وكثرة جيوشه، واشتهاره بين النّاس من حيث كرمه وإحسانه لإخوانه ومعارفه[4]، فتنازل له عن المغرب رغم أنَّه كان "قادما ليعزله"[5]، فورعه، وصلاحه الذي عرف به مكّنه من معرفة ما يمكن أن تؤول إليه الأمور في الغالب من تقاتل وسفك للدماء لو هو أصّر على عزل يوسف، وطلب الولاية الكاملة على المغرب والصحراء[6]، فنبل الأهداف، وتكوين الرجل الدِّيني والأخلاقيّ[7] مكّنه ليقوم بكل ذلك في سبيل استمرار رسالة المؤسسين الأوائل للدَّولة المرابطيَّة، في حين أنّنا نجد نقيض هذا التصرف بالكامل عند ابنه إبراهيم الذي قدم سنة (469هـ/1076م) يريد ملك أبيه الذي يزعم فيه أنَّ عمّه كما

---

[1] – حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين** ، ص 50.

[2] – **المرجع نفسه:** ص 50

[33] – حيث افتتح جميع بلاد المغرب وضرب السكة ودون الدواوين ونظم الجيش وغيرها من المسائل المرتبطة بتسيير الدولة، انظر: ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 22-23

[4] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية:** ص 25-26.

[5] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 135

[6] – كانت ردة يوسف بن تاشفين بعودة ابن عمه من صحراء مملوءة بالهمّ والغم خشية ضياع ملكه بعد العمل العظيم الذي بذله في سبيل توطيده بالمغرب، هذا ما عكسته مقولته لزوجته زينب النفزاوية حين قال لها: "ولو كان غير ابن عمي لقاتلته"، ابن عذارى: **البيان المغرب،** ج4، ص 23، فهذا تصريح واضح عن نفسية يوسف بن تاشفين وما كانت تخبئه من رغبة جامحة في سبيل الاحتفاظ بملك المغرب بشتى الطرق، حيث كان يرى أنه هو صاحب الحق والأولى بملكه وليس لأحد غيره، بالإضافة إلى أنَّ مسألة القتال كانت من بين أحد الحلول في عقل يوسف بن تاشفين لو استدعى الأمر ذلك.

[7] – لقد وصفته زينب النفزاوية وهي زوجته الأولى عندما كانت توصي يوسف بن تاشفين في كيفية استقبال أبو بكر بن عمر فقالت "فبادره بهدية جليلة ، فلا يقاتلك على الدنيا فان الرجل خير لا يستحل سفك الدماء"، ابن عذارى: **البيان المغرب،** ج4، ص 23.

سمّاه يوسف بن تاشفين قد "اغتصب ملك أبيه"[1]، وهذا إن دلَّ فإنما يدلّ على قصر نظره فيما تعلق بمسائل الحكم، والسياسة التي غالبا ما تكون نتائجها وخيمة[2].

ويرى بعض المؤرخين أنَّه من قيام دولة المرابطين وإلى غاية تولية الأمير يوسف بن تاشفين كان مبدأ تعيين الأمير فيها قائما على الشُّورى الذي كرّسه ابن ياسين، وكان يتشكَّل من زعماء القبائل والعلماء والفقهاء، كون ابن ياسين هو نفسه قد عُيّن بهذه الطريقة[3]، إلاَّ أنَّ الإشارات الواضحة التي تدلِّل على هذا تكاد تكون منعدمة، وإذا وُجدت فهي غير مصرّح بها تماما، ومثال ذلك اجتماع النّاس عليه في رباطه واتخاذه زعيما لهم ومبايعته على السَّمع والطَّاعة، فهذا نص غير كاف يمكن أن نستشف منه مبدأ الشورى، بل يمكن من هذا أن نعتبر أنَّ ابن ياسين هو الذي فرض نفسه زعيما لهاته الجماعة التي اتخذت رباطا لها، كونه صاحب الفكرة ومؤسس الجماعة، أمّا ما نتج عنه من بعد خروج الإمام وجماعته للدَّعوة والجهاد من مبايعة من قبل القبائل الصنهاجيّة على السَّمع، والطَّاعة فما هو إلى نتيجة حتمية فرضتها قوة وسطوة جيش ابن ياسين، ولا يمكن أن نعتبره كمبدأ شورى أعطى الزَّعامة للإمام عبد الله بن ياسين، لكننا يمكن أن نستشف وجود هذا المبدأ حين أوصى أتباعه بحسن اختيار من يقودهم فقال" **فانظروا من تقدمونه منكم**[4]"، فهذه الدَّعوة صريحة على أنَّ اختيار الأمير لا يتم إلاَّ عن طريق الشورى والإجماع بالإضافة إلى أنَّ هذه الدَّعوة في عملية الاختيار لم تكن غريبة في أذهان الزُّعماء والوجهاء لأنَّهم لم ينكروها، ويرفضوها بل تفيد أنَّ ابن ياسين قد لقَّنها لهم، وجعلها من أساسيات العمل الجماعي في كل الأمور الهامة التي تعتري جماعة المرابطين خصوصا ما تعلق باختيار من يقودهم.

---

[1] – يطرح هذا الزعم مسالة طريقة وصول واختيار يوسف بن تاشفين لحكم المرابطين، فهناك من يرى أنَّ يوسف بن تاشفين قد ولي من طرف الملثمين نظرا لشجاعته في حروبه بالمغرب والأندلس، وهذا قول أحمد حسن محمود في كتابه: **قيام دولة المرابطين**، ص 343، ويرد عليه مصطفى بنسباع في مقاله السابق: **السلطة السياسية العليا بين المرابطين والموحدين**، ص 53، ويعتبر أنَّ ابن تاشفين قد استبد بالسلطة وهذا لتمسكه الكبير والواضح بولاية المغرب، إضافة إلى أنَّ الفتوحات التي اشتهرت عنه كانت فتوحات غير مكتملة ولم تشمل الحواضر المغربية الكبرى، كما أنَّه لم يصل بعد إلى الأندلس.

[2] – لمعرفة تفاصيل القصة، انظر: ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 30

[3] – **المصدر نفسه**: ص 247.

[4] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 132.

ب- ولاية العهد في ثوب التوريث[1].

بعد وصول الأمير يوسف بن تاشفين إلى السلطة، دخل نظام الحكم مرحلة جديدة ومختلفة، كان منها انتقال نظام الشورى بصورته المعهودة، والمتعارف عليها في تعيين الحاكم إلى صيغة التوريث المصطبغة بمبدأ الشورى، على الرَّغم من أنَّ البعض لا يرى في طريقة وصول ابنه علي من بعده إلى سدَّة الحكم توريثا بل اعتبرت استخلافا، أو ولاية بالعهد القائمة على رأي أهل الحلّ والعقد في قبول، أو رفض بيعة الخليفة، أو الأمير، فبعد مبايعة هاته الجماعة بيعة خاصة يأتي الدَّور على الأمة فتبايعه بيعة عامة، وهذا ما حدث عندما عهد يوسف بن تاشفين لابنه عليا، وشاور جماعة المرابطين في ذلك فقبلوا الأمر نظرا للحجج والمبررات التي نتج عنها قراره هذا[2]، والنَّاظر لهاته الطريقة يجد أنَّ جوهرها قد فقد بعض المصداقية والعوامل الأساسية التي تنبني عليها صيغة ولاية العهد، والمتمثلة بالأساس في حرية رأي أهل العقد والحل حتى وإنَّ بعض الباحثين يرى وجود هذه الحرية يوم البيعة دون إكراه وبرضا تام [3] في اتخاذ هاته الجماعة لقرار قبول ولاية العهد[4]، بالإضافة إلى أنَّ هاته الصيغة – ولاية العهد- ماهي إلاَّ ترشيح فقط يتم من قبل الخليفة أو الأمير من بعد وفاته يجتمع أهل الحلّ والعقد للنظر في أمر الخليفة أو الأمير، غير أنَّ الأمير يوسف بن تاشفين قد حسم الأمر في حياته لصالح ابنه علي وأخذ له البيعة الخاصة التي بموجبها صار أميرا للمرابطين مباشرة بعد أبيه ولا تلزمه إلاَّ البيعة العامة التي يأخذها من قبل الشَّعب، وبهذا انتقل نظام الشورى مبدأ المرابطين الأوَّل في جميع سياساتهم إلى نظام وراثي بعد أن عُهد لعلي بن يوسف بالسلطة سنة (496هـ/1102م).

---

[1] – يعود أول ظهور لهذا النوع من أساليب انتقال الحكم في الدولة الإسلامية إلى الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه عندما عهد بولاية الحكم لابنه يزيد، وكان هذا في سنة (56هـ/ 676م) .

[2] – لمعرفة مبررات يوسف بن تاشفين في تولية ابنه انظر: حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 248.

[3] – أشباخ يوسف: **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ترجمه وعلق عليه: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة 1996، ج1، ص 118.

[4] – على اعتبار أنَّ مشاورة الأمير بن تاشفين في تولية ابنه لجماعة أهل الحل كانت في حياته والتي في عمومها تفرض نوعا من القبول الأولي لجميع قراراته وخصوصا ما تعلق بالحكم مادام أنّه عزم على ذلك، فهي بمثابة أوامر وقرارات نهائية حتى وإن طرحها للنقاش كونه الأمير وصاحب الأمر والنهي، وهذا ما يفسره تلكأ محمد بن الحاج في بيعة علي بن يوسف بعد وفاة أبيه، وهذا فيه دلالة واضحة على وجود فئة رافضة لولاية العهد لعلي لكنها لم تصرح بها.

هذا الأخير نحا منحى سابقيه، وعهد بالأمر من بعده لابنه تاشفين في حياته وأخذ له البيعة[1] وهذا بعد اجتماع المرابطين، وتوافقهم على توليته للعهد في سنة (533هـ/1138م) وختم هذا الأخير أيضا الولاية لابنه إبراهيم سنة (539هـ/1145م).

والمتأمل في سيرورة انتقال الحكم داخل الدَّولة المرابطيَّة يلاحظ أنَّ نظام الشُّورى الأوَّل لدى المرابطين لم يلبث وأن انهار في صورته الحقيقية أمام رغبة ونزوة الحكام المرابطين منذ تولّي يوسف بن تاشفين الإمارة في بقاء الحكم في أسرته تأسّيا بأغلب مؤسسي الدول الذين نهجوا هذا النهج في توريث الحكم داخل أسرهم وفقط، بالإضافة إلى أنَّ اختيارهم لم يكن يخضع إلى أيّ شروط، وتقاليد معينة[2] على الرغم من الحجج والمسوغات التي تحجَّج بها — يوسف بن تاشفين- والمتمثلة بالأساس في خوفه من الفوضى من بعده وتنافس أبنائه وأقاربه على الحكم[3].

ومما يلاحظ أيضا أنَّه كانت هناك سلاسة واضحة في انتقال الحكم بين الأبناء ولم ينشب أيّ صراع تذكره المصادر التاريخية من حيث أهميته، كقتال أو سفك للدِّماء داخل العائلة، سوى بعض المواقف نذكر منها موقف يحي بن أبي بكر بن يوسف أمير فاس الذي رفض البيعة لعمه في بداية الأمر لكنَّه بايع في الأخير ودخل في طاعة الأمير الجديد "علي بن يوسف تاشفين"[4]، كما نجد موقف أبي بكر بن علي بن يوسف من ولاية العهد لأخيه سير ومن بعده تاشفين، حيث رفض ولايتهما ممّا اضطر والده عليا إلى نفيه إلى الجزيرة الخضراء التي توفي فيها[5]، والخلاف الذي نشب بين إبراهيم بن تاشفين وعمِّه إسحاق بن علي والذي لم يكن له أيّ تأثير يذكر، وهذا بسبب الخطر الموحّديّ الذي داهمهم، وقضى على دولتهم[6]، ولم يذكر عن خلافهم الشيء الكثير.

---

[1] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 148.

[2] – عبد الله عنان: **دولة الإسلام، عصر المرابطين والموحدين**، ص 414.

[3] – حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 248.

[4] – ابن أبي زرع: **المصدر السابق**، ص 158-159.

[5] – مصطفى بن سباع: **السلطة بين التَّسنُّن والتَّشيُّع**، ص 29، إبراهيم حركات: **النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين**، منشورات مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، 1962م، ص 82.

[6] – مؤلف مجهول: **الحلل**، ص 135، ابن عذارى: **البيان المغرب**، ص 105، مصطفى بنسباع: **المرجع السابق**، ص 29، هناك خلاف بين المؤرخين حول الأمير الذي قتله عبد المؤمن بن علي خلال سقوط مراكش فصاحب الحلل في الصفحة 139 يقول إنه إبراهيم بن

وبالرغم من غنى الدَّولة المرابطيَّة بالرِّجال المؤهلين للحكم سواء من العائلة الحاكمة من أبناء يوسف بن تاشفين أمثال والي إشبيلية إبراهيم بن يوسف بن تاشفين وأبي بكر بن علي بن يوسف، أو من القادة العسكريين الكبار أمثال سير بن أبي بكر اللَّمتوني، ومحمد بن الحاج[1] وأبي محمد مزدلي، ومحمد بن عائشة وغيرهم، إلاَّ أنَّ هؤلاء في العموم أحجموا عن طلب السلطة، وربما يعود في الغالب لعدَّة أسباب من بينها أنَّ الأمير يوسف بن تاشفين استطاع أن يوازن في توزيع النُّفوذ بين أبنائه وقادته العسكريين وهذا بتقسيم الولايات، والأقاليم عليهم حيث جعل من يستفيد من ولاية الأندلس يخرج آليا من ولاية العهد، وهذا ما حدث مع ابنه تميم الذي كان واليا على الأندلس، وقائدا للجيوش المرابطيَّة إلى حين وفاته سنة (520هـ/ 1126م) وتعيين ابن أخيه تاشفين بن على مكانه، هذا الأخير أُخرج من ولاية العهد لصالح أخيه سير بن علي بسبب هذا المنصب، لكن وفاة سير سنة (533هـ/ 1138م) جعلته يُستدعى من الأندلس، ويمنح ولاية العهد[2].

أمَّا فيما تعلّق بالقادة المرابطين الكبار فقد تولوا حكم أقاليم الأندلس بعد فتحهم لها، فقد ولِّي سير بن أبي بكر إشبيلية منذ أن افتكَّها من ابن عباد سنة (484هـ/1091م) وإلى غاية وفاته سنة (507هـ/1114م)، وأبو محمد مزدلي مدينة قرطبة في سنة (484هـ/1091م) وإلى غاية سنة (500هـ/1107م)، كما وليَّ أبو محمد عبد الله بن الحاج ولاية سرقسطة سنة (503هـ/1110م)، وتداول على حكم هاته المناطق في الأندلس أيضا أبناء هؤلاء القادة المعروفين على الاعتبار السابق، وهذا ما يؤكد أنَّ قيادة جيش ولاية الأندلس كانت حكرا في الغالب على الأمراء والقادة المرابطين[3]، بالإضافة إلى مناصب الحكام والقضاة[4]، ومن بين الأسباب الأخرى التي شغلت خصوصا هؤلاء القادة في ترك التفكير في طلب السلطة هو اشتغالهم بالجهاد في الأندلس ضد النصارى الروم بقيادة "الفونسو السادس"

تاشفين ويكنيه بأبي إسحاق، أمّا صاحب الروض القرطاس في الصفحة 189 فيقول أنَّه إسحاق بن علي، وهذا الاختلاف هو الذي جعل الخلاف حول آخر ملوك الدولة المرابطية.

[1] – يذكر الدكتور إحسان عباس في هامش كتابه المحقق لابن العذارى المراكشي المسمى **بالبيان المغرب** ص 49 نقلا عن ابن الأبار في كتابه **معجم أصحاب الصدفي** مقولة أنَّ محمد بن الحاج لم يرقه تعيين علي بن يوسف وليا للعهد، فقد تلكأ في بيعته وحرَّض عليه أهل قرطبة غير أنَّ علي بن يوسف استطاع أنَّ يقبض عليه ويؤدبه لكنه بعدها عفى عنه وعينه واليا على فاس.

[2] – عن هذه التفاصيل راجع: عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس، عصر المرابطين والموحدين**، ص 414.

[3] – **المرجع نفسه**: ص 415.

[4] – أشباخ يوسف: **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ص 119.

وأبنائه والممالك الاسبانية الأخرى، وأيضا مجابهة ملوك الطوائف الذين صدر في حقهم فتوى تجيز تنحيتهم ومقاتلتهم لتعاونهم مع العدُّو، وأيضا لتآمرهم ضد بعضهم البعض وضد الدَّولة المرابطيَّة[1] فكانت هاته الجبهات كلها منهكة لهؤلاء القادة، فقد توفي الأمير "مزدلي" وهو يقاتل القشتاليين في نواحي طليطلة في موضع يسمى حصن مستانا (Mastana) سنة (509هـ/1115م)[2]، فخلفه ابنه محمد على ولاية قرطبة، فلم يلبث في حكمه سوى ثلاثة أشهر لأنَّه هو أيضا أُستشهد في إحدى معاركه ضد القوات القشتاليَّة في أرجاء قرطبة في السنة نفسها مع مجموعة رجال مهمين في الدَّولة المرابطيَّة أمثال أبي إسحاق بن دانية، وأبي بكر بن واسينو[3]، والقائد المرابطيّ الشجاع محمد بن الحاج[4]، ويضاف إلى ذلك أنّ هاته الجبهات لم تنته بل ظهر خطر آخر قوَّض حكم المرابطين وقضَّ مضاجعهم وأنهي وجودهم وهو الوجود الموحّديّ الذي كان العامل المهم في سقوط الدَّولة المرابطيَّة .

ويضاف إلى الأسباب السابقة في الإحجام عن طلب الحكم، وعدم التفكير فيه بشكل جدِّي وهو تسارع الأحداث و قصر عمر الدَّولة المرابطيَّة الذي لم يتجاوز المئة سنة، حيث لم يكن هذا العمر كافيا ليعطي لنا تلك الصورة الواضحة البيِّنة في التَّنافس على السلطة بين الأمراء وبين الطامعين فيها من وزراء، وقادة حرب كما كانت معهودة عند الممالك والدول، فقد حدث نزاع داخل الدَّولة الزِّيرية قسمها نصفين تمثل في الصراع الحمَّادي الزّيري الذّي بدأ حقيقة سنة (387هـ/996م) وهذا منذ أن أُقطع حمَّاد بن بلكين ولاية أشير من طرف أخيه المنصور بن بلكين (ت 386هـ/996م)، ونجد أيضا نموذجا آخر، للصراع حول السلطة في الأندلس خلال العهد الأموي، والذي نشب بين المستعين، والمهدي (399هـ/1008م) الذي أفضى إلى التقاتل بين بعضهم البعض، والذي تذكره المصادر التاريخية، وتعتبره سببا من أسباب سقوط الخلافة الأموية في الأندلس[5]، حيث كان هذا الصراع عاملا من عوامل ضعف هاته الدول وفشل حكامها في إدارة شؤون البلاد، وتنظيم أمورها، وسياساتها والهزائم العسكرية التي مني بها هؤلاء من خصومهم وأعدائهم عجلت بظهور هاته النزاعات والتمردّات، وأغلب هاته المشاكل

[1] – عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس – عصر المرابطين والموحدين** ، ج4، ص 40-41.

[2] – ابن عذاري: **البيان المغرب**، ج4، ص 60.

[3] – حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين** ، ص 178.

[4] – ابن عذاري: **المصدر السابق**، ج4، ص 61، **عبد الله عنان: المرجع السابق**، ص 82.

[5] – **المرجع نفسه**، ج1، ص 631 وما بعدها.

حصلت بعد مرور ثلاثة أجيال من الزّمن – بمفهوم ابن خلدون للجيل، وعمر الدَّولة[1]– على تأسيس هاته الدول، فالدَّولة في بادئ الأمر تولد ضعيفة ثم تتطور إلى أن تصل إلى مرحلة القوة، والازدهار، ثم تأتي في الأخير مرحلة الضعف، والوهن التي تبرز لنا في طياتها تلك المظاهر التي سبق الإشارة إليها، وقد عالج ابن خلدون مراحل تطور الدَّولة من النّشوء إلى الاضمحلال، وجاء من بعده الكتَّاب، والنقاد الذين كتبوا عنه وعن أفكاره وطروحاته في هذا الموضوع من أمثال "محمد العابد الجابري" وهذا كله لم يتوفر في حق الدولة المرابطية المرابطية الفتية التي ظهرت سريعة على الواقع وذهبت أسرع منه.

المطلب الثاني: بِنية انتقال الحكم داخل الدَّولة الموحّديّة .

أ- البيعة[2].

تذهب المصادر التاريخية إلى أنَّ محمد بن تومرت مؤسس دولة الموحّدين قد أخذ الإمامة من غالبية قبائل جبل درن من المصامدة، وما جاورها عن طريق البيعة، وهذا تحت شعار الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر[3]، فقد بويع الرجل كما تذكر هاته المصادر ثلاث بيعات، فكانت بيعة هرغة (514هـ/1121م) ثم هنتانة (516هـ/1123م)، ثم بيعة مدينة تينمل (518هـ/1125م)، وكانت هاته الأخيرة هي الأشهر وتذكرها كلّ المصادر، بأنَّها البيعة التي بويع فيها "بالإمامة، والمهدوية" [4]وقد تضاربت الآراء من حيث فحوى هاته البيعة من حيث هدفها، هل كانت بيعة إمام وقائد للحرب ؟ أم بيعة آمر بالمعروف وناهٍ عن المنكر؟ .فهناك[5]من رأى أنّها كانت بيعة أمر بمعروف ونهي عن منكر، ومساعدة على الخير وفقط، وهذا اعتمادا على الرواية التّي أشرنا إليها لعبد الواحد المراكشي، واعتبر أصحاب هذا الرأي أنَّ مجرد القول أنَّ محمدا بن تومرت قد عاد من المشرق يحمل في نفسه فكرة الإطاحة بالدَّولة الموحّديّة هو وهْمٌ، معلِّلين قولهم بعدة حجج وبراهين[6]، في حين نجد من وقف موقف المتريِّب بين الطّرحين حيث ذهب أصحاب هذا الموقف لدراسة إشكالية أخرى أولا ربما تعطينا فهما أوسع للقضية التي نحن بصدد مناقشتها، حيث تمثل الطرح

---

1 – يعتبر ابن خلدون أنَّ العمر الطبيعي لكل دولة هو 120 سنة يتخلله ثلاثة أجيال كل جيل بعمر 40 سنة.

2 – عن بعض تفاصيل البيعة عند الموحدين انظر: عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 132.

3 – عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 254.

4 – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 74

5 – **المرجع نفسه**: ص 75.

6 – **المرجع نفسه**: ص 75. انظر: مصطفى بن سباع: **السلطة بين التَّسنُّن والتَّشيُّع**، ص 37 وما بعدها.

الأوّل فيما أكان محمد بن تومرت يحمل في نفسه وهذا بعد عودته من المشرق- فكر الثورة، والتغيير لتأسيس دولة جديدة؟ .فقد ناقش هذا الطرح، وعنون له عبد المجيد النجار في كتابه "المهدي بن تومرت حياته وأثاره" ووصل إلى فكرة أنَّ الثَّورة كانت تخالج نفسية الرَّجل منذ الشباب، فقد تأثّر بمجموعة من المؤثرات تمثّلت أولا في شخصّيته التي كانت في الغالب رافضة للفساد[1]الذي كان حاصلا داخل المجتمع المغربي زمن الدَّولة المرابطيَّة، والتي طالما عبّر عنها بأفعاله، وأقواله مثل تكسيره لآلات الطرب، وإراقة الخمر في مراكش، وقصته مع أخت الأمير علي بن يوسف، وأيضا مع الأمير نفسه داخل المسجد[2]، وأعمال أخرى متنوعة من هذا القبيل[3]، بالإضافة إلى دعوة التَّوحيد التي كان ينشدها ويحثّ عليها دائما، ويعتبرها أساس العمل الإصلاحي، هذا ما جعله متهما بتهمة بإفساد عقول الناس[4]، وجلبت له هاته الآراء، والأفعال الضرر، والخطر وأصبح مطلوبا لأوّل مرّة لدي الأمير المرابطيّ علي بن يوسف وهذا منذ حادثة إيكلوان[5].

فمن هنا، وأثناء ذهابه إلى مدينة "تنمل" بدأت تتعمق في نفسه أكثر فكرة الثورة، والتغيير[6] وكان من نتيجتها خلع البيعة، والطاعة لعلي بن يوسف[7]، ويمكن أن نخلص من كل هذا أنَّ سلوك بن تومرت قد تغيَّر من فكرة الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر أثناء عودته من المشرق إلى فكرة إقامة دولة جديدة ومحاربة المرابطين، وهذا بعد حادثة إيكلوان، وهذا نتيجة ظروف أملتها عليه عدَّة أسباب كان منها شخصيته الثائرة والرّافضة للأوضاع العامة، والتي من خلالها استطاع أن يكسب مزيدا من الأتباع من مختلف القبائل، وخصوصا المصامدة الذين التفوا حوله مباشرة بعد عودته إلى مسقط رأسه هرغة ووجدوها فرصة سانحة للتَّخلص من سلطة المرابطين الصنهاجية التي ضيقت عليهم في مجالات مختلفة، ونزعت عنهم الريادة بين قبائل المغرب، بالإضافة إلى المضايقات التي تعرض لها من السلطة المرابطيَّة وعلمائها، والتي هدّدت حياته عدّة مرّات.

---

[1] - الاستبداد في السلطة، المغارم، الضرائب، فقدان الأمن، الثورات الداخلية، فشل المرابطين في مواجهة الممالك المسيحية بالأندلس، مصطفى بن سباع: **السلطة بين التَّسنُّن والتَّشيُّع**، ص 50.

[2] - عن كل هذه تفاصيل انظر: عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 98-99.

[3] - للاطلاع أكثر حول أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن تومرت انظر كتاب: البيذق : **أخبار المهدي**، ص 20 وما بعدها

[4] - مصطفى بن سباع: **المرجع السابق**، ص 48.

[5] - البيذق : **المصدر السابق**، ص 30-31-32-33، مصطفى بن سباع: **المرجع السابق**، ص 48-49

[6] - عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 103.

[7] - مصطفى بن سباع: **المرجع السابق**، ص 49.

ونظرا للمكانة الدينية التي كان ابن تومرت يحوزها من خلال مسيرته الشاقة التي مرّ بها من خلال دعوته الطويلة في نشر تعاليم الإسلام الصحيحة ورفض كل فاسد، ومنكر هذا ما جعلته يعتبر نفسه سلطة روحية موازية للسلطة الزمنية، "والتي ينبغي أن تحلّ محلّها تدريجيا"[1]، فبويع بيعة شبَّهها صاحب الحلل "ببيعة الصّحابة لرسول الله محمد صلى الله عليه وسلم"[2]، وكانت تحت شجرة خروب[3].

وبعد وفاة ابن تومرت بويع خلفه عبد المؤمن بن علي خليفة على الموحّدين من قبل ثلاثة من أهل الجماعة، أو أهل العشرة[4] بيعة خاصة سنة (524هـ/1130م)، وكان هؤلاء يعتبرون هيئة موازية لجماعة أهل الحلِّ والعقد المعروفة في النظام الإسلامي وستجيئ الإشارة إليها لاحقا، ثم بيعة عامة سنة (526هـ/1132م)، وقد اختلفت الروايات حول اختياره خليفة للموحدين بين من رأى أنَّه قد تمَّ على أساس وصية، وعهد ابن تومرت له، وهذا ما قال به عبد الواحد المراكشي في المعجب[5]، وبين من قال أنّه بويع على أساس اختيار تمَّ بين أهل العشرة وأهل الدار وهذا هو الغالب، وكان هذا الاختيار قائما لعدة أسباب من بينها مكانته لدى ابن تومرت وتعظيمه له، وأيضا كون أنَّه كان غريبا عنهم باعتباره أنَّه كان من قبيلة كوميَّة الزناتيَّة "فخاف أهل العشرة الشقاق والنفاق بين قبائل المصامدة فقدموا عبد المؤمن عليهم"[6]، بالإضافة إلى علمه الذي أهله ليكون أقوى المرشّحين للخلافة[7]، وهذا ما تمّ له في الأخير كما سبق.

---

[1] – روجي ليتورنو: **حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني والثالث عشر**، ترجمة: أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1982م، ص 30.

[2] – انظر تفاصيل البيعة: **مؤلف مجهول: الحلل الموشية**، ص 108.

[3] – البيذق : **أخبار المهدي بن تومرت**، ص 34.

[4] – مصطفى بنسباع: **السلطة بين التَّسنُّن والتَّشيُّع** ، ص 67.

[5] – عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 263-264.

[6] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 184. نجد صيغة البيعة يذكرها ابن القطان في كتابه: **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، تحقيق: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1990م، ص236.

[7] – مصطفى بنسباع: **المرجع السابق**، ص 66.

ولا يهمّنا من هذا الاختلاف[1] الذي حصل بين المؤرخين في طريقة اختيار عبد المؤمن بقدر ما يهمنا من كل هذا وجود صيغة البيعة، والتي من خلالها تم له الأمر.

ب- الإمامة في ثوب التوريث.

رغم تبنّي فكرة الإمامة من طرف المؤسس الأوَّل لدولة الموحّدين محمد بن تومرت، والتي تقول بميراث الأعقاب للإمامة، إلاَّ أنَّ هاته الفكرة، وهذا الاعتقاد لم يطبق في تداول السلطة[2] خلال عصر الموحّدين ، حيث انتقلت الخلافة إلى عبد المؤمن بن علي، ومن قبيلة هرغة المصمودية إلى قبيلة كومية الزناتية[3]، فقد أفرز هذا التحول في مبدأ الإمامة ظهور الرَّغبة في بقاء الحكم في نسل عبد المؤمن بن علي وحرص هذا الأخير عليه أيَّما حرص[4]، فقد ظهر هذا الأمر جليّا في بعض الأعمال التنظيمية والإدارية التي قام بها في مستهل خلافته من إنشاء هيئةٍ للحفَّاظ "ولاؤها الأول له"[5]، والتي من خلالها حدَّ من سلطة أشياخ المصامدة المتمثلة في أهل الجماعة، والخمسين[6] كما زاد حرص عبد المؤمن على توريث السلطة عندما عيَّن أبناءه ولاة على الأقاليم الخاضعة لسلطته في المغرب والأندلس[7]، ثم خلص من كل هذا إلى أن

[1] – لقد استفاضت كل الدراسات التي تكلمت حول خلافة عبد المؤمن وهاذ فيما تعلق بموضوع كيفية وصوله للخلافة وفصلوا فيها تفصيلا نذكر منها: كتاب عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 113 وما بعدها، ودراسة مصطفى بنسباع **السلطة بين التسنن والتشيع**، ص 60 وما بعدها حيث قدم دراسة قيمة ونقدية لكل ما قيل في ذلك، وكتاب عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الأندلس – عصر المرابطين والموحدين**– ص 219 وما بعدها.

[2] – مصطفى بنسباع: **المرجع السابق**، ص 67.

[3] – **المرجع نفسه**: ص 67.

[4] – يرى الباحث عبد المجيد النجار في دراسته حول ابن تومرت أنَّ المنهج الذي سلكه ابن تومرت في ترشيحه لعبد المؤمن ثم سلوك الدولة الموحّديّة من بعده مسلك التوريث في الحكم يعتبر من بين المساوئ التي تميز بها الحكم الموحّدي كونه خالف سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين كما أنتج صراعات دموية بين الأخوة والأقرباء وأوصل من لا يستحقون إلى سدة الحكم كونهم كانوا يفتقرون إلى الكفاءة، عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 398.

[5] – عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 140، مصطفى بنسباع: **المرجع السابق**، ص 67.

[6] – سيجيئ الكلام عن هاته القرارات التي قام بها الخليفة عبد المؤمن في مبحث يتعلق بالصراع حول السلطة داخل الدولة الموحّديّة وحول النظم الإدارية التي ظهرت عند الموحدين.

[7] – ابن أبي زرع: **المعجب**، ص 194، مصطفى بنسباع: **المرجع السابق**، ص 78.

عهد بولاية العهد إلى ابنه محمد[1]، والذي سرعان ما خلعه "أثناء حياته لشربه الخمر"[2]، وأمر بأن يسقط اسمه من المنابر.

فقد كان هذا العهد تصريحا واضحا من عبد المؤمن في رغبته ببقاء الإمامة أو الحكم من بعده في أولاده، وهذا ما تجسّد حقيقة حين بويع ابنه يوسف خليفة بعد مماته، واستمر الحكم في نسل عبد المؤمن إلى آخر خليفة موحدي وهو إدريس الملّقب بأبي دبُّوس، وبهذه النزعة في احتكار الملك نجد أنَّ الموحّدين لم يختلفوا بتاتا عن سلفهم من المرابطين من حيث الممارسة السياسية في تقلُّد الحكم وانتقاله بين الأبناء فلم تختلف تماما ولاية العهد المرابطيَّة عن ولاية العهد الموحّديّة، فهاته الأخيرة كانت تستمد مبادئها من نظرية الإمامة، فوجد الموحّدون أنفسهم يطبقون سياسة الواقع[3] التي فرضت نفسها عليهم بالقوة، وهذا لعدّة اعتبارات منها حدوث عدة اضطرابات في تعيين ولي العهد مثلما حدث مع محمد المخلوع الذي عين وليا للعهد، وسرعان ما خُلع لاعتبارات شرعيّة، ممّا جعل هذا الفعل يقدح أولا في شخصية الإمام التي أخطأت في تعيين الإمام الذي سيخلفه، وهذا ضرب لفكرة عصمة الإمام[4]، وثانيا في شخصية ولي العهد نفسه، والتّي تتطلب وجود جميع صفات الإمام من دين، وعلم، وتقوى، وغيرها من الأخلاق الفاضلة سواء سلوكية أو فكرية كانت فطرية أو مكتسبة[5]، كل هاته الصفات نجدها مفقودة عند ولي العهد محمد المخلوع، إضافة إلى عامل آخر، وهو ظهور الصراعات داخل البيت الموحّديّ حول من هو أحق بالسلطة، فهذا الأمر أعطى نوعا من التشكيك في فكرة الإمامة، والتي تنص في مضمونها على حسم الأمور مسبقا لصالح أحد على الأخر في سبيل تنظيم الأمور، والتي هي من بين أسمى أهداف

[1] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 194، عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 307، عن تفاصيل ودوافع تولية عبد المؤمن العهد انظر: عز الدِّين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 118 وما بعدها.

[2] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 78.

[3] – مصطفى بنسباع: **السلطة بين التسنن والتشيع**، ص 78.

[4] – على اعتبار أنَّ الإمامة وصية من النبي واختيار من الله، وهذا ما تحجج به بنو عبد المؤمن في أحقيتهم بالخلافة وتعاقبها بينهم لأنهم كانوا يرون أنَّ الخلافة تمت لعبد المؤمن بوصية المهدي الذي نقل العلم لعبد المؤمن وقد كان هذا الاختيار خارج عن نطاق المهدي بل هو من اختيار الله بالإضافة إلى الكرامات التي حصلت بين الرجلين والأحاديث التي تؤيد الكلام السابق، انظر: عز الدين عمر موسى، **المرجع السابق**، ص 121.

[5] – يدخل هذا الأمر في شرط الكفاية والصلاح الذي وضعه عبد المؤمن بن علي حين عزل ابنه محمد لدواعي أخلاقية وشرعية، ومنذ ذلك أصبح هذا الشرط أساسيا في تعيين الخليفة أو عزله وهذا وفق مقتضيات الظرف. انظر: عز الدين عمر موسى، **المرجع السابق**، ص 127.

الإمامة[1]، والقضاء على أيّ خلافات وصراعات حول السلطة، فنجد أنَّ عبد المؤمن قد ترك أمر الخلافة مفتوحا بين جميع الأبناء، وتغاضى عن مبدأ الولد الأكبر في الأولوية في الخلافة ممّا فتح ثغرة في نظام ولاية العهد[2]، كما أنَّ يوسف المستنصر لم يعهد بالخلافة لأحد من بعده ما فتح جبهة للخلاف بين الأبناء والأعمام[3].

ت- صراع السلطة داخل الدَّولة الموحّديّة .

بدأ الصراع داخل البيت الموحّديّ يظهر للعلن وهذا بعد وفاة المهدي بن تومرت حين تضاربت الآراء حول من يخلفه، ومدى أحقيَّة عبد المؤمن بن علي في خلافة المهدي عن باقي إخوة المهدي وشيوخ الموحّدين ،كون المصادر التاريخية التَّي أرَّخت لتلك الأحداث جعلت عبد المؤمن المرشح الأول لخلافة ابن تومرت ومدار الحديث، ومع التوافق الذي جرى بين الجميع تمّ مبايعة عبد المؤمن بن علي خليفة الموحّدين سنة (527هـ/1132م) ومن هنا انطلقت شرارة الصراع على السلطة بين عبد المؤمن وأقارب ابن تومرت والمتمثلين بالخصوص في إخوته، وبعض شيوخ أهل العشرة، وأبناء أهل الخمسين[4] فقد أكّد هذا التنازع حول الحكم فرضية عدم وجود الوصية التي يزعمها عبد المؤمن وبنيه من بعده بالحكم، فدست المؤامرات والمكائد للتخلص من عبد المؤمن، والقضاء عليه من طرف قرابة ابن تومرت أيت ومغار[5]، وحاولوا التَّمرد عليه، وشق عصا الطاعة بمحاولة الاستيلاء على مراكش لكنهم فشلوا وقتلوا فيها[6].

ونجد أيضا محاولة الانشقاق داخل الجيش المؤَّحدي[7] التي كانت من قبل أحد أقارب ابن تومرت وهو يصلاسن بن المعز، والذي كان سببا في هزيمة الموحّدين أمام القبائل العربية من هلال، وأثبج وعدي، وزغب حين انفصل بجيشه أثناء المعركة، وقتل فيها صهر عبد المؤمن عبد الله بن وانودين[8]، كما قاد حملة

---

[1] - عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 237.

[2] - عزالدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 129

[3] - **المرجع نفسه**: ص 129.

[4] - مصطفى بنسباع: **السلطة بين التسنن والتشيع**، ص 68 وما بعدها.

[5] - المراكشي: **المعجب**، ص 304.

[6] - عبد المجيد النجار: **أخبار المهدي**، ص 78.

[7] - علي محمد الصلابي: **دولة الموحدين**، دار البيارق، عمان الأردن، دون تاريخ، ص 132.

[8] - البيذق : **أخبار المهدي**، ص 74.

تمرد أخرى رجل يدعى ابن ملوية عبد الله بن يعلى، وهو رجل من أهل العشرة الذي تحالف مع علي بن يوسف المرابطيّ في سبيل القضاء على عبد المؤمن لكنه فشل في بداية الأمر، وقتل على يد أحد زعماء قبيلة كنفيسة[1].

ولعلَّ هذه التَّمردات، ومحاولة طلب استرجاع السلطة من طرف هؤلاء إنَّما هو دليل على أنَّ عبد المؤمن لم يكن يحضى بقبول كبير لدى الموحّدين من أهل العشرة، ومن قبل قرابة ابن تومرت، وهذا ما يوحي أنَّ عبد المؤمن بن علي قد استعمل بعض المكائد، والحيل في سبيل الوصول إلى الحكم مثل ما تذكره المصادر من قصة الطائر، والأسد اللذين استعملهما يوم الاجتماع لاختيار الخليفة[2]، بالإضافة إلى استغلاله عامل الصداقة، والزَّمالة التي كانت بينه وبين ابن تومرت، فقد استطاع أن يستفيد منها، وهذا حينما استغل فترة التَّستر على وفاة ابن تومرت، أو ما يسمى بالمرحلة الانتقالية، والتي صار فيها مفوَّضا بالقيادة، وتطبيق جميع مخرجات القرارات التي تصدر عن مجلس الاجتماعات، وأظهر نفسه مرشّحا بارزا لخلافة ابن تومرت.

والمتتبع لمثل هذه الأحداث التي واجهت عبد المؤمن بن علي في بداية خلافته يلاحظ أنَّ الفترة الانتقالية التي أعقبت وفاة ابن تومرت قد لعبت دورا كبيرا في إظهار المطامع في خلافتة، كونها كانت مدَّة طويلة نوعا ما فاقت السنتين، ممّا أعطت انطباعا حول أحقيَّة أيّ فرد في الخلافة سواء كان من أهل العشرة أو من أقرباء ابن تومرت كون "أنَّ القيادة كانت جماعية"[3]، بالإضافة إلى اعتبار أنَّ عبد المؤمن لم يكن من قبيلة المصامدة التي لها الحق في خلافة ابن تومرت وفقا للأعراف السارية آنذاك، وبعد مبايعة عبد المؤمن خليفة بدأ إشكال آخر يظهر للعيان وهو وجود سلطة موازية لسلطته الخليفة وهي سلطة أهل العشرة والخمسين، حيث قيَّدت هاته الهيئة تصرفاته[4] وكان يرجع في كل قرارته إلى هاته الهيئة[5] فقد عجز أن يقتصَّ لمقتل أخيه إبراهيم من أحد رجال أهل الجماعة "لأنَّ الموحّدين منعوه"[6]، كما أرغم على قتل

[1] - مصطفى بنسباع: **السلطة بين التسنن والتشيع**، ص 69.
[2] - عن تفاصيل القصة ينظر: ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 184.
[3] - **المصدر نفسه**: ص 65.
[4] - عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 135.
[5] - علي محمد الصلابي: **دولة الموحدين**، ص 99
[6] - **المرجع نفسه**: ص 99.

إبراهيم بن علي بن تاشفين من طرف بعض الأشياخ، هذا الأمر أعطى صورة أولية حول مدى تمتع الخليفة بحرية التصرف، وما هاته الأحداث إلاَّ دليل واضح على أنَّ عبد المؤمن بن علي لم يكن مطلق الحرية في سائر تصرفاته[1]، ما جعل بعض المؤرخين يحاول تحميل مسؤولية المجازر التي ارتكبها عبد المؤمن إلى الأشياخ، والأصحاب جرَّاء ضغطهم عليه[2]، فما كان من عبد المؤمن إلاَّ القيام بتغييرات جذرية على بعض الهيئات، وحلِّ البعض الآخر، واستحداث أخرى مثل هيئة الحفَّاظ،، وهذا من أجل مشروعه السياسي في بناء دولة قوية كما أرادها مؤسّسها الأوّل بالإضافة إلى فكرة توريث السلطة لعقبه من بعده، هاته الفكرة أنتجت في فترة من فترات الحكم الموحّديّ خصومات، وصراعات عنيفة بين الأخوة والأقارب، وحتى أشياخ الموحّدين ، وهذا مع فترة حكم الخليفة يوسف بن محمد الناصر والذي خضع لوصاية أشياخ الموحّدين من طرف أبيه، لكنهم انفردوا بالحكم وتغلبوا عليه، وهنا يعود بروز دور الأشياخ في الحكم، وسنّ القرارات، وهذا رغم الجهود، والإصلاحات التي بذلها الخليفة عبد المؤمن بن علي في الحد من نفوذهم، وتقزيم دورهم داخل الدَّولة الموحّديّة، هذا الأمر الذي لم ينتبه إليه الخلفاء من بعده.

وبعد وفاة يوسف بن محمد بايع أشياخ الموحّدين أبا محمد عبد الواحد بن يوسف بن عبد المؤمن، وكان رجلا شيخا، حيث استمر في الحكم مدة شهرين كونه قتل من طرف أشياخ الموحّدين في قصره، "وهذا بعد تخليه عن الحكم"[3]، و كان هذا الأمر وراءه أبو عبد الله بن يعقوب المنصور العادل الذي رفض بيعته في الأول ودعا أشياخ الموحّدين في الأندلس، وبالخصوص في مراكش إلى خلعه وبيعته مقابل الأموال الجزيلة، والمنزلة الرفيعة[4]، هذا الأخير انقلب عليه الموحّدون وقتلوه سنة (624هـ/1226م) بعد إيعاز من المأمون بن المنصور الذي كان طامعا في السلطة، فنشبت بينه وبين طامع آخر وهو أبو زكريا يحي معركة دامية في شذونة انهزم فيها الأخير وفر ناجيا بنفسه، ولم يهنأ المأمون بالخلافة لأنه توفي سنة (629هـ/1231م) وتمت البيعة لعبد الواحد الملقب بالرشيد هذا الأخير بقي متصارعا مع المعتصم أبي زكريا يحي إلى أن توفوا جميعا، حيث مات الرشيد غريقا سنة (640هـ/1242م) والمعتصم قبله سنة (633هـ/1235م) وولي مكانه أخوه السعيد علي أبو الحسن الملقب بالمعتضد بن المأمون الذي قتل بعد

[1] – عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الأندلس**، قسم المرابطين، ص 278.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 278.

[3] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 244.

[4] – **المصدر نفسه**، ص 244.، المراكشي: **المعجب**، ص 415.

ذلك في معركة مع يحي بن زيان أمير تلمسان[1]، ثم خلفه عمر بن إبراهيم بن إسحاق الملقب بالمرتضى الذي لم يهنأ بالخلافة هو أيضا حيث خرج عليه أمير يدعى أبو العلاء إدريس أبو دبوس، وتلقب بالواثق والذي تحالف مع المرينييّن وسلَّم لهم مراكش، ففر المرتضى بنفسه لكنه قتل سنة (665هـ/1266م)، أمّا المرتضى فقتل في معركة ضد المرينيين سنة (668هـ/129م) لينتهي بذلك حكم الموحّدين ، ويبدأ عهد جديد مع دولة المرينيين[2].

لقد أفرز هذا التَّقاتل على السلطة الموحّديّة بين أبناء عبد المؤمن والشيوخ عدَّة مظاهر سلبية ساهمت في القضاء على الدَّولة وسقوطها، بالإضافة إلى أنّها قد قضت على جميع المكاسب التي حققها الخلفاء الأقوياء للدَّولة من عبد المؤمن إلى الخليفة يعقوب المنصور، فبعدما كان همُّ عبد المؤمن بناء دولة قوية ظهرت معالمها في زمنه بعدما قضى نهائيا على الوجود المرابطيّ في المغرب، وتخليص بعض المناطق الأندلسية من الوجود النَّصراني وطرد النُّورمان من البلاد التونسية، وتوحيد جميع بلاد المغرب تحت راية الموحّدين ، ومواجهة جميع التحديات الداخلية والخارجية من ثورات، وتمردات، وحتى مؤامرات لقتله إلاَّ أنَّ هؤلاء في زمنهم قد ضيَّعوا جانبا مهما من البلاد الأندلسية، كما أعلن الحفصيون في إفريقية استقلالهم وسيادتهم مؤذنين بانقسام المغرب الإسلامي، وبدأت قوى أخرى تظهر على الساحة وهم المرينيون والزيانيون، كما انتشرت في زمنهم المجاعات، والأوبئة، والغلاء، والفتن وحروب أهلية[3] مظهرة تلك الصورة السيِّئة عن مدى ذلك الفشل، والإهمال في تسيير شؤون النّاس، وحماية مكتسبات الدَّولة.

كما أبان هذا الصراع المشين عن مدى فشل النظام الوراثي بنسخته الموحّديّة، على الرَّغم من أنَّ هذا النظام الوراثي قد ساهم في إحلال الأمن واستتبابه في البلاد في ظل الحكام الثلاثة الأئل، ووضع حد لتقاتل القبائل طلبا للسيادة[4]، غير أنَّ هذا المبدأ سرعان ما أبان عن عيوبه نتيجة للتداعيات التي نتجت عنه من تقاتل بين الأشقاء، والأقرباء، وكان مدعاة لسقوط الدَّولة، بالإضافة إلى عودة الهيمنة والسلطة

[1] – المراكشي: **المعجب**، ص 418.

[2] – عن كل هذا يراجع: المراكشي: **المعجب**، ص 418 وما بعدها، ابن زرع: **الأنيس المطرب** 241 وما بعدها.

[3] – سيجيئ في فصل أخر الكلام عن هاته المشاكل التي شهدها التسيير المرابطيّ و الموحّدي لأمور الرَّعية وتعاملها مع مثل هاته المشاكل مثل المجاعات والفتن والأوبئة بالإضافة إلى مظاهر اخرى.

[4] – داود عمر سلامة: **الموحدون في الأندلس ما بين سنتي (541/667هـ – 1146/1268م)**، دار الكتاب الثقافي، الأردن – إربد 2006م، ص 41.

لهيئة الخمسين والسبعين[1] والتي كانت سلطة موازية لسلطة الدولة الفعلية، كون هاته الهيئة لم تلعب دورها في حماية الانتقال السلس للسلطة بين مستحقيها وهذا وفق المهام التي أُسّست عليها في بادئ الأمر من شورى واستشارة، وتدبير لأمور السلطة، إلاَّ أنّها مشت عكس ذلك وسعت إلى الوقيعة بين الخلفاء والوصاية عليهم، وقتلهم في بعض الأحيان[2].

المبحث الثاني: موقف طبقة العامَّة بالغرب الإسلامي من ظهور المرابطين والموحّدين .

يطرح مصطلح "الطبقة" في الغرب الإسلامي عدَّة مفاهيم مختلفة بين المؤرخين، والباحثين، وهذا فيما تعلق بماهية تقسيمات الطبقة داخل المجتمع المغربي، والأندلسي في العصر الوسيط، وحول الفئات التي تضمها هاته الطبقة، وقد تراوحت أقسام هاته الطبقات لدى المؤرخين بين قسمين إلى ثلاثة أقسام[3] ويمكن أن نكتفي بتقسيم القاضي عياض الذي جعلها في قسمين، وهما: طبقة الخاصة، والعامة[4]، وكون هذه التقسيمات قد خضعت لعدّة معايير منها المعيار المادي، ومنها ما تعلق بالأيديولوجية، والتموضع الطبقي للكاتب[5]، والوظائف، وأيضا حسب المستوى المعيشي والأخلاقي[6] – وإن كنَّا غير معنيين بدراسة هاته الاختلافات حول ما سبق نظرا لصعوبة تحديد ماهي الأصناف التي تدخل في مصطلح العامة[7]

---

[1] – داود عمر سلامة: **الموحدون في الأندلس ما بين سنتي (541/667هـ – 1146/1268م)**، ص 34.

[2] – صديقي عبد الجبار: **سقوط الدولة الموحّديّة دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات**، مذكرة ماجستير غير مطبوعة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013–2014، ص 104–105

[3] – إبراهيم القادري بوتشيش، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 8.

[4] – **المرجع نفسه**، ص 8.

[5] – محمد تضغوت: **مسألة الحديث عن وجود طبقة في العالم الإسلامي الوسيط**، سلسلة الندوات 2، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، 1991، ص 45

[6] – أحمد الطاهري: **طبقة العامَّة في المجتمع الإسلامي الوسيط** (إمكانية البحث من خلال النموذج الأندلسي البسيط)، سلسلة الندوات 2، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، 1991، ص 71.

[7] – هذا المصطلح من بين المواضيع الجديدة التي شغلت الجيل الجديد من الباحثين في تاريخ الغرب الإسلامي كونه يمس شريحة مهمة في تركيبة المجتمع وهم العامة، ومن بين أبرز الكتّاب الذين لهم إسهامات علمية واضحة في هذا المجال نجد: إبراهيم القادري بوتشيش بكتابه: **المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي** – إشكالية نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من أسفل–، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014م. والذي يعتبره الكاتب تصحيحا لعنوان كتابه الأول الإسلام السري في المغرب العربي الذي نشر سنة 1995 بالإضافة إلى دراسات أخرى في نفس المجال، ثم توالت الدراسات فنجد منها: أحمد المحمودي: **عامَّة المغرب الأقصى في العصر الموحدي**، رؤية للنشر والتوزيع،

الذي هو جزء من الطبقة لأنه أحيانا ينسحب على فئة، وينتفي عنها تباعا نظرا لطبيعة المرحلة التاريخية[1] ومن هذا كلّه يمكننا أن نقول أنَّ هاته الطبقة لا يمكن أن تخرج بأيّ حال من الأحوال عن مصطلح الرعية[2] يعني رئيس ومرؤوس، وهذا في الغالب الأعمّ كوْن أنَّ المصادر عندما تذكر الأمراء، والخلفاء والولاة، بالإضافة إلى موظفي الدَّولة الباقين فإنَّها تذكرهم على أساس أنَّهم أصحاب السلطة، وهذا عامل مهم ومفيد في تبيين العامة التي تختلف عن الخاصة كونها ليست من أصحاب السلطة[3]، الذين يدور عليهم مقتضى الأمر، والنَّهي، وتسيير شؤون البلاد، والعباد، ولم يقع عليهم خلاف في أيّ فئة ينتمون فتصوّرهم في الاذهان واضح من هم[4]، أمّا البقية من طبقات المجتمع من أهل الحرف، والصنائع، والتُّجَّار فَهُم العامَّة[5]، إضافة إلى البنّائين، والمعلّمين، والعبيد[6].

ومن خلال اعتبار طبقة العامَّة جزءً أصيلا من بنية المجتمع في الغرب الإسلامي، وسفح الهرم الطبقي فقد كان لها التأثير الواضح في الحركة السياسية للدول، ولقيام أنظمة، وزوال أخرى، فقد كان لها ردود أفعال واضحة خلال الفترات **الانتقالية** في سقوط دولة، وقيام أخرى، أو في **استدعاء** قوى تقوم محلّ أخرى، فالمتتبع لسيرورة التحولات السياسية في الغرب الإسلامي يرى أنَّ الرَّعية، أو العامة كانت هي المعنية بدرجة أكبر من كل هذه التغيرات، على اعتبار أنّها كانت هي التي تدفع فاتورة الخسائر المادية والبشرية جرَّاء الحروب والتقاتل بين القوى السياسية، فنجد أنَّ هاته المعارك لم تستثن صغيرا ولا كبيرا ولا

القاهرة، 1989م. ودراسة أحمد الطاهري: **عامَّة قرطبة في عصر الخلافة**، منشورات عكاظ، الرباط، 1955م، ودراسة: دلال لواتي: **عامَّة القيروان في العصر الأغلبي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002م.

[1] – أحمد الطَّاهري: **طبقة العامَّة في المجتمع الإسلامي الوسيط** (**إمكانية البحث من خلال النموذج الأندلسي البسيط**)، سلسلة الندوات 2، جامعة مولاي اسماعيل، كلية الآداب والعلوم الانسانية مكناس، المغرب، 1991، ص 70 وما بعدها.

[2] – سميت العامة بعدة مسميات منها: الدهماء – الغوغاء – السوقة – السفلة – الجمهور – عوام النّاس –،عن تفصيل هاته المسميات ومصادرها يراجع: مليكة عدالة: **عامَّة الأندلس في العصر الموحدي**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية – جامعة وهران–، الجزائر، 2017–2018، ص 30 وما بعدها،

[3] – بدري محمد فهد: **العامَّة في بغداد في القرن الخامس الهجري**، مطبعة الرشاد، بغداد، م1991، ص 11، يرى المؤرخ المغربي إبراهيم بوتشيش أنَّ محاولة اعتبار العوام فئة لا تملك السلطة تجعلهم يعيشون في مستوى دون الخاصة في عدة مناحي هي نظرة ضيقة، انظر: إبراهيم القادري بوتشيش: **الإسلام السري في المغرب العربي**، دار سينا، ط1، القاهرة، 1995م، ص 176-177.

[4] – إذا ذكر مصطلح الرَّعية فإننا يمكن أنَّ نتصور عامة النّاس وبسطائها من صناع وحرفيين وتجار وحتى علماء وطلبة علم وغيرهم ممن لم يكن لهم أيّ صلة بالسلطة أو بوظائف فيها.

[5] – أحمد المحمودي: **عامَّة المغرب الأقصى في العصر الموَّحدي**، رؤية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2009م، ص 22.

[6] – إبراهيم بوتشيش: **الإسلام السري**، ص 179.

غنيا ولا فقيرا، وكان منها أيضا خراب البلدان والممتلكات، وشيوع الفوضى، والعنف، وانتشار الرعب وعدم الأمان الذي هو رأس مال هاته الرَّعية، أو العامة بالإضافة إلى تعطل الحركة التجارية نظرا للعوامل السابقة، والتي هي شريان الاقتصاد، وكسب قوت النَّاس، فقد تضرر الفقراء، والتُّجار، والأعيان والأغنياء، والعلماء، وحتى الأولياء، والصلحاء من الأنظمة السياسية القائمة أو التي تخلفها من بعد، وهذا ما دعا هؤلاء لإحداث ردود أفعال ترتقي لدرجة المواجهة الحربية بين السلطة، وقد تباينت هاته الردود بين الإذعان، والقبول بهاته الأنظمة، ومبايعتها، وبين الرفض لتصرّفات عمَّالها، وولاتها، والخروج عليها -كما قلنا- في معارك والتَّمرد عليها.

وتدليلا على الذي سبق فقد ساهم علماء، وصلحاء، وأعيان "سجلماسة"، "ودرعة" في دعوة المرابطين بزعامة ابن ياسين، ويحي بن عمر إلى بلادهم لتخليصهم من "الجور والمنكرات حسب زعمهم"[1]، ونفس الفعل قام به عامَّة الأندلس، وعلمائها وأعيانها عندما استدعوا المرابطين لتخليصهم من الخطر النصراني بزعامة "ألفونسو" السادس الذي كان يتهدّدهم ويسلب أموالهم"[2]، ووصل الأمر ببعض علماء الأندلس[3] إلى استصدار فتوى بعد ذلك تجيز خلع ملوك الطوائف[4]، وهذا ما اعتبره البعض خيانة كبرى كونها استعانت بقوى خارجية، وهؤلاء العلماء هم الذين قاموا بثورة ضد المرابطين أنفسهم سميت بثورة الفقهاء، التي كانت عاملا مهما في سقوط دولة المرابطين، كما ظهرت ثورة أخرى وهي ثورة المريدين أو المتصوفة والتي كانت تتألف من عناصر المجتمع البسيط، كما نجد ردة فعل كبيرة لسكان بلاد الأندلس لما رأوه من ضعف في دولة المرابطين، واستيلاء النصارى على بعض المناطق منها مثل سرقسطة، وطرطوشة وحصون لاردة، وإفراغة[5] فقاموا بطرد ولاة المرابطين، وتعيين رجال من أعيانهم وهذا ما اتفق عليه أهل بلنسية ومرسية، وجميع شرق الأندلس على تقديم عبد الرحمان بن عياض، وهو من أعيان الجند، وخلفه

---

[1] - ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 127.

[2] - سعدون عباس نصر الله: **دولة المرابطين في المغرب والأندلس** – عهد يوسف بن تاشفين –، دار النهضة العربية، ط1، بيروت 1985م، ص 67-68 وما بعدها، علي محمد الصلابي، **الجوهر الثمين**، ص 89 وما بعدها.

[3] - كان منهم أبو بكر الطرطوشي وأبو جعفر بن القليعي وابا بكر بن مسكن اضافة إلى فقهاء اشبيلية، يراجع في هذا الشأن: **مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري**: التبيان، نشر وتحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، 1955 م، ص 116 وما بعدها.

[4] - محمد علي الصلابي: **المرجع السابق**، ص 120-121-122.

[5] - جرى الاستيلاء على هذه المدن من قبل الإسبان وهذا على فترات من سنة 512هـ 1118 م وإلى غاية 543 هـ 1148م

"من بعده خادمه بن مردنيش"[1]، كما انتفض عامة الأندلس، وأعيانها ضد معاملة ولاة عبد المؤمن من إخوان ابن تومرت، وهما عيسى وعبد العزيز الذيْن كانا يمارسان سياسة الاستبداد ضدهم من قتل للناس وإباحة الدماء[2]، وظلم وجور ما دعا إلى تدخل عبد المؤمن لحل الأمر باستصدار رسالة وجهها إلى الأندلس يظهر فيها رغبته بالقضاء على الظلم، والغش والمفاسد[3]، فكانت هاته "حجة بين يدي الناس"[4]، كما رفض أهل سبتة بزعامة القاضي عياض في بادئ الأمر سلطة الموحّدين ، وقاموا بمحاربتهم كونهم كانوا يرون "أنهم متغلبون"[5]، وأنَّ البيعة مازلت للمرابطين معتبرين إياهم السلطة الشرعية، وعلى عكس ذلك فقد تقبَّل الاشبيليون الوجود الموحّديّ ورغبوهم في امتلاك الأندلس بزعامة أبي العمر بن عزون، وهذا في فترة الخليفة عبد المؤمن[6] ونحا نحوهم غالبية أهل الأندلس[7] في طلب عبور الموحّدين إليهم، وتخليصهم من التنافر، والتقاتل وحماية العامة[8].

أما فيما تعلق بالنتائج التي حلّت بالعامة من النظامين المرابطيّ والموحّديّ سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي فأمثلتها عديدة وكثيرة، فقد قبلت العامة هاته التحولات السياسية بين عشية وضُّحاها، فعلى الصعيد السياسي فقد كانت العامة من النّاس هي صاحبة أكبر الخسائر من حيث الأنفس، فكتب التاريخ التي أرَّخت لتاريخ الدَّولتين تثبت أنَّ عدد القتلى من النّاس جرَّاء الحروب قد يتجاوز أحيانا الألفي قتيل، فمعارك المؤسّسين الأوائل لدولة المرابطين من زعيمها الأوّل عبد الله بن ياسين وإلى يوسف بن تاشفين تشهد بحجم الخسائر التي لحقت بالناس سواء كانوا عامة، أو جندا للقبائل كما هو الحال مع قبيلة كدَّالة وأهل مدينة "رودانة" في بلاد السوس، ومدينة "لواتة" التي قتل منها "خلق عظيم

---

[1] – عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 278.

[2] – البيذق : **أخبار المهدي**، ص 38

[3] – مصطفى بنسباع: **السلطة بين التسنن والتشيع**، ص71.

[4] – أحمد عزاوي: **رسائل موحدية** – دراسة وتحقيق-، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، ط1، المغرب، 1995م، ج2، ص 14.

[5] – أبو العباس الناصري: **الاستقصاء**، ج2، ص 103.

[6] – **المصدر نفسه**: ج2، ص 104.

[7] – فقد وفد أهل أشبيلية بزعامة الفقيه أبو بكر بن العربي لبيعة عبد المؤمن، كما وفدت الوفود من أهل الأندلس لطلب عون الموحدين وكان منهم أهل قرطبة بزعامة القاضي أبو القاسم بن الحاج الذي وصف له حال البلد وتسلط النصارى عليها، ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 192، عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 281.

[8] – مليكة عدالة: **عامة الأندلس في العصر الموحدي**، ص 19.

على يد ابن ياسين، وأبي بكر بن عمر"[1] هذا الأخير تذكره المصادر أنَّه قتل ما يزيد عن "الألفي رجل من المعارضين"[2]، كما قتل يوسف بن تاشفين "ما يزيد عن الأربعة ألاف رجل بمدينة صدينة"[3]، وما يزيد عن الثلاثة ألاف في فاس[4]، أمّا فيما تعلّق بالموحّدين ، فقد امتازوا بالعنف، والقسوة في معاملة الأعداء[5] وكانت لهم شدَّة في القتل، وتساهلا في سفك الدِّماء، فقد روي عن ابن تومرت أنَّه بعد دخول مدينة "تينمل" قتل فيها ما يجاوز الخمسة عشر ألفا[6]، أمّا عبد المؤمن فقد أفنى برغواطة كاملة باستثناء من لم يبلغ الحلم[7]، وفعل نفس الشيء مع أهل مكناسة، وبلاد تامسنا التي قتل فيها خلق كثير، ومارس القتل المروع في أتباع المرابطين وكل من لم يدن بالولاء له[8]، ويروي صاحب الحلل رواية عن دخول عبد المؤمن مدينة مراكش بعد حصارها فيقول" **وقتل في ذلك اليوم ما ينيف على سبعين ألف رجل واستمر القتل على أهل البلد ثلاثة أيام**"[9]، كما أورد عبد الله عنان تفاصيل مثيرة حول بعض الإعدامات التي قام عبد المؤمن في حق بعض القبائل البربرية حيث "بلغ عدد القتلى أكثر من ثلاثون ألفا"[10]، ومن العنف والقسوة أيضا تعامل الخليفة يعقوب المنصور مع ثورة أهل قفصة التي لم يرحم فيها صغيرا ولا كبيرا "وقتل فيها النّاس ذبحا"[11].

ومما يجب التنويه إليه في هذا الشق، وهو أنَّ هذا الموضوع كان محل نقد بين عديدٍ من الكتّاب والمؤرخين لسياسة الدولة المرابطية والموحدية وتعاملها مع الناس، فقد فتح الباب على الطاعنين في الخوض

---

[1] – انظر: ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 126 وما بعدها.

[2] – النويري: **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق: مصطفى أبو ضيف، نشره تحت عنوان: **تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1984م، ص 379.

[3] – مدينة تقع شمال فاس بالمغرب بجوار نهر سبو، انظر: ابن أبي زرع: **المصدر السابق** ، ص 139.

[4] – **المصدر نفسه**: ص 141.

[5] – عبد المجيد النجار: **ابن تومرت حياته**، ص 394.

[6] – **المرجع نفسه**: ص 140

[7] – ابن أبي زرع: **المصدر السابق**، ص 191.

[8] – عبد المجيد النجار: **المرجع السابق** ، ص 394.

[9] – مؤلف مجهول: **الحلل**، ص 139، رواية أخرى يذكرها: ابن عاصم الغرناطي، **جنة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى، الجزء الثاني**، تحقيق: صلاح جرار، عمان، دار البشير، الأردن، 1410هـ/1989م، ص93.

[10] – لأكثر تفاصيل عن هذه القبائل وأعداد القتلى فيها يراجع: عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، قسم المرابطين، ص 277-278.

[11] – المراكشي: **المعجب**، ص 350.

في التنقيص من انجازات هاته الأنظمة على الصعيد الحضاري بجميع جوانبه السياسية، والاجتماعية، والثقافية واعتبروا كل ما تم إنجازه تم بسفك الدماء، وعلى جثث النّاس، ووُصف عصرهم بعصر الجهل والهمجية وفترة متبربرة، فمن أمثلة هؤلاء النقّاد على دولة المرابطين نجد مجموعة من المستشرقين أمثال المستشرق الهولندي "رينهارت دوزي" "ويوسف أشباخ" وغيرهم[1]، كما أُتُّهم ابن تومرت ودولته بالعنف، والقسوة "والتَّسرع في الدماء"[2]، وظهر مؤرخون مغاربة أمثال ابن أبي زرع وابن عذارى، ومشارقة أمثال ابن الأثير والقلانسي[3] (ت 555هـ/) فوصفوه بأقسى العبارات، وأيضا من استقى منهم الأخبار ليجعلوها حجة للطعن فيه أمثال الشاطبي، وابن تيمية[4].

لم يكن موقفنا من ذكر هذه الجزئية في هذا المبحث موقفا يميل مع طرف ضد الآخر، أو غرضه الوصول إلى نتائج تعبّر عن وجهة نظرنا في الموضوع، بقدر ماهو محاولة لمعرفة وسبر للآراء، والدّراسات النَّقدية التي طالت هاتين الدولتين سلبا كانت أو إيجابا، لأنَّ المقام هنا لا يسمح باستعراض كل الأحداث والتي من خلالها يمكن أن تنبني عليها المواقف والآراء، لأنَّ الباحث في هذا المقام لا يمكن بأيِّ حال من الأحوال أن يضفي الشرعية على أيّ عمل ينجر من ورائه سفكٌ للدماء، وتشريدٌ، وتهجيرٌ للنَّاس، وفي نفس الوقت لا يمكن له أن يتغاضى عن كل المنجزات الحضارية والفكرية والسياسية التي قام بها المرابطون والموحّدون في سبيل نشر الإسلام، ورفع راية الجهاد ضد النصارى الذين كانوا يتربصون بالمسلمين في المغرب والأندلس، كما طرحت هذه القضية مسألة أخرى تتعلق بطبيعة وعقلية الإنسان المغربي في العصر الوسيط ومدى تقبلها للنظام الإسلامي السياسي، وتعايشه معه، ومدى دور الفكر القبلي، والعصبية في تسيير شؤون العامة هذا ما أنتج إنسانا يغلب على سلوكه العنف والقسوة "وخفة في سفك الدماء"[5] ولا يقبل أيّ حكم أو انقياد إلاَّ لقبيله[6]، هذا الأمر كان يعلمه يوسف بن تاشفين حين أوصى إبنه عليا بأن

[1] – تطرق لهاته القضية بنوع من التفصيل: عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، ص 349 وما بعدها، أنخيل جنثاليث بالنثيا: **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة: **حسين مؤنس**، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 1955م. ص19.

[2] – عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 396.

[3] – فقد ألصق بهم صفة القتل وسفك للدماء وقتل للناس والأطفال فشاعت به الأخبار في كل الأقطار، ابن القلانسي: **تاريخ دمشق**، تحقيق سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، ط1، دمشق، 1983م، ص 453 وما بعدها.

[4] – حول كل هذه المطاعن والردود عليها يراجع: عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته**، ص 138 وما بعدها.

[5] – المراكشي: **المعجب**، ص 259.

[6] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 10، الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 32-33.

لا يهيج أهل الجبل، أمّا أهل لمتونة فكانوا لا يقلُّون بأسا من مصمودة فقد امتازوا بالقتال العنيف والشدَّة والجلد[1] وكانت لهم تقاليد في القتال وأساليب تميزوا بها سنعرض لها في مبحث آخر، وقد سبق وأن أشرنا إلى أعمالهم الحربية وبعض ما أحدثوه من قتل في صفوف أعدائهم، فهذا الطبع الحاد الذي تميز به الإنسان المغربي شكَّل عاملا من العوامل التي أفرزت بعد ذلك حركة التمردات، والثورات ضد الدول التي تعاقبت في الغرب الإسلامي وصعبت على الأنظمة السابقة تعامل معها في إطار نظام شامل خارج النظام القبلي الذي كانت تحكمه عادات، وتقاليد تخالف في أغلبها تعاليم الشريعة الإسلامية التي كانت تنبني عليها النظم القائمة آنذاك.

المبحث الثالث: التنظيم الإداري والعسكري لدَّولة المرابطين والموحّدين

المطلب الأول: التنظيم الإداري عند المرابطين.

أ- الوزارة[2]:

لم يختلف المرابطون عن سابقيهم من الدُّول التي ظهرت في المغرب والأندلس وحتى المشرق الإسلامي من خلال السير بنفس النَّمط الإداري في تسيير شؤون الدَّولة والقيام بمهامها، فكانت خطة الوزير من بين أهمِّ الخطط داخل الدَّولة وأكثرها قيمة ورفعة[3]، فهي أعلى المراتب في الدَّولة بعد مرتبة أمير المسلمين[4]، ومع أنَّ هذا المنصب قد اكتنفه الغموض خلال تلك الفترة الوسيطية عامة وهذا بسبب غياب المعلومات الكافية حول هذا الموضوع من نقص للمصادر والوثائق وخصوصا فيما تعلق بالفترة المرابطيَّة، والخلط والالتباس الذي شاب هاته الوظيفة ووظائف أخرى كالحجابة والكتابة عند بعض المؤرخين[5]،

---

[1] - الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 11.

[2] - عن تعريف لفظة الوزير انظر: لسان الدين بن الخطيب: **الإشارة إلى أدب الوزارة**، دراسة وتحقيق: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 2004م، ص 29-30-31، حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس – عصر المرابطين والموحدين –** ، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1980م، ص 93.

[3] - انظر مقولة أبو بكر الطرطوشي وابن عبدون في مدح هاته الوظيفة وتبيين فضلها، حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 266.

[4] - حسن علي حسن: **المرجع السابق**، ص 361

[5] - ج ف ب .هوبكنز: **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس 1980م، ص 46.

باعتبار أيضا أنَّ وظيفة الوزير "وظيفة قلمية"[1] قد تُحدث في غالب الأحيان التّداخل والالتباس عند الباحثين[2]، ما جعل الغموض يكتنف وزراء الدَّولة المرابطيَّة [3]، بالإضافة إلى عدم وجود هيئة مستقلة لهاته الخطة كما هو الحال مع الوالي ودار الإمارة أو الولاية، وقد كان الوزير في بداية الدَّولة المرابطيَّة يحوز صفة القائد العسكري مثل سير بن أبي بكر صهر يوسف بن تاشفين وأحد أبرز قادته العسكرين في معركة الزلاقة الشهيرة وصاحب الانجازات الكبرى في الاستيلاء على مدن الأندلس، كما شغل هذه الوظيفة ينتيان بن عمر الذي كان "قائدا لفرقة الحشم"[4]، ومن ثمَّ ظهر نوع آخر من الوزراء وهم الفقهاء أو الأدباء ومعظمهم من الأندلسيين[5]، ومما يلاحظ عن هذه الوظيفة أنّها لم تكن لاحقة مباشرة بالأمير المرابطيّ فقط، بل ظهر أيضا وزراء تابعين لأمراء الأقاليم كابن الإمام (520هـ/1126م) وزير تميم بن يوسف وابن الصائغ المعروف ابن باجة (508هـ/1114م) الذي كان وزيرا لأبي بكر بن إبراهيم بن تاشفين والي سرقسطة، وهذا التقسيم عبر عنه أنّه تقسيم من حيث الإقامة[6]، فقد كان هناك وزراء يقيمون في مراكش بصفتها عاصمة للدَّولة ووزراء إقليميون يخضعون للولاة المحليين، ولا نعلم مدى الصلاحية والمرتبة التي كان يتمتع بها الوزراء الإقليميون مع وزراء العاصمة الذين كانت لهم حُضوة وسلطة عند أمير المسلمين مثلما كان الأمر مع الوزير أبي محمد بن مالك الذي أطلق له الأمير يوسف بن تاشفين حرية التصرف "وأغدق عليه بالمال"[7].

و بالإضافة إلى المعايير والشروط التي تم من خلالها اعتماد هذا التعيين في التولية، هل هو معيار كفاءة أم شيء أخر؟، فالغموض في سيرة الوزراء ومجال سلطاتهم يرسم صورة شبه واضحة أنَّ مهام الوزير في العهد المرابطيّ كانت مهام استشارية تدبيرية باعتبار أنَّ الوزير كان من بين أقرب المقربين للأمير

---

[1] – محمد الأمين بلغيث: **النظرية السياسية عند المرادي و أثرها في المغرب والأندلس**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص 58.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 58.

[3] – ج – ف – ب – هوبكنز: **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى** ، ص 42.

[4] – حسن علي حسن: **المرجع السابق**، ص 94.

[5] – أحمد المختار العبّادي: **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، 2009م، ص 151-152.

[6] – حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 95.

[7] – **المرجع نفسه**: ص 363.

المرابطيّ ومن بين حاشيته التي ترشده وتملي عليه بالنصيحة، فهو إذا "مستشار أمير المسلمين"[1] يطَّلع على كل كبيرة في شؤون الدَّولة[2]، كما لم يقتصر عمل الوزير على النصيحة والاستشارة بل كانت له أعمال أخرى، فبعد المهمة الكبيرة وهي مهمة الجهاد والقتال نجد مهمة الكتابة والتي هي أقل درجة من الوزارة، فقد اتخذ يوسف بن تاشفين وزيرا كاتبا وهو الفقيه أبو محمد عبد الغفور كاتب نص ولاية العهد لعلي بن تاشفين، ومحمد بن سليمان الكلاعي الإشبيلي المكنَّى بابن القصيرة (508هـ/ 1114م) الذي وصفه ابن الصيرفي "بالوزير الكاتب الناظم"[3] وكاتب "نص التولية والبيعة ليوسف بن تاشفين لولده علي"[4]، وأيضا أبو محمد عبد المجيد المكنى بابن عبدون (520هـ/ 1126م) "وأبو جعفر أحمد ابن عطية"[5] وابن الإمام الذي سبق ذكره والذّي وُزِّرَ للأمير أبي طاهر تميم ومن بعده علي ابن يوسف[6].

واهتم الوزراء بالنظر في المظالم وأحوال النّاس وشكاياتهم مثل ما كُلِّف به الوزير إسحاق بن ينتيان وهذا في عهد علي بن يوسف[7]، وعلى الرغم من التطور الذي حصل في هاته الوظيفة بظهور ما يسمى بمجلس الوزراء الذي كان يترأسه رئيس الوزراء حسب قول أحد المؤرخين[8] وهذا نظرا لاتساع رقعة الدَّولة المرابطيَّة وتنوع مشاغلها، وتنوع مهام الوزير بتعدد الاختصاصات، إلاَّ أنَّ هذه الوظيفة لم تنل الأهمية في الهرم الإداري المرابطي[9] فلم يتمتع الوزراء بأي استقلالية في الأحكام وإصدار القرارات الفردية وهذا كونهم كانوا يمثلون السلطة التنفيذية وفقط نظرا لإحكام الأمراء المرابطين على زمام الحكم وعدم إفساح أيّ مجال لظهور سلطات موازية لهم في تقرير وإصدار الأوامر والأحكام عكس ما سنراه في فترة الحكم الموَّحدي، حيث استطاع بعض الوزراء أن يحوزوا على السلطة التفويضية نتيجة لمجموعة من الاعتبارات سيجيئ الكلام عليها.

---

[1] – محمد الأمين بلغيث: **النظرية السياسية عند المُرادي**، ص 58.
[2] – حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 362.
[3] – عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الاندلس، عصر المرابطين والموحدين**، ص 440.
[4] – **المرجع نفسه**: ص 47
[5] – **المرجع نفسه**: ص 443.
[6] – **المرجع نفسه**: ص 444.
[7] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**: ص 84.
[8] – يوسف أشباخ: **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ج2، ص 267.
[9] – محمد الأمين بلغيث: **النظرية السياسية عند المُرادي** ، ص 58.

ونجد من أشهر الوزراء المرابطين ذكرا هو "مالك بن وهيب الاشبيلي" والذِّي تذكره المصادر بموقفه مع محمد ابن تومرت وهذا في المناظرة المشهورة وإشارته للخليفة علي ابن يوسف بقتله، وأيضا الوزير "ينتيان بن عمر" وابنه "إسحاق" وأبو "محمد بن مالك" صاحب المكانة الرفيعة عند يوسف ابن تاشفين.

ولا يمكن أن نغفل عن القرارات الحاسمة في تاريخ الدَّولة المرابطيَّة والتي ساهم فيها هؤلاء الوزراء سواء كانوا يحملون هاته الصفة أو صفة أخرى، كصفة الفقهاء أو الكتاب التي توردها الكتب والمصادر التاريخية، فقد أشار عبد الرحمان بن أسباط كاتب يوسف بن تاشفين على خلوة[1] به بعد المجلس الذي ضمَّ إخوته وبني أعمامه ووجهاء لمتونة، بقبول التَّدخل في شؤون الأندلس وتلبية طلب ملوك الطوائف، كما نصحه بمطالبة ابن عباد بالجزيرة الخضراء لتكون مركزا لتأمينه وتأمين قواته أثناء عبورها وعودتها إلى العُدوة[2]، فهذا الأمر يوحي إلى مكانة ومنزلة الرجل لدى ابن تاشفين والتي يمكن أن ترقى إلى درجة وزير أو هي كذلك، فقد كان لهذه النصيحة دورا في إصدار القرار الذي ساهم في كتابة فصل جديد وتاريخ مشرف وصفحة مشرقة من تاريخ المرابطين والإسلام في الأندلس، كما امتاز بعض هؤلاء الوزراء بنظرة ثاقبة ومستشرفة وهذا ما ظهر حينما ناظر محمد بن تومرت المرابطين وعلمائهم وهذا وبحضور الأمير علي بن تاشفين، فقد أشار الوزير مالك بن وهيب الإشبيلي على الأمير بقتله لأنه أدرك مدى براعة هذا الرجل والخطر الذي يمكن أن يشكله على الدَّولة[3]، لكن الأمير المرابطيّ لم يأخذ برأيه، فكان هذا القرار بمثابه البذرة التي نمت فيما بعد وكانت سببا في إسقاط دولة المرابطين، فحسن المشورة والرأي والفطنة واليقظة كانت من أهم شروط المطلوبة في صفات الوزير[4].

1 – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 49.

2 – **المصدر السابق**: ص 49، عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الأندلس**، ص 53.

3 – حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 268.

4 – عن صفات الوزير وبعض مهامه انظر: لسان الدين بن الخطيب: **الإشارة إلى أدب الوزارة**، ص 88، كما أورد محقق كتاب **الإشارة إلى أدب الوزارة** كمال شبانه في الصفحة 33 مجموعة من الشروط والصفات الواجب توفرها في الوزير بالإضافة إلى المهام المنوطة به وهذا نقلا عن محمد بن علي المعروف بابن الطقطقي أو ابن طباطبا فقال: والوزير وسيط بين الملك ورعيته وشطر يناسب طباع العوام ليعامل كلا الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة والصدق رأس المال، والكفاءة والشهامة من مهامه الفطنة والتيقظ والدماء والحزم من ضرورياته، والرفق والأناة والتثبت من الامور والحلم والوقار والتمكين ونفاذ القول لما لا بد منه.

ب- الكتابة .

كانت هذه الخطة الإدارية أكثر شيوعا وذكرا داخل الدَّولة ولدى المؤرخين والكتاب، فعلى الرغم من اقتران هاته الوظيفة مع وظيفة الوزير فإننا يمكن أن نعتبر هاته الوظيفة قد كانت ذات أهمية كبرى لدى الدَّولة المرابطيَّة كونها كانت وسيلة تنظيم وتسيير لشؤون الدَّولة، فكانت حاجة الدَّولة لها ملحَّة[1] بالإضافة إلى أنّها كانت حتمية دبلوماسية لعلاقات الدَّولة مع القوى السياسية المجاورة، وسبيل لمعرفة توجهات هاته القوى وموقفها من السلطة المرابطيَّة، فقد استعان المرابطون بكتّاب غالبيتهم من الأدباء والفقهاء الأندلسيون دون استثناء والذين كانت لهم ثقافة عالية[2] واطلاع كبير بمجريات الأمور في الأندلس خصوصا ما تعلق "بالنصارى ولغتهم"[3] وسياساتهم ومعرفتهم بأسرارهم[4]، كما كان الكتَّاب حلقة وصل بين الأمراء المرابطين وبين الوفود[5] التي كانت تفد على البلاط المرابطيّ مشرقا ومغربا، فقد كانوا يفهمون لغتهم ويجيدون فن الكتابة[6] والتّحاور، ويرجع بعض المؤرخين ظهور هذا النوع من الوظائف داخل الدَّولة المرابطيَّة إلى زمن يوسف بن تاشفين حينما اتخذ دواوينا وولَّى عليها أبا بكر بن القصيرة كاتب نص تولية العهد لعلي بن تاشفين، ثم بدأت أسماء الكتَّاب تظهر على الساحة بدءً من محمد بن أسباط الإشبيلي وأبو بكر عبد العزيز البطليوسي وأبي عبد الله بن أبي الخصَّال الغافقي "أكتب أهل زمانه كما قيل عنه"[7] بالإضافة إلى مجموعة من الأسماء المشهورة[8].

---

[1] – يجمل الدكتور بوتشيش بعض مهام الكتابة فيقول: وهذا من خلال توجيه الأوامر للرعية وبعث الرسائل للملوك والسهر على قوائم المستحقين للجباية والجزية وتحديد الأراضي العنوية والصلحية والسهر على المواريث وبيت المال ونقل أخبار الجهاد والمعارك عبر المراسلات وضبط مقدار الغنائم وتوزيعها، انظر كتابه: **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، دار الطليعة، بيروت، 1997م، ص 138.

[2] – من شروط توفرها في الكاتب حلاوة الشمائل وحسن الإشارة وطلاقة العبارة، بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 138.

[3] – حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 360.

[4] – حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 272.

[5] – فقد نال الكتاب والوزراء المنزلة الرفيعة والقرب من أمير المسلمين وأغدقوا عليهم بالأعطيات والأموال والهبات حتى تكدست لهم الأموال وصاروا من أغنياء الأندلس، انظر: بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي** ، ص 140-141.

[6] – **المرجع نفسه**: ص 272.

[7] – حسن علي حسن: **المرجع السابق**، ص 115.

[8] – للاطلاع على هاته الأسماء راجع: حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 360، كما أورد الدكتور عبد الله عنان بعض التفاصيل المتعلقة بسيرة هؤلاء الكتاب في كتابه السابق ذكره ص 440 وما بعدها، بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي** ، ص 139.

وعلى الرغم من أنَّ واجبات هؤلاء الكتاب كانت غير واضحة[1] إلاَّ أنَّه يمكن أن نعتبر مجال عملهم كان يتعلق بأمور البريد والرسائل وكتابة العهود والمواثيق والمراسلات بين الدَّولة والقوى الأخرى، فنجد أنَّ الرسالة التي وجهها يوسف بن تاشفين لصاحب القلعة من أبناء عمومته قد كتبها ابن القصيرة بأسلوب بليغ يوحي عن مدى ثقافة الرجل وبلاغته وتمكنه[2]، ورسالة سير بن أبي بكر إلى يوسف بن تاشفين يخبره بفتح شنترين وقد كتبها له كاتبه ابن عبدون[3]، بالإضافة إلى مجموعة من الرسائل وجدت مبعثرة في بعض الكتب صادرة عن ديوان الإنشاء المرابطي[4] هذا ما يعطي الإنطباع إلى مدى قيمة هاته الوظيفة وأهميتها داخل بنية الهرم الإداري للدَّولة، فهي تعبير واضح عن سياسة الدَّولة ونهجها اتجاه القضايا في ذلك الوقت وهي دليل أيضا على رغبة أمراء الدَّولة المرابطيَّة في تسجيل وتدوين الأحداث الهامَّة والمراسيم والقرارات كما هو الحال مع الدَّولة الموحّديّة من بعدهم.

ت- القضاء.

تعتبر هاته الوظيفة من بين أهمِّ الوظائف التي اهتم بها المرابطون خلال حكمهم أيّما اهتمام وأعطوها الرعاية التَّامة وقاموا بتنظيمها أحسن تنظيم، فقد كان مبدؤهم عند قيام دولتهم قائما على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة العدل بين النّاس والمساواة بينهم، وهذا لا يمكن أن يحدث إلاَّ بوجود جهاز عدالة نزيه يشرف عليه قضاة أكفاءٌ ومؤهلين، "فقربوا إليهم الفقهاء والقضاء"[5] وأعطوهم كامل الصلاحيات، فكانوا ذو استقلالية تامَّة حتى وصلوا منزلة درجة حكام البلاد وأهل الأمر، فكانوا هم الاستثناء في زمن المرابطين ولم يصل أحد إلى درجتهم في أيّ زمن من الأزمان، حتى أطلق على دولة المرابطين تسمية "دولة الفقهاء"[6]، وكان القضاة ينقسمون حسب الأقاليم إلى ثلاث جهات: "موسطة

---

[1] - هوبكنز: **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، ص 50.

[2] - للاطلاع على نص الرسالة راجع: ابن بسام الشنتريني: **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة – بيروت ،1997، ق2، م1، ص 257-258.

[3] - عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 228.

[4] - هوبكنز: **المرجع السابق**، ص 50.

[5] - قرّب يوسف بن تاشفين ومن بعده ابنه علي الفقهاء إليهم، وأعطوهم كامل الصلاحيات في تطبيق الحدود وتعاليم الشريعة، وأغدقوا عليهم الأموال والأعطيات وأصبحوا مقصد العامة لرفع المظالم وتقديم الشكاوى.

[6] - حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 364.

وشرق وغرب"[1]، وكان على كل جهة قاضي يسمى بقاضي الجماعة ومقره بقرطبة، له السلطة على قاضي المدن والقريات الصغيرة التابعة له وصلاحياته أكبر وأوسع، وكان من أشهرهم أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (ت 520هـ/1126م) وعلي بن محمد بن عبد العزيز بن حمدين (ت 521هـ/1127م) وأبي عبد الله محمد بن الحاج الشهيد (ت 529هـ/1134م)[2]، أمّا قاضي الجماعة في المغرب فكان مقره العاصمة مراكش، وكان يسمى "بقاضي الحضرة أو قاضي قضاة المغرب"[3]، وكان من أشهرهم أبو الحسن علي بن عبد الرحمان المعروف بابن أبي جنُّون (توفي حوالي577هـ/1181م)[4]، وأبو سعيد خلوف بن خلف الله (ت 537هـ/1142م)[5]، ومما أعطى الانطباع على اهتمام المرابطين بتنظيم هاته الوظيفة هو إخضاع قضاة الجماعة إلى سلطة قاضٍ وحيد له السلطة العليا والتي كان مصدرها أحيانا المغرب وأحيانا قرطبة، فقد شغلها في المغرب أولا القاضي والمفتي "مروان بن عبد الملك بن سحنون اللواتي قاضي طنجة"[6] أمّا في الأندلس فكان القاضي أبو الوليد بن رشد أول من ولي هذا المنصب ومن بعده ابن الحاج التجيبي[7].

وبالرجوع إلى الامتيازات والصلاحيات الواسعة التي أعطيت للقضاة فإننا يمكن أن نعتبر أنّها كانت سلاحا ذو حدين في يد السلطة المرابطيَّة، وهذا كون القاضي كان أداة فعَّالة ومساهمة في الحفاظ على تماسك المجتمع والحفاظ عليه من الآفات التي يمكن أن تؤدي إلى الفتك به، فهو عين أمير المسلمين في منطقته التي يقضي فيها وصوت الرَّعية إليه، كما كان بمثابة الحصن الفكري للعامة من كل الاختلافات الفكرية أو المذهبية التي يمكن أن تعتري المجتمع، كونهم قد حاربوا كل الحركات الفكرية التي ظهرت في زمانهم وخالفت توجهاتهم الفكرية والمذهبية، فقد وقفوا صدا منيعا في وجه كل الأفكار التي تروج لغير مذهب الإمام مالك، بالإضافة إلى أنهم حاربوا علم الكلام وعلم التصوف، وحرق كتاب الإحياء شاهد

[1] – حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 267.

[2] – عن تراجم هؤلاء القضاة راجع: عبد الله بن الحسن النباهي: **تاريخ قضاة الأندلس**، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، ط 5، بيروت، 1983، ص 98 وما بعدها.

[3] – حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 287.

[4] – ابن الأبار محمد بن عبد الله: **المعجم في أصحاب القاضي الامام أبي علي الصدفي رضي الله عنه**، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، 2000م، ص 288.

[5] – **المرجع نفسه**: ص 214.

[6] – حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 368.

[7] – **المرجع نفسه**: ص 368.

على ذلك، حيث اعتبروهم – علم الكلام والتصوف والمذاهب الأخرى- خطرا على السلطة والمجتمع باعتبارهما يشكلان وعيا فكريا يرفض الخضوع للواقع المعاش ويرفض الجمود الفكري ويدعوا إلى النقد ورفض الواقع والهيمنة التي كان يفرضها الفقهاء، "فصار لا يعرف في الأندلس إلاّ كتاب الله وموطأ الإمام مالك"[1].

و لكن بعد الوهن الذي أصاب السلطة المرابطيّة في المغرب والأندلس برز هؤلاء القضاة في مقدمة الحركات الثورية ضد المرابطين، "فخلعوا طاعتهم وأعلنوا الاستقلال عنهم"[2]، وهذا ما طرح عده تساؤلات حول طبيعة العلاقة الحقيقية التي كانت تجمع السلطة والقاضي الأندلسي؟ وهل كانت سياسة توسيع الصلاحيات ومد اليد الطُّولى للقاضي سياسة فاشلة قد جلبت الضرر للمرابطين وملكهم في الأندلس؟، ولماذا كان هؤلاء الأندلسيون من القضاة والفقهاء[3] أول من أعلن الثورة؟ على الرغم من كونهم كانوا أصحاب نفوذ وسلطة وحظوة لدى المرابطين، فكان حري بهم المسارعة إلى الحفاظ على السلطة المرابطيّة ومجابهة الأخطار التي كانت تحدق بها بدل طعنها من الخلف والاستقواء عليها بعقد تحالفات مع النصارى ممّا جعل الأمر يدخل في دائرة التآمر والخيانة الكبرى.

يمكن أن نجيب على بعض هاته الأسئلة من خلال إجابات في إطار عام، وهذا لأنَّ الوصول إلى إجابات دقيقة صعبة جدا لعدم توافر الحجج والأدلة على ذلك، فيمكن أن نرجع السبب الأول إلى طبيعة الإنسان الأندلسي الذي كان يمتلك تلك النفسية الثائرة والتي تثور لأتفه الأسباب وتخرج على ملوكها وحكامها، بالإضافة إلى صعوبة إرضائها[4]، فقد عرف عن أهل الأندلس التَقلب في المزاج وعدم تقبل السلاطين وتصرفاتهم والانصياع لأحكامهم بسهولة[5]، كما كان للثروة والنفوذ[1] الذي وصل اليه

[1] – محمد بن أبي بكر المقدسي: **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، مطبعة بريل، ط2، ليدن 1906م، ص 236.

[2] – سميت ثورتهم بثورة القضاة أو ثورة الفقهاء، فقد كان في قرطبة زعيم الثورة قاضي المدينة ابن حمدين، وفي غرناطة القاضي أبا الحسن على بن عمر بن أضحى، وفي جيان القاضي يوسف بن عبد الرحمان بن جزي وفي مالقة كان قاضيها ابن حسون، وفي بلنسية قاضيها مروان بن عبد العزيز، وفي مرسية القاضي أبو جعفر بن أبي جعفر الخشني وكان خلفه في الرياسة بعد مصرعه أبو جعفر عبد الرحمن بن طاهر، عن تفاصيل أخرى راجع: إبراهيم القادري بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**: ص 146.

[3] – لم يكن هناك اجماع بين الفقهاء والقضاة على الثورة ضد المرابطين وهذا تحوطا ودرء للفتنة، انظر: عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، ص 98، لخضر بولطيف: **فقهاء المالكية والتجربة السياسية**، ص 159.

[4] – المقري: **نفح الطيب**، ج1، ص 154-155، مليكة عدالة: **عامة الأندلس في العصر الموحدي**، ص 30.

[5] – عصمت دندش: **المرجع السابق**، ص 26

القضاة والفقهاء دورا في إعلان الثورة على المرابطين وهذا خشية ضياعهما لما رأوه من ضعف وهشاشة داخل السلطة المرابطيّة واستيلاء الموحّدين على بعض قبائل المغرب الأقصى[2]، وما يمكن أن يؤول الأمر إليه، لأنهم كانوا يعلمون حال الأندلس وساكنتها وما يمكن أن يحدث إذا خرجت العامَّة تطالب بتحسين العيش ورفع الظلم والفساد الذي كان مسلطا عليهم من قبل الفقهاء أنفسهم والولاة[3]، فقد تدخل ابن حمدين لما ثارت عامة قرطبة بسبب ضعف قاضيها "أحمد بن رشد" فاستطاع تهدئة الأمر وتسكين الثائرة[4] لكنه استغل الثورة الثانية ضد الوالي المرابطيّ أبي عمر اللمتوني وبويع واليا على المدينة وسكن القصر وقاموا بخلع دعوة المرابطين[5]، فقد كانت هاته الاحتجاجات بالإضافة إلى تكدس الثروة وحيازة الأراضي سببا في مطالبة هؤلاء القضاة بالاستقلال والانفراد بالحكم الذي كرّسه بعض من الأمراء للمرابطين في قلوبهم عندما أطلقوا لهم العنان والاستقلالية في الحكم والقضاء وكادوا يصلون إلى مرتبتهم في الحكم "فلم يكن الأمر عجيبا"[6] فقد كونوا قاعدة مالية أهلتهم "للمطالبة بالحكم والاستقلال"[7].

وتتضارب الآراء حول السبب الذي أدى إلى قيام الثورات ضد المرابطين في الأندلس وخصوصا ثورة الفقهاء المقربين إلى السلطة، بين من يرى أنَّ عامل الفساد الاجتماعي والخُلقي الذي أصاب الدَّولة وانزواء الأمراء والولاة عن الواقع وإهمال أمور الرعية[8] هو المحرك الأساسي لهاته الثورات، في حين يرى

---

[1] – لمعرفة مدى الثروة التي ملكها الفقهاء والقضاة والمنزلة التي وصلوا إليها في زمن المرابطين راجع: بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي** ، ص 143 وما بعدها.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 149.

[3] – **المرجع نفسه**: ص 141-142.

[4] – ابن الخطيب: **أعمال الأعلام**، نشر، ليفي بروفنسال، بيروت، دار المكشوف، 1956، ق 2، ص 252.

[5] – **المرجع نفسه**: ص253، كانت الرَّعية ترى في الفقهاء الأقدر على تأمين القوت للناس نظرا لما حازوه من الأراضي والملكيات الزراعية والثروات الطائلة فصارت لهم السيطرة الدينية والاقتصادية والسياسية، عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، ص 9.

[6] – **المرجع نفسه**: ص 95.

[7] – بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي** ، ص 146

[8] – من بين المآخذ التي أوخذ عليها المرابطون تدخل النساء في شؤون الحكم واستبدادهن بالسلطة وحيازتهن على كل أنواع المناكير، بالإضافة إلى انتشار الخمر الذي صار موجودا في عموم البيوت، وتغافل أمير المسلمين علي بن يوسف عن الرَّعية واحتلال جزء كبير من الأندلس وفقدان الأمن، انظر: عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 241، عصمت دندش: **دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب افريقيا (430-515هـ/1038-1121م)**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998م، ص 136، بلغيث محمد الأمين: **دولة المرابطين بالأندلس من مدينة السياسة إلى مدينة العلم**، ، دار القافلة للنشر، الجزائر، 2014م، 49.

آخرون عدم وجود أيّ أسباب واضحة من قبل الثوار أنفسهم أو العامة للخروج عن المرابطين واتهامهم بالتقصير في أمور الدين أو فساد في الحكم[1] كما رأيناهم مع ابن تومرت الذي اتهم المرابطين بالكفر والفساد في الحكم، وهذا لغياب أيّ تنظيم أو إصلاح في البلاد التي استولوا عليها[2] إلاَّ بعض الإشارات تذكرها المصادر وهذا عندما قام الثائر ابن حمدين بسك العملة وكتابة لقبه واسمه عليها[3]، فماعدا ذلك لا يوجد أيّ شيء، وربما يرجع هذا الأمر لسرعة الأحداث التي لم تسمح لهم بتنظيم أمورهم أكثر فأكثر، بالإضافة إلى الاختلاف الذي كان حاصلا في الأهداف ووجهات الرأي بين قادة الثورة والعامة، فقد كان القادة ينطلقون في غالب الأحوال من بواعث شخصية محضة وهذا ما تأتى من خلال استنجادهم بالنصارى وطلب الدعم من أسر مكينة[4]، بالإضافة إلى المعارضة التي لقيها هؤلاء القضاة من قبل أصحابهم القضاة التي تراوحت بين الرفض وبين الحياد، أمّا العامة فينتهزون الفرصة عند خروج هؤلاء الثوار لمقاتلة المرابطين فيقومون بالشغب واستدعاء المرابطين أو غيرهم[5]، ممّا يوحى إلى الاختلاف الكامل في الرؤى والأهداف.

ومن بين الأسباب التي أثارت الجدل أيضا بين المؤرخين حول قيام هذه الثورة هو النزعة القومية التي كانت عند الأندلسيين بالإضافة إلى العصبية الأندلسية المناهضة للبربر[6]، على اعتبار أنَّ غالبية متزعمي الثورات كانوا من القبائل القيسية أو الكلبية والتي طالما خالجت صدور الأندلسيين فكرة طرد الطارئين على البلاد "وعدم تقبل أيّ تيار أخر"[7] بعد التشدد الذي لاحظوه خلال حكم المرابطين،

[1] – عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين** ، ص 99.

[2] – **المرجع نفسه:** ص 99

[3] – بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 149.

[4] – لخضر بولطيف: **فقهاء المالكية التجربة السياسية** ، ص 158. .

[5] – عصمت دندش: **المرجع السابق**، 97.

[6] – أول إشارة حديثة لفكرة القومية الأندلسية تعود للمؤرخ عبد الله عنان الذي عنون أحد فصوله في كتابه **دولة الإسلام بالأندلس عصر المرابطين والموحدين** بثورة القوى الوطنية ص 304، وأما الاشارة لفكرة العصبية الأندلسية فصاحبها أبو الفضل محمد أحمد في كتابه: **دراسات في تاريخ وحضارة الأندلس**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996م، ص 153، والتي تدعو إلى التحرر وطرد الطارئين عن البلاد.

[7] – أبو الفضل محمد: **المرجع السابق**، ص 153.

بالإضافة إلى النظرة الاستعلائية التي كانت عندهم "اتجاه المغاربة"[1] أو كما سمَّاها ابن الخطيب "بالنفرة الطبيعية بين الاندلسيين والمغاربة"[2]، وتتضح هذه الصورة أكثر عند طبقة الكتاب الذين كانوا يضمرون الكراهية للمرابطين مثل الكاتب بن أبي الخصال[3] إضافة إلى الأدباء أمثال الشقندي إسماعيل بن محمد (ت 629هـ/ 1232م) والذي أبان عن تلك النفرة والأفضلية اتجاه المغاربة من خلال المناظرة التي جرت في مجلس أبي يحي بن أبي زكرياء صاحب سبة، والتي صال فيها وجال يذكر محاسن وصفات الأندلس وما جادت به من شعراء وأدباء ثم يعرج على بطولات حكامها من أمثال المنصور بن أبي عامر ومفتخرا بحكم ملوك الطوائف العرب، إلى أن يصل إلى يوسف بن تاشفين وهو محسوب على المغرب فينتقص منه ويقول" **لولا توسط ابن عباد لشعراء الأندلس لما أجرو له ذكرا**"[4]، وتجذرت هاته الصبغة بعد ذلك في الأدب حتى سميت "بأدب المناظرة"[5]، وانعكست أيضا على بعض الأعلام أمثال الأديب ابن الخطيب الذي كتب مقامة يُبيِّن فيها فضل مدينة مالقة الأندلسية على مدينة سلا المغربية[6].

---

[1] – نجد هذه النظرة موجودة في آداب المناظرات التي كانت بين أدباء العدوتين مثل المناظرة الذي كانت بين أبي الوليد الشقندي وبين أبي يحي بن المعلم الطنجي وكان هناك كلام من صاحب سبته أبي يحي بن أبي زكريا للشقندي بانه يلمح بوجود فرق بين العرب والبربر، ورسالة ابن حزم في فضل الأندلس ورجالها، المقري: **نفح الطيب**، ج3، ص 186، 156، غير أننا لا نتبنى هذا الرأي لعدم وجود قرائن وأدلَّة قاطعة تثبت صحة هذا الادعاء ويصدق في هذا أبيات قالها نهار بن توسعة اليشكري::

دعي القوم ينصر مدعيه = ليلحقه بذي الحسب الصمم

أبي الإسلام لا أب لي سواه = إذا افتخروا بقيس أو تميـم

[2] – ابن الخطيب: **أعمال الأعلام**، ص 227.

[3] – تجلت هذه الكراهية في فحوى الرسالة التي بعثها يوسف بن تاشفين لقادة جيشه إثر هزيمتهم في أحدى المعارك، وقد وعنونها الأستاذ عبد الله كنون في أحدى مقالاته ب: **رسالة الكاتب ابن أبي الخصال التي نال منها من كرامة المرابطين**، لكننا لا نعلم ماهي دوافع وطبيعة هذا الكره، انظر: بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 141.

[4] – المقري: **نفح الطيب**، ج4، ص 191.

[5] – عن هذا الأدب وتفاصيله راجع كتاب: آمنة بن منصور: **المناظرة في الأندلس – الأشكال والمضامين**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012 م.

[6] – **للاطلاع على هاته المقامة انظر**: أحمد مختار العبادي: **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس**، مؤسسة سباب الجامعة، الاسكندرية، 1983م، ص 57.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري عند الموحّدين .

أ- التنظيمات الحزبية.

يعود ظهور هذه التنظيمات الحزبية – الطبقية – للمؤسس الأول لدولة الموحّدين محمد بن تومرت فهو واضع أسسها الأولى وصاحب تنظيمها، وقد طرح كثير من الباحثين أبحاثا وتفاصيلا حول أصول هاته التنظيمات والتي نعني بها الطبقات والتي انفردت بها دولة الموحّدين في الغرب الإسلامي وهذا من خلال هاته المسميات، فقد أشار أحد الباحثين إلى أنَّ هذا النظام لم يكن "ابتكارا موحديًّا محضا بل كان شبيها بالتنظيمات الإسلامية الأخرى مثل تنظيم الأمويين بالأندلس"[1] لكونه كان يحمل في جوهره تنظيما عسكريا فرضه "نظام الجيش"[2]، وتنظيم الجيوش من خلال دواوين وهيئات لم يكن شيئا جديدا على الدُّول الإسلامية التي سبقت قيام دولة الموحّدين ، بالإضافة إلى مهام أخرى استشارية وتسييريَّة تتنوع على حسب الهرم السلطوي الذي بناه ابن تومرت[3].

ومن الباحثين من يذهب إلى أنَّ ابن تومرت قد تأثر بمنهج النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الأمور[4] في الاقتباس من هاته الطبقات خصوصا في مبدأ الشورى وأهل الخمسين والسبعين[5]، كما أنَّ التنظيمات القبلية التي كانت موجودة في المغرب مثل "أيت أربعين أو الرَّبعين"[6] بالإضافة إلى تنظيمات الفاطميين كلها ساهمت في ميلاد هذه الصيغة من التنظيمات الحزبية والأخذ منها[7]، ويرجع سبب ظهور هاته الطبقات إلى رغبة ابن تومرت في إحداث نظام إصلاحي يؤسس به لمشروعه السياسي ويقضي على

---

[1] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 143.

[2] – **المرجع نفسه:** ص 143. وللتدليل أكثر على الطابع العسكري لهاته الطبقات لاشتمالها على ألفاظ ومصطلحات عسكرية انظر ايضا: الحسين أسكان، **المرجع السابق**، ص 95-96.

[3] – انظر الملحق رقم1، ص 237.

[4] – وهذا في اسمه واسم أبيه والهجرة والبيعة، انظر: محمد فتحة: **النوازل الفقهية والمجتمع – ابحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن (6-9هـ/12-15م)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، كلية الشق، الدار البيضاء، 1999م، ص 152.

[5] – عزالدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 87، كان عدد الذين بايعوا النبي صلى عليه وسلم في العقبة الثانية 73 رجلا، فهذه الإشارة التي هي ربما اقتبس منها ابن تومرت طبقة السبعين وان كانت ليست متساوية معها في العدد بالضبط، في حين نجد الرقم عشرة في سيرة النبي متعلقا بالعشرة المبشرين بالجنة، وهذا على الرغم من الاختلاف الحاصل بين المؤرخين في كون أنَّ هاته التسميات كانت تقصد عددا أم اسما للهيئة فقط؟ حول هذا انظر: **المرجع نفسه:** ص 73.

[6] – عن هاته الهيئة انظر: الحسين أسكان: **المرجع نفسه**، ص 114-115

[7] – **المرجع نفسه:** ص 88.

النزعات والصراعات القبلية التي كانت تسيَّر عن طريق الأحلاف، والتي طالما أحدثت اضطرابات وهزات داخل المجتمع المغربي، كما يمكنه من خلال هذا التنظيم أن ينشأ لنفسه سلطة سياسية ودينية محدثا بذلك تراتبية سلطوية داخل المجتمع المصمودي[1] تمكنه من فرض سيطرته ورأيه على الجميع، كما كان يرغب في ضمان ولاء[2] كل القبائل ومشاركتها في الدَّولة[3] الجديدة التي سيؤسسها، ويمكن أن نخلص من جميع هاته الأسباب التي كانت وراء هذا التصنيف هو خلق هيئة مهامها الرقابة والاستشارة والتوجيه ويمكنها "تغيير الحكومة اذا حادت عن الطريق السوي"[4].

لقد اعتبرت هاته الطبقات والتصنيفات الموحدية من أرقي النُّظم الإدارية في الغرب الإسلامي كونها كانت تحمل في مضمونها الشَّكلي بعض مبادئ الحرية في الرأي والتَّشاركية في القرارات الهامة بين الطبقات وكانت تحمل روح الديمقراطية الذي كان يتمتع به المجتمع المصمودي الأمازيغي،[5] وقد تضاربت المصادر واختلفت في تحديد دقيق لعدد هاته الطبقات فهناك من يجعلها في ثمانية وثلاثة عشر وستة وعشرون طبقة[6]، وهذا باعتبار المهام التي أوكلت لكل طبقة، ويعود في الغالب لاختلاف الروايات واضطراب المادة[7] والتغييرات التي حصلت داخل الدَّولة الموحّديّة خصوصا في شقِّها الإداري، وقد برز من هاته الطبقات أهل الدَّار وأهل العشرة والخمسين الذي ذكرتهم المصادر والمؤلفات بأنَّهم قد لعبوا دورا كبيرا في سياسة الموحّدين الداخلية وخصوصا ما تعلق بتعيين الخلفاء وعزلهم، ما دعى الخليفة عبد المؤمن بن

---

1 – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 105– 106.

2 – خليل السامرائي: **تاريخ المغرب العربي**، ص 287، الغناي مراجع عقيلة: **سقوط دولة الموحدين**، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، ط2، بنغازي، 2008م، ص 235.

3 – عبد الحميد حسين أحمد السامرائي: **المؤسسات الإدارية في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1991م، ص 74.

4 – الغناي: **سقوط دولة الموحدين**، ص 51.

5 – الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 91.

6 – لمعرفة هاته الطبقات وأسمائها والمؤرخين الذين اختلفوا في إحصائها انظر الجدولان اللذان يليان هاته الصفحة نقلا عن: الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 94.

7 – عزالدين أحمد موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 62.

علي إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات والتغييرات داخل النظام الموحّديّ وهذا للحدِّ من صلاحياتهم والتي كانت أحيانا "موازية لصلاحيات الخليفة نفسه"[1].

ب- جدول طبقات الموحّدين حسب المصادر الأندلسية

مجهول: الحلل الموشية[2]	ابن القطان: نظم الجمان[3]	الناصري نقلا عن ابن الخطيب[4] الخطيب[4]
1 أهل العشرة 2 أهل الخمسين 3 أهل السبعين 4 الطلبة 5 الحفاظ وهم صغار الطلبة 6 أهل الدار 7 أهل هرغة 8 أهل تينمل	الصنف الأول: العشرة يعني أهل الجماعة الثاني: أهل العشرة الثالث: أهل الخمسين الرابع: الطلبة الخامس: الحفاظ وهم صغار الطلبة السادس: أهل الدار السابع: أهل هرغة	1 أهل الدار للخدمة والامتهان 2 أهل الجماعة للتشاور والتفاوض 3 أهل الساقة للمباهاة 4 أهل الخمسين 5 أهل السبعين 6 الطلبة: لحمل العلم والتلقي 7 الحفاظ: لحمل العلم والتلقي

[1] - عن التعديلات والإصلاحات التي شملت هاته الطبقات انظر: الحسين أسكان، **الدولة والمجتمع**، ص 98-99-100-102.

[2] - مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 109.

[3] - أورد صاحب الجدول الأصلي الذي أشرنا إليه وهو الحسين أسكان 14 عشر طبقة للموحدين بإضافة الطبقة رقم 13 وهي طبقة الجند وهذا عن ابن القطان، وبالرجوع إلى الكتاب الذي نقل عنه وهو كتاب **نظم الجمان** لابن القطان الطبعة 2 من تحقيق محمود علي مكي في الصفحة 82 نجد 13 طبقة فقط دون ذكر لطبقة الجند.

[4] - الناصري: **الاستقصاء**، ص 86.

9 أهل كدميوة 10 أهل كنفيسة 11 أهل هنتانة 12 الجند 13 الغزاة وهم الرماة	الثامن: أهل تينمل التاسع: أهل كدميوة العاشر: كنفيسة الحادي عشر: هنتانة الثاني عشر: القبائل الثالث عشر: الجند الرابع عشر: الغزاة وهم الأميون الصغار	8 أهل القبائل: لمدافعة العدو

ت- : ترتيب الطبقات الموحّديّة حسب كتاب المقتبس للبيذق[1]

1- الإمام المهدي أو خليفته	10- القبائل	19- المحتسبون (المتطوعون)
2- أهل الدار 3- أهل الجماعة 4- أهل الخمسين 5- أهل هرغة	11- كومية 12- هسكورة القبيلة 13- هسكورة الظل 14- صنهاجة القبة	20- السكاكون (اصحاب البريد) 21- جند المدن (كاغمات) 22- المؤذنون 15 مؤذنا

[1] – أبي بكر الصنهاجي المعروف بالبيذق: **المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971م، ص 25 وما بعدها.

6- أهل تينمل	**15- صنهاجة الظل**	**23- طلبة الموحّدون**
7- هنتانة	**16- عامة عبيد المخزن**	**24- الغزاة**
8- كدميوة	**17- الرماة**	**25- الحفاظ**
9- كنفيسة	**18- الطبالة**	**26- أهل الحزب (عددهم 50 حزابا)**

وقد تكلمت المصادر عن تركيبة كل طبقة من جهة العدد وأسماء الرجال المكونة لها، بالإضافة إلى شرح وظيفة كل منها والمهام التي أوكلت اليها مع توضيح لبعض التسميات التي شملتها هاته الطبقات والتي يصعب على البعض فهمها، وسنحاول رسم جدول نبين فيه هاته التسميات من خلال المصادر مبينين الوظائف والمهام التي أوكلت لهم[1].

تسميات الطبقات	شرح التسمية	المهمة أو الوظيفة
1- أهل الدار – أيت تكمي- أو أهل البيت في العربية	**وهم من قرابة المهدي ومريديه وخدمه وأهل قبيلته**	**اختصوا بخدمته الإمام ونصرته وتسيير شؤون مملكته**
2- أهل الجماعة	**و تسمى بأهل العشرة الذين بايعوا ابن تومرت في بداية دعوته**	**المشورة على المهدي وتنفيذ قراراته – القيادة العسكرية- القضاء- الكتابة- الإمامة- الأمانة**

[1] – للاطلاع على أكثر التفاصيل المتعلقة بجدول الشروحات والمهام ينظر: البيذق: **كتاب الأنساب**: ص 28 وما بعدها، عزالدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 61 وما بعدها، الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 106 وما بعدها.

3- أهل الخمسين	نسبة للعدد خمسين وهي مكونة في الغالب من القبائل المصمودية (هرغة – تينمل – هنتانة)	كانت من أكثر الهيئات اجتماعا ومهمتها الاساسية كانت الاستشارة.
16- عامة عبيد المخزن	هم من غنائم الموحّدين من حروبهم مع المرابطين وغيرهم	القتال- الفلاحة – اعمال مختلفة- البناء.
17- الرماة أو الغزاة	صنف من أصناف الجيش الموحدي	الرماية بالقوس والسهام وتحضير السلاح للحروب
18- الطبَّالة	الفرقة الموسيقية الاستعراضية	حمل البنود والإعلام وضرب الطبول في المواكب الرسمية وغيرها
20- السكاكون (أصحاب البريد)	المشرفون على سعات البريد	الإشراف على سعات البريد وضمان نقلهم ومؤونتهم.
21- المؤذنون[1]	المكلفون بالأذان للصلوات وكان منهم 7 من طلبة كومية و8 من طلبة الحضر	القيام بالأذان في صوامع مراكش والتنقل مع الخليفة والقتال معه والآذان له في الموضع الذي ينزلون فيه.

[1] – عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 212.

23- طلبة الموحّدون	يختلفون عن طلبة الحضرة الذي انشأه عبد المؤمن	الدعاية لبيعة ابن تومرت وتحبيب النّاس له واظهار كراماته- الكتابة – تعليم القرآن- التوحيد
25- الحفاظ	عبارة عن أطفال اختارهم عبد المؤمن من المغرب والأندلس للعلم والتعلم على منهج ابن تومرت وهذا في اطار مشروعه الاصلاحي لطبقة الأشياخ.	كانت وظيفتهم هي إدارة الدَّولة وتقلد المناصب المهمة مكان الأشياخ، مع بعض المهام العسكرية

كما أوردت المصادر التي تكلمت عن هاته الطبقات بعض التسميات مثل تسمية المزوار والتي فسرها بعض المؤرخين بالبكر من الأولاد أو نقيب الشرفاء وعريف القوم ومقدمهم "وهذا هو الأرجح"[1]، كما ورد لفظ "القبلة" "والظل" المتعلق بتصنيف القبائل البربرية مثل صنهاجة القبلة وصنهاجة الظل، فيقصد بالأولى القبائل الجنوبية الساكنة خلف الأطلس والمتعرضة للشمس، أمّا القبائل الظل فهم "الساكنون في الجبل المحتمون به من وهج الشمس"[2]، كما وقع الاختلاف في تحديد لفظة الغزاة فقد فسرت بالحرس الشخصي لابن تومرت في حين يرى محمود علي مكي أنّها غرات مفرد غر وهو "الصبي الصغير"[3].

وإذا أمكننا أن نختم الكلام عن هاته الطبقات يمكننا القول إنَّ هذا النظام الذي ابتكره ابن تومرت ليدير به شؤون دولته كان في غاية التنظيم باعتبار تلك الفترة الوسيطة، وهذا لما حواه من توزيع للمهام والمسؤوليات وترتيب للأتباع والهيئات، كما أعطى انطباعا لدى الدَّارسين عن مدى أهمية المشروع

[1] - البيذق: **كتاب الانساب**، ص 44.

[2] - **المصدر نفسه**: ص 53.

[3] - ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 82.

الموحّديّ الذي تبناه والخلفاء من بعده، والذي كان يحمل فكرة الإصلاح داخل المجتمع في المغرب ومحاولة القضاء على كل الآفات الاجتماعية والدينية الذي ضربته، حيث استطاع أن ينتقل بالمجتمع من نظام القبيلة والأشياخ إلى فكرة البيعة والخلافة[1]، فهو لم يكن ردة فعل عرضية تعرض لها ابن تومرت من قبل المرابطين حينما نفوه وأرادوا التخلص منه بعد ذلك، فقد كان للرجل خطة ثانية حينما فشلت خطته الأولى التي كانت سلمية تدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بحيث استفاد من أفكاره وتجاربه من خلال الرحلات التي قام بها ليخرج بهذا التنظيم من رحم المعاناة واستطاع أن يقضي به على دولة المرابطين وينشأ دولة استمرت أكثر من قرن على الرّغم من أنَّه كاد يفشل عندما انهزم في معركة البحيرة مع المرابطين وفقد نصف أهل العشرة، لكن أتباعه من بعده أكملوا المسيرة وهذا تحت قيادة عبد المؤمن بن علي المؤسس الفعلي للدَّولة الموحّديّة[2].

المطلب الثالث: الوظائف الإدارية الأخرى.

أ- الوزارة.

لم تكن معالم وظيفة الوزير في بداية تأسيس الدَّولة الموحّديّة ظاهرة وواضحة، كون ابن تومرت كان يأخذ قراراته ومشورته من أصحاب العشرة والخمسين ويعتمد عليهم في كل شيء متعلق بتسيير شؤون الدَّولة، فقد أشار ابن القطان إلى أنَّ أصحاب العشرة "كانوا وزراءه"[3] وربما كان يقصد من هذا كله الدَّور الاستشاري والملازمة التي كان يقوم بها هؤلاء الأصحاب تجاه ابن تومرت وهذا لأنَّ ابن القطان هو الوحيد الذي وصف هؤلاء بلقب الوزارة[4] في تلك الفترة من مراحل تأسيس الدَّولة، فربما دواعي الظرف في تلك الفترة لم يسمح أن يتسمى هؤلاء بالوزراء نظرا لوجود أمور أخرى أهم من هاته التسميات والتشريفات، ومن خلال الدَّور الذي كانوا يقومون به جاز لنا أن نطلق عليهم صفة الوزراء

---

[1] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 73، 248 وما بعدها.

[2] – المتأمل في معركة البحيرة يمكن أنَّ يعتبر أنَّ تلك الهزيمة التي مني بها الموحدون كانت ستكون الضربة القاسمة، والمفنية لمشروع بن تومرت وكل جهوده، لكنَّ عودة رجاله إلى مواجهة المرابطين لها مدلول كبير على مدى فاعلية التنظيم التي أنشأه نظرا لتناسق أجهزته، كما يدعو إلى التأمل في طبيعة الإنسان الذي تكوَّن على يد ابن تومرت من حيث النفسية، ونوعية المناهج، والأفكار، ويدخل كل هذا في العلاقة بين التنظيم والإنسان، انظر: عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 78-79.

[3] – ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 124.

[4] – عز الدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص 154.

وهاذ باعتبارهم أعلى هيئة استشارية[1]، وقد مارس هؤلاء الوزراء عدَّة مهام متنوعة كالإشراف على إدارة المعارك وتنفيذ قرارات الخليفة والقيام بتفقد أحوال المناطق المضطربة والقيام على المراسيم الرسمية للخليفة من بيعة ودخول وخروج ومهام أخرى متنوعة[2]، فتنوع هاته المهام يعطي انطباعا على أنَّ خطة الوزير في بداية الدَّولة الموحّديّة لم تكن واضحة ومعلومة وهذا نظرا كما قلنا للأعباء التي كانت على عاتقها ما جعل بعض الخلفاء يعفون بعض رجال الدَّولة منها لأنها أقل قيمة من مرتبتهم، وهذا ما حدث مع عبد المؤمن حينما أعفى أبا حفص عمر أزناج عنها احتراما لقدره، كونه كان من أهل العشرة الذين بايعوا ابن تومرت أول الأمر، ونفس الشيء حدث مع عمر بن عبد المؤمن حينما تخلى عن الوزارة في عهد أخيه يوسف بعدما رأى أنَّه أعلي قدرا منها[3]، كما يمكن أن نعتبر من بين أسباب التخلي عن هاته الوظيفة أنّها لم تكن ترقى للطموحات السياسية[4] بالإضافة إلى قيمتها الدنيا بين المراكز السياسية الأخرى عكس ما كانت عليه زمن الدَّولة المرابطيَّة، فقد كانت أغلب سلطات الوزير تنفيذية تخضع مباشرة للأمير الموحّديّ ولم يكن له الحق التَّفرد بالرأي دون علم أميره ومن عُرف عنه غير ذلك قتل، كما فعل بجعفر ابن عطية وابن جامع وعبد السلام الكومي[5].

ولكن سرعان ما بدأت الأمور تتغير وسلطات الوزير تتبدل وتستبد، فقد صار الوزراء أصحاب المشورة التي لا ينقطع أمرٌ لأمير المؤمنين إلاَّ بهم، كما حدث مع الأمير محمد بن يعقوب الناصر ووزيره أبو سعيد بن جامع[6] والذي كان سببا في تخلي أشياخ الموحّدين عن أمير المؤمنين والفرار من حوله، فقط "اضطهدهم وزيره وقهرهم وأهانهم"[7]، وكان معه وزير آخر يدعى ابن منشأ، وقد كان ابن جامع هذا صاحب المشورة على الأمير بمحاصرة حصن قشتيلية التي استهلكت جهد الجنود الموحّدين وأفنت قوتهم بسبب طول الحصار الذي دام ثمانية أشهر، كما أنَّه كان سببا في ضياع قلعة رباح لصالح "ألفونسو

---

[1] – إبراهيم حركات: المغرب **عبر العصور من عصر ما قبل التاريخ إلى نهاية دولة الموحدين**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1984م، ج1، ص 317.

[2] – عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 158، حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 101 وما بعدها.

[3] – عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 222-316.

[4] – لم تكن الوزارة هي اعلى المناصب في الدولة، انظر: حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 100.

[5] – عز الدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص 159.

[6] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 237.

[7] – **المصدر نفسه**: ص 236.

الثامن" وهذا بسبب أنَّه كان يمنع الرسائل التي كان يرسلها القائد أبو الحجاج بن القادس من الوصول إلى أمير المؤمنين خشية تخليه عن حصار الحصن والتوجه إلى القلعة، فما كان من ابن القادس إلاَّ التخلي عن القلعة والتوجه إلى أمير المؤمنين الذي أوعز إليه ابن جامع بقتله هو وصهره تحت طائلة الفجور[1] وهذا ما جعل قادة الأندلس يحقدون على الخليفة ويعتزلون جيش الموحّدين بسببه، وكان هذا الوزير خطرا على دولة الموحّدين على صعيد السياسة الداخلية والخارجية[2] وسببا في هزيمة العقاب المدوية والتي اعتبرت الضربة القاسمة في جسد الدَّولة وعاملا من عوامل زوالها، كما تسلط ابن جامع على الخليفة يوسف بن محمد الناصر هو وأشياخ الموحّدين وكانوا أصحاب الأمر والنهي، كما ظهر أيضا دورٌ للوزير "أبي زيد بن يوجان" صاحب المشورة على عبد الله بن المنصور بعدم مبايعة عبد الواحد بن يوسف ودعوة أشياخ الموحّدين لمبايعته بدله، وقد استوزر في زمن الناصر بن المنصور.

وممّا يمكن أن نجمله ببعض الملاحظات حول هاته الخطة زمن الدَّولة الموحّديّة، أنَّ الوزراء قد تنوعت شخصياتهم بين أقرباء الخليفة من أسرته وبين العائلات العريقة والقبائل الأخرى، وربما كان هذا المبدأ هو نفسه المبدأ الذي قامت عليه الطبقات الموحّديّة وكان غرضها في ذلك إحداثا لروح التشاركية والوحدة السياسية في سنِّ القرارات، فقد كان هناك وزراء من عائلة الخليفة وقد كان هؤلاء نتاج طلبة الحفاظ الذين تكونوا زمن عبد المؤمن بن علي مثل ابنه عمر الذي استوزر زمن أبيه والخليفة يوسف بن عبد المؤمن اتخذ أخاه السيد أبا حفص وزيرا له، وكان الغرض من ذلك هو التحكم الواسع في مقاليد الحكم وبسط السيطرة على دواليبه، بالإضافة إلى كسب الخبرة والتَّمرس في الحكم لولاة العهد قبل مباشرة أعمالهم كخلفاء للدَّولة كما فعله المنصور في خلافة أبيه عندما كان وزيرا له[3]، وكان من بين العائلات التي تقلدت هاته الوظيفة عائلة ابن جامع المتمثلة في الأب إبراهيم بن جامع وهو من أشياخ الموحّدين وابنه إدريس[4]، فكان لهم دورٌ بارزٌ في السياسة العامة للموحدين وخصوصا إدريس الذي سبق الإشارة إليه، بالإضافة إلى عبد الله بن إسحاق بن جامع ابن أخيه، كما نجد وزراء من القبائل الأخرى مثل أبو

---

[1] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 237.

[2] – إبراهيم حركات: **عبر العصور من عصر ما قبل التاريخ إلى نهاية دولة الموحدين**، ج1، ص 281.

[3] – حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 96-97.

[4] – خريج دار أمير المسلمين حسب عبد الملك ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، تحقيق: عبد الهادب التازي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط3، 1987م، ص 169. وقصدُ الكاتب هو خريجو طلبة الحفاظ الذين استدعاهم عبد المؤمن بن علي إلى مراكش، وكان منهم أبناؤه حيث وزروا.

حفص عمر بن أبي زيد الهنتاني زمن المنصور، وابن أخيه أبي زيد بن يوجان المذكور سابقا زمن الناصر، ومن قبيلة كومية قبيلة عبد المؤمن نجد عبد السلام الكومي الذي كان وزيرا لعبد المؤمن بن علي وأخوه لأمه، حيث تقول الروايات أنَّه استبد بالأمر وجار عماله على الرَّعية واشتكى منه ساكنة تلمسان للخليفة هذا ما جعل عبد المؤمن يسجنه ومن ثم تآمر عليه أشياخ الموحّدين وقتلوه مسموما[1]، وأمَّا من القبائل الأخرى فنجد أبو جعفر أحمد بن عطية الذي نال الجمع بين الوزارة والكتابة واشتهر عنه البراعة في الكتابة، ومما يلحظ أيضا عن هاته الخطة تلك المراحل التي مرت بها بدء من مرحلة التنفيذ والخضوع لأوامر الخليفة وأشياخ الموحّدين إلى مرحلة التغول والاستبداد والانفراد بالقرارات والوصاية على الخليفة، وقد كان هذا التطور مقرونا بمرحلتي قوة وضعف الدَّولة الموحّديّة .

وربما الذي يفسر هذه التطورات هو ذلك الصراع الخفي الذي كان بين الوزراء والأشياخ الذين كانت لهم سلطة أعلى من سلطة الوزراء بحيث أنَّهم كانوا هم المرجعية في تعيينهم وقبولهم[2] وعزلهم[3]، كما قام إدريس بن جامع باضطهاد الشيوخ وإهانتهم ممّا اضطروا للتَّخلي عن مكانهم حول الخليفة الناصر هذا ما جعلهم –الوزراء– محسودين من قبل الأشياخ على سلطاتهم الواسعة التي آلت لهم، مثل تولية الخلفاء وعزلهم وتوقيع المراسلات وإقامة معاهدات الصلح والسلم "وتوجيه السياسة العسكرية للدَّولة"[4].

ب- الكتابة.

كانت وظيفة الكتابة من أهم الوظائف القلمية التي كانت لها قيمة كبيرة في تلك الفترة، فقد حازت مكانة مرموقة ونال أصحابها الشهرة والسمعة، وقد عرفت بعديد المسميات، ويدخل تحت هذا المسميات الرَّسائل الديوانية الصادرة من طرف الدَّولة، والمراسيم، والمعاهدات والتعيينات، والتَّوليات، والبيعات، وولاية العهد، وكلُّ ماله علاقة بالكتابة، فقد أولى الموحّدون عناية كبيرة بهاته الخطة كونها أداة لتبيين سياسات الدَّولة الداخلية والخارجية ووسيلة بناء علاقات دبلوماسية بين الدول في تلك الفترة،

[1] – عن قصة عبد السلام الكومي ومقتله انظر: ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 112 وما بعدها.

[2] – حيث وزّر إدريس بن إبراهيم بن جامع أمام شيوخ الموحدين وبقبول منهم، ابن صاحب الصلاة: **المصدر السابق**، ص 169.

[3] – فقد عزل الاشياخ عبد السلام الكومي وعين مكانه السيد أبا حفص عمر بن عبد المؤمن.

[4] – عزالدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 159-160.

ووسيلة الدعاية الأساسية لأعمال الدَّولة[1]، فقد دلت الطبقات الموحّديّة على هذا الاهتمام والعناية، فقد اشتغل أهل الجماعة بهذه الوظيفة، فاتخذ ابن تومرت كتابا منهم أبو سليمان الحضرمي المعروف بابن البقال أو ابن تعظمييت[2] ومساعده ملول بن يحي الصنهاجي[3]، على الرغم من أنَّ ابن تومرت كان هو نفسه كاتبا ومؤلفا[4]، وسرعان ما بدأت هاته الخطّة تتطوّر، وتتنظّم مع الخليفة عبد المؤمن حينما ظهرت طبقة السكَّاكين أيّ المشرفون على البريد وطرقه، ومؤونة سعاته، والتّكفل بدوابهم وأعلافهم، وضمان المنازل التي ينزلون بها وكلّ ما تعلّق بهم، وكان رجال البريد يعرفون في ذلك الوقت باسم "الرّقاصون"[5] وكان هؤلاء مكلفين بحمل جميع رسائل، وبريد الدَّولة ليلا ونهارا، وعرف عن البريد الموحّديّ "السرعة في الوصول"[6]، وهذا دليل على مدى التنظيم، والرّعاية التي خُصّ بها هذا الشّقّ من خطة الكتابة، ونجد أيضا طبقة الطلبة الذين كان لهم الدور في القيام بمهام الكتابة[7] على غرار العلم، والتعلم والدَّعوة لابن تومرت وأفكاره في القبائل، وقد ظهر في هاته الدَّولة ديوانان الأول للإنشاء، والثاني للجيش وكلاهما كانا تحت الإشراف المباشر للخليفة، ومنها اختصاص كل واحد بكتَّابه، ومرجع هذا التقسيم إداري وفقط على حسب "هوبكنز"[8].

وقد كانت مهام ديوان الإنشاء كتابة المراسيم، والرسائل المخصصة للولاة، والقضاة، والرعية والرسائل الدبلوماسية وغيرها من المهام الأخرى، أمّا ديوان الجيش، أو ديوان العسكرية، فهو مكلّف

---

[1] – عزالدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 164.

[2] – البيذق: **كتاب الأنساب**، ص 30، الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 120.

[3] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 41، عزالدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص ، 161.

[4] – له تآليف ألزم بها أصحابه بقراءتها، كما كتب رسالة إلى المرابطين يصفهم فيها بأشنع الأوصاف، مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**: ص 111.

[5] – **الرقاصون**: هم سعات البريد في تلك الفترة وربما أخد هذا المصطلح من المعنى اللغوي وهو السرعة في السير، عن واجبات الرقاصين والشروط الواجب توفرها فيهم انظر: ابن صاحب الصلاة: **المن بالامامة**، ص 77 هامش، ابن منظور الإفريقي: **لسان العرب**، مج3، ج19، ص 1704، عزالدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص 166، عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**: ص 141.

[6] – وصل البريد من مرسية إلى مراكش في 16 يوما، ومن غرناطة إلى الرباط في نفس اليوم، ومن المهدية إلى غرناطة في أربعين يوما، راجع: عزالدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص 166، الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 137.

[7] – الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 119.

[8] – ج. ف. هوبكنز: **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى** ، ص 35.

بالجند النظامي وكان يسمّى أيضا بديوان التمييز، ويشمل دوره في إيراد نفقات الجيش[1]، وإحصاء الأجناد في سجلات[2]، وقد تميز كتاب الدَّولة الموحّديّة بالبراعة، والكفاءة العالية في الفهم والبلاغة والثقافة، فنجد أنَّ كاتب ابن تومرت ملول بن يحي الصنهاجي كان فصيحا بديها بالألسن، يكتب بالسريانية، والرموزيات[3]، وأمّا ابن جبل "فقد أُعجبت ببلاغته الوفود"[4]، وقد جمع عبد المؤمن الكتابة والوزارة في شخص أبي جعفر أحمد بن عطية لما وجده فيه من بلاغة، وقدرة على الكتابة، وكانت عبارة الموحّدين الافتتاحية في كلّ مراسلاتهم هي "الحمد لله وحده"[5].

ت- القضاء.

كان تعيين القضاة خلال عصر الموحّدين يخضع مباشرة للخليفة؛ فكان هو المسؤول الأوّل عن تعيينهم، أو عزلهم وهذا نظرا لقيمة هذا المنصب، وحساسيته، فقد أحاطته السلطة بهالة من الهيبة والجلال[6]، وكان أوّل القضاة الذين اشتغلوا بهاته الوظيفة بتفويض من ابن تومرت هو إسماعيل الهزرجي من أصحاب العشرة، وأهل الجماعة[7]، ونفس الشيء حدث مع أبي عمران موسى أحد أهل الخمسين حينما قلَّده الخليفة عبد المؤمن قضاء الجماعة[8]، وعيَّن الخليفة يوسف بن عبد المؤمن أبا الوليد بن رشد الحفيد قاضيا على قرطبة[9]، كما كان لهيئة الحفاظ نصيب من شغل هات الوظيفة من أمثال أحمد بن عبد الرحمان بن محمد الذي عين قاضيا في غرناطة وإشبيلية[10]، وقد أخذ النّظام القضائي الموحّديّ تقريبا نفس التنظيم

[1] – عن أنواع كل هذا انظر: بغداد غربي: أضواء على خطة الكتابة على عهد الموحدين، **المجلة الجزائرية للمخطوطات**، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، العدد12، جانفي 2015، ص 235 وما بعدها.

[2] – عزالدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 167.

[3] – البيذق : **كتاب الأنساب**، ص 41.

[4] – حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 120.

[5] – أول من كتبها من الخلفاء الموحدين بيده هو المنصور الموحِّدي فجرى العمل عليها بعد ذلك في سائر الدولة، ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 217. إبراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، ج1، ص 320.

[6] – حسن علي حسن: **المرجع نفسه**، ص 157.

[7] – البيذق: **المصدر السابق**، ص 31.

[8] – عزالدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص 200.

[9] – محمد بن إبراهيم الزركشي: **تاريخ الدولتين الموحّديّة والحفصية**، تحقيق وتعليق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، ط2، تونس، 1966م.

[10] – العباس بن إبراهيم السملالي: **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، راجعه: عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية، ط2، الرباط، 1993م، ص

المرابطيّ[1]، وهذا بسبب وجود منصب قاضي الجماعة، والذي كان يوجد في المدن الكبرى أمثال العاصمة مراكش وقرطبة، وقد كان قاضي الجماعة يملك صلاحية تعيين قضاة الأقاليم، والمدن الصغيرة[2] وكان يسمى بالمسدَّد، فلا يصدر أحكاما إلاَّ في القضايا الصغيرة[3]، فقد ولّى أبو يوسف حجاج بن يوسف التجيبي وعبد العزيز الباغاني قضاء أغمات[4]، وقد بلغ عدد قضاة الجماعة في فترة الموحّدين إثني عشر قاضيا[5] وقد كانت رتبة هذا الأخير من أعلى، وأسمى الرتب، ومن أهمِّ الوظائف داخل الدَّولة الموحّديّة، وكان من أشهرهم أبو عمران موسى التازي زمن أبي يعقوب، وأبي يوسف[6]، ومحمد بن طاهر الحسيني[7]، هذا ما جعل للقضاة شبه استقلالية في قضائهم[8]، وجعلهم بعيدين نوعا ما عن أيّ ضغوطات من قبل الولاة فقد كانوا يتشاورون مع قضاتهم في شؤون الدَّولة[9]، ونجد هذا عندما أوصى المنصور ولاته بالرجوع لأحكام القضاة[10] وأيضا عندما استشار المأمون قاضيه المكيدي في قتل من نكثوا بيعته[11]، وقد كان يعقدون مجالس التقاضي داخل المساجد على عكس قاضي الجماعة الذي كان مجلسه قصر الخليفة[12]، وكان الذين يسهرون على تنظيم هاته المجالس حُجَّاب القاضي، فقد كانوا هم المشرفون على إدخال المتقاضين لحضرة القاضي، كما كان القاضي يوثق كل هاته الأحكام، والقرارات، من طرف كتَّاب مساعدين له، وكانت كل الأحداث تسير في أجواء منظمة، وتوثيقية دقيقة[13]، وقد تنوّعت اختصاصات

---

[1] – إبراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، ج1، 324.

[2] – عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 202.

[3] – أحمد عزاوي: **رسائل موحدية**، ج2، ص 248.

[4] – حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 166-167

[5] – **المرجع نفسه**: ص 160.

[6] – ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 157 هامش، عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 319-405.

[7] – إبراهيم حركات، **المرجع السابق**، ج1، ص 324.

[8] – كانت للقاضي بعض الصلاحيات تمنح له من طرف الخليفة باعتباره هو القاضي الأول مثل صلاحية سلطة النظر في الدماء.

[9] – عز الدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص 201.

[10] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 217.

[11] – إبراهيم حركات، **المرجع السابق**، ج1، ص 325.

[12] – وهذا عندما اشترط أبي يوسف يعقوب على قاضيه أبا القاسم بن بقي بن يكون قعوده بحيث يسمع حكمة في القضايا، وهذا دليل أنَّ مجلس القاضي كان القصر، عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 362، عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 201، إبراهيم حركات، **المغرب عبر العصور** ، ج1، ص 320.

[13] – حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 163.

القاضي ونوعية المسائل التي ينظر فيها مثل الأنكحة، والمواريث، والشكليّات، والأخلاق العامة، والقيام على العدل بين طبقات المجتمع ورد الحقوق إلى أصحابها، وكان هناك أيضا قضاة يساعدون القاضي الرئيسي، ويدعون بقضاة الأحكام، ومهمتهم التخفيف عن القضاة بالنظر في بعض المسائل المتعلقة بالطلاق والزواج.

المبحث الرابع: التنظيم العسكري للجيش المرابطيّ والموحدي.

المطلب الأول: المرابطون

كان العنصر الرئيسي المشكل لجيش المرابطين في بداية النشأة هو العنصر البربريّ المتشكل من القبائل الصنهاجية، من قبائل لمتونة وجدّالة وبعض قبائل جبل درن المصمودية[1]، بالإضافة إلى القبائل الزناتية التي دخلت في طاعة المرابطين بعد الحروب معهم، وكان من أثر هاته الحروب تناقص الجيش المرابطي، وفقدان أجزاء هامة من العدة البشرية هذا ما جعل يوسف بن تاشفين يسعى لسد هذا النقص وتعويضه بعناصر أخرى[2]، فكان منه أن اشترى جملة من عبيد السودان ومن الأندلس العبيد الصقالبة وغيرهم من الجنس الأوربي[3]، وقد بلغ عددهم أكثر من ألفي مقاتل، فكان منهم الفرسان، والحجاب وحرسه الخاص، بالإضافة إلى الغُزّ الأتراك وبعض القبائل العربية الأندلسية، وبعض قبائل بني هلال[4]، كما أنشأ المرابطون في زمن علي بن تاشفين فرقة أخرى من النصارى المعاهدين تحت قيادة "الربرتير"، وسمّيت بفرقة الروم وقد أظهرت الولاء، والوفاء للمرابطين في حروبها مع الموحّدين ، وقد كان هذا الفعل الذي قام به يوسف بن تاشفين في أوّل الدَّولة فعلا تقنيا محضا، وهذا من أجلّ تنظيم خططه الحربية، ومواجهة العدو بنفس الخطة التي ينتهجها المتمثلة في القتال وجها لوجه، وفي موضع الثبات[5] كما فعل في معركة الزّلاقة، وقد بلغ تعداد جيش المرابطين حوالي مئة ألف في سنة (454هـ/1062م) حين أتمَّ فتح المغرب

---

[1] – وقد أطلق على هذه العناصر اسم الحشم والأتباع، كما سمى بعض الأعلاج وجماعة من حاشيته "**بالداخليين**" وقد بلغ عددهم أكثر من 3000 فارس، انظر: مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 33،

[2] –كان التنظيم الذي أدخله يوسف بن تاشفين على الجيش يتمثل في تقسيمه إلى أقسام على أساس قبلي من أجل نشر التآلف والتفاهم بين أفراد الفرقة الواحدة، حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 388.

[3] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 25.

[4] – حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 297.

[5] – إبراهيم حركات: **المغرب عبر العصور** ، ج1، ص 207.

بالكامل[1]، وقد طرح هذا الفعل إشكالية لدى بعض الباحثين إذْ أنَّ فعل يوسف بن تاشفين كان غرضه إقصاء الزعامات المنافسة له، والراغبة في الاستئثار بالحكم، والتي أيضا يمكن أن تضيِّق على حرية تصرف الدَّولة، كما أراد القضاء على فكرة التراضي العشائري باعتباره عامل مهم في نشر التفاهم، والتآزر بين جميع الأطراف[2]، وقد اعتبر هذا الفعل بمثابة تطور واضح في نظام الدَّولة، والتفكير خارج مجال العصبيّة القبليّة، فقد كانت الاستعانة بهاته العناصر الأجنبية والخارجة عن المجال المغربي الأثر الكبير في تمرير مشروع التوريث الذي قام به يوسف بن تاشفين لابنه علي، ولم يجد أيّ اعتراض، أو منافسة، وكان قبل ذلك تنازل ابن عمه أبو بكر بن عمر له عن ولاية المغرب، وترك المجال له ليحكم المرابطين، ويبني الدَّولة على حسب ما يراه، وقد نحا نفس المنحى الموحّدون حينما استعانوا بطبقة الحفّاظ حينما أتى بهم عبد المؤمن بن علي لحمايته، وطبقة الطلبة حينما كونهم ليكونوا بعد ذلك هم أهل التَّسيير، وأصحاب المراكز الحساسة في الدَّولة، وبذلك يستطيع كسب الولاء ويقضي على نفوذ، وتسلط الأشياخ.

أمَّا من حيث الكفاءة العسكريّة لدى المرابطين فقد كانوا كما وصفهم البكري فقال "**وقد كان للمتونة في قتالهم شدة وجلد ليس لغيرهم وهم يختارون الموت على الانهزام ولا يحفظ لهم فرار من زحف**"[3] مكّنتهم من التَّفوّق على كل القبائل المجاورة لهم، وإخضاعها جميعا، وقد كان المرابطون في بداية الأمر يقاتلون بالنُّجب، أو الجمال، وهي في الغالب دون الخيول، ويقاتلون وهم رجّالة[4]، وهم في صفوف، فالصف الأوّل مخصّص للعبيد، والثّاني للرّماة، والثّالث للخيالة، وقد تنوّعت أسلحتهم من القنى الطّوال، والمزاريق، والقسي، كما عرف عنهم الدُّرق اللَّمطية، وقد كان هذا النظام الحربي المعتمد نظاما يلائم في شكله حروب الصحراء[5].

وبعد اتساع رقعة الدَّولة بدأ يوسف بن تاشفين يفكر في تطوير الجيش، وتنظيمه أكثر، وهذا بحسب ما تقتضيه الحاجة، فقد عكست نظرة أبي بكر بن عمر مدى التَّنظيم الذي أدخله "يوسف بن

---

[1] - **المرجع نفسه:** ج1، ص 207.

[2] - محمد القبلي: **الدولة والولاية والمجال**، ص 80.

[3] - البكري: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب** ، ص 166.

[4] - **المصدر نفسه:** ص 166.

[5] - صالح محمد فياض أبو دياك: **فنون القتال عند المرابطين والموحدين والحفصيين**، مجلة دراسات إفريقية، العدد 16، الخرطوم السودان، يناير 1997م، رمضان 1417هـ، ص 90.

تاشفين" على جيش المرابطين حينما تعجّب من "وُفور عساكره وترتيب جنوده"[1]، وكان نفس التَّعجب مع المعتمد بن عبَّاد حينما رأى "عسكرا نقيا، ومنظرا بهيا"[2]، وهذا حينما جازت جنود المرابطين إلى الأندلس برسم الجهاد، فركز أكثر على نوعية الأسلحة التي كانت في الغالب بدوية، فبدأ بإعطاء الأهميّة لفرق الخيَّالة وجعلها تتساوى مع فرق الهجَّانة وهذا نظرا لطبيعة المناطق الهضبية، والجبلية التي سيقاتل فيها مثل مواطن قبائل زناتة، ومصمودة، والتي لا يمكن للجمال التأقلم معها، والقتال فيها، كما أدخل السّلاح الثّقيل في تركيبة سلاحه، وهذا بالاعتماد على الدُّرُوع والخوذات والزرد[3]، فقد تأثّر المرابطون في كلّ ذلك من خلال حروبهم مع النَّصارى في الأندلس، والزناتيين في المغرب.

الأسلحة الخفيفة والثقيلة	تعريفها
السيف	من أشهر الأسلحة عند المرابطين، واشتهر منها السيوف اليمانية، والهندية وقد اشتهر عن المرابطين مهارتهم، وقوتهم في استعماله مثل ما فعلوه في معركة الزلاقة عندما اخترقوا به دروع النَّصارى.
الرمح أو القنا والحربة والمزاريق	من أشهر الأسلحة المتخصّصة في الطعن، فهو يتكون من عود مصنوع من خشب الزان طوله ما بين 7 إلى 9 أذرع، وينتهي بحربة معدنيّة، ومنها ما هو قصير وطويل وله عدة تسميات بحسب طوله كالمربوع والمخموس.
القوس أو القسي أو النشابة	يستعمل للرمي من مسافات بعيدة، يصنع من أشجار الصنوبر، ويتكوّن من وتر يصنع من جلد الجمال، وقوس على شكل هلال.
الأطاس	هو خنجر به اعوجاج مخصّص للاشتباك القريب، وهو الذي ظنه

[1] - مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 26.

[2] - مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 52.

[3] - عواد الطائي: **تسليح جيش المرابطين**، Revista del área de estudios árabes e islámicos de la Universidad de Cádiz، اسبانيا، 2014م، مج 21، ص 139.

	الفونسو السادس منجلا عندما طعن في معركة الزلاقة.
المخالي	أو المقلاع، وهو عبارة عن قطعة قماش أو جلد تمسك من طرفيها وتوضع في وسطها الحجارة ثم تدور عدة تدويرات وبعدها يطلق أحد الاطراف لتنطلق الحجارة.
الدّبوس	عبارة عن عصا غليطة من أحد الطرفين وتنتهي برأس فيه مجموعة من المسامير، أو حديد وهي مضادة للخوذ والدروع كان يستعملها الفرسان خصوصا
المنجنيق	سلاح معروف عند كلّ الدول، عبارة عن قاعدة خشبية يقوم عليها عمود وفي رأسه مكان توضع فيه الأشياء التي يراد قذفها من حجارة ضخمة أو قلال زيت ملتهبة .
العرادة	تستعمل لرمي السهام، أو الحجارة، أو غيرها ولمسافة أبعد، وقد استعملها المرابطون بكثرة في هدم أسوار النَّصارى في الاندلس.

كما اهتم المرابطون بتجهيز الجيش بأدوات الحماية من دروع، وتروس، والخوّذ واشتهر عنهم الدرق اللمطية[1] المصنوعة من جلد حيوان اللّمط الأصغر بقليل من البقر، ويعيش فقط في منطقة نول موطن قبائل لمتونة، كما عرف عن المرابطين بعض العادات الفلكلورية في حروبهم، ومنها الضرب على الطبول، والبنود والنفخ في البوقات ترهيبا للعدو، وإحداثا للهلع والفزع بين الجنود، فكانت تهتز لدويّها الأرض[2]، "وتحدث الاضطراب بين حوافر الخيول"[3]، وربما قد أُستمدَّ هذا التّقليد من السّودان نظرا للاحتكاك الكبير، والتّأثر الذي كان حاصلا بين المرابطين، وقبائل السّودان[4]، فكانت هذه الطّبول ملازمة لهم في جميع حروبهم واتخذوا الرّايات ذات الألوان المختلفة، فاختص الجند المرابطيّ من لمتونة بالبنود البيض

[1] – عن تعريف هاته التجهيزات انظر: عواد الطائي: **تسليح جيش المرابطين**، ص 151-152.

[2] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 60.

[3] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 150.

[4] – **المصدر نفسه**: ص 139،

المكتوبة بالآيات[1]، والأندلسيين بالحمراء المشتملة على الصور الهائلة، وباقي الجند كانت ذات ألوان متعددة، وكانت هاته الرّايات "موشّاة بالذّهب، ومصنوعة من الحرير الملون"[2]، وعُهد عن الجيش المرابطيّ القيام باستعراضات عسكرية قبل المعارك بثا للقوة في نفوس الخصم، ونشرا للثقة في نفسية الجند المرابطيّ والقيام بالصّلاة جماعة[3] لرفع المعنويات وبث التفاؤل بين الجيش من خلال نشر أحاديث، وأخبار الرؤى الصالحة بينهم[4].

أمّا من حيث الأساليب القتالية فقد عَرف المرابطون مجموعة منه تمثّلت في أسلوب المباغتة والسرعة في الحركة التي كان يتميز بها الجندي المرابطيّ والكفاءة العالية في القتال التي كانت تؤهّله للقيام بمثل هاته الأساليب، وكان السَّبب في ذلك سلاحهم الخفيف، وعدم اعتمادهم على السلاح الثقيل[5] كما عرفوا أسلوب التّعامل مع الحصار سواء قاموا به هم، أم أُقيم عليهم، فقد قاموا، ببناء الأسوار، وترميم الأبراج زمن يوسف بن تاشفين مثل قلعة دار الحجر بمراكش، وقاموا بتسوير مراكش، وفاس نتيجة خطر الموحّدين وانشأوا مدنا وقاموا بتحصينها مثل "مكناس" وحصنها تاكرارت، وفاس البالي في وادي ورغة ومجموعة من الحصون مثل حصن أمركو أو أمرجو[6]، وتاسغيموت[7]، وكانت هذه القلعة مع أبراج على هيئة نصف دائرة محاطة بالخنادق الواسعة[8] إضافة إلى قلعة بني تاودا[9]، وقصبة النّصراني[1]، وأسوار

---

[1] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 122..

[2] – إبراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، ج1، ص 210.

[3] – عرف عن المرابطين اهتمامهم بهاته العبادة في شتى الظروف فلم يؤجلوا فريضة حتى في القتال، فكانوا يصلون صلاة الخائف، وكان قادتهم يصلون صلاة الاستخارة كما فعل يوسف بن تاشفين عند جوازه الأول إلى الأندلس للجهاد، ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 145.

[4] – وهذا ما تفسره رؤيا أبي العباس بن رميلة للنبي صلى الله عليه وسلم وتبشيره بالنصر في معركة الزلاقة واستشهاده فيها، ابن الأبَّار القُضاعي: **الحلَّة السيراءُ**، قدّم له :عبد الله أنيس الطباع، بيروت، دار النشر للجامعيين، 1962م، ص 354 .

[5] – حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 390، إبراهيم حركات: **المرجع السابق**، ج1، ص 209، عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 144.

[6] – تقع بين مجموعة من الجبال مطلة على وادي ورغة جنوب قلعة بني تاودا بمطقة جبال الريف.

[7] – إبراهيم حركات: **المرجع السابق**، ج1، ص 211، بنى هذه القلعة ميمون بن ياسين جنوب شرق مراكش فوق هضبة صعب تطل على وادي أغمات لحماية عاصمة المرابطين، وكانت تضم حوالي مئتي فارس وخمسمئة من المشاة وقد كانت بمثابة مخزن للمؤمن والسلاح أيام الحصار والضيق والحروب، حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 393.

[8] – حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 453.

[9] – أنشأها المرابطون من اجل مراقبة قبائل غمارة وقد كانت حافلة بالمباني والقصور، وبينها وبين فاس مرحلتان، حسن علي حسن: **المرجع السابق**، ص 383.

تلمسان وحصنها بتاكرارت، ومدينة القصر[2]، وقد بلغ عدد الحصون حوالي سبعين حصنا[3] هذا ما مكّنهم من صد أعتى الهجومات، حيث لم يتمكن الموحّدون من دخول فاس إلاَّ بعد مدّة تسعة أشهر عندما فتحت أبوابها من الدّاخل، ومراكش بعد تكرار الأمر نظرا لقوة الرّماة من المرابطين، واستطاعوا دخولها بعد خيانة حدثت داخل الجند المرابطي، أمّا من حيث الهجوم وحصار الأعداء فقد تمكّن المرابطون من إسقاط عدة حصون في المغرب والأندلس، فقد فتحوا شنترين، وحصنها المنيع، وهذا بشن غارات على أطرافها وجعلوا "بجوارها سوقا لبيع نسائهم وممتلكاتهم"[4]، وكان غرضهم من هذا إذلال المتحصّنين، ونشر اليأس، والذّلة داخل قلوبهم، وحثّهم نحو الخروج وارتكاب الأخطاء، وهذا ما عكسته رسالة ابن عبدون الوزير عن الأمير سير بن أبي بكر إلى الأمير علي بن يوسف بن تاشفين يعلمه بفتح مدينة شنترين، ويصف له فيها كلّ المراحل التي مرت بها عملية الفتح، بالإضافة إلى إقامة السوق الذي سبق ذكره ممّا اضطرهم إلى الاستسلام[5] فكانت بمثابة حرب باردة[6]، وفي نفس الوقت حرب نفسية، ويمكن أن يطلق عليه "أسلوب التّقرّي"[7]، وهو أحد الأساليب التي تجمع بين المناورة، وسرعة الحركة، والمباغتة بقصد أهداف معينة يجنبهم قتال الحصون، ويمكن أن نسميها حربا من حروب الاستنزاف، وحرب التَّموقع بمعنى محاولة كسب كلّ المواقع، والأماكن المحاذية للحصن وشنّ غارات، وضربات عليه من كلّ الجوانب، وهذا ما فعله المرابطون عند فتح حصن شنترين.

أمَّا من حيث تنظيم وتسيير الجيش إداريا فلم يكن يُعرف أنَّ المرابطين قد اتخذوا ديوانا خاصا بالجيش فقد كان العامل على المنطقة هو المكلّف بإعداد الجيش[8] فكان الأمير هو المكلّف بإعداد الجيش في حالة الحرب من تجهيز للسّلاح، والجنود، والمؤونة مثل ما قام به يوسف بن تاشفين عندما أمر بتجهيز

[1] – وهي عبارة عن مساحة محصنة بأسوار تقع شمال مكناس شرق جبل زرهون .

[2] – مدينة بناها أحد الأمراء اللمتونيين، وكانت ذا سور حصين وقصر حسن ولم تكن عامرة بالسكان، حسن علي حسن: **قيام دولة المرابطين**، ص 383.

[3] – حسن علي حسن: **قيام دولة المرابطين**، ص 392.

[4] – عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 241.

[5] – للاطلاع على نص الرسالة انظر: عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 228 وما بعدها.

[6] – إبراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، ج1، ص 210

[7] – عادل عواد الطائي: **مفهوم التَّقري عند المرابطين**، مجلة عصور الجديدة، العدد 7-8، الجزائر، 2012-2013 م، ص 69.

[8] – عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 145.

جيشه من الأندلس برسم الجواز إليها، ومحاربة الفونسو السادس[1]، وقد بلغ مرتب الجندي المرابطيّ 5 دنانير عدا نفقته، وعلف فرسه[2].

أمَّا الأسطول البحري المرابطيّ فقد بدأ يظهر اهتمام يوسف بن تاشفين به مع الانتصار الذي حققه ضد صاحب سبته معز الدَّولة بن سكوت البرغواطي سنة 476هـ/1083م، وهذا بعد مساعدة من المعتمد بن عباد بعدما فشل في المرة الأولى[3]، فقد استغلوا كل الإمكانات المتاحة في العدوة الأندلسية من أهل الخبرة والمواد الأوليّة التي تحوزها مثل مدينة شلب التي كانت محاطة بغابات توفر الخشب لمثل هاته الصناعات وكانت هاته الرّغبة في إقامة أسطول قويّ يعود إلى التحدّيات التي سيواجهها المرابطون في حماية الثغور الأندلسية، وتحرير المدن من النّصارى، وخطر الممالك المسيحية، هذا ما مكّنهم من استرجاع جزر البليار وميورقة ومنورقة ويابسة سنة (509هـ/1115م) من التحالف الذي نشأ بين جمهوريتي "بيشة"، "وجنوة" وأمير "برشلونة" وأميري "أربونة" "ومونبلييه"[4]، وقد بلغ إجمالي قطع الأسطول المرابطيّ حوالي المائة[5]، وقد أثبتوا من خلال هاته القوّة البحرية سيطرة واضحة على الحوض الغربي للبحر المتوسط، ونازعت أساطيل بيزنطة في جزئه الغربي[6]، ووصلت إلى سواحل فرنسا، وجنوب إيطاليا، إلى بلاد الشام[7]، كما هاجموا صقلية[8] لرد هجمات النورمان على أمراء بني زيري بإفريقية، وقد كان وراء هذه الانتصارات أسرة أندلسية عريقة في المجال البحري وهي أسرة بني ميمون ممثلة في عيسى، ومن بعده أبناؤه أبي عبد الله، وعلي إضافة إلى القائد ابن **تافرطاس** صاحب غزوة جزر البليار، وقد جعل المرابطون مركز هذا الأسطول بمدينة ألمرية التي كانت تضم دارا لصناعة السفن كما كانت هناك مراكز أخرى لهذا الأسطول في مدينة قادس.

---

[1] - مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 37 -38-68.

[2] - إبراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، ج1، ص 208، عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 145.

[3] - حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 307.

[4] - **المرجع نفسه**: ص 309.

[5] - حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص 395، إبراهيم حركات: **المرجع السابق**، ج1، ص 212.

[6] - **المرجع نفسه**، ص 395.

[7] - **المرجع نفسه**: ص 395.

[8] - عصمت دندش: **المرجع السابق**، ص 145.

المطلب الثاني: الموحّدون

لم يختلف الموحّدون عن سابقيهم من المرابطين بالاعتناء بالجيش، وتخصيص له ميزانية وعناية خاصة، فقد كان الجيش الموحّديّ يتكوّن من قبائل المصامدة السبعة، والعرب، وبربر المرابطين، والغزّ الأتراك، والروم، وقبائل السودان[1]، وكانت غالبية الطّبقات التي أنشأها ابن تومرت من ضمن الجيش الموحّديّ المشاركة في جميع المعارك من الأشياخ، والعشرة، والخمسين، والجند، والرماة كونها اعتبرت ديوانا للجند بسبب المهام العسكرية التي اشترك فيها الجميع، وقد تضاربت المصادر في تحديد عدد الجيش الموحّديّ بين "خمسة وسبعين ألفا"[2]، و"مائتي ألف"[3] إلى قرابة خمسمائة ألف جندي[4]، وكان هذا الجيش مقسما تقريبا إلى أربعة عشر صنفا، مصنفين على حسب الحرية، والعبودية، والعطاء، ونوعية السلاح والعصبية، والبدو، والحضر، والمهام، والنظامي، والمؤقت، والمتطوع، وكان غالبية الجيش من الرجالة (يعني المشاة) ثمّ فرقة الفرسان التي كانت تمثّل تقريبا سدس الجيش[5]، كما كان هناك جيش الحضر، وهو جيش نظامي مختص في تأمين المدن، ويسترزق جنده من راتب تمنحه له الدَّولة يسمى "**الجامكية**" وتختلف مرات صرفه في السنة، فقد كان يصرف لجيش الموحّدين ثلاث مرّات في العام، أمّا الأغزاز فكان كلّ شهر[6]، كما كان هناك جيش العموم، وهو جيش احتياطي يبقى أفراده في بلدانهم ويستدعون للمهام الكبرى[7]، وكان لطبقة الجند، والرماة، والطبَّالة جزء كبيرا من هاته التركيبة البشرية للجيش الموحّديّ وكان

[1] – للاطلاع على هاته التركيبة بأكثر تفاصيل ينظر: عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 217 وما بعدها، إبراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، ج1، ص 326-327، عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 146.

[2] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 152.

[3] – ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 152.

[4] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 202.

[5] – إبراهيم حركات: **المرجع السابق**، ج1، ص 328.

[6] – عزالدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 226.

[7] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 122.

الخليفة عبد المؤمن حريصا على تدريب طبقة الحفّاظ والإشراف عليهم، وتجهيزهم بدنيا، وفنيا[1] وقد كانت رواتب الجند[2] تصرف كما هو مبين في الصورة التوضيحية[3] المرفقة في الملحق:

كما امتاز الموحّدون بتقاليد حربيّة تتمثل في الضّرب على الطّبول، وكان لهم طبل "أخضر اللّون مذهب مصنوع من الخشب"[4] "مستدير الشكل طوله خمسة عشر ذراع"[5]، وكانت هذه الطبول تستعمل للإيذان بالاستعداد لرحيل الخليفة نحو القتال باعتباره القائد الأوّل للجيش، كما كان الغرض منه بثّ الحماسة في الجند، "وتهز الأرض والقلوب بدويّها"[6]، وكان صوته يسمع من "مسيرة نصف يوم"[7]، وقد خُصّ بهاته المهمّة طبقة الطبّالة والتي تجاوز عددها المئتين[8]، واعتبرت الطبول، والرّايات رمز السّيادة فلا يحق لغير الخليفة فقط حمله معه والضرب عليه، كما انتزعت جميع رايات القبائل، وجعلت في راية واحدة، وقد تنوّعت مهام هاته الطّبول بين الحراسة، والمراقبة، كما كان هناك طبل مخصص للانطلاق في السير[9]، أمّا رايات الموحّدين ، وبنودهم فقد كانت بيضاء، وقد بلغ عدد رايات الجيش حوالي ثلاثمئة راية[10] على اعتبار أنَّ هاته الرّايات كان لها الأثر في زعزعة نفوس الخصوم وتبيين مدى جاهزيّة، وتنظيم الجيش بالإضافة إلى أنّها كانت وسيلة توضيح ومنارة يقتدي بها الجند من خلال تطبيق الأوامر الخاصة بهم[11]، كانت تتخلّل مسيرة الخليفة، والجيش مراسيم تنظيمية دقيقة لا يمكن لأحد تجاوزها، فقد كان الخليفة في

[1] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 150.

[2] –كانت تسمى الرواتب الجند باسم البركة وهي رواتب توزع طول السنة وتسمى الجامكية في مصر، كما كان هناك نوع آخر من المنح وهو المواساة وكانت توزع مرتين أو ثلاث كل شهر على حسب توفر المال، بالإضافة إلى منح أخرى كالعلوفات والتضييفات والأرزاق، انظر في هذا: أحمد عزاوي: **رسائل موحدية**، ج2، ص 234–245.

[3] – انظر الملحق رقم 2، ص 238.

[4] – عصمت دندش، **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 147.

[5] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 152.

[6] – عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 303.

[7] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 152.

[8] – بعدها، إبراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، ج1، ص 328

[9] – عن تفاصيل ومسميات هذه الطبول انظر: عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 235، عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، 147–148، الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 134 وما بعدها.

[10] – عبد الواحد المراكشي: **المصدر السابق**، ص 303.

[11] – عز الدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص 244.

مطلع الرّكب "يتقدمه فارس يحمل مصحف عثمان مغلّف بالذّهب، ومرصّع بالياقوت الأحمر موضوع في هودج على جوانبه أربعة علامات حمر ومن خلفه الخليفة، وأبناؤه، ومدبّرو أمر دولته[1].

كما تميّز الجيش الموحّديّ بتنوع الأسلحة، وهي تقريبا الأسلحة نفسها التي عرفت عن المرابطين وغنمت منهم مثل القوس، والقسيّ، والدّرق، والرّماح، والقنا، والسّيوف، والتّروس[2]، وقد خصص الموحّدون لذلك مدنا لإنتاج مثل هاته الأسلحة سواء منها الخفيفة، أو الثقيلة فقد كانت طليطلة مركزا لصناعة السّيوف، وقرطبة للسّهام، والرماح، والمزاريق[3]، وسبتة لصناعة القسيّ والسّهام[4]، وقد كان الخليفة هو المشرف على تجهيز، وإعداد الجيش، وهذا بالوقوف على تسليحه، وطلب السّلاح من جميع المناطق المكلفة بذلك، بالإضافة إلى تأمين القوت، والسكن للجيش، والعلوفات للدّواب، كما كان يفعل عبد المؤمن، والمنصور[5] والناصر، هذا الأخير قد أشرف على الاستعداد لمعركة العقاب الشهيرة، وعندما وجد نقائص في المؤن وهو في فاس قام بمعاقبة المتسبّبين، وتعود هاته الرعاية بتجهيز الجيش من قبل الخليفة نفسه كونها عامل مهم وأساسي في تحقيق الانتصارات، وبثّ الثّقة داخل الجنود بالإضافة إلى أنَّ الخطط العسكريّة والتكتيكيّة كانت تعتمد بالأساس على مراعاة موقف الجيش التمويني ففي ظلّه تتّخذ القرارات إمّا الهجوم، أو الانسحاب.

وأتقن الموحّدون أسلوب التحصين، والحصار دفاعا، وهجوما، فقد اتخذوا جبل "ايجليز" في بداية دعوتهم حصنا، وملاذا من المرابطين، وهذا نظرا لوعورة مسالكه وضيقها الشديد[6]، وبعد ذلك اتخذوا من "تنميل" مقرّا لهم وأحاطوها بسور من كلّ جانب، وبنوا حصنا، وسورا لمراقبة ما وراء الجبل فكانت "تينمل" أحصن المدن في ذلك الزمان[7]، ونجد أيضا رباط "تيط" على الساحل الجنوبي للمحيط الأطلسي[8]

[1] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 153.

[2] – يمكن الرجوع في هذا لمبحث الجيش المرابطيّ من خلال هذا الفصل.

[3] – خميسي بولعراس: **فن الحرب بالغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين**، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، قسم التاريخ وعلم الآثار، باتنة– الجزائر، 2013–2014م، ص 34.

[4] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 133.

[5] – ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 147–148، ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 158–159.

[6] – عن وصف هذا الموضع الطبيعي ووعورة مسالكه انظر: مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 102.

[7] – **المصدر نفسه**: ص 113.

[8] – أحمد مختار العبادي: **صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس**، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط1، 2000م، ص 210.

وقصبة المهدية التي بنيت في عهده أيضا سنة (545هـ/ 1150م) والتي كانت ذات أسوار وأبواب منيعة ومدينة رباط الفتح البحرية بنيت على سفح جبل طارق سنة (555هـ/1160م) وكانت قاعدة حصينة لتجمعات جيوش الموحّدين أحيطت بالأسوار، والأبراج[1]، ومدينة الرّباط التي بناها الخليفة يوسف بن عبد المؤمن، واستكملها من بعده ابنه يعقوب المنصور وأتمَّ بناء أسوارها، كما بنى عبد المؤمن في تونس حصنا[2]، وقام بتسوير مدينة مراكش، وهدم سورها الأوّل الذي بناه علي بن يوسف (520هـ/1126م)، أمّا في الأندلس فقد حُصّنت مدينة إشبيلية في زمن يوسف بن عبد المؤمن وأدخل عليها عدة إصلاحات في نمطها المعماري، فأحاطها بسلسلة من السفن وجاء من بعده ابنه يعقوب فبنى خارجها حصن الفرج والذي فرغ من بنائه سنة (591هـ/ 1195م)، إضافة إلى حصن شنفيرة بنواحي مرسيّة، كما اهتم الموحّدون أيضا بتأمين قصور الولاّة، والتي كانت أيضا شبيهة بمنعة الحصون والقلاع[3] أمّا من ناحية الهجوم فقد استطاع الموحّدون أن ينتصروا في أغلب حصاراتهم[4]، وهذا بسبب خططهم في أسلوب الحصار، والمتمثلة في قطع المؤونة[5]، والمياه[6]، ومنع للتجارة، وتهديم للأسوار، وتخريب للزروع، وشراء للذمم كما حدث مع المشرف على باب مدينة فاس أبي محمد عبد الله الجيّاني، وأيضا مع فرقة الرّوم من الرماة في حصار مراكش الذين اتفقوا مع عبد المؤمن مقابل الأمان[7]، كما استعملوا الوسائل، والآلات المخصصة لاختراق الحصون، والأسوار مثل المنجنيقات[8]، والأبراج المتحركة[9]، والدَّبابة، والسَّلالم[1]

---

[1] - أحمد مختار العبادي: **صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس**، ص 216.

[2] - يوسف أشباخ: **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ج2، ص 254.

[3] - حول هاته القصور انظر: أحمد مختار العبادي: **صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس**، ص 222.

[4] - تمكن الموحدين من الانتصار في أغلب حصاراتهم للمدن والمتمثلة تقريبا في 13 حصار من مراكش ووهران وقفصة وفاس والمهدية وشنترين وشلب وشلبيطرة وبلج وطرش إلاَّ أنَّه لم يستطع من فتح مدينة وبذة والتي بقيت من ذلك الوقت تحت سلطة النَّصارى، للاطلاع على أهم حصارات الموحدين انظر: خميسي بولعراس: **فن الحرب بالغرب الإسلامي**، ص 75.

[5] - فقد روى صاحب الحلل أنَّ النّاس أكلت دوابها وأصحاب السجن أكلوا بعضهم البعض، ص 137-138.

[6] - وهذا في حصار مدينة وبذة في الأندلس، ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 404-408، وحصار مدينة وهران من طرف عبد المؤمن، ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 20،22.

[7] - **المصدر نفسه**، ص 138.

[8] - استعملها الخليفة الناصر في فتح حصن سلبيطرة، انظر: الناصري: **الاستقصاء**، قسم المرابطين والموحدين، ص 197.

[9] - استعملها يوسف بن عبد المؤمن في حصار قفصة والناصر في حصار المهدية، المنصور في حصار حصن أركش: أحمد عزاوي: **رسائل موحدية**، ج2، ص 236، ابن عذارى: **المصدر السابق**، قسم الموحدين، ص 205.

واستعملوا تجميع المياه وحبسها في سدّ، ومن ثَمَّ إجراؤها نحو الأسوار من أجل تحطيمها، وهذا بفضل قوة الدَّفع الكبيرة[2].

وقد أطَّر الموحّدون تنظيم الجيش من خلال إنشاءئهم لديوانين متخصصين في تنظيم الجيش، وشؤونه فالأوّل يسمى ديوان الجند، والثاني ديوان التمييز[3]، وقد جاء هذا التقسيم مبني على النعت الذي وصف به صاحب كتاب المنّ بالإمامة ابن صاحب الصلاة الكاتب أبو عبد الله بن محسن بكاتب ديوان التمييز وتارة بكاتب العسكرية[4]، والراجح أنَّ هذين الديوانين كانا متداخلين بعضهما البعض، وهذا كون وظيفتهما كانتا الإشراف على توثيق أسماء جميع جند الموحّدين ، والمرتزقة، والوقوف على حاجاتهم من سلاح ونفقات[5]، ولعلّ بروز ديوان التمييز بصفة أوضح من ديوان العسكر هو الذي يعطي انطباعا على أنَّه الدّيوان الرئيسيّ في تنظيم الجيش بالإضافة إلى التّنسيق بين الكتائب، والفرق المحاربة، والوقوف على تنظيمها، وتجهيزها كما كان يفعله الخليفة عبد المؤمن[6]، كما كان له دور في إحصاء المقاتلين، وتمييزهم من حيث الانتماء إلى الجيش النظامي أو القبلي[7].

كما امتلك الموحّدون أسطولا بحريا قويا، وهذا بعد ضمّ الأسطول المرابطيّ إليهم المتمثل في انضمام علي بن عيسى بن ميمون في قادس، حيث أمر عبد المؤمن بصناعة السفن[8]، وتجهيز الأساطيل في جميع أنحاء سواحل البلاد[9]، وإعطائها العناية الكاملة نظرا للتحديات البحرية التي ستواجهها الدَّولة في جميع الجوانب، ونظرا لشساعة رقعة الدَّولة الموحّديّة بفعل سيطرتها على جميع الشريط الساحلي للمغرب

[1] – استعملها الموحدون في الوثوب فوق الحصون ومحاولة تجاوزها مثل ما حدث في حصار مراكش وسلا ووبذة وشنترين وشنفيرة، ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 27-28-161، ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 408، مؤلف مجهول: **الحلل**، ص 138.

[2] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، 123، مجهول: **الحلل**، ص 211، ابن عذارى: **المصدر السابق**، ج4، ص 69

[3] – عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، ص 150.

[4] – إشارة إلى هاته النقطة عبد الهادي التازي في تحقيقه لكتاب المن بالإمامة وهذا في هامش الصفحة 347 وعزالدين عمر موسى في كتابه الموحدون في الغرب الإسلامي وهذا في هامش الصفحة 167.

[5] – ابن صاحب الصلاة: **المصدر السابق**، ص 347.

[6] – **المصدر نفسه**: ص 346.

[7] – أحمد العزاوي: **رسائل موحدية**، ج2، ص 232.

[8] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 183.

[9] – ابن أبي زرع: **المصدر السابق**، ص 201.

الإسلامي؛ كما أنَّ الخطر المسيحيَّ كان يتهدّدهم من السواحل الايطالية، والصقليّة وجنوب فرنسا بالإضافة إلى الخطر المرابطيّ في ميورقة الممثل في "بني غانية"، فبرزت دُور الصناعة الموحّديّة في المغرب والأندلس[1]، وقد بلغت عدد القطع الحربية في عهد عبد المؤمن مائتي قطعة حتى وصلت إلى أربعمائة موزعة بين المغرب، والأندلس[2]، وقد تنوّعت هاته القطع حسب الحجم، والمهام فنجد المراكب، والحرَّاقات والشلنديات (سفن الكبيرة)، والطرادات السريعة، والأغربة الطيارة[3]، والشونات المخصّصة لحمل الأبراج هذا ما مكَّن الموحّدين من فتح المهدية سنة (555هـ/1160م)، وشلب، وطبيرة، وقصر أبي دانس، وقد كان الخلفاء أمثال عبد المؤمن يسهرون على تدريب الجنود تدريبا خاصّا بالحروب البحرية[4]، وهذا لما تقتضيه من مهارة، وحيلة كبيرة أثناء المواجهة التي تمرّ بثلاث مراحل مهمّة من القتال البعيد إلى تّناطح السّفن وفي الأخير القتال عن قرب، والالتحام الذي يفضي إلى ركوب سفن العدوّ، وهذا باستعمال الكَّلاليب والألواح الخشبية لصناعة جسور إلى سفن العدوّ، وكل هذا يدخل فيما يسمى بتكتيكات الحرب البحرية[5].

وقد كانت القيادة داخل الأسطول الموحّديّ تتمايز من حيث انتماءات القادة القبلية، ورتبهم فبرز في البداية زمن عبد المؤمن القبيل غير الموحِّديّ، وهذا بسبب غياب الخبرة، والكفاءة الموحّديّة (الاشياخ، والسادة)، فكان من الأندلسيين بنو ميمون ممثلين في علي بن عيسى بن ميمون، والذي أعلن الطّاعة للموحدين سنة (540هـ/ 1145م) ووالده عيسى والي "شنتمرية"، ونجد أيضا غانم بن مردنيش قائد الأسطول الموحّديّ في سبتة[6]، وأبا العلا بن مردنيش[7]، وأبا العباس الصقلي وابن الخراط، وأبا الحسن الشاطبي[8]، ومع تقدّم الزمن بدأت الكفاءات الموحّديّة تظهر على ساحة القيادة الفعلية، وهذا نظرا

---

[1] – عنها انظر: عزالدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 266، إبراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، ج2، ص 330.

[2] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، 201، إبراهيم حركات: **المرجع السابق**، ج2، ص 330.

[3] – صالح محمد فياض: **فنون القتال عند المرابطين**، ص 103.

[4] – فقد بنى عبد المؤمن بحيرة في مراكش لتدريب الحفاظ على العوم والتجذيف، مجهول: **الحلل**، ص 150.

[5] – عن هذه التقنيات والأساليب القتالية راجع: حفصة معروف: المعارك البحرية في العهد الموحّدي (طبيعة الاستعداد وطرق القتال)، **مجلة عصور، مخبر البحث العلمي مصادرو تراجم**، جامعة وهران، الجزائر، العدد 20، جوان 2013، ص 299.

[6] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 140.

[7] – عزالدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص 271.

[8] – أحمد التجاني: **رحلة التجاني**، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1981م، ص 347.

للتّجارب التي أخذوها عن القادة الآخرين علما أنَّ الموحّدين لم يتركوا المجال خاليا على ساحة القيادة البحرية نتيجة للسياسة التي اتّبعوها في السّيطرة على المناصب العليا، وعدم تركها لغير الموحّدين ، فبعد الخليفة عبد المؤمن ظهرت أسماء موحدية على الساحة في قيادة الأسطول تمثّلت في أبناء الخلفاء وأقربائهم مثل السيد أبي العلاء إدريس بن يوسف بن عبد المؤمن من خريجي مدرسة الحفَّاظ، وطبقة الطلبة[1]، وهذا زمن الخليفة اليعقوب ثم أحد الشيوخ الموحّدين وهو أبي سعيد بن حفص[2]، وبدأت بعد ذلك القيادة الموحّديّة للظهور أكثر فأكثر مثل عبد الله بن سليمان، وعبد الله بن إسحاق بن جامع فالأوّل من أهل الخمسين، والثّاني من أهل الدّار، ثم ظهر أشخاص آخرون مثل أبي محمد بن عطوش وهو من قبيلة كوميّة وابن عبد الله بن عبد السلام، وأبي زكرياء بن مزاحم، وعبد الله بن طاع الكومي[3] وقد تنوّعت التّسميات التي لقب بها هؤلاء القادة؛ فتارة نجد لفظ مقدّم، وهو المكلّف بقطعة حربية واحدة، وتارة أمير البحر المكلّف بمرسى في جهة معيّنة، وتارة قائد الأسطول الذي تخضع له مجموعة من القطع الحربية، وكان قائد الأساطيل البرَّين، والذي يخضع له كلّ أسطول الدَّولة، مركزه مدينة سبتة[4]، وتحت مسؤولية مباشرة من الخليفة فقط[5]، وقد أثبت هؤلاء القادة كفاءة عالية في القتال، وحماية الثّغور ولم يُعرف عن الموحّدين أنَّهم انهزموا في أيّ من المعارك البحرية الكبرى التي قادوها، إلاَّ في معركة واحدة أمام البرتغاليين.

وإلى جانب القتال، والحروب اختص الأسطول الموحّديّ بعملية مهمّة متمثلة في التِّجارة، والنّقل بكلّ أنواعه، فقد علمنا أنَّ الموحّدين قد ملكوا جزءًا مهمّا من ساحل البحر المتوسط، وساحل المحيط الأطلسي ما أدّى إلى ظهور العديد من الموانئ، والمراسي مثل ميناء سبتة، وطنجة، ومليلة، وأسفي وأغادير، وغيرها كما أنَّهم قد استولوا على العدوة الأندلسيّة التي تفصل بينها، وبين المغرب مضيق جبل طارق، ممّا يحتّم وجود سفن تضمن التّبادل التجاريّ ونقل الأفراد، فقد اهتموا بهاته الطرق التّجارية

---

[1] – فقد كانت هاته المدرسة خزان بشري يخرج الكفاءات التي ستتولى المناصب المهمة في الدولة وهي صنيعة عبد المؤمن، وقد كان من تلك المناصب قيادة الاسطول فقد شغل قسم كبير من متخرجي هاته المدرسة قيادة الأسطول اكثر من قيادة الجيش في البر وخضعوا لتدريب على ما تقتضيه هاته المهنة البحرية من سباحة وتجذيف وركوب للقوارب، انظر: عز الدين عمر موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي** ، ص 96- 99.

[2] – الناصري: **الاستقصاء، قسم المرابطين والموحدين**، ص 194.

[3] – **المصدر نفسه**: ص 194.

[4] – عز الدين عمر موسى: **المرجع السابق**، ص 271.

[5] – **المرجع نفسه**: 272

الحسّاسة والهامّة في الحياة الاقتصادية، وقاموا بتنظيمها إداريا، وحمايتها[1]، كما كان للأسطول الموحّديّ دورا في عملية نقل الأقوات والأطعمة، حيث يفهم من منع علي بن عيسى بن ميمون من دخول الأقوات إلى إشبيلية أنَّ هاته المدينة كان طريقها الرئيسي للتزود بالأطعمة، والأغذية هو البحر، وهذا ما فعله هذا القائد مع أهل المدينة حين حرمهم من المؤونة حسب الرواية التي ذكرها ابن عذارى كونه كان أمير البحر، وسيده ويهابه كلُّ الناس[2].

[1] – سنحاول أنَّ نفرد لها مبحثا خاصا وهدا في دراستنا لموضوع التِّجارة في الفصل الرابع.

[2] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 38.

الفصل الثالث

المجتمع والسلطة، دراسة في جوانب متعددة العلاقة بين الطرفين

- **المبحث الأول:** بنية المجتمع المرابطيّ والموحدي.
- **المبحث الثاني:** المجتمع وإفرازه لفئات اجتماعية وطبقية مختلفة.
- **المبحث الثالث:** سياسة السلطة في مواجهة الأوبئة والمجاعات.

الفصل الثالث: المجتمع والسلطة، دراسة في جوانب متعددة العلاقة بين الطرفين.

المبحث الاول: بنية المجتمع المرابطيّ والموحدي.

لا يكاد يخلو أي مجتمع من المجتمعات الإسلامية في العصر الوسيط من وجود تنوع واختلاف في تركيبته العرقية، والتي كانت من بين أهم الظواهر التي يلمحها أي متتبع للظواهر الاجتماعية، وكان هذا بفعل الإسلام والذي كان منفتحا على الجميع دون تمييز وتفضيل، ما أنتج لنا مجتمعات مدنية تتعامل مع بعضها البعض دون مركب نقص أو رفض للأخر، فكيف كانت تركيبة المجتمع المرابطي والموحدي في تلك الفترة؟

المطلب الاول: البربر والعرب.

يعدُّ البربر من أهم، وأكبر العناصر البشرية المشكلة لتركيبة المجتمع البشرية في الغرب الإسلامي خصوصا المغرب الاسلامي خلال الفترة الوسيطيّة، وهذا باعتبار أنَّه كان يحتوي على السّواد الأعظم من هاته التركيبة، وبنوعيها بدوا، وحضرا، وقد توزعوا في بلاد المغرب من غربي واد النيل إلى المحيط الأطلسي، والبربر من خلال الدراسات والمؤلفات التي كتبت عنهم ينقسمون إلى قسمين كبيرين، وهم البتر، والبرانس[1]، ويدخل في كل قسم عدد من القبائل[2]، وكان من بين أشهر القبائل ذكرا ووجودا قبيلة صنهاجة بشمالها، وجنوبها، وبفروعها أمثال جدَّالة، ومسوفة، ولمطة، وتلكانة، ولمتونة هاته الأخيرة هي النَّواة المؤسسة لدولة المرابطين، والتي كانت متسيِّدة للحلف الصَّنهاجي المعروف، والذي ضمَّ قرابة السبعين قبيلة في المغرب الأقصى، كما نجد قبيلة مصمودة التي تعدُّ من بين أكبر القبائل مقارنة بصنهاجة والتي هي الأخرى تميّزت بحلف يظاهي الحلف الصَّنهاجي، وكان من أشهر القبائل المشكِّلة له: هرغة وهنتانة، وغمارة، ورجراجة، وجدميوة، بالإضافة إلى فروع أخرى كثيرة، كما كان هناك فصيل آخر من البربر لا يقل شأنا عن صنهاجة، ومصمودة وهو فرع القبائل الزناتية التي لعبت دورا كبيرا، وواضحا في الأحداث السياسية داخل المغرب خلال الفترة الإسلامية، وبرز دورها واضحا، وجليا في إحداث التغيرات السياسية، والاجتماعية، وكان من أشهر قبائل زناته: مغراوة، وبنو يفرن، ومكناسة، وجراوة، ومطغرة.

---

[1] – عن إشكالية هذا التقسيم انظر: هاشم العلوي، **مجتمع المغرب الأقصى**، ص 224-225.

[2] – تكلم المؤرخون قديما وحديثا باستفاضة حول البربر وهذا انطلاقا من تاريخ وجودهم في الشمال الإفريقي إلى أصل التسمية وصولا إلى تقسيماتهم القبلية وانتهاء بتراثهم الفكري والثقافي، ويمكن الرجوع في ذلك إلى ابن حزم في كتابه **الجمهرة** وابن خلدون في **تاريخه** بالإضافة إلى عدة مؤرخين مشارقة ومغاربة مختصين في تاريخ المغرب والأندلس، ويمكن مراجعة بعض هاته المباحث عند: بوزيان الدراجي: **القبائل الأمازيغية – أدوارها ومواطنها وأعيانها**، ط2، ج1، الجزائر، 2010م. عيسى بن الذيب: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 23.

وكانت مواطن هاته القبائل البربرية موزعة على كامل بلاد المغرب الإسلامي المعروفة، وقد عرف عنها التّرحال، وعدم الاستقرار في مكان واحد، فقد كانت كثيرة التَّنقّل ممّا خلق صراعا، واقتتالا حول الأرض، والمجال باعتباره عاملا حيويا، ومهمّا في ضمان مصادر العيش للإنسان والحيوان، هذا ما أحدث تداخلا واضحا في تحديد أماكن مضبوطة للقبائل البربرية، باستثناء الأماكن المتعارف عليها للقبائل الكبرى، مثل اختصاص "جبل درن" بقبائل المصامدة، وصنهاجة بين تاهرت، وبلاد الزاب، وجنوب المغرب الأقصى بمحاذاة واد درعة، كما تواجد البربر بالأندلس وهذا نظرا للفتوحات الإسلامية لتلك المنطقة، ونظير الاستعانة التي قام بها ملوك، وأمراء الأندلس بالبربر كجنود، بالإضافة إلى الهجرات التي كانت تتم بين الضفّتين طلبا للعيش، وفرارا من الجوائح، وبحثا عن الأمن.

أمَّا العرب فيعود وجودهم في المغرب والأندلس إلى بداية الفتح الإسلامي للمنطقة، وبدأ يتَّضح هذا الوجود جليا بتأسيس مدينة القيروان كمركز للدَّولة الإسلامية في إفريقية، وتدرجها لتكون قبلة للفاتحين ومستقرا لهم، ولباقي الأجناد من مصر، والشام، واليمن، فقد استوطن فيها وفي ضواحيها قبائل عربية معروفة من تميم، والأوس، والخزرج، والقيسيون، وتنوخ، وبنو جرير[1]، وغدت القيروان في مطلع القرن الثاني قبلة لوفود بطون أخرى من العرب كقريش، وربيعة، ومضر، وقحطان[2]، ونظرا لعامل الاستقرار والأمن فقد أقبل إلى المدينة التّجار والمثقفون، والفقهاء الذين حملوا على عاتقهم نشر الدين الإسلامي وتعاليمه، واللّغة العربيّة داخل مجتمع البربر، وهذا ما حدث فعلا في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز عندما كلَّف الفقهاء العشر بهاته المهمّة[3]، وهكذا بدأ الحضور العربيّ يتجسّد، ويتّضح أكثر فأكثر داخل المجتمع المغربي، ويحدث بذلك تمازج، وتداخل عرقي وصل إلى غاية التصاهر، والتعامل والمشاركة، واستمر الوفود العربي على المغرب أيّام ظهور دولة الأدارسة حينما بدأت الوفود العربيّة تفد على إدريس الأصغر بن عبد الله الذي أخذ البيعة بعد وفاه والده إدريس الأكبر، وكانوا من القيسية والأزد وبني يحصب[4] وكانت عدد البيوت الوافدة من القيروان حوالي "ثلاثمائة بيت"[5]، إضافة إلى عرب الأندلس الذين فروا من

[1] – محمد زيتون: **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية**، القاهرة، دار المنار، ط1، القاهرة، 1988م، ص 168.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 169.

[3] – عن أسماء هؤلاء الفقهاء انظر: **المرجع نفسه**: ص 190 وما بعدها .

[4] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 29.

[5] – **المصدر نفسه**: ص 47.

بطش الحكم في "موقعة الربض الشهيرة" (202هـ/817م)، وكانوا حوالي "ثمانمئة بيت"[1]، وبدأ "إدريس الأصغر" يشكِّل دولته من العرب عندما استوزر عمير بن مصعب الأزدي، وعيَّن في القضاء عامر بن محمد القيسي[2]، وبدأت الوفود تأتي من العراق، واستطاع أن يجمع عددا هائلا من العرب في مدينة فاس واختص لكلّ قبيلة بناحية من المدينة.

وإذا حسَبنا الفترة الممتدة من القرن الأوّل الهجريّ، وإلى غاية القرن السادس فإنّنا يمكن اعتبار أنَّ هاته الفترة الكبيرة قد أنتجت عرقا آخرا من العرب له جذور مشرقيّة، وخصوصيّة مغربية أندلسية، فصار عنصرا مهما في التركيبة الاجتماعية للمغرب، والأندلس نظرا للتّأثر الواضح بطبيعة المنطقة والتشارك والتّصاهر الذي حصل مع البربر بالإضافة إلى الاحتكاك الذي نتج مع الأجناس والأعراق الأخرى من الرّوم، والأسبان، وغيرهم من الأمم المجاورة، وقد ازداد الوجود العربي في المغرب مع دخول عرب بني سليم وبني هلال، وبدأت معالم التركيبة الديموغرافية تتغيّر، وهذا بعد استيلائهم على بعض المدن المهمّة مثل طرابلس، والقيروان، فاستطاعوا أن يحدثوا تجمعات عربية خالصة في المغرب، كما أقاموا عدَّة مصاهرات بينهم وبين الزيريين[3]، وأصبح العرب يشكّلون قوّة هامة تحسب لها الدول الإسلامية التي قامت في المغرب ألف حساب، ممّا دعا أعيان الأندلس في فترة الضعف إلى التفكير فيهم ومحاولة طلب المساعدة منهم لتخليصهم من ظلم وقهر "ألفونسو السادس"[4].

وإلى غاية عصر دولتي المرابطين، والموحّدين نشب بين هاتين الدولتين، وبين العرب الهلالية معارك طاحنة اضطر كلا الطرفين للدخول في مصالحات، ومعاهدات، جعلت الموحّدين يقتطعون أراض من للعرب في المغرب الأوسط والأقصى، وقد شارك هؤلاء العرب في جيوش المرابطين، وكانوا فصيلا مهما فيه[5]، ونحا الموحّدون نفس المنحى حين استعملوا العرب في جيوشهم وشاركوا معهم في عدة معارك، وكانوا عددا كبيرا لا يستهان به، حيث وصل إلى أربعين ألفا[6]، فقد كان عبد المؤمن قد دعاهم إلى الغزو معه في

[1] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 47.

[2] – **المصدر نفسه**: ص 29.

[3] – ادريس روجي: **الدولة الصنهاجية**، ج1، ص 266.

[4] – الناصري: **الاستقصاء**، ج2، ص 38.

[5] – حمدي عبد المنعم: **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 297، ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 66.

[6] – عزالدين أحمد موسى: **الموحدون في الغرب الإسلامي**، ص 224.

الأندلس بعد أن أقطعهم جزءا من بلاد المغرب، وجعلهم أفرادا من جنده أثناء عبوره، وكتب إليهم رسالة تحمل أبيات شعرية تحفّزهم على الانضمام، "وتدعوهم إلى النّفير، ونصرة الدّين"[1]، وقد توزعوا في المدن الأندلسية مثل قرطبة، واشبيلية، وكان منهم حوالي خمسمائة فارس عدا الرَّجالة، وقد تكاثر نسلهم، وازداد عددهم أيام الخلفاء أبي يعقوب، وأبي يوسف، وقد كانت منهم عدة بطون عربية أمثال زغبة، ورياح، وجشم، وبني بكر[2]

المطلب الثاني: المولدون[3] والمستعربون[4].

تعتبر هاته الفئة من المجتمع من أهمّ الفئات المجتمعيّة التي كان لها التأثير الواضح سياسيا واقتصاديا، واجتماعيا لكونها فئة استطاعت أن تضع لنفسها إسما مع باقي العناصر الأخرى من العرب والبربر، والنّصارى، واليهود، فباعتبار أنَّ هؤلاء المولَّدين ذووا أصول إسبانية لها أسبقية الوجود في الأندلس من العرب، والبربر، وكانوا خليطا من الرّوم، والقوط، والقشتاليون، والأراغونيون[5]، استطاعوا أن يتقبّلوا الوجود الإسلامي في الأندلس، ويندمجوا مع المسلمين، ويساهموا في الحضارة التي كانت شاهدة على ذلك، فقد تصاهروا مع العرب، والبربر، واعتنقوا الإسلام، ودخلوا فيه تباعا وعن رضى نفس؛ فزاد عددهم[6]، وظهرت أعمالهم، فقد كانوا من أغنى الطبقات داخل المجتمع الأندلسي، واشتهروا بالقوَّة والنُّفود، ومارسوا التِّجارة، والفلاحة، والصناعة، وكانوا أكثر العناصر تلاؤما مع الحياة الأندلسية[7]، وكان

1 – **من أبيات هاته الرسالة:**

اقيموا إلى العلياء هوج الرواحــل */*/ وقودوا إلى الهيجاء جرد الصواهل.

وقوموا لنصر الدين قومة ثائـــــر */*/ وشدوا على الأعداء شدّة صائـل.

بنوا العم من عليا هلال بن عامر */*/ وما جعلت من باسل بن باســـل.

تعالوا فقد شدت إلى الغزو نيـــة */*/ عواقبـــــــها منصورة بالأوائـــل.

2 – عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 295.

3 – كان المؤرخون العرب يطلقون عليهم لفظ مسلماني، وهم السكان الأصليون للأندلس من أصول اسبانية اعتنقوا الإسلام ونشأ أولادهم على الإسلام .

4 – عن هذه التسمية انظر :محمد الأمين ولد آن :**النصارى واليهود من سقوط الدولة الاموية إلى نهاية المرابطين–422) 539هـ1030/م1141/م** (، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2013 م)، ص 14،13.

5 – عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، ص.249

6 – عمر إبراهيم توفيق: **صورة المجتمع الأندلسي في القرن الخامس للهجرة (سياسيا واجتماعيا وثقافيا)**، دار غيداء للنشر، ط1، عمان– الأردن، 2011م، ص 91.

7 – عيسى بن الذيب: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 37.

منهم عائلات شهيرة في العلم، والأدب، والسياسة، والقضاء أمثال بنو مردنيش (مارتينيز)، وبنو القبرطنة (كابتيرنو)، وبنو غرسية (غارسيا)، ورغم احتفاظهم بألقابهم الأصلية، وبلفظها الاسباني إلاّ أنّهم لم يخلقوا أيّ حساسية بينهم وبين المسلمين، بل استطاعوا أن يؤثروا في العرب، وغيرهم من خلال الاعتماد على اللّقب العائلي في نسبة الأشخاص، إضافة إلى خاصية النِّسبة إلى مكان الولادة، وكانت لهم رغبة كبيرة في إحداث صلة وقرابة مع العرب، والسلطة، وهذا من حيث محاولة إنكار البعض لجذورهم الاسبانية وإلحاقها بالجذور العربية وهذا عن طريق الزواج المختلط.

إلاَّ أنَّه بالمقابل كانت هناك نعرة تفضيل للعنصر غير العربي من قبل بعض هؤلاء المولدين تناقلتها بعض تآليفهم، وكتاباتهم[1]، مثل كتاب "تاريخ افتتاح الأندلس" لصاحبه المولّدي ابن القوطية الذي هاجم فيه الصُّميل بن حاتم زعيم القيسية، ناعتا إياه بالجهل، والأمية، وفي نفس الوقت يثني على الملك القوطي "أرطباس بن غيطشة"[2] وهذا بحكم قرابته من الأميرة سارة حفيدة هذا الأخير[3]، كما لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فبالرَّغم من التعايش الذي حصل في الأندلس فقد ظهرت عند هؤلاء المولَّدين نزعات ثورية وأحقاد ضد الأمراء العرب آنذاك، تبلورت في شكل ثورات، مثل ما حدث في طليطلة قاعدة الثغر الأندلسي الأوسط، والتي كانت غالبية سكّانها من المولّدين الذين قاموا بحركة تمرد ضدّ الأمير الأمويّ الحكم بن هشام، لكنَّه أوقع بهم جميعا، وقتل منهم ما قتل، وهذا فيما يعرف بموقعة "الحفرة" سنة (181هـ/797م)، وحصل تمرد آخر في مدينة قرطبة، ومن نفس الفئة التي كانت تسكن الضاحية الجنوبية للمدينة؛ فكانت نهاية التَّمرد وبالا وخيما عليها، فقد قُتل منهم خلق كثير، وهذا فيما يعرف بوقعة الربض سنة (202هـ/818م)، ونُفي الباقون إلى المغرب الأقصى حيث استقروا بفاس زمن "إدريس الثاني" في المدينة القديمة، وسمي أحد الأحياء باسم الأندلس نسبة لهم، أمّا الباقون فتوجهوا إلى الإسكندرية بمصر، وكانت أخطر التمردات والثورات المولدية هي ثورة عمر بن حفصون في جنوب الأندلس والتي كانت تتميز بالنزعة القومية الرامية لتخليص الأندلس من الحكم العربي، والإسلاميّ، وهذا

---

[1] – مثل رسالة أبو عامر أحمد بن غرسية يذم فيها العرب ويفخر ببني قومه من العجم، انظر: عمر إبراهيم توفيق: **صورة المجتمع الأندلسي في القرن الخامس للهجرة** ، ص 92. عصت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، هامش ص 251.

[2] – ابن القوطية: **تاريخ افتتاح الأندلس**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري – اللبناني، ط2، القاهرة – بيروت، 1989م، ص 59-60.

[3] – علي أحمد: **دور المولدين والمستعربين في الدولة العربية بالأندلس**، مجلة دراسات تاريخية، العددان 135-136 حزيران لعام 2014،

بإيعاز من الممالك النّصرانية الاسبانية[1]، وهذا ما عكسه ارتداده عن الإسلام واعتناق النَّصرانية، وقد أدّى هذا التّجاذب إلى ظهور دويلات مولدية في الأندلس، فكان هناك بنو قسي في سرقسطة شرق إسبانيا وبنو مروان الجلّيقي في الغرب في بطليوس، وسعدون بن فتح السرنباقي بالقرب من قلنبرية في البرتغال الحالية[2]، وقد شهد الحكم المرابطيّ أيضا ثورة المريدين بزعامة أحمد بن قسي، فقد أحدث اختلالا كبيرا في حكم المرابطين إلى غاية سقوط الدَّولة، وكانت هاته الثورة من العوامل والأسباب التي أدَّت إلى سقوط حكم المرابطين[3]، كما كانت هناك ثورة أخرى قادها محمد بن سعد بن مردنيش[4]، وتحالف فيها مع الإسبان من خلال عدَّة معاهدات[5] للقضاء على الحكم العربي في الأندلس، غير أنَّ الموحّدين بعد ذلك أدركوا خطر ابن مردنيش وأنَّ الأندلس صارت بطريقة غير مباشرة تحت أيدي الإسبان، فقاموا باسترجاع أجزاء من الأندلس إلى الحكم العربيّ الإسلاميّ من خلال عدة حروب أقاموها معه، وأيضا بعد أن قدَّم بنو مردنيش الولاء والطاعة للخليفة الموحّديّ يوسف بن عبد المؤمن، بعد أن خرج عليه محمد بن سعد صهره ابن همشك، ومحمد بن هلال بن مردنيش، ولم يلبث كثيرا إلى أن توفي سنة (567هـ/1172م) وعمره لم يتجاوز الثامنة والأربعين سنة.

أمَّا المستعربون وعلى الرغم من تنوع المصطلحات التي أشارت إلى هاته الفئة في المصادر التاريخية[6] يمكن أن نعتبر مصطلح "أهل الذِّمَّة" المصطلح الذي يمكن أن يجمع كلّ الاختلافات في التسميات، فهو يحمل إشارة تتعلق بديانة هاته الفئة، وبقائهم عليها، وقبولهم بمتعلقات هذا البقاء داخل الحكم الإسلامي[7]، ويدخل فيه أيضا "النّصارى"، وديانتهم المسيحية، بالإضافة إلى اليهود[8]، ويمكن أن ينضبط

---

[1] – عبد الواحد ذو النون طه وآخرون: **تاريخ العرب وحضارتهم**، ص 127.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 127.

[3] – علي أحمد: **دور المولدين والمستعربين في الدولة العربية بالأندلس**، ص 11.

[4] – ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 65.

[5] – عبد الواحد ذو النون طه وآخرون: **المرجع السابق**، ص 267، هشام أبو رميلة: **علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية في الأندلس**، دار العرفان، ط1، الأردن، 1984م، ص 103-109.

[6] – يطلق عليهم الروم والروم البلديين والنصارى المعاهدين وعجم الأندلس ومماليك الإفرنج والعلوج، انظر: إبراهيم بوتشيش: **مباحث**، ص 67.

[7] – نقصد بهذا القول أحكام الإسلام المتعلقة بأهل الذمة، حيث فصل فيها الشرع تفصيلا دقيقا ووضع لها حقوقا وواجبات وشدد في المتعرضين لهاته الفئة، انظر: شمس الدين أبي عبد الله بن قيم الجوزية، **أحكام اهل الذمة**، تحقيق: صبحي الصالح، ط1، مطبعة دمشق، دمشق، 1961م.

[8] – بلغيث محمد الأمين: **الحياة الفكرية بالأندلس**، ج2، ص 825.

المصطلح أكثر من خلال تسمية "أهل الكتاب" التي تكرّرت كثيرا عند أصحاب كتب النوازل[1]، على الرغم من أنَّ هناك من يعتبر طوائف أخرى مثل الصابئة، والمجوس، والسّامرة من أهل الذمة ما دام أنَّهم مؤتمنون في البلاد الإسلامية، ولهم العهد، والأمان، وملتزمون بتقديم الجزية[2]، غير أنَّه لا يجوز أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم[3].

والمتتبع لتاريخ وجود النَّصارى، وديانتهم المسيحية في المغرب فانَّه يجدها تعود لأزمنة قديمة، أيّ إلى القرن الثاني ميلادي في زمن الحكم الروماني للمغرب، فاعتنقها البربر وآمنوا بها إيمانا سطحيا[4]، ثم ظهر الوندال بمذهبهم الأريوسي، وانتهاء بالبيزنطيين، وبقائدهم "جستينيان" الذي سعى لنشر المسيحية بكل الطرق، من خلال بناء المعابد وتشجيع البعثات التنصيرية، فتولَّد من خلال كل هاته الفترات الزّمنية مجتمع يدين المسيحية، ويعرف مبادئها رغم بعض التناقضات والاختلافات فيها، وعند دخول المسلمين الفاتحين إلى المغرب اصطدموا مباشرة مع هذا المجتمع المسيحي المتمثل في الروم البيزنطيين، والبربر المسيحيين، ففر من فرّ إلى صقلية، والأندلس، ودخل الإسلام البعض، وقبل البعض الآخر إعطاء الجزية وانحصر النّصارى في أقليات بسيطة موجودة في أماكن معروفة في المدن الشهيرة، مثل طرابلس، وبرقة وسرت، وصفاقس، وتلمسان، وطنجة، وسبتة، وتهودة، ومراكش، وفاس[5]، حيث كان وجودهم بالمغرب الإسلامي ضئيلا جدا[6]، وأمَّا الأندلس فقد كانت أرضا للمسيحية، والمسيحيين قبل الفتح الإسلامي وقد حظي المسيحيون الذين دخلوا في طاعة الحكم الإسلامي بعد ذلك برعاية متميّزة، فقد أقطعوا الأراضي، وأعطوا حرية ممارسة معتقداتهم، وشعائرهم الدينية، وتقلَّدوا مناصب عليا في جميع مراحل الحكم الإسلامي[7]، وكانت مراكزهم متفرقة في غرناطة، وإشبيلية، وبلنسية، وباقي كبرى المدن، وفي زمن المرابطين بدأ استعمال النصارى يظهر على السّاحة السياسية، والعسكرية، وهذا من خلال استعمالهم في الجيش

[1] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ**، ص 66.

[2] – محمد عبد الله الخرشي: **حاشية الخرشي**، ضبط وأخراج آياته وأحاديثه زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1997م، ج4، ص 76.

[3] – الماوردي: **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، مكتبة مصطفى البأبي الحلبي، القاهرة، 1983م، ص 143.

[4] – شارل أندري جوليان: **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تحقيق: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر، تونس– الجزائر، 1969م، ج1، ص 175.

[5] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ**، ص 71.

[6] – **المرجع نفسه**: ص 67.

[7] – **المرجع نفسه**: ص 80.

المرابطيّ زمن يوسف بن تاشفين، إلى أن وصل تعدادهم إلى أربعة آلاف في زمن تاشفين بن علي[1] ونفس المنحى سار عليه الموحّدون فقد استعملوا النّصارى في الجيش، سواء بالأسر كما حدث حينما ضمّ الجيش الموحّديّ حوالي أربعة وعشرين ألفا من النّصارى، وهذا بعد معركة الأرك، ومنهم من انضمّ إلى الجيش الموحّديّ تأمينا لحياته، وشاركوا في عدّة حروب مثل الحرب ضد ابن هود الماسي، وازداد عددهم في زمن المأمون الذي استعان بهم من أجل اعتلاء العرش، وسمح لهم ببناء الكنائس، والمدارس، وحق زيارة الأسرى من النَّصارى لدى الموحّدين ، وكانت لهم تجمعات خاصة بالمغرب نتيجة كل هاته الامتيازات[2].

المطلب الثالث: اليهود[3].

بالرغم من اختلاف الروايات حول تاريخ الوجود اليهودي في المغرب، فهناك من البعض من يرى أنَّ وجودهم يعود إلى ألف سنة[4]، ومنهم من يرجعه إلى 586 قبل الميلاد، وهذا عقب هدم الهيكل الأوّل[5] ومجيئهم في قوارب فينيقية إلى شواطئ الشمال الإفريقي، وهناك من يرى أنَّ الهجرات الحقيقية، والمكثفة كانت في زمن بطليموس الأوّل الذي أخضع مدينة برقة لحكمه، ونقل إليها أعدادا كبيرة من اليهود[6]، ومع مرور الزّمن، وتعاقب الدُّول على المغرب من الرومان، والوندال، والبيزنطيون، بدأت معالم الوجود اليهودي تتضح، وتظهر، وهذا من خلال تجمّعات يهودية في برقة، وإفريقية، وقابس، وقلعة، بني حماد، وورجلان وأشير، وتلمسان، وسبتة، وفاس، وسجلماسة، إضافة إلى المناطق الدَّاخلية من المغرب الإسلامي، ونقصد الصحراء، وهذا كون أهل الذمة من اليهود الذين يسكنون هاته المناطق كانوا ملزمين

---

[1] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 131.

[2] – علي عبد الله علام: **الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي**، ص 242.

[3] – أطلق على اليهود عدة مسميات في التاريخ والكتابات كالعبرانيين وهذا من أجل التمييز بين اليهود المقيمين والمغتربين اضافة إلى يهوذا وهو السبط الأقوى من ابناء يعقوب، أمّا بنو اسرائيل فهي تسمية أطلقت عليهم في العهد الجديد، انظر: بلغيث محمد الأمين: **الحياة الفكرية بالأندلس**، ج2، ص 884، فاطمة بوعمامة: **اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجري الموافق ل 14–15 الميلادي**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر–، الأبيار الجزائر، 2011م، ص 14.

[4] – بوفيل: **تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير**، منقحة ومزيدة بقلم روبرت هاليت، نقله إلى العربية: الهادي أبو لقمة ومحمد عزيز، منشورات جامعة قار يونس، بن غازي، 1988م، ص 103–104،

[5] – يقصد به هيكل النبي سليمان على زعم اليهود، حيث وقع لليهود سبي من أحد الملوك البابليين واسمه نبوخذ نصر وهذا حينما استولى على اورشليم وذهب بهم إلى بابل، انظر فاطمة بوعمامة: **المرجع السابق**، هامش ص 15.

[6] – عبد الرحمان بشير: **اليهود في المغرب العربي (22/462هـ/ 642/1080م)**، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، ط1، القاهرة – الهرم، 2001م، ص 56.

بدفع ضريبة الرأس المسمات **الجوالي**[1]، أمّا في الأندلس فقد وجد اليهود منذ القديم أيضا، وهذا من خلال هجراتهم القسرية التي قاموا بها بعد تدمير أورشليم سنة 70م على يد تيتوس، فقد تفرقوا في اتجاه أوربا، وحوض البحر الابيض المتوسط مرورا من المغرب إلى إسبانيا[2]، وكانت هاته الأخيرة أكبر البلدان التي سكنتها الجالية اليهودية[3]، ومع دخول إسبانيا الدِّيانة المسيحية عانى اليهود القهر، والاستبداد، ومورست عليهم كل أنواع التَّضييق، والاضطهاد[4]، وصار اليهود نتيجة لكل هذا عبيدا للإسبان[5]، واستمر هذا الأمر إلى غاية الفتح الإسلامي للمنطقة، حيث استبشر به اليهود، وفرحوا به، لأنهم كانوا يرونه خلاصا لهم من الظلم، والعبودية[6]، وسبيلا للتخلص من حكم القوط[7].

تقول الرِّوايات أنَّ اليهود كانوا هم دليل طارق بن زياد، والجيش الإسلامي على المناطق الحسّاسة في الأندلس أثناء عملية الفتح الأولى، "فدلوهم على عورات البلاد، وثلمات الأسوار"[8] كما قيل، ممّا سهّل لطارق أمر فتح المنطقة بالإضافة إلى أنَّهم قد أوكل إليهم مهمَّة حراسة المناطق المفتوحة، وقد طرح هذا القول عدّة تساؤلات تتعلق بمدى مشاركة اليهود في فتح الأندلس، إضافة إلى مدى صحَّة تحالف الجيش الإسلامي مع اليهود في حماية المناطق المفتوحة، وكان هذا الطرح قد قدَّمه أحد الكتّاب اليهوديين ويدعى (SEMON DUBNOV)[9]، حيث طرح مجموعة من الرِّوايات المبالغ فيها، وهذا من خلال إشارته لنوعية المساعدة التي قدّمها اليهود للفاتحين المسلمين، ووصل به الحدُّ إلى القول أنَّه كانت لهم

1 – عبد الرحمان بشير: **اليهود في المغرب العربي (22/462هـ/ 642/1080م)**، ص 33.

2 – عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1999م، ج2، ص 105.

3 – محمد بحر عبد الحميد: **اليهود في الأندلس**، مصدر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص 13.

4 – لمعرفة أنواع هاته المضايقات والاضطهادات انظر: محمد بحر عبد الحميد: **المرجع السابق**، ص 14، 16، 17.

5 – **المرجع نفسه**: ص 16، 17.

6 –: محمد بحر عبد الحميد: **المرجع السابق**، ص 20، بلغيث محمد الأمين: **الحياة الفكرية بالأندلس**، ج2، ص 887.

7 – عن الأسباب التي دفعت اليهود في الفرح بقدوم المسلمين إلى الأندلس فاتحين ينظر الى: **ELIYAHU ASHTOR**, **THE JEWS OF MOSLEM SPAIN** (PHILADELPHIA, 1979), VOL.1, P.16; خالد يونس الخالدي: **اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس (92– 897هـ = 711– 1492م)**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2012م، ص 135 وما بعدها.

8 – بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 92

9 - SEMON DUBNOV, **HISTORY OF THE JEWS FROM ROMAN EMPIRE TO THE EARLY MEDIEVAL PERIOD**, (NEW YORK,1973)

مشاركة في فتح بعض المدن مثل أجزاء كبيرة من قطلونيا[1] ممثلة في رجل يدعى "خولان اليهودي"، ويضيف إلى أنَّ طارق قد قام بتسليح جماعات يهودية، وجعلها في الصفوف الأولى، وهو في هذا القول يلمح إلى مدى الثّقة التي رآها طارق في هاته الجماعات، نظير ما تميزت به من كفاءة قتالية، ويحاول في نفس الوقت إثبات صحَّة هاته الرواية، فيضيف إلى كلّ هذا مجموعة من الروايات المتعلقة بمشاركة اليهود في الفتح، وحراسة المدن[2]، غير أنَّ كلّ هاته الروايات بدءا من شخصية الخولاني إلى مشاركة اليهود في الجيش الإسلامي، وغيرها هي من قراءات الرجل فقط، أيّ غير مبنية على أيَّة مصادر أرَّخت لفترة الفتح، سواء كانت عربية، أو أجنبية، ممّا يعطي الانطباع الكبير "حول مدى صدقية كلّ هاته الروايات"[3].

وأمام هذه الخدمات وعمليّات الضَّم التي قام بها المسلمون لليهود بدأ ظهورهم داخل الدَّولة الإسلامية يظهر للعيان على جميع الأصعدة، وتمكَّنوا من تشكيل فئة اجتماعية مهمّة داخل المجتمع في المغرب والأندلس، وقد اختلفت وضعيهم داخل الدَّولة الإسلامية بمختلف أطوارها، وفتراتها بين القسوة والرخاء وستحاول أن نبرزها في خضمّ الحديث عن وضعية هاته الأقلّيات داخل الدَّولة المرابطيَّة والموحّديّة.

المبحث الثاني :المجتمع وإفرازه لفئات اجتماعية وطبقية مختلفة.

المطلب الأول: طبقات المجتمع المرابطيّ وموقعها من السلطة.

إنّ الحديث موضوع الطبقات الاجتماعية في الغرب الإسلامي خلال الفترة المرابطيَّة والموحّديّة، هو حديث نريد من خلاله محاول تسليط بعض الضوء حول مدى العلاقة التي كانت تربط هاته الفئات الاجتماعية مع الدَّولة كمؤسسات، والسلطة كحكام، وأفراد، ومدى التأثير الحضاري الذي أحدثوه داخل المجتمع، بالإضافة إلى محاولة معرفة السياسة التي انتهجتها الدَّولة اتجاه هاته الطبقة من خلال محاولة ضمان حقوق طبقة الفئات الهشّة، ومحاولة إحداث توازن اجتماعي يضمن للجميع مستوى معيشيا مقبولا بعيدا عن الظلم، والاستبداد، وأيضا معرفة هل كانت هاته الطبقة وليدة سياسة المرابطين والموحّدين ؟ أم هي نتاج وتداعيات الدول، والسياسات السابقة؟.

[1] - DUBNOV, **HISTORY OF THE JEWS**, VOL.2, P.527.

[2] - تكلمت مجموعة من الروايات عن هذا الدور، مؤلف مجهول: **أخبار مجموعة**، ص 21.22.23.25، ابن عذارى: **البيان**، ج2، ص12، ابن الخطيب: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، م1، ص17.

[3] - خالد يونس الخالدي: **اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس** ، ص 138 وما بعدها.

لقد أثبتث الدِّراسات التاريخية لفترة المرابطين، والموحّدين وجود طبقية اجتماعية تتحكم فيها بالدرجة الأولى الأسس المادية[1]، التي أدّت إلى هذا التَّمايز الذي ظهر جليا من خلال وجود مستويات معيشية فارقة بين الحكام، والأمراء، وكبار التّجار، والسادة، والأعيان، وبين طبقة العامة المتمثلة بالأساس في الحرفيين، وأصحاب المهن الشّاقة، وعامّة النّاس، كما لعب العامل السّياسيّ المتمثّل في ظهور تفاضل آخر نتج عنه كتلة **الحكام،** وكتلة **الرعية،** **ممّا** أعطى للكتلة الأولى امتيازات مادّية رهيبة أحدثت فارقا طبقيا بينهم، وبين باقي الرَّعية على اختلاف الكتلة الثانية في مستوياتها المعيشية، فقد تملك الحكام والأمراء القصور الفاخرة، وأحياء خاصة[2]، ونُظُم إدارية، وقضائية استثنائية، إضافة إلى امتيازات اقتصادية وسياسية مثل تملُّك الأراضي، واحتكار المناصب العليا في الدَّولة، وهذا ما تميز به المرابطون حينما قصروا المناصب السياسية، والعسكرية العليا على قبيل لمتونة، وأقربائهم[3]، ونفس المنحى سار عليه الموحّدون باحتكارهم لكل المناصب المهمّة داخل الدَّولة[4] دون سواهم من باقي القبائل الأخرى.

كما لعب الحكام، والأمراء دورا مهما في إحداث تغيير في التراتبية الطبقية داخل المجتمع، وهذا من خلال نقل أشخاص، وجماعات من مستوى معيشي بسيط إلى مستوى معيشي آخر مغاير تماما فاستبداد الدَّولة كان من بين الأسباب التي ساهمت في عدم استقرار التّطور الطبيعي لطبقات المجتمع[5] هذا ما أدى إلى ظهور سلوك التَّقرب والتَّودد إلى السلاطين، والأمراء، وانتشار ظاهرة الوساطة لقضاء الحاجات، فهذا الأديب أبو عبد الله بن عائشة يتغيّر حاله من الخمول، والانزواء، ونكد الحال[6] إلى الشهرة، وسعة العيش بعد أن استدعاه الأمير المرابطيّ علي بن يوسف إلى قصره من أجل الكتابة، فنال محبة الأمير[7]، وصار عظيم القدر نبيه الذكر، ووضعت في يده مقاليد الأعمال[8]، ونفس الحال كان مع الأديب عامر بن عقال الذي رفع من منزلته الأمير المرابطيّ إبراهيم بن يوسف بن تاشفين، وقلَّده أعلى

---

1 - إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 118.

2 - الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 138

3 - عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، ص 415.

4 - الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 141، حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 97.

5 - إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 121.

6 - ابن بسام الشنتريني: **الذخيرة**، ق 3، م 2، ص 889.

7 - أبو نصر محمد الفتح بن خاقان: **مطمح الأنفس مسرح التأنس في ملح اهل الأندلس**، تحقيق: محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1983م، ص 346.

8 - إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 125.

الرتب[1]، كما استجلب يوسف بن تاشفين صنهاجة الصحراء فملّكهم الأعمال، فاكتسبوا الأموال وملكوا رقاب الرجال[2]، كما استغل رجال السلطة المرابطيّة، والجنود، وحتى الحشم، والعبيد الجاه[3] لقضاء حوائجهم من خلال وضع اللثام المرابطي[4] الذي كان يمثل خصوصية للرجل المرابطيّ الصنهاجي، والذي كان مهاب الجانب من طرف جميع الناس، وقد نوّه إلى هاته الظاهرة الوزير المرابطيّ ابن عبدون في زمن علي بن يوسف في رسالته في القضاء، والحسبة، وقدّم نصائح تنظّم هاته الظاهرة، وتقصرها فقط على مستحقيها من المرابطين[5]، وفي هذا الكلام دليل على أنَّ التّقرب، والتّودد إلى السلطان كان سبيلا لكسب المنزلة، والهيبة، والتميز عن باقي الفئات الأخرى، بالإضافة إلى الامتيازات الاجتماعية، والسّياسيّة التي اقتصرت فقط على رجل اللِّثام المرابطيّ دون سواه من بقية العامة، كما ساهم الأمراء المرابطون في الرفع من مكانة **قادة الجند،** وإعطائهم منزلة خاصّة عن البقية، وهذا من خلال الاغداق عليهم بالأموال والعطايا، والهبات، وإقطاعهم الأراضي حتى وصل الأمر إلى مكافأتهم بمنصب الولاية لمن ظهرت كفاءته وشجاعته[6]، فسكنوا القصور، والمنازل الفارهة، ولم يختلطوا بالعامة، ووصلت بهم الدّرجة في زمن ضعف الدَّولة المرابطيَّة إلى محاولة الانفصال عن الحكم المرابطيّ كما حدث مع عبد الرحمان بن عياض، وخلَفُه من بعده محمد بن سعد بن مردنيش[7].

كما صنع المرابطون طبقة اجتماعية أخرى فارهة، وميسورة الحال وهي **طبقة الفقهاء** التي نالت الحظوة من الأمراء، كيوسف بن تاشفين، وابنه علي، فقد قربوهم إليهم، وأجروا عليهم الأرزاق فعظم أمرهم، واتّسعت مكاسبهم، "وقصدهم النّاس يطلبون منهم قضاء حاجاتهم"[8]، حتى بلغوا مراكز سياسية

---

[1] – الفتح بن خاقان: **مطمح الأنفس مسرح التأنس في ملح اهل الأندلس** ، ص 351.، كما نجد امثلة أخرى عن بعض الرجال نالوا الثروة والمنزلة الكبيرة نتيجة تقربهم إلى السلطان أمثال أبو القاسم السهيلي الذي نال دنيا عريضة بعد اتصاله بالخلفاء، حسن علي حسن: **المرجع السابق،** ص 341.

[2] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية،** ص 33

[3] – يعرف ابن خلدون الجاه بانه القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة ليحملهم على دفع مضارهم وجلب منافعهم بالعدل بإحكام الشرائع والسياسة. ابن خلدون: **المقدمة،** ج2، ص 262.

[4] – عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الأندلس،** ص 432-433.

[5] – عن هذه الرسالة انظر: ابن عبدون محمد بن أحمد التجيبي: **رسالة في القضاء والحسبة،** نشر ليفي بروفنصال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م، ص 28، عبد الله عنان: **المرجع السابق،** ص 432-433.

[6] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية،** ص 82.

[7] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي،** ص 137.

[8] – عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين،** ص 273

مهمّة في الدَّولة، وصاروا أهل الاستشارة للأمير المرابطيّ في قضايا الدَّولة، فجلبت لهم بعض هاته الاستشارات الكره، والحقد من طرف العامة، والشعراء[1] الذين نعتوهم بأشنع الأوصاف، واتهموهم بالرشوة[2]، وحتى من العلماء، ورجال الدين، وعلى رأسهم ابن تومرت الذي وصفهم بالمجسِّمين، والكفّار وبأبشع الصفات[3]، ورغم كل هاته القيمة، والحُضوة التي خَصَّ المرابطون بها الفقهاء، إلاَّ أنَّهم كانوا خنجرا في خصر الدَّولة، وسببا في سقوطها[4]، كونهم كانوا محل سَخَط العامّة بسبب تصرفاتهم، واستبدادهم، كما أنَّهم كانوا أيضا سببا فيما يسمى بثورة القضاة التي أبانت طموحهم، وطمعهم في السلطة، فلم يتوانوا في استغلال الفرص، والخروج عن الدَّولة المرابطيَّة، وإعلان التمرد، وخلع الطاعة المرابطيَّة[5]، والتآمر مع الموحّدين ، والاستنجاد بهم لإسقاط حكمهم في الأندلس.

كما ظهرت **طبقة العائلات العريقة والوجيهة** التي نالت حظوة عند الأمراء ممّا أهلها لنيل المناصب العليا داخل الدَّولة، وبسط نفوذها السياسي، والإداري[6]، فشكَّلت النُّخبة الفقهية، والقضائية والثقافية في عصر المرابطين[7]، وهذا بفضل أموالها، وإقطاعاتها من الأراضي، كذلك إلى مكانتها **العلميّة "ونسبها الشريف"**[8] اللّذين أعطيا لها امتيازات في تقلّد المناصب، والخطط كالقضاء، والوزارة، ومن أشهر هاته العائلات نجد عائلة ابن زُهر العريقة في الأندلس، والتي اشتهرت في مجال الطبّ، حيث قدمت ستَّة

---

[1] – نظم الشعراء مجموعة من الأشعار يهجون فيها الفقهاء وكان منها هجاء الشاعر **ابن البني الجياني شاعر الموحدين** لابن حمدين في القصيدة المعروفة بمطلعها:

أهل الرياء لبستم ناموسكم ** كالذئب أدلج في الظلام العاتم.

وقد عدد أحد الشعراء وهو أبو بكر يحي بن سهل اليكي مساوئهم في عشر خصال فقال:

ثماني خصال في الفقيه وعرســه *** وثنتان والتحقيق في الأمر شيق

ويكذب أحيانا ويحــلف حــانثا *** ويكفر تقليدا ويرتشي ويحمق

وعاشره والذنب فيه لامـــــه *** اذا ذكرت لم يبق للشتم منطق

انظر: ابن سعيد المغربي: **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق، شوقي ضيف، دار المعارف، ط4، القاهرة، دون تاريخ، ج2، ص 267.

[2] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، هامش، ص 148.

[33] – **المرجع نفسه**: ص 148.

[4] – عصت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 25.

[5] – تمثل هذا التمرد فيما يعرف بثورة الفقهاء والقضاة التي أشرنا إليها في الفصل لثاني.

[6] – عصت دندش: **المرجع السابق**، ص 276.

[7] – بلغيث محمد الأمين: **دولة المرابطين بالأندلس من مدينة السياسة إلى مدينة العلم**، ص 30

[8] – حيث أعفيت من الضرائب والجبايات وحظيت بالتوقير من السلطة المركزية، إبراهيم بوتشيش، **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 152.

أجيال من الأطباء، والطبيبات[1]، فأغدق عليها المرابطون الأموال، وقربوها إليهم نظرا للعلم الذي وصل إليه أفرادها، مثل الطبيب أبو العلاء بن زهر الذي صار من أصحاب المكانة الكبيرة عند وجوه الناس فتنافس الشعراء على مدحه، "والتّودد اليه"[2]، وهذا دليل على المرتبة الاجتماعية التي كانت له داخل المجتمع، ونجد مجموعة أخرى كبيرة من هاته العائلات تنوعت شهرتها تارة بالمال، والعقار، وتارة بالعلم والأدب، وأيضا بالمنصب، والوظيفة الذي حازت عليه[3]، فنجد مثلا أسرة بني عشرة في سلا، والتي كانت تشتهر بالثروة، وتمتهن القضاء، فقد كانت شهرتها كبيرة في سلا، وكانت مقصد النّاس لقضاء حاجاتهم والوساطة لهم، ومحجّ الشّعراء للتّكسّب[4]، وكانت أثار الرفاهية، والأرستقراطية بادية على هاته الأسر، وهذا من خلال المساكن التي كانوا يشغلونها، والمتمثّلة في القصور، والدُّور الفّخمة، كما ملكوا العبيد داخل منازلهم، وظهر الثّراء، والرفاهية عليهم من خلال الملابس التي كانوا يلبسونها، ونمط العيش الذي كانوا يتّخذونه في حياتهم اليومية[5] حتى وصل ببعض العائلات إلى تخصيص روضات، وأماكن خاصة يدفنون فيها موتاهم بسبب اكتظاظ قبور العامّة، والفوضى في الدّفن التي كانت حاصلة آنذاك[6]، ومن بين هاته

---

[1] – بلغيث محمد الأمين: **الحياة الفكرية في الأندلس**، ص 689.

[2] – فقد مدح محمد بن خلصة اللخمي البلنسي (ت 521هـ/1127) أبا العلاء بن زهر بهاته الأبيات:

غدت عنك أفواه الغيوم الدوافق *** تفيض بما توري زناد البوارق

أنارت جهات الشرق لما أحتللته *** فكاد الدجى يجلو لنا وجه شارق

وكم زفرت شوقـــا بلنسية المنى *** إليك ولكن رب حسناء طالق

تقلد منك الدهـــر عقدا وصارما *** بهاء لجيد أو سناء لعاتق

ولو قسمت أخلاقك الغر في الدنا *** لما صوحت خضر الربى والحدائق

انظر: ابن الأبار: **المقتضب من كتاب تحفة القادم**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، 1410هـ/1989م، ص 54، كما مدحهم مدحا بليغا الشاعر الأعمى التطيلي في **ديوانه:**: تحقيق وجمع: محي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، بيروت، 2014م، ص 132، 212، 246.

[3] – عن هاته العائلات في المغرب والأندلس زمن المرابطين انظر: إبراهيم بوتشيش: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 186وما بعدها.

[4] – الأعمى التطيلي: **المصدر السابق**، ص 110، كما مدح عبد الجبار بن حمديس أبو العباس بن القاسم في **ديوانه:** تصحيح وتقديم: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1979م، ص 557.

[5] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 153.

[6] – فقد كان يدفن النّاس فوق بعضهم البعض وخصوصا الأطفال الصغار، إبراهيم بوتشيش: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 107.

العائلات نجد عائلة اللّخمي، والهمذاني، وابن رشد الذين كانت لهم "مقابر خاصة بهم"[1] يدفنون فيها أفرادهم، وقد أدّى هذا كله إلى خلق نوع من التّنافس الشّديد بين هاته الأسر من أجل السيطرة على النفوذ السياسيّ، والرِّفعة الاجتماعية التي نالوها داخل مدنهم، كما هو الشأن مع عائلة ابن زهر التي كانت لها المنزلة العليا داخل مدينة إشبيلية يولّون من شاؤوا عليها بمشورتهم، وأموال السلطان جارية على أيديهم[2]، ونفس الحال كان مع أبي العلاء بن زهر الذي وكأنه صار نائب الملك في إشبيلية[3]، ووصف بالوزير الكبير، ونال الحظوة، والرفعة عند الأمير المرابطيّ عي بن يوسف[4]، هذا ما خلق روح التّنافس بين هاته العائلات كما حدث مع عائلة الزهري، وابن زهر من تدابر وتشاحن، حتى ووصل الأمر بالأمير علي بن يوسف إلى التّفريق بينهم من حيث الإقامة، فسكن الأول مراكش، والثاني فاس[5].

وظهر نوع ثان من العائلات أخذت شهرتها، وسلطتها من المناصب الساميّة التي تقلّدتها وتوارثتها فيما بينها، فاستعملتها لفرض نفوذها، وقوّتها وصارت حكرا عليها[6]، مثلما هو الحال مع عائلة ابن ميمون التي شغلت مناصب مهمة، وعليا في البحريّة المرابطيَّة، ومن بعدها الموحّديّة فكان منهم عيسى بن ميمون أمير البحر في أواخر عهد يوسف بن تاشفين، ومن بعده ابنه علي أمير قادس الذي عرف عنه القوة والهيبة في البحر، فكانت لا تجري جارية فيه خوفا منه[7]، ونجد أيضا أبا عبد الله محمد بن ميمون خال القائد علي بن عيسى في نهاية المرابطين، ومستهل الدَّولة الموحّديّة، القائد الفذّ الذي أخضع عدّة مدن نصرانية لسلطان المرابطين، فنالوا جميعا الحظوة، والرعاية من الأمراء، والمقام الرفيع خصوصا عند الأمير المرابطيّ يوسف بن تاشفين الذي كان يراسل القائد علي بن عيسى باسم "ذي الوزارتين"، وممكنا "إياه من الجاه والمال"[8] نتيجة براعته في القتال، ودهائه الحربي في المعارك البحرية ضد النصارى عندما

---

[1] – إبراهيم بوتشيش: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 107.

[2] – ابن عذارى: **البيان** ، ج4، ص 65

[3] – **محمد بن شريفة:** بنو زهر: نظرات في تاريخ أسرة أندلسية، مجلة دراسات، **العدد الرابع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، اكادير، جامعة ابن زهر، المغرب، 1990، ص 83.

[4] – **المرجع نفسه:** ص 83.

[5] – عن أمثلة لمثل هاته الصراعات والمشاحنات انظر: إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، متن وهامش ص 158.

[6] – **المرجع نفسه:** ص 151.

[7] – ابن عذارى: **البيان المغرب، قسم الموحدين**، ص 38.

[8] – أبو محمد الرُّشاطي (**ت 542هـ/1147م**) وابن الخرَّاط الإشبيلي(**تــ 581هـ/1186م**)، **الأندلس في اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار**، تقديم وتحقيق إيميليو مولينا وخاثينتو بوسك بيلا(سلسلة المصادر الأندلسية)، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، **1990م**، ص 60.

افتتح هو، وخاله من قبل محمد بن ميمون عدة مدن في إيطاليا، وصقلية، وأخضعوا المهدية لولاء المرابطين سنة (510هـ/1116م).

ونظرا للمنصب المهمّ الذي شغلته الأسرة في الدِّفاع عن الدَّولة، وثغورها، وحمايتها من هجمات النورمان، والنصارى، وامتلاكها جانبا مهما من السّلاح المرابطيّ البحري، كان لها أن تحاول الاستئثار بالسلطة، والانفصال عن الدَّولة المرابطيَّة عندما حلّت على هاته الأخيرة بوادر الفناء، وظهور قوة أخرى وهي القوة الموحّديّة، فخلع عليهم الطاعة علي بن عيسى بن ميمون في قادس، وأعلن ولاءه للموحدين وخطب أول خطبة لهم في الأندلس في مدينته قادس سنة (540هـ/1145م)[1]، فكانت ضربة قوية للوجود المرابطيّ في الأندلس بخسارة جانب مهم من قوته العسكرية، ومن مراكز نفوده في المنطقة الشرقية واستغل ظرف الفتن[2]، والاضطرابات فصار من قائد إلى وال على قادس، في حين بقي أبو عبد الله محمد بن ميمون على ولائه للمرابطين عندما حاول إنقاذ الأمير المرابطيّ تاشفين بن علي من حصار الموحّدين على تلمسان، ونضيف إلى عائلة ابن ميمون عدّة عائلات أخرى توارث المناصب مثل عائلة ابن ملجوم وبني وشون بفاس، وبني عشرة بسلا، الذين توارثوا منصب القضاء فيما بينهم، إضافة إلى عدة أسر أندلسية[3]سارت على هذا النحو.

ومع اشتراك الفئات السابقة في علاقاتها المباشرة مع السلطة المتمثلة بالدرجة الأولى في الخليفة، أو الأمير باعتباره سببا مباشرا في تميّزها عن باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى من حيث الرفاهية، والغنى في العيش، والقدرة على مواجهة مشاكل الحياة، كانت هناك بالمقابل عدّة فئات أقلّ مرتبة اجتماعية كانت عكس الأولى في علاقتها مع السلطة، فكانت تشكّل السّواد الأعظم من الرعية، وعلى الرغم من أنَّ بعض الباحثين يقسّم الهرم الطبقي داخل المجتمع المرابطيّ إلى ثلاث أقسام، مشَكَلاً في المقدمة من الحكّام والأمراء، وصولا إلى الطبقة المتوسطة، وانتهاء إلى طبقة العامة الغالبة على تركيبة المجتمع، إلاَّ أنَّنا أردنا من خلال هذا المبحث أن نركز على تقسيمنا لفئات، وطبقات المجتمع من خلال علاقتها الغالبة والمباشرة التي

[1] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 34.

[2] – تعتبر الفتن والاضطرابات من العوامل التي اعتبرها الباحث القادري بوتشيش سببا في تحديد الوضعية الطبقية للدولة حين قال (فدولة المغازي هي أصلا دولة قامت بحد السيف، لذلك فان الخضوع لها غالبا ما كان مؤقتا وظرفيا في انتظار الفرص المواتية حتى إذا ما تضعضع اقتصادها وانهارت عصبيتها، بدأت الفتن والقلاقل تستشري في مختلف الأنحاء ممّا يؤدي حتما إلى زوالها وبالتالي تغيير الوضعية الطبقية لكثير ممن استظلوا بجاهها وحمايتها)، إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، هامش الصفحة 126.

[3] – عن هاته الأسر راجع: إبراهيم بوتشيش، **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 152.

تميزت بها مع السلطة كون هاته الأخيرة كما سبق القول هي المعيار الغالب على إحداث التمايز الفردي والجماعي داخل المجتمع من خلال نوع الطبقة، ومستوى معيشتها، فهناك طبقات معروفة خارج طبقة الحكام، أو السلطان استفادت من جاه، ومال السلطة، ومن المناصب أمثال الفقهاه، والأطباء، والشعراء فانتقلت من وضع التّوسّط في العيش إلى وضع الرفاهية، وحتى الحكم والسلطة مثل ما شاهدناه من بعض القضاة، وقادة الجند في الأندلس، مع وجود استثناءات كثيرة وعديدة لمثل هؤلاء تعفّفوا عن سلطة، ومال الحكام، والأمراء[1].

أمّا الفئة الكبيرة التي لم تكن من أصحاب السلطة فهي التي أطلق عليها لفظ "**العامة**"، حتى وإن كان بعض فئاتها أصحاب مال، وعقار، ولكنهم بقوا بعيدين عن نزوات الحكام، والأمراء، آمنين نسبيا على أملاكهم من تقلباتهم، ومستقلين عن أغلب مؤسّسات الدَّولة، معتمدين على جهدهم الشّخصي في كسب ثرواتهم، ومساهمين في الحياة الاجتماعية على جميع الأصعدة، فكان منهم التّجار على أصنافهم، والحرفيون، والصنّاع، والفلاحون، وأهل التربية، والتعليم، فأمكن إطلاق عليهم صفة الفئة المنتجة، والمساهمة داخل المجتمع، كما كان في نفس هاته الطبقة فئة هشّة، ومهمّشة وصفت بالخاملة لم تكن تمارس أيّ نشاط قار يؤمن لها قوتها اليومي، وكانت تعتمد بالأساس على إعانات السلطة وأعطيات النّاس[2]، وهذا راجع بالأساس للأزمات السّياسيّة، والمجاعات، والأوبئة التي عانت منها الدَّولة المرابطيَّة، بالإضافة إلى الانفصال السياسيّ الذي كان بين الرَّعية، والسلطة، والأعباء التي كانت توضع عل عاتق هاته الفئات جميعا، المتمثلة في الجباية، والمغارم، والضرائب[3]، وقد ميّزت هذه الطبقة عدّة مميزات، منها تأثّرها المباشر بالأوضاع السّياسيّة، والأزمات، كونها كانت هي الفئة الأكثر تضررا من هاته الاضطرابات على جميع الأصعدة، فكانت معرضة للقتل، والنهب، والسلب في الحروب، فقد تُركت العامة تواجه قدرها عندما حاصر الموحّدون مكناسة، وقتل منهم الآلاف[4]، ونفس الشيء وقع عندما دخلوا مراكش، فقد قتل الآلاف حسب رواية صاحب الحلل[5]، وهلك البعض جوعا نتيجة الحصار الذي ضرب على المدن، كما كانت هاته الحروب تحدث الضّرر الكبير على المحاصيل الزراعية، وتؤثر على الفلاحة والفلاحين

[1] – عن بعض هؤلاء الفقهاء والأطباء انظر: إبراهيم بوتشيش، **مباحث في التاريخ الاجتماعي**: ص 150،167، 165.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 170،190.

[3] – إبراهيم بوتشيش: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 111.

[4] – أحمد بن محمد بن غازي: **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، مطبعة الأمنية، الرباط، 1952م، ص 6.

[5] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 139.

باعتبارهم يمثلون شريحة هامّة من طبقة العامة، فكانوا أهدافا سهلة للجيوش[1] المعادية، كما عانت العامّة من المجاعات، والقحوط، والأوبئة التي سبّبت الموت، والفقر، والحاجة، وأبادت خلقا كبيرا اضطر بعضهم "إلى أكل الكلاب، والفئران"[2]، "وجذور النّباتات"[3]، كما "أكل أهل السجن بعضهم البعض"[4] ونفس الشيء حدث في مجاعة قرطبة (526هـ/1132م) التي انتشر فيها الوباء، وكثر الموت، وبلغ مُدُّ القمح "خمسة عشر دينارا"[5]، وصار "الدّقيق أغلى من الدواء"[6]، فكانت العامَّة تتحمل كلّ هاته الظروف مهما كانت طبيعتها، لأنَّ كلّ مجاعة، ووباء يصيب مدينة، أو منطقة إلاَّ وكانت نهايتها الموت الذي كان يحصد الفئة الكثيرة من العامة، ومن المميزات الأخرى لهاته الطبقة تدنّي مستواها المعيشي المتمثّل في محدودية أجورها، وأحيانا انعدامها[7]، والتي لم تكن تكفي حتى لسدِّ حاجاتها الضرورية للحياة، وهذا راجع للتكاليف التي كانت ناتجة عن عدم وجود هيئة تابعة لها تسهر على شؤونها، وتدفع لها أجورها كما هو الحال مثلا مع المحتسبين، والشرطة، والقضاة، أمّا فئة الصنَّاع، والتُّجار فيرجع الأمر للضرائب المسلّطة عليهم من قبل السلطة كضريبة القبالة[8]، وأيضا لدفع تكاليف الكراء التي كانت تستنزف من قيمة أرباحهم، فكانوا معرضين دائما للخسارة في نشاطاتهم[9].

---

[1] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 91.

[2] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 147، 39.

[3] – ابن الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف واخبار أبي العباس السبتي**، تحقيق: أحمد توفيق، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، الرباط، 1997م، ص 263.

[4] – مجهول: **الحلل الموشية**، ص 138.

[5] – ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 226، نماذج أخرى عن غلاء الأسعار انظر: إبراهيم بوتشيش، **مباحث**، ص 211-212-213.

[6] – ابن قزمان القرطبي: **ديوانه وعنوانه إصابة الأغراض في ذكر الأعراض**، تحقيق وتصدير فيديريكو كورينتي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1995م، ص 209، قصيدة 68.

[7] – كانت هناك فئة تعاني من محدودية الراتب وقلته وهي فئة المدرسين والأئمة ومعلمي الكتاتيب الذين لم يكن لهم راتب من السلطة بل كان عبارة عن تبرعات النّاس وأوقاف المساجد، وكان هذا الراتب أحيانا ينعدم ويتوقف بتوقف المتبرعين ونفاذ الأحباس، انظر: إبراهيم بوتشيش: **مباحث**، ص 182 وما بعدها.

[8] – وهو مال عبارة عن رسوم لازمة على جميع الصنائع فرضه المرابطون على أهل السوق ثم ألغاه من بعدهم الموحدون، الإدريسي: **نزهة المشتاق**، ص 235، 236.

[9] – فكان الجزار لا يجني من بيع خروف سوى درهمين ويدفع ما بين 20 إلى 30% من ربحه، إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 213.

لم تكن للعامَّة ردود فعل – سلوك القبول والرفض- كبيرة من سياسة الدَّولة المرابطيَّة التي فرضتها على المجتمع في جميع مناحي الحياة، فقد بايعت جميع القبائل التي خضعت لحكم المرابطين طوعا، أو جبرا، وقبلت بالسياسة الاقتصادية للمرابطين المبنية على اقتصاد المغازي، الذي يعتبر المصدر الأساسي لتحصيل الأموال للدَّولة، بالإضافة إلى الضرائب، والجبايات التي فرضت على العامَّة، حيث أنَّ هاته الأخيرة لم تذكر عنها أيّ مطالب نحو السلطة المركزية بتحسين ظروفها الاجتماعية، وتنظيم حياتها الاقتصادية، والذي يُعدُّ من أولياتها -السلطة- لفرض سيادتها، وتثبيت ملكها، وكسب رضا الرعية، تجنّبا لأيّة ردود أفعال لا تحمد عقباها، وهذا من خلال رفع الضرائب، والغرامات المجحفة في حقهم، والتي أرهقت كاهلهم، فقد كانت هاته الجبايات مقترنة أساسا بالوضع الاقتصادي للدَّولة، أيّ أنَّه كلّما كانت حركية اقتصادية متمثلة في النشاط الفلاحيّ، والتّجاري، والحرفي كلّما كانت هناك ضرائب يمكن للعامَّة والرعية من تقديمها، وايفاء حقها للدَّولة، والعكس أيضا، أيّ أنَّه كلّما نقصت هاته الحركية بفعل الكوارث الطبيعية من الجفاف، والمجاعات، وأيضا الحروب التي ينعدم فيها الأمن، كلّما قلَّ دخل ومصادر الرزق للرعية، ومنه ينتج عنه عدم تأدية الضرائب، والجبايات للدَّولة.

ورغم ما تميَّز به طبع وسلوك الإنسان في المغرب من حدة وصعوبة تأقلم مع أيّ نظام جديد ماعدا نظام قبيلته، ونفس الحال مع الأندلسيين الذين غلبت عليهم نفسية الإنسان الثائر الذي يثور لأتفه الأسباب، ويصعب إرضاؤها، إلاَّ أنَّه لم توجد ردود أفعال – في الحاضرة أو البادية- تندّد بسياسة المرابطين الجبائية القاسيّة، وهذا ما اعتبره أحد الباحثين[1] بالأمر الغريب، ويرجّح هذا الباحث أنَّ الأمر ربّما يتعلّق بالوضعيّة الاقتصاديّة القويّة للمجتمع الذي لم تؤثر فيه الجوائح، والأزمات، وما ترتّب عنها من ضرائب، وجبايات، إلاَّ بدايةً من سنة (534-535هـ/1140 م)[2]، أو أنَّ الرَّعية كانت تنظر إلى أن هاته الجوائح، والأزمات هي كوارث طبيعية نزلت بالجميع حكّاما، ومحكومين[3]، والكلّ متضرر منها

[1] – عز الدين جسوس: **الكوارث الطبيعية والأوبئة ومدى تأثيرها على العلاقة بين الرَّعية والسلطة السياسية خلال حكم المرابطين،** المغرب، الأيام الوطنية العاشرة، المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، 2002م، ص 66.

[2] – ورغم أنَّ المغرب والأندلس قد أصابته عدة قحوط ومجاعات قبل هذا التاريخ إلاَّ أنَّ ابن عذارى اعتبرها بالأعوام الطويلة حيث "جفت الأرض وغلت الأسعار وقلت المجابي وكثرت الفتن واستولى الروم على حصون عديدة في الأندلس وشدّد الموحدون الخناق على المرابطين إلى أن قضوا عليهم بمقتل تاشفين بن علي في وهران ومن بعده أخيه اسحاق بن علي بمراكش"، ابن عذارى: **البيان المغرب،** قسم الموحدين، ص 16 وما بعدها.

[3] – **المصدر نفسه:** ص 67.

ويضيف أحد الباحثين[1] داعما الفكرة الأخيرة أن الرَّعية كانت تعتقد اعتقادا جازما بفكرة القدر، وعجز الإنسان عن مغالبة مصيره المحتوم، وأنَّ الأرزاق مقسّمة، ومقدّرة بينهم، وهذا ما عكسته أمثال العامة[2] وفكرة القدر هاته من بين الأفكار التي وظّفتها بعض الدول لفرض استبدادها على الرَّعية لقبول الأمر الواقع، وعدم الاحتجاج على السلطة، مثلما حصل مع الدَّولة الأمويّة حينما كرّست فكرة الجبر، والقضاء والقدّر في الحكم[3]، أمّا السلطة المرابطيَّة فلم تسع إلى ذلك بل وجدت الأمر حاضرا داخل المجتمع المغربي والأندلسي، ولم تحاول تكريس هاته الفكرة أو توظيفها داخل المجتمع، بل إنّها لم تستغل هاته الثّغرة المهمّة لكسب الرَّعية أكثر فأكثر، وهذا من خلال الوقوف على الحدّ الأدنى من حقوقها، والاستجابة لمتطلباتها في العيش الكريم، ونجد بعض حالات من عامة الأندلس، والمغرب عبّرت عن رفضها لواقعها المعيش كان من أشهرها ثورة قرطبة سنة (514هـ/1120م)، وفي المغرب ثورة غمارة[4] حينما رفضت العامة سلوكيات السلطة المستفزة لشعورهم فرفضوها، وقاموا ضدَّها، مثل حادثة الاعتداء على امرأة في عيد الأضحى في قرطبة من قبل جند عامل المرابطين يحي بن داود، فأحرقوا قصر هذا الأخير، وانتهبوه، وتطورت الأوضاع إلى غاية تدخل الخليفة علي بن يوسف وبعض الصلحاء لتسوية الأمر[5]، وبالرَّغم من أنَّ هاته الحادثة كان سببها المباشر الغيرة على أعراض المسلمين، والهبة لنصرة المستضعفين، إلاَّ أنّها كانت تحمل في طيَّاتها الكثير من التَّذمر، والسخط على سياسية المرابطين المفروضة على الرعية، تجسد من خلال رفض رعية قرطبة سنة (525هـ/1131) أداء ضريبة المعونة للقاضي أبي عبد الله بن المناصف، وقاموا برجمه، ودفع هذا الحال أحد اليهود وهو أبو الفهم يهوذا اللاَّوي الشاعر الأندلسي اليهودي[6] إلى إنشاد شعرا يصف فيه الأمر، ويذمُّ المرابطين، حيث قال:

أرهقوا الشعب بالضرائب.

وصلبوا الرؤســـــــــاء.

---

[1] - إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 214.

[2] - **المرجع نفسه**: ص 214.

[3] - عن تفاصيل هذه الفكرة وهذا الطرح انظر: محمد شحرور: **الدولة والمجتمع**، ص 19 وما بعدها.

[4] - إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 213.

[5] - عن تفاصيل هاته القصة انظر: ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، هامش ص 66، مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 86، عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، هامش ص 66.

[6] - بحر عبد المجيد محمد: **اليهود في الأندلس**، (سلسلة المكتبة الثقافية العدد:237)، القاهرة، أول إبريل 1970م، ص 70.

ولم يبجلوا شيوخـــــــهم.

عضوا أيدي الملوك كأفاع.

أطلقت من جـــــحورها.

وأرسلوا رجالا ليسبوا نساء.

حسبما يطيب لهم[1]

كما كانت فكرة الرّفض صادرة أيضا من بعض الفقهاء الذين لم يعجبهم نمط بعض هاته الضرائب فرفضوا فرضها على العامة[2]، فقد قطع القاضي ابن حمدين الضرائب عن أهل قرطبة[3]، ونفس الأمر وقع مع القاضي عياض حينما ألغى ضريبة القبالات عندما جاز إلى الجزيرة الخضراء[4]، فلولا أنَّ الرجلين كان لهما نَفَسٌ ثوريٌ تغييريٌ[5] لما رأينا مثل هاته الردود من طرف الطبقة الخاصة لمحاولة إنصاف العامة، التي عكست بخضوعها فكرة الانفصال التّام الذي كان بينها، وبين السلطة، وعبّرت عن عدم اهتمامها في الغالب بالشأن السياسي، فقد كانت تطلب تركها تعمل في ظروف مواتية دون مضايقات وإكراهات[6]، لأنها كانت تعتبر نفسها الحلقة الأضعف، و"الأدنى في الهرم الاجتماعي"[7]، والفئة المهملة في فكر السلطة، كونها كانت تعرف طبيعة علاقتها مع السلطة بسب عدم وجود سياسة، وتخطيط من الدَّولة لإيجاد حلول لمشاكل وأزمات الرعية[8].

---

1 – بحر عبد المجيد محمد: **اليهود في الأندلس**، ص 71.

2 – تتمثل هاته الواقعة في ضريبة المعونة التي أراد يوسف بن تاشفين فرضها على سكان المرية، فجاوبه قاضيها أبو عبد الله بن الفراء بالرفض وعدم قبول الأمر، انظر: المقري: **نفح الطيب**، ج3، ص 386.

3 – ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 74.

4 – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 209.

5 – كان ابن حمدين قاضيا في قرطبة وزعيم ثورة القضاة في الأندلس ضد المرابطين، أمّا عياض فكان قاضيا للمرابطين في عدة مدن أندلسية واستقر في آخر المطاف بسبته وهو الذي رفض بيعة الموحدين وقام بثورة ضدهم.

6 – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 303.

7 – **المرجع نفسه**: ص 214.

8 – عز الدين جسوس: **الكوارث الطبيعية والأوبئة ومدى تأثيرها على العلاقة بين الرَّعية والسلطة السياسية خلال حكم المرابطين** ، ص 66.

المطلب الثاني: طبقات المجتمع الموحّديّ وموقعها من السلطة.

لقد سبق وأن أشرنا[1] إلى أنَّ الموحّدين بزعامة محمد بن تومرت قد ابتكروا نظاما سياسيا وهرما اجتماعيا فريدا من نوعه مبنيا على تراتبية سلطوية، واجتماعية مقسّمة المهام، والواجبات، وقد كانت هاته التّراتبية مبنية في الغالب على الجاه السياسيّ والمنصب الإداري والنُّفوذ الدِّيني[2]، وقد أفرزت هاته الطّبقات صنفين أساسين من تركيبة المجتمع هما: طبقة **السلطان، والرعية**، فقد كانت جميع الامتيازات السياسية والاجتماعية في حوزة السلطان، وأصحاب المراتب العليا في الطبقات الموحّديّة، مثل البيت الحاكم وبيوتات الأشياخ[3]، وصولا إلى باقي المشتغلين في الوظائف الرّسمية للدَّولة، من قضاة، وعلماء، وطلبة والقبائل الموحّديّة التي دخلت تحت لواء الدَّولة من حيث السَّبق في الانضمام لها، مثل هرغة، وهسكورة وصنهاجة، وكومية، أو من حيث التَّمييز الذي قام به عبد الله الونشريسي الملقّب بالبشير (ت524/1130م) سنة (519هـ/1126م)، وقد ظهرت مظاهر هذه الطبقة واضحة من حيث تميزها المالي أو احتكارها للمناصب العليا في الدَّولة، فشكلوا بذلك طبقة ارستقراطية[4] انعكست على جميع مناحي حياتهم، فقد توارث أبناء عبد المؤمن السلطة الموحّديّة واستأثروها لأنفسهم، وكانت جميع السُّلط والمناصب في الدَّولة ملكا مشتركا بين القرابة[5]، وصولا إلى أدنى طبقة في هرم الطبقات الموحّديّة، وقد ملكت هاته الطبقة جميع السُّلط القضائية، والسياسية، والعسكرية فكانوا هم الولاَّة والوزراء وقادة الجند[6] والقضاة[7]، وبقيت سُنَّة فيهم إلى زوال دولتهم، فسكنوا القصور والمنازل الفارهة، فقد بنى الموحّدون مدينة تمراكشت جنوب مراكش، وبالمحاذاة لها بعد أن ضاق بهم قصر الحجر بمراكش، حيث كانت هاته القلعة

[1] – عن تفاصيل طبقات الموحدين وتنظيماتهم الحزبية راجع الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

[2] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع** ، ص 271.

[3] – يقصد بالبيت الحاكم هنا سلاطين الدولة الموحّديّة بدءا من بيت محمد بن تومرت ثم بيت عبد المؤمن بن علي والى آخر السلاطين، ثم تأتي البيوتات الأخرى المسماة بيوتات الأشياخ كبيت بني جامع وبيت الحفصيين، الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 295 وما بعدها.

[4] – **المرجع نفسه**: ص 141.

[5] – **المرجع نفسه**: ص 286.

[6] – فقد كان ابنه عمر وزيرا له ثم واليا على تلمسان وابنه الأخر عبد الله واليا على بجاية وأبو سعيد عثمان على قرطبة ويوسف على اشبيلية، كما انه استعمل المقربين منه من أهل العشرة كوزراء أمثال عمر أزناج، المراكشي: **المعجب**، ص 265 وما بعدها، مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 151.

[7] – المراكشي: **المصدر السابق**، ص 319.

الجديدة مدينة بامتياز لجميع الطبقات الموحّديّة، وصارت دار الخلافة، وعاصمة الموحّدين الجديدة[1] وكانت لهم قصبات، ومصليات خاصّة بهم نذكر منها قصبة إشبيلية، وقصبة فاس اللّتان أحدث عليهما الموحّدون تعديلات في مسجديهما من خلال توسعتهما لاستيعاب عدد الموحّدين الذي كان في تزايد[2].

كما تميّزت هاته الطّبقة بتركز رؤوس الأموال النَّقدية، والعقارية بين يديها فصارت متأصلة[3]، وثابتة لديها، فكتلة الحكام هي التي كانت صاحبة العطاء لبقية الطبقات الموحّديّة نظرا لامتلاكها الأموال والأراضي التي استطاعوا أن يحصلوا عليها من عدة مصادر متنوعة، والتي كان أهمها الغنائم[4] التي تحصلوا عليها من خلال حروبهم، وفتوحاتهم للأراضي التي كانت تملكها قبائل لم تدخل في طاعتهم، فجمعوا من خلالها ثروة طائلة، ويمكن أن نضرب بعض الأمثلة في عطاءات الخلفاء الموحّدين لمختلف الطّبقات الموحّديّة بتخصيص عبد المؤمن بن علي ألف دينار لطبلة الحضر للمتاجرة، "وتحسن وضعيتهم"[5]، كما كانت هناك عطاءات[6] شهرية لعمال الدَّولة من المشرفين، والقضاة فقد بلغت الأعطيات السنوية لقاضي الجماعة محمد بن عبد الله بن الطاهر تسعة عشر ألف دينار نقدا، وهذا بدون باقي الأعطيات الأخرى[7] كما كان الموحّدون يأخذون من صدقات الخلفاء، عندما تصدّق الخليفة يعقوب بن يوسف قبل خروجه في إحدى غزواته بحوالي عشرين ألف درهم على قرابته[8]، وقد أدَّت هاته المزايا المالية في تحسين الظروف المعيشية لأصحابها، وتحولهم من الفقر إلى الغناء، وقد نحت هاته المزايا والأعطيات التّميّز الواضح، والجلي بين طبقات الموحّدين ، وبين طبقات عامة المجتمع وهذا على عدة جوانب مثل السكن، واللباس، والمأكل

---

[1] – تم بناء هذه المدينة في زمن الخليفة الموحّدي أبو يوسف يعقوب المنصور وجعلها خاصة له ولخواصه ووفر فيها كل المرافق الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، عن هذه المدينة انظر: المجذوبي عبد العزيز: **من مسائل التعمير واستعمال المجال في العهد المرابطيّ والموحدي**، ضمن كتاب: مراكش من التأسيس إلى أخر العصر الموحدي، أعمال الملتقى الأول، ط1، مطبعة فضالة، الدار البيضاء 1989، ص 84.

[2] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 281

[3] – المراكشي: **المعجب**، ص 366

[4] – كانت هذه الغنائم تشمل اصناف متعددة مثل النقود والأراضي والدواب بأنواعها، فكانت هناك وفرة كبيرة في مداخيل بيت المال والذي يتم من خلاله تغطية جميع مصاريف الدولة المتنوعة مثل عطاءات الجنود ورواتبهم والهبات والأعطيات المتنوعة.

[5] – ابن عذارى: البيان المغرب، **قسم الموحدين**، ص 81.

[6] – تنوعت عطاءات الدولة الموحّديّة ونفقات بيت المال من السهمان إلى الكسوة إلى المركوب إلى السكن والمأكل والسلاح، وقد تركزت كل هاته النفقات كما قلنا في طبقات الموحدين، انظر: الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 186 وما بعدها.

[7] – عبد الواحد المراكشي: **المصدر السابق**، ص 392.

[8] – **المصدر نفسه**: ص 364.

والجاه السياسي الذي شكّل مصدرا هامّا للرفاهية المالية، والسلطة، حيث مكَّن هذا الجاه من خلق نوع من العلاقات الخاصة داخل هاته الكتلة الحاكمة جعلت بعض هاته الطبقات يستفيد من امتيازات سياسية تمثلت في تقلد مناصب رفيعة، ومسؤولة، مثلما حدث مع أبي الحجّاج يوسف المرابي الذي ولاَّه الخليفة يوسف بن عبد المؤمن ولاية ضخمة كانت على الارجح منصب كاتب الجند[1]، كما عيَّن الخليفة يعقوب بن يوسف خال أخيه الثائر أبي زيد في عدَّة ولايات لم يبرح عنها إلى غاية وفاته وهذا مدة ثلاثين سنة[2]، كما تفاوتت هاته الطبقة عن طبقة العامة في القضاء، حيث أنّها كانت تتقاضى تحت سلطة قاضي الجماعة، بالإضافة إلى أنّها كانت تتقاضى بينها وبين الرَّعية تحت سلطة قاضي المظالم، والممثل في أغلب الأحيان في الخليفة أو أحد مسؤولي الدَّولة الكبار، كما كان الحال مع عبد المؤمن، ومن بعده ابنه يوسف، والخليفة يعقوب[3]، وهذا ما يدلّل على حرص الخلفاء على إقامة العدل، ورفع المظالم عن الرَّعيّة التي لطالما كان تشتكي من ظلم، وجور الولاّة[4].

أمَّا عامّة المجتمع الموحّديّ – نقصد بها في هذا المبحث كتلة الرعية– فقد كانت فئات عديدة ومتنوعة منها من كان يشتغل بالصناعة التي كانت متركزّة بشكل كبير في المدن، وبالضبط في الاسواق وكانت لها محلاتها، ودكاكينها الخاصة، فكان منهم البناؤون، والعطارون، والخبازون، وأصحاب النّسيج والحدادة، والنّساخون، والدّباغون، بالإضافة إلى السبّاكين، فكانت هاته الأصناف من العامّة فئات منتجة بامتياز، وفاعلة داخل الحركة الاقتصادية للدَّولة الموحّديّة، وقد لاقت فئة الصنّاع والحرفيّين اهتماما من طرف الخليفة الموحّديّ عبد المؤمن بن علي، وهذا عندما أبقى على حياتهم أثناء فتحه للمدن بالإضافة إلى أنّه قد أسقط ضريبة القبالات التي كانت مفروضة على أهل الصّنائع من قبل المرابطين، وكان سبب هذه الرّعاية نتيجة لحاجة الدَّولة لمثل هذه الفئة في مجالات عديدة مثل البناء الذي عرف عن الخلفاء الموحّدين ولعهم، واهتمامهم به، وحبهم الشديد له[5]، فقد عرف عن الخليفة عبد المؤمن بناء المدن والقصور، والقلاع في بعض المدن التي كان يفتتحها، ونفس الشيء كان مع ابنه يوسف الذي اختط

[1] – عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص391.

[2] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 272.

[3] – كان الخليفة يعقوب بن يوسف شديد الحرص على اقامة العدل بين الرَّعية وتفقد احوالها، فقد كان يجلس بنفسه للتقاضي بين العامة ويسأل عن عماله وقضاته وحالهم مع الرعية، المراكشي: **المصدر السابق**، ص 362.

[4] – الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 278.

[5] – محمد المنوني: **حضارة الموحدين**، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء المغرب، 1989م، ص 163.

مدينة الرّباط، ولم يسعفه الأمر في استكمالها بسبب الوفاة، وأتمَّ الأمر من بعده ابنه يعقوب الذي عرف عنه أيضا اهتمامه الشديد بالبناء، والتّشييد[1]، كما كانت صناعة السلاح – التي تقتضي يدا عاملة مؤهّلة– من اهتمامات الدَّولة الكبيرة نظرا للتحديات الداخلية، والخارجية التي كانت تواجهها، فقد عرف في زمن عبد المؤمن أنَّ السِّهام كانت تضرب نحو عشرة قناطير، كما عُرف عن الموحّدين صناعة السُّفن التي أنشأت لها عدة مراكز داخل الدَّولة مثل سلا، وطنجة، ووهران، وقادس، كما كانت الفلاحة والفلاحون من مصادر بيت المال المهمة للدَّولة نظرا لما كانت تدره عليها من خراج، وزكاة، وعشور وأموال طائلة، بالإضافة إلى أنَّ المشتغلين بالأرض كانوا شركاء أو مكترين لها مع الطبقات الموحّديّة العليا التي كانت لها النسبة الكبيرة من ملكية الاراضي جرَّاء الامتيازات التي قُدّمت لهم من قبل السلطة الموحّديّة في هذا الشأن[2]، كما لعب التّجار الدّور الموازي للفلاحة في تنشيط العجلة الاقتصادية للدورة، فقد كانوا الحلقة الأهمّ في ذلك جرَّاء ما قدموه من تبادلات تجارية بين جميع أنحاء الدَّولة، والممالك الأخرى، وكان لهؤلاء التّجار دكاكين يبيعون فيها سلعهم المتنوعة من عطور، وصابون، وأعشاب، وملابس.

يفهم ممّا سبق أنَّ الفئات التي تمّ ذكرها هي فئات منتجة فاعلة في المجتمع كان لها التّأثير الواضح في الحركة الاقتصادية، وبالموازات كانت هناك فئات خاملة غير منتجة ضمت أصنافا عديدة لم تكن تمارس أيّ نشاط أو عمل كسبي، فغلب عليها الفقر، والبؤس، والمشقة، فأصبحت عالة على الدَّولة وطامعة في إعاناتها وإعانات الميسورين من النّاس لها، فنجد منهم الأرامل، والمتسوّلين، والمرضى والمهمشون، وغيرهم كثير عجزت السلطة عن استيعابهم[3]، وكان أهمَّ إشكال ربّما يطرح في هذا المبحث هو حول العلاقة التي كانت تربط بين فئة الرَّعية، أو العامة، والسلطة الموحّديّة، وما هو موقف كل واحد من الآخر؟.

المتتبع لسيرورة الأحداث التاريخية التي أعقبت سقوط الدَّولة المرابطيَّة، وبداية الدَّولة الموحّديّة يرى أنَّ العامَّة، أو الرَّعية كان دورها ثانويا في ذلك، بالرغم من الأقوال التي تذكر بعض مواقف عامة الأندلس في استدعاء الموحّدين إلى الأندلس نظرا لتكالب النصارى على البلاد، وضعف المرابطين، وتخليهم عن

---

[1] – المراكشي: **المعجب**، ص 369– 370.

[2] – كانت ملكية الأراضي تعود دائما للسلطة الموحّديّة سواء كانت هاته الأراضي فتحت عنوة أو صلحا، ومن ثم يصبح سكانها مكترين لها وعمارا عليها، لمزيد من التفاصيل والشواهد راجع: الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 51.

[3] – إبراهيم بوتشيش: **المغرب والأندلس**، ص 189.

الجهاد وإهمالهم للرعية[1]، إلاَّ أنَّ هاته الاخيرة لم تكن أبدا موضع أهميّة في حسابات السلطة الموحّديّة وهذا نظرا للأحداث الأليمة التي حلّت بساكنة المدن التي دخلها الموحّدون جرَّاء القتل، فقد كانت الرَّعية هي من تدفع الثمن جرَّاء الحروب سواء كانت في طرف الغالب[2] وهو الدَّولة، أو في طرف المغلوب سواء كانوا مرابطين، وأنصارهم، أو ثائرين عليها[3]، بالإضافة إلى التهجير[4]، والنَّفي، والاستعباد[5] الذي كان حاصلا في صفوف الرَّعية التي سقطت مدنها وقراها في يد السلطة الموحّديّة.

لقد بسط الموحّدون سلطتهم على بلاد المغرب، والأندلس بقوة السِّلاح والسيف غير آبهين بالخسائر التي طالتهم، وغير متسامحين بتاتا مع أعدائهم أو الموالين لهم، هذا ما أعطى الانطباع السائد حول أنَّ الرَّعية في زمن الموحّدين كانت موضع تهميش، وإقصاء في الإجمال وخصوصا فيما تعلق بالجانب السياسيّ ممّا انعكس على الوضعيّة الاجتماعيّة، والاقتصادية للرعية، كون أنَّ المنصب السياسيّ أو المسؤول في الدَّولة كان يُعد وسيلة مهمّة في تحقيق الرَّخاء المالي، والرّفعة داخل المجتمع، وهذا ما يسمّى بالجاه السّياسيّ.

غير أننا لا نعدم بعض محاولات الدَّولة[6] في بعض المجالات لتخفيف العبء عن الرعية، ومحاولة توفير لها الضروريات من الحياة، مثل الأمن، والعدل في القضاء، والاستقرار في العيش بعيدا عن الفوضى والانقسام[7]، وهذا من أجل محاولة كسبها، ومحاولة استمالتها إليها تجنبا لأي محاولة ثورة أو تمرد.

---

[1] – عن أمثلة ذلك انظر الفصل الثاني من هذه الرسالة.

[2] – فقد كان الموحدون يستعينون بالقبائل من خلال تجنيدهم داخل الجيش في حروبهم، كما كان الحال في معركة البحيرة حيث استعمل الموحدون قبيلة هيلانة التي قتل منها في تلك المعركة حوالي 12000 فرد، ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 163.

[3] – عن الخسائر التي تكبدتها الرَّعية في خصم معارك الموحدين ضد المرابطين وعملية التمييز المشهورة التي قام بها الموحدون وحروبهم ضد مخالفيهم من أصحاب الثورات، راجع **الفصل الثاني** من هذه الرسالة ص ...

[4] – مثل الذي حصل للبعض القبائل العربية التي هجرت نتيجة قيامها ببعض التشغيب في بلاد تامسنا والهبط إلى تادلا،: أحمد عزاوي: **رسائل موحدية**، ج1، ص 232.

[5] – كان كتلة الموحدين الحاكمة ترى كل الرَّعية عبيدا لها وخصوصا الخارجين عن معتقد الدولة، الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 305، كما حوت اغلبية الرسائل التي كانت توجه من قبل الرَّعية أو الأشياخ إلى الخلفاء تقمص هؤلاء المرسلين صفة العبد والرق في مخاطبتهم للخليفة، انظر: أحمد عزاوي: **المرجع السابق**، ج1، ص 230 وما بعدها.

[6] – سيجيئ ذكر مثل هاته المبادرات في مباحث تتعلق بدور الدولة في مواجهة المجاعات والأوبئة والفقر مباشرة بعد هذا المبحث.

[7] – عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين**، افريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، 2014م، ص 183.

والمتتبع لأحوال الرّعية في المغرب، والأندلس، وموقفها من السلطة الموحّديّة يجد أنَّ معظم مطالبها وشكواها للخلفاء الموحّدين لم تكن تتعلق بمستوى المعيشة أو محاولة توفير الأجواء المريحة للعيش بل كانت في الغالب الدَّعوة إلى رفع المظالم، والحيف الاجتماعي[1] الذي كان يلحق بهم من قبل العمال والولاة[2]، حيث تسلّط هؤلاء على رقاب النّاس واستحلوا أموالهم، ودماءهم، وفرضوا القوّة والعنف في تحصيل الضرائب، والجبايات، وأحدثوا قوانين من اجتهاداتهم كالضرائب غير شرعية، هذا ما جعل الخلفاء يتدخلون لحل مثل هاته المظالم كالذي فعله عبد المؤمن بن علي حين وجه رسالة إلى الأندلس تحتوي على أوامر ونواه[3]، وتعبر عن رغبة الخليفة في القضاء على المفاسد، والظلم، والجور الذي كان يقوم به الولاة وأعوانهم، وكان سبب هذه الرسالة الأفعال الشّنيعة التي قام بها "أخوي ابن تومرت"[4]، بالإضافة إلى الأعمال والتَّجاوزات التي كان يقوم بها موظفي الدَّولة، كما هو الحال مع الرقَّاصين الذين كانوا يكلِّفون النّاس عبء ضيافتهم، ومؤونة دوابهم ويحمِّلونهم ما لا يطيقون[5]، وجُباة المال الذين كانوا يستعملون كلّ وسائل العنف، والاكراه في تحصيل هاته الأموال من أصحابها[6]، كما عبّر عن هذا التّوجه بصورة واضحة الخليفة يعقوب المنصور في إصلاحاته التي بدأها من خلال إصلاح عمَّاله، وموظَّفي الدَّولة والذين اعتبرهم المسؤولين الأوائل عن التراجع الحاصل في تطبيق مبادئ الدَّولة التي سنّها ابن تومرت، ومن بعده عبد المؤمن المتمثلة في إقامة العدل بين الرعية، ومعاقبة كل مخالف، ومقصر لعمله، والحرص الشديد على تطبيق حدود الشريعة الإسلامية[7].

شكَّل العدل والأمن من أولى الأولويات المهمّة للرعية داخل المجتمع الموحّديّ وأيّ مجتمع آخر، لأنَّه الواقع الوحيد والأفضل لتحقيق جميع طموحاتها، كونها كانت – الرعية– "تطلب تركها تعمل في

---

[1] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 320.

[2] – كان على راس هاته القائمة اخوي ابن تومرت عبد العزيز وعيسى بإشبيلية، وعمر بن سحنون بباجة، والسيد الرشيد والي مرسية والسيد أبي إدريس والي سبته، ومشرف إشبيلية محمد بن عيسى، ص 36، ابن عذارى: **قسم الموحدين**،36، 38، 128 وما بعدها.

[3] – يسمي بعض الباحثين هاته الرسالة برسالة "**الفصول**" والبعض الأخر برسالة "**الجامعة لأنواع الأوامر** " وهي صادرة عن الخليفة الموحِّدي عبد المؤمن بن علي، وهي من كتابة الوزير جعفر بن عطية والمؤرخة في 16 ربيع الأول 534هـ، عن تفاصيل ومحتوى الرسالة راجع: أحمد عزاوي: **رسائل موحدية**، ص 61 وما بعدها.

[4] – يرى ابن عذارى أنَّ سبب هذه الرسالة هي أفعال اخوا ابن تومرت، ابن عذارى: البيان المغرب، **قسم الموحدين**، ص 38.

[5] – أحمد العزاوي: **رسائل موحدية**، ص 66، 67.

[6] – الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 183.

[7] – عن اصلاحات يعقوب المنصور انظر: الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 322 وما بعدها.

ظروف مواتية، وعدم تكليفها من الوظائف ما لا تطيق"[1]، وهذا الموقف فيه من الإشارة والإيحاء على جود موقف صريح من الرَّعية اتجاه السلطة يمكن أن يؤوَّل إلى وجهين، أحدهما هو أنَّ الرَّعية، أو العامة اتخذت موقف الانعزال، والابتعاد عن مطالبة السلطة بتوفير متطلبات أخرى غير الأمن، والعدل لكونها كانت ترى أنَّ هذين العنصرين يشكّلان تحديا كبيرا للسلطة كونهما ليسا من السهل تحقيقهما[2]، ممّا يؤثر على الاهتمام بتحقيق الحاجيات الأخرى للرعية، والتي تعتبر ثانوية في فكر الرَّعية لأنَّها ستجيئ حتما مع توفّر الشرطين الأولين، وربّما هذا الأمر تجسّد في نموذج بجاية التي كانت لا تتوفر على جيش يحميها أثناء دخول بني غانية، وانتزاعها من حكم الموحّدين مؤقتا[3]، وهذا دليل على الأمن الذي كان بهذه المنطقة، والاستقرار الذي كان يتمتع به ساكنة المدينة وما حولها.

أمّا التأويل الثاني لموقف الرَّعية فهو معرفة هذه الأخيرة بفكر السلطة وموقفها منها، كونه كان يتَّسم بالعنف، والاستبداد الذي كان ينعكس على الواقع تماما إثر أيّ مطالب اجتماعية عبّرت عنه تصرفات ولاَّة، وعمال الدَّولة الموحّديّة ممّا ولَّد عقلية رافضة للتعامل إجمالا مع السلطة السياسية[4] والبعيدة عنها، هذا ما جعلها ترسم في مخيلتها صورة عن علاقتها مع السلطة والتي كانت تُترجم في الغالب بعدم الاهتمام، واضطلاع الحكام، والسلطة بأحوال الرَّعية، وأوضاعهم الاجتماعية.

المطلب الثالث: الفساد الأخلاقي والقِّيمي داخل المجتمع والسلطة.

شهد المجتمع في المغرب، والأندلس خلال عصر المرابطين، والموحّدين ، وكباقي المجتمعات الأخرى وجود مجموعة من الانحرافات السلوكية والقِّيمية، ففي عصر المرابطين[5] فشا شُرب الخمور في جميع مناطق المغرب، والاندلس مثل إشبيلية التي اشتهرت بمقبرتها التي "جمعت كل قبيح ومخمور"[6]، وصارت عادة

[1] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 303.

[2] – عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين** ، ص 191.

[3] – ابن عذارى: **البيان المغرب، قسم الموحدين**، ص 175 وما بعدها.

[4] – **المصدر نفسه**: ص 192.

[5] – للاطلاع أكثر حول هاته الانحرافات القيمية والسلوكية، يمكن الرجوع إلى كتاب : **الأدب والأخلاق في الأندلس في عصر الطوائف والمرابطين**، لصاحبته: سامية جباري، دار قرطبة، الجزائر، 2009م.

[6] – ابن عبدون: **رسالة في القضاء والحسبة**، ص 26.

مألوفة داخل المجتمع، وموجودة في مختلف المناسبات[1]، وقد طالت هذه العادة الحياة الاجتماعية كلها[2] وشملت مختلف طبقاتها من ولاة، وأمراء، مثل الأمير محمد بن سعد بن مردنيش[3]، وحتى العلماء مثل الفتح بن خاقان الذي أقيم عليه حدّ الخمر، إضافة إلى الطبقات الارستقراطية[4]، وقد أُعتبر هذا التَّفشي تعبيرا واضحا عن الأوضاع الاجتماعية السيئة التي وصلت إليها الدَّولة، وانعكست من خلالها سلبا على أوضاع الرَّعية في شتى المجالات، معلّلين هذا بالواقعة التي عفا فيها القاضي ابن حمدين عن أحد المخمورين عندما علَّل له هذا الأخير سبب شربه الخمر بفساد الزَّمان، فعفا عنه ولم يقم عليه الحدَّ، وهو ما اعتبر تفهما من القاضي للأوضاع الرجل[5]، والحالة العامّة التي آلت إليها الأوضاع، إضافة إلى ذلك فإن المصادر تذكر أنَّ أقصى عقوبة قد يتعرّض لها شارب الخمر كانت الجلد، فقد كان القضاة يحكمون قبل هاته العقوبة أحيانا بإراقة الخمر عند من وجدوه عنده، وأحيانا يقومون بلعنه[6] أو الحكم عليه بعد أن يفيق[7].

ورغم أنَّ مساعي المرابطين كانت واضحة في محاربة هاته الظاهرة من خلال جهازيّ الحسبة والشرطة، إلاَّ أنّها عجزت في الأخير عن كبح هاته العادة والقضاء عليها، وهذا بالرّغم من حرص الخلفاء المرابطين الأوائل أمثال عبد الله بن ياسين الذي دأب على محاربة هاته الظاهرة في جميع غزواته وأيامه وسلك نفس هذا المنهج آخر الأمراء المرابطين وهو الأمير تاشفين بن علي بن يوسف في رسالته التي وجَّهها لوفد بلنسية حينما دعاهم إلى إراقة "دنانها" في جميع الجهات قاصدا بذلك الخمر[8]، فكان هذا المنحى الذي سلكته هاته الظاهرة داخل المجتمع المرابطيّ حجّة، ومدخلا لزعيم الموحّدين ابن تومرت بأن يكيل التُّهم للمرابطين بأنّهم استحلوا شرب الخمر وتساهلوا في محاربتها، ووبّخ علي بن يوسف في مجلسه بسبب بيع الخمر جهارا، وكان هذا الفعل من ابن تومرت أبرز الظواهر التي هاجمها وأنكرها على

---

[1] – محمد كامل الشباني، علي رؤوف جبر المالكي: **فقهاء الأندلس فقهاء الأندلس ودورهم في الحياة الاجتماعية خلال عصر المرابطين (484–520هـ/1092–1134م)**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 49، العراق، ص 457.

[2] – إبراهيم بوتشيش: **المغرب والأندلس**، ص 97-98.

[3] – ابن الخطيب: **أعمال الأعلام**، ص 260–261.

[4] – إبراهيم بوتشيش: **المغرب والأندلس**، ص 98.

[5] – محمد عمراني: **مسالة الخمور في تاريخ المغرب**، مجلة امل، العدد 16، الدار البيضاء، 1999م، ص 64

[6] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، ص ج4، ص 94.

[7] – إبراهيم بوتشيش: **المغرب والأندلس**، ص 99.

[8] – حسين مؤنس: **نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين**، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، بورسعيد، 2000م، ص 20.

المرابطين[1]، كما عبَّر عن هذا الحال عبد الواحد المراكشي صاحب كتاب المعجب وهو مؤرخ خدم في البلاط الموحّديّ حيث قال" **وصارت كل امرأة من أكابر لمتونة ومسوفة مشتملة على كل مفسد وشرير وقاطع سبيل وصاحب خمر وماخور**"[2]، ومن هنا كان السؤال عن السبب الذي أدَّى إلى عجر المرابطين عن محاربة هاته الظاهرة؟ وفتح المجال للمخالفين بإيجاد حجج تطعن في تطبيقهم لحدود، وشرائع الإسلام، وتؤلّب الرَّعية ضدّهم.

عندما يصف بعض المؤرخين[3] شرب الخمر داخل المجتمع المرابطيّ بأنَّه عادة، وظاهرة متفشية كان لزاما علينا معرفة الأسباب التي أدَّت إلى مثل هذا الحكم، وبالمقابل أن يصير هذ الفعل بمثابة فعل عادي ومألوف داخل هذا المجتمع الاسلامي المعروف بالتشدّد المطبق من قبل السلطة القائمة عليه وخصوصا ضد هاته العادة التي تعتبر في الشريعة الإسلامية من المحرّمات، والموصوفة بأمِّ الخبائث في الإسلام، فمن هنا كان لزاما النّظر في هاته الظاهرة من خلال معرفة العوامل والأسباب التي ساهمت في نشوئها واستفحالها في المجتمع المرابطيّ بهاته الصفة، ولمحاولة معرفة هذا يمكن أن ننطلق من العامل المتمثل في زراعة الكروم خصوصا، والفواكه عموما والذي يعتبر من بين أهمِّ الأسباب المساهمة في انتشار الخمر، حيث شكلت هاته المادّة مع بقية المزروعات الأخرى مثل التّين المادة الخام في إنتاجه، فقد عرف عن المغرب إنتاج هاته المزروعات في أغلب مناطقه من بلاد السوس إلى مراكش إلى اقليم تامسنا، ثم إلى دكَّالة إلى فاس، ومكناس، وانتهاء بسبته[4] أمّا في المغرب الأوسط فقد كانت مدينتا جيجل والقل أهمّ مراكز زراعة الكروم، وخصوصا العنب، فقد كانت مدينة جيجل أهمّ المورّدين لهذا المنتوج بالإضافة إلى "الرُّب" نحو مدينة بجاية، وحسب رواية صاحب الاستبصار فإنَّ مدينة جيجل كانت مركزا لصناعة "الرُبِّ" وهذا عندما يقول "**ومنها تُحمل الفواكه والعنب والرُبُّ إلى مدينة بجاية**"[5].

---

[1] – لخضر بولطيف: **فقهاء المالكية والتجربة السياسية**، ص 374.

[2] – عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 177.

[3] – إبراهيم بوتشيش: **المغرب والأندلس** ، ص 98، محمد عمراني: **مسالة الخمور في تاريخ المغرب**، ص 69.

[4] – محمد عمراني: **مسالة الخمور في تاريخ المغرب**، ص 60-61.

[5] – مؤلف مجهول: **الاستبصار في عجائب الأمصار**: ص 128

أمّا في الأندلس فقد عرف عن مدن مشهورة بهذا الانتاج مثل مرسية، وإشبيلية، ولورقة، وبلنسية[1]، فقد سمحت هاته الوفرة في منتوج الكروم وخصوصا العنب إلى القيام بعمليات تحويله إلى خمور بغرض الاستهلاك الشّخصي، وبدرجة أقل للتسويق التجاري وهذا من خلال القيام بعملية تحويل أخرى فقد كان يحوَّل جزء منه إلى زبيب يوجه إلى المدن الكبرى، ومن بين أهمِّ المشروبات التي عرف بها المغرب في تلك الفترة مشروب "الرُبِّ" كما قلنا والذي عرف في جميع بلاد المغرب، واشتهر عند المصامدة باسم "إنزير" وعند أهل السوس، وكان يُسكر سكرا كبيرا، وله "طريقة فريدة في تحضيره"[2]، وقد كان هذا الشّراب محلّ خلاف كبير بين الخلفاء الموحّدين بين من يجيزه وبين من يحرمه.

أمّا العامل الآخر المسبب في انتشار هاته الظاهرة فهو التهميش، والعزلة السياسية التي كان يعيشها سكان الارياف، والقرى فنتج عن ذلك غياب تام للسلطة عن إدارة هاته المجتمعات القبلية بالدرجة الاولى، وهذا ما سمح بأن يكون العرف، والعادة متحكما تماما في أمور النّاس الاجتماعية، وحياتهم اليومية، وبعيدين تماما عن تحكيم مبادئ الدين الإسلامي في أمورهم الحياتية، ما جعل هذا التّهميش يسمح بسيطرة الجهل والأمية، "والميل إلى سفك الدماء"[3]، وتغليب العرف، والعادة على الشريعة الإسلامية، وربما هذا ما عكسته عقلية الإنسان البربري التي كما قلنا أنّه كان يتميّز بشخصية عنيفة في تصرفاتها غليظة في طبعها[4]، وسبّاقة لسفك الدماء، فقد كان قتل الإنسان عندهم "كقتل عصفور وبهذا الفعل يفتخرون"[5]، وقد أرجع ابن أبي زرع استهواء ابن تومرت للمصامدة ضدّ المرابطين "لجهلهم بأمور الدّين، والدّنيا"[6]، كما سمحت هاته العزلة بظهور عدَّة قبائل ارتدّت عن إسلامها واعتنقت مذاهب وديانات وثنية، مثل "القبيلة التي كانت تعبد كبشا المجاور لبني لماس"[7]، بالإضافة إلى حركة المتنبّئين التي تغلغلت في الجبال، والأرياف فأحلَّت لأتباعها عدّة أشياء كانت الشريعة الإسلامية قد حرّمتها، مثل ما فعله ذلك الرّجل المسمّى "محمد بن ورستّد" عندما بنى دعوته على سبّ الصّحابة،

---

[1] – عزالدين أحمد موسى: **النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري**، دار الشروق،ط1، بيروت، لبنان 1983م، ص 242.

[2] – الادريسي: **نزهة المشتاق**، ص 228.

[3] – ابن عبدون: **رسالة في الحسبة والقضاء**، ص 28، ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 177.

[4] – الادريسي: **المصدر السابق** ص 227-228.

[5] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 324.

[6] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 177.

[7] – عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية**، ص 310.

وإباحة المحرّمات[1]، وبالرَّغم من أنَّ المرابطين قد حاربوا هؤلاء المتنبّئين، وأتباعهم، واستطاعوا القضاء عليهم، إلاَّ أنَّهم عجزوا عن محاربة الأفكار التي حملها بقية السكّان، ولم يسعوا إلى تركيز وجودهم في تلك المناطق من خلال تثبيت الدِّين الإسلامي في قلوبهم ونشر تعاليمه، وهذا لاعتبارات قبليّة رغم المجهودات الكبيرة التي قاموا بها لإدماج أهل هاته المناطق في إطار التيار السنِّي[2]، إلاَّ أنَّ العزلة، والتّهميش كانا الميزة الغالبة على سياسة المرابطين اتجاه أهل البادية والرِّيف.

أمَّا الموحّدون فقد ورثوا هذه التركة الثقيلة، وألزموا أنفسهم في بادئ الأمر عناء محاربتها والتّصدي لها بكل حزم وقوّة، وكما أشرنا سابقا فقد حمل لواء هاته المهمّة مؤسّس الدَّولة ابن تومرت، وهذا في محاولة منه ايصال، وترسيخ في أذهان النّاس، ومواليه ذلك النموذج الاصلاحي المرتكز على إحياء الدِّين وتجديد العقيدة[3]، والمختلف تماما عن سابقيه في سبيل كسب مزيد من الأتباع، وحرص الخلفاء من بعده على محاربة هاته الظاهرة، وتتبّع أصحابها، وكسر "دنانها" وهذا ما تضمنته الرسالة التي وجهها عبد المؤمن بن علي إلى ولاّته، وعمّاله بعد فتح مدينة مراكش[4]، والرسالة الثّانية المسماة برسالة الفصول[5] الموجهة إلى أهل بجاية، حيث جمعت كلتا الرسالتين الدّعوة إلى محاربة الخمر وما تعلق به والتشديد من حيث العقوبة على مرتكبي هاته الكبيرة، كما نهج الخليفة يعقوب المنصور سياسية قاسية في محاربة الخمر حتى وصلت إلى درجة قتل أصحابها،[6] وأمر بإراقتها وقطعها في جميع البلاد[7].

ورغم أنَّ هاته الإجراءات كانت لا تشوبها شائبة في مدى صدقية هؤلاء الخلفاء في محاربة المناكير، والوقوف على حدود الله، إلاَّ أنَّه كانت هناك بعض الالتباسات الكثيرة في هاته الاجراءات، حيث تذكر الروايات أنَّ ابن تومرت حينما ذهب إلى "هرغة" في جبل درن وهم من المصامدة والذين

---

[1] – البكري: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، ص 161.

[2] – **المصدر نفسه**: ص 311

[3] – لخضر بولطيف: **فقاء المالكية والتجربة السياسية**، ص 374.

[4] – محمد عزاوي: **رسائل موحدية**، ج1، ص 67.

[5] – **مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، نشرها ليفي بروفنصال، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1941م الرسالة الثالثة والعشرين، ص 133.

[6] – الناصري: **الاستقصاء**، ج2، ص 178.

[7] – كانت هاته الأوامر والنواهي ضمن الرسالة التي وجهها الخليفة يعقوب المنصور إلى عماله وولاته بإشبيلية، ليفي بروفنصال: **مجموع رسائل موحدية :من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، الرسالة الثامنة والعشرين، ص 165-166.

عرف عنهم شرب "الرُّبِّ" لم يقم بأيِّ فعل يمنعه[1]، وهو الذي عرف عنه تشدّده في ذلك، هذ ما يعطي فرضية أنَّ المصامدة أخذوا عن هذا السلوك فرضية بقاء جواز شربه وهم الذين عرفوا بشرب هذا المشروب المسكر[2] منذ القديم[3]، أمّا الالتباس الثاني والذي يأتي من هذا المشروب نفسه، وهذا بسبب وجود من يراه بأنَّه ليس مسكرا رغم اختماره، وقد شجّع النّاس على تناوله هو أنَّ السلطة لم تمنعه بل حثَّت على منع المسكر منه، وهذا ما تضمنته رسالة الفصول السابقة حين قال فيها عبد المؤمن بن علي"**وآمر في النظر في الرّبُوب، وتمييزها والهجوم على بائعيها ومدمني شربها ومستعمليها فيراق مسكرها**"[4] ونجد له أيضا كلاما في الرسالة الموجهة إلى عمّاله في إشبيلية حين يقول "**ومُروهم بالتَّعهد لمواضع بيع الرُّب، واعتصاره وخذوهم بتوقف جدِّهم عن ذلك واقتصاره، فما حل منه أباحوه وما كان غير ذلك قطعوه أصلا وفرعا وأراقوه، الحلال بيِّن والحرام بيِّن**"[5]، فيتضح من خلال هذا الكلام وجود نوع من هذا المشروب مسكر، وهو الذي سعت السلطة إلى محاربته من خلال تمييزه عن غيره، وربما ساعد هذا الأمر في شيوع شرب الخمر بين العامّة، وحتى بين الأسياد مثل ما وقع لابن عبد المؤمن بن علي محمد حين عزل عن ولاية العهد بسبب شربه للخمر المحرمة[6]، علما أنَّ صاحب الرواية وهو ابن صاحب الصلاة قد أشار في موضع آخر إلى الرُّب الحلال[7] وهذا حينما اتَّهم نفس الشخص من قبل الوزير عبد السلام الكومي بشرب الخمر، ما دعا الخليفة عبد المؤمن إلى إرسال رجال ثقات لتقصى الأمر، فوجدوا الأمر متعلقا بالرُبِّ الحلال.

وقد تفشّت هاته الظاهرة في جميع البلاد من إشبيلية، ومالقة، وبرشانة، وجبال درن كما قلنا وحتى أنَّه دخل ضمن الأدب في ذلك العصر معلنا عن استشراء تلك الظاهرة[8] في جميع الأوساط، هذا ما جعل بعد ذلك الخليفة يعقوب المنصور يضع حدا لهذا اللُبس والضبابية في شراب الرُبِّ خاصة لكون

---

[1] – اعتبر البعض هدا الفعل من ابن تومرت هو محاولة كانت ترمي إلى تأليف قلوب المصامدة حوله، أو هو إجراء مؤقت ريثما يستتب له الأمر، محمد عمراني: **مسالة الخمور في تاريخ المغرب**، ص 66.

[2] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 324.

[3] – محمد عمراني: **المرجع السابق**، ص 57.

[4] – ليفي بروفنصال: **مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، الرسالة الثامنة والعشرين، ص 133.

[5] – أحمد عزاوي: **رسائل موحدية**، ج1، ص 67.

[6] – ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 150.

[7] – **المصدر نفسه**: ص 113.

[8] – لخضر بولطيف: **فقهاء المالكية والتجربة السياسية**، ص 376.

النّاس قد أسرفوا في تخميره حتى أصبح مفعوله مثل الخمر[1]، ويغلق باب الاجتهاد في ذلك، وسدّا للذريعة بالإجمال، وهذا من خلال إصلاحاته المشهورة والتي كان من بينها تحريم شراب الرُبِّ بالإطلاق حينما يقول في رسالته "**النّاس تجاوزوا في أمر الرب تجاوزا أغفلوا فيه الاجتهاد .... ولا يقف عند قوله – عليه السلام – ما اسكر كثيره فملء الكف من حرام،.. وما تقرر عندنا من الالتباس في ذلك ما تقرر، وتردد على أسماعنا ما استرسل فيه وتكرر، وعلمنا أنَّ الذي وسع على النّاس في اتخاذه لم يتبين لهم الحق فيه على وجهه ولم يتحرر، وأن ذلك ممّا يصعب عليهم بسبب ما تساهلوا فيه ويتعذر، رأينا –والله المستعان– أن قطعه بالكلية أخلق بالاحتياط لدينهم وأجدر، ...، وأريقوا ما تلقون من مشتبه وملتبسة، وعاقبوا من تجدونه عنده أشد عقوبة على دلسه، ومن وجدتم عنده رائحة منه كائنا من كان، فأقيموا عليه ما رسمه الشرع في ذلك وحده**"[2] وبهذا أعمل هذا الخليفة حديث النبي صلى الله عليه وسلم في هاته العادة وقواعد الفقهاء، واضعا حدّا كما قلنا لكل اجتهاد وقاطعا للأمر من خلال نصوص قطعية لكلّ من أراد التّلاعب بأمور الدِّين.

كما ساهمت العلاقات الخارجية للدّولة الموحّديّة مع الممالك النصرانية بتوافد هاته المادة إلى داخل البلاد وانتشارها فيها، فقد سمحت الاتفاقيات التي عقدتها السلطة الموحّديّة بين الممالك والدويلات المسيحية بخلق حركة تجارية واسعة شملت مختلف السلع والبضائع وكان منها تجارة الخمور، فاتفاقية بيزة التي أشرنا إليها سابقا كانت اتفاقية سلم وتجارة، ممّا يسمح لتجار هاته الجمهورية بحرية التِّجارة في كل من وهران، وبجاية، وتونس، وسواحل الأندلس باستثناء المرية[3]، وتجلّت هاته المظاهر التّجارية بصورة واضحة مع المعاهدة التي أقامتها السلطة الموحّديّة ممثلة في حاكم سبته علي بن خلاص البلنسي مع مدينة مرسيليا ممثلة في تجارها وهذا سنة (625هـ/1228م) والتي تسمح لهم بتجارة الخمر وبيعه في مدينة سبته، وبجاية

---

[1] – داوود عمر عبيدات: **الموحدون في الأندلس ما بين سنتي (541/667هـ – 1146/1268م)**، ص 188.

[2] – ليفي بروفنصال: **مجموع رسائل موحدية :من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، الرسالة الثامنة والعشرين، ص 165-166.

[3] – Louis de Mas-Latrie:**Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les Arabes de l'Afrique septentrionale au Moyen-âge**, *paris, 1866- 1875, P 28.*

من خلال محلات بيع الجملة والتجزئة[1]، وكان من بين المشترين لهاته المادة النّصارى، والسجناء الأوربيين والجنود الذين كانوا يشتغلون على حماية الخليفة الموحّدي، وحتى من المسلمين[2].

ومن هنا فقد مكنت هاته الحرية النسبية لدى التّجار من توفير هاته المادة للنصارى، والجاليات الأوربية التي كانت تعيش في حكم الدَّولة الموحّديّة أو ما كان يطلق عليهم بأهل الذمة، والذي كان تواجدهم في المغرب، والأندلس بكثرة جرَّاء اعتبارات سياسية، واقتصادية، فقد بلغ عدد النّصارى في بلنسية مثلا حوالي "الثلاثمائة ألف نسمة"[3]، كما سمحت السلطة لهاته الفئة من توفير الأماكن والدّور مثل الحانات لممارسة شرب الخمر[4] وكيف لا وقد سمُح لهم ببناء الكنائس، وللبعثات التّبشيرية بالقيام بمهامها داخل المدن والأحياء التي يقيم فيها النصارى[5]، ويمكن أن نعتبر هذه السياسية من قبل السلطة الموحّديّة من نتائج الانفتاح على العالم الخارجي وما يفرضه من تنازلات مقابل المصالح، والمنافع، وقد انعكس هذا الأمر بالاستعانة بالجند النصراني، والحاميات العسكرية من قبل الخلفاء الموحّدين للقضاء على الثورات، والمخالفين من القبائل وهذا الأمر كان في الماضي من المحرمات، ومن الأمور غير القابلة للمناقشة، ومن هنا سمحت هاته السياسات، والعوامل بإعطاء صورة شبه نمطية حول وضعية الخمر داخل الدَّولة الموحّديّة، وراسمة مدى التّساهل، والتّميّع في مراقبة هاته الظاهرة من خلال وضع الحدود، والأطر التي تؤطرها تماشيا مع مبادئ الدَّولة ونظمها التشريعية، ممّا أفرز في غالب الأمر انفلاتا وعجزا عن التّصدي لهاته الظاهرة.

---

[1] - CHOVIN, Gisèle: **Aperçu sur les relations de la France avec le Maroc**. **Des origines à la fin du Moyen Age**, Hespéris, Rabat, 1957, T. XLIV, 3ème _4ème trimestres, pp. 276-277.

[2] - **Ibid**: p 277.

[3] - داوود سلامة عبيدات: **الموحدون في الأندلس ما بين سنتي (541/667هـ - 1146/1268م)**، ص 190

[4] - نميش سميرة: **أهل الذمة ودورهم الحضاري بالمغربين الأدنى والأقصى (6-10هـ /16-16م)**، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقاي، قسم التاريخ، تلمسان – الجزائر، 2018/2017، ص 54.

[5] - إبراهيم القادري بوتشيش: **الجاليات المسيحية بالمغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين**، مجلة الاجتهاد، عدد 28، 1995م، ص 87-86.

ووجدت زمن المرابطين وخصوصا في الأندلس[1] الدّعارة والبغاء، حيث كانت هاته الأخيرة مضبوطة بقوانين، وخصّصت لها أماكن لذلك، ووضعت صاحبات هذا الفعل تحت المراقبة الشّديدة من قبل المحتسب، وأعوانه[2] بالرغم من أنّ نمط الدّولة المرابطيّة كان قائما على أساس ديني متشدّد في مثل هاته الأمور، ومحاربا لها بكل قوة، وكان يطلق على هاته النّسوة اللواتي كنّ يمارسن البغاء، والدّعارة "بالخراجيات" نسبة إلى الدُّور التي كن يُقمنَّ بها، وهي دور الخراج[3]، ونسبة أيضا إلى الفنادق التي كانت تحيط بتلك الشّوارع، والتي كانت مركزا لتلك النسوة لإغراء الرجال، بل إنَّ الأمر قد وصل إلى درجة "استدعائهنَّ إلى المنازل"[4]، وحسب الرّوايات التاريخية التي وصفت هذا الأمر فإنّهن كنَّ يَقمن بهذا الأمر "علانية، وأمام العامة"[5]، وهذا ما يطرح التّساؤل حول موقف السلطة من هذا الأمر، هل حاربت هذا الأمر؟ أم أنّها حاولت التّقليل منه من خلال تنظيمه؟.

إنَّ الملاحظ لطابع الدَّولة الدّيني يرى أنَّ هاته الأخيرة قد حاولت بكل وسيلة مواجهة مثل هاته السلوكيات، وهو فعلا ما جسّدته طبقة القضاء، والفقهاء كل في مكانه، فقد كانتا في الصّف الأوّل لتّصدي لمثل هاته الأفعال داخل المجتمع، بالإضافة إلى أفعال وعادات أخرى مثل ظاهرة الجواري والقيان التي قيل عنها "أنّها أزهدت النّاس في الحرائر"[6]، وزواج المتعة أيضا، وظاهرة عشق الغلمان، والزّنا، وشرب الخمر، والألعاب مثل الشّطرنج الذي أُعتبر أنَّه يلهي عن الفرائض، فقد عبّرت كتب النّوازل، والأحكام عن الزّخم الكبير للقضايا التي كانت تعالج يوميا، والمتعلقة بهاته المظاهر، وهو ما يعكس عن مدى وقوف القضاة، والفقهاء للتّصدي لها.

فقد أُعتبر الفقهاء في الأندلس بمثابة جهاز تستعمله السلطة في كتم ما تعوّد النّاس عليه، "ولجم لبعض الحريات"[7] الخاصة، وهو ما أثار حفيظة ونقمة النّاس على الفقهاء بالخصوص، إلاَّ انه قد وجد نوع

[1] – حيث كان يضرب المثل بإشبيلية بمثل هاته الأمور حيث قيل فيها" وهذه المدينة من أحسن مدن الدنيا، وبأهلها يضرب المثل في الخلاعة، وانتهاز فرصة الزمان الساعة بعد الساعة يعينهم على ذلك واديها الفرج وناديها البهج"، شكيب أرسلان: **الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية**، منشورات دار مكتبة الحياة، ط1، المطبعة الرحمانية، بيروت لبنان- مصر، 1355هـ- 1936م، ج1، ص 199.

[2] – ابن عبدون: **رسالة في القضاء والحسبة**، ص 50- 51.

[3] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 193.

[4] – ابن عبدون: **المصدر السابق**، ص 48.

[5] – وهذا من خلال كشف زينتهن وعرض أنفسهن محسورات الرأس في الشوارع وأمام العامة، ابن عبدون: **المصدر السابق**، ص 50،51.

[6] –

[7] – أنور محمود زناتي: **دور الفقهاء في الحياة الاجتماعية خلال عصر المرابطين**، الكويت، دورية كان التاريخية، المجلد 7، العدد 25، السنة: سبتمبر 2014م، ص 24.

من الفقهاء، والقضاة ممن تخلوا عن القيام بواجباتهم مثل محاربة هاته الظّواهر، والمنكرات، والسّعي لتعليم النّاس أمور دينهم[1]، بل إنّهم انشغلوا بأشياء لاتهمُّ حياة النّاس من العامّة، واهتموا بالسّعي وراء مصالحهم ومطامعهم السّياسيّة، وهذا ما فتح المجال لتفشّي تلك المظاهر من الانحلال الخلقي داخل المجتمع الأندلسي، وبالعودة إلى الطابع الديني للدَّولة في تنظيم وتسيير شؤونها الداخلية، والذي يعطي انطباعا للوهلة الأولى بتلك الصورة النّمطية التي تعبِّر عن التّشدد في إقامة الحدود، والوقوف عليها، والنَّهي عن المنكر من قبل الفقهاء، والقضاة الذين كانت لهم السّطوة الكبرى في الدَّولة، إلاَّ أنَّه وُجدت بعض المظاهر عجزت هاته الهيئة عن محاربتها، والقضاء عليها، فنجد مثلا ظاهرة سفور النِّساء المرابطيات، والتي كانت موجودة في المدن المغربية، والأندلسية، وهذا جرَّاء الحرية التي كانت تتمتع بها المرأة المرابطيَّة داخل المجتمع على جميع الأصعدة، وقد اعتبر ابن تومرت هذا الأمر من المنكرات، وأراد محاربته بشتى الأنواع، ووصل الأمر إلى درجة العنف[2]، وكان هذا الانكار منه دليل على أنَّ هذا الأمر لم يكن مألوفا لدى النساء قبل المرابطين بل هو فعل محدث، وعادة ظهرت مع مجيئهم[3]، وقد فتحت هاته الحرية بابا أكبر من السُّفور وهو الاختلاط الذي وجده ابن تومرت في بجاية، وتلمسان، ومكناسة، فحاول محاربته، وكانت حجة هؤلاء أنّها سيرة عندهم[4]، فيمكن أن تكون هاته السِّيرة أو العادة من بين عادات أخرى[5] كثيرة نقلها المرابطون لم تكن موجودة داخل مجتمعاتهم الجديدة، ولم تلق القبول، والرضا لدى العامة، وبعض الخاصة من أجهزة السلطة من الفقهاء، والقضاة، وهي إن كنّا نتحفظ على رواية ابن بطوطة التي في الهامش على اعتبار أنَّ ما بين زيارته لمواطن المرابطين ومن بين عصر المرابطين في حد ذاته حوالي قرنين من الزمن وهذا كفيل بأن يغير تركيبة مجتمع بالكامل وليس فقط عادات وتقاليد.

---

[1] – عصمت عبد اللطيف دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 35.

[2] – انظر قصته مع أخت علي بن يوسف، حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 354، عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته وآراؤه**، ص 98.

[3] – كان هذا الفعل يعتبر غريبا وسلوكا دخيلا على المجتمع المغربي، على عكس المجتمع الأندلسي الذي كان مجتمعا أكثر انفتاحا على عادات وسلوكيات النصارى الذين كانوا يمثلون نسبة كبيرة من التركيبة الاجتماعية للمجتمع في الأندلس، عصمت عبد اللطيف دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 316.

[4] – البيذق : **أخبار المهدي**، ص 22.

[5] – وجد أيضا في مضارب المرابطين مجموعة من العادات ذكرها ابن بطوطة في رحلته مثل صداقة النساء للرجال خارج ذوي المحارم، واقامة الزوج عند أقارب الزوجة ولا يسمح لها بالمغادرة معه أنَّ كان غريبا عند القبيلة، وعادة أخرى وهي أنَّ الأبناء لا ينتسبون لأبيهم ولا يرثونه، بل ينتسبون لأخوالهم ويرثونه، ابن بطوطة: **تحفة النظار في عجائب الأمصار**، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2020م، ص 490، الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 210-211-212.

أمَّا الموحّدون فقد كانت إصلاحات المنصور أكبر شاهد على تلك المشاكل الاجتماعية والاخلاقية التي وصلت إليها الدَّولة، وخصوصا مع تخلي كبار الدَّولة من الأشياخ الموحّدين عن مهامهم الأساسية في خدمة الدَّولة، والرَّعية، وانغماسهم في الشهوات، والملذَّات، فقد انتشرت الخمور والقيان والغانيات[1]، والدعارة، ومجالس اللهو، والغناء، وكانت هذه الظواهر تمثّل انعكاسا تامّا عما كان يجري داخل قصور الأمراء، والولاّة، وعِلية القوم[2]، وقد أشرنا سابقا إلى عامل الانفتاح الخارجي بين الدَّولة الموحّديّة، والممالك النّصرانية الأخرى، وعامل الكثافة النّصرانية الذي كان موجودا في الأندلس، فقد سمح لمثل هاته الظواهر بالانتشار، والتَّفشي، وعجز الدَّولة عن محاربتها، كما شكَّلت الهزائم المتتالية للدَّولة في الأندلس، وحركة التمردات بانشغال الدَّولة عن مجابهة هاته الآفات الاجتماعية التي كانت من بين العوامل التي ساهمت في سقوط الدَّولة، كونها كانت من التّداعيات السياسية، والاقتصادية التي حلَّت بالدَّولة، وخصوصا في آخر عمرها.

المبحث الثالث: سياسة السلطة في مواجهة المجاعات والأوبئة.

المطلب الاول: مجاعات وأوبئة الفترة المرابطيَّة .

شكَّلت المجاعات، والأوبئة التي ضربت بلاد المغرب والأندلس خلال الفترة المرابطيَّة تحديا كبيرا للسلطة، من أجل أن تثبت مدى قدرتها، ومسؤوليتها اتجاه رعيتها، وهذا من خلال محاولة مساعدتها على التَّصدي لمثل هاته المشاكل التي لعب الانسان دورا في وحدوثها، كون أنَّ الحروب وأنواع الحصار التي كانت تتعرض لها المدن المرابطيَّة من قبل النَّصارى والموحّدين قد أدَّى إلى انتشار الأمراض، والمجاعات جرَّاء نقص التّزود بالغذاء، والمؤونة داخل المدن والتي كانت القرى، والبوادي المزود الرئيسي لها، بالإضافة إلى المدن الأخرى التي شكّلت مصدرا للأقوات عن طريق البرِّ والبحر، فقد ساهمت هاته الاضطرابات في غلاء الأسعار، وشحِّ المواد ممّا أدَّى إلى ظهور الأوبئة الفتَّاكة جرَّاء نقص الغذاء[3]، كما شكَّلت العوامل

[1] – الحسن أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 323.

[2] – لخضر بولطيف: **فقهاء المالكية والتجربة السياسية**، ص 378.

[3] – فقد مات البعض جوعا نتيجة الحصار الذي ضرب على المدن مثل حصار الموحدين لمراكش، وساهمت الحروب في أحداث الضرر الكبير على المحاصيل الزراعية وعلى الفلاحة والفلاحين باعتبارهم يمثلون شريحة هامة من طبقة العامة، فكانوا أهدافا سهلة للجيوش المعادية، كما عانت العامة من المجاعات والقحوط والأوبئة التي سببت الموت والفقر والحاجة وأبادت خلقا كبيرا اضطر بعضهم إلى أكل الكلاب والفئران وجذور النباتات كما أكل أهل السجن بعضهم البعض، مثل ما حدث في مجاعة قرطبة (526هـ/1132م) التي انتشر فيها الوباء و الموت وبلغ مد القمح خمسة عشر دينارا حتى صار الدقيق أغلى من الدواء. انظر: ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 147، 39، ابن

الطبيعية سببا آخرا في ظهور هاته الأزمات، فالقحط والجّفاف الممتد لسنوات، ونقص المياه من بين العوامل القويّة التي كانت سببا في امتناع الأرض عن إخراج خيراتها لسدِّ حاجات النّاس من الغذاء، ممّا ينتج في الغالب الأعمِّ تزعزعا للأسس المادّية للنّشاط الزراعي[1] جرَّاء هذا الجدب الذي أصاب الأرض فتقلّ اليّد العاملة في النشاط الفلاحي، ممّا يؤدي إلى كلِّ هاته المشاكل في الإنتاج الزّراعي، والفلاحي الذي تحتاجه العامة لتحقيق قوتها، وأمنها الغذائي.

لقد فرضت هذه المجاعات، والأوبئة على الدَّولة أو السلطة عدَّة تحديات على أصعدة متعددة سواء في الشقِّ السياسي، أو في الشقِّ الاقتصادي، وهذا نظرا لما كانت تشكّله هاته التّحديات من تهديد وخطورة على وتيرة استمرارية، وبقاء الدَّولة، والسؤال الذي وجب طرحه من خلال كل هذا: كيف واجهت السلطة المرابطيَّة هاته الأزمات والتّحديات؟ وكيف كان تعاملها مع الرَّعية في محاولة الخروج من هاته الأزمة؟ ومن جهة أخرى هل بقيت الرَّعية بمختلف فئاتها مكتوفة الأيدي تواجه قدرها مع هاته المجاعات والأوبئة؟.

المعروف على أنَّ السلطة المرابطيَّة كانت تعتمد في مصادر دخلها العام في مراحل بداية الدَّولة على ما يسمى باقتصاد المغازي، أو الاقتصاد الحربي المبني على ما يحصَّل من غنائم الحروب، والمصادرات والضّرائب، والجبايات، ومع تراجع هاته المصادر بسبب تراجع حركة الجهاد، والغزو أدارت السلطة نظرها وتوجّهها إلى الضرائب، والجبايات، والمغارم من جديد التي كانت تحصّلها من الرَّعية مثل ضريبة المعونة، والتّعتيب لبناء الأسوار، إلى القبالة التي فرضت على السّلع في الأسواق وهذا بالرغم من أنَّ السلطة كانت قد رفعت هاته الضرائب عن الرَّعية في زمن الرخاء المالي، والاقتصادي إلاَّ أنّها عادت بعد مدّة إليها وهذا نظرا للمتطلبات الكبيرة من العدّة، والعتاد الذي تحتاجه في الجانب العسكري من تجهيزات، وتحصينات كونها كانت دولة عسكرية تأخذ هيبتها، وقوّتها من قوّة جيشها، وكيف يكمن لها التوفيق بين هاته النّفقات، وبين الأزمات التي يعيشها المجتمع، والرعية بسبب المجاعات، والأزمات التي أصابتها خصوصا

الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف واخبار أبي العباس السبتي**، تحقيق: أحمد توفيق، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، الرباط، 1997م، ص 263، مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 138، ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 226، نماذج أخرى عن غلاء الأسعار انظر: إبراهيم بوتشيش، **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 211-212-213، ابن قزمان القرطبي: **ديوانه وعنوانه إصابة الأغراض في ذكر الأعراض**، تحقيق وتصدير فيديريكو كورينتي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1995م، ص 209، قصيدة 68.

[1] – الهلالي محمد ياسر: **أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية في المغرب الأقصى خلال أواخر العصر الوسيط**، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، المغرب، اكتوبر 2002، ص 177.

توالي سنوات الجفاف، والتي أثّرت بشكل كبير على الفلاحة، والفلاحين، فلم يعودوا قادرين على إنتاج المحاصيل التي من خلالها يمكنهم تغطية حاجيات الدَّولة، والرَّعية، ودفع الضرائب التي كانوا يؤدونها، وهذا باعتبار أنَّ الفلاحة والضرائب كانا من بين أهمِّ ركائز عائدات الدَّولة المالية[1]، وبهذا أصيبت الدَّولة والسلطة بأزمة مالية شديدة عجزت عن التّعافي منها، وزادتها شدّة ظهور الموحّدين على السّاحة السّياسيّة والذي قلّص من امتدادات سلطتهم، ومنْع بعض المناطق التي كانت خاضعة لسلطتهم من تأدية الجباية التي كانت مفروضة عليهم بحكم أنّهم دخلوا تحت طاعة الموحّدين [2]، وأيضا جرَّاء الاستنزاف المالي الذي حصل لهم أثناء حروبهم، ومواجهاتهم مع الموحّدين ، وحركتهم التي كانت تشجّع النّاس عن التّخلي عن المرابطين، والثّورة عليهم بسبب الضرائب المجحفة، وغير المشروعة التي كانت مسلّطة على أعناق الرعية.

لم يكن لدى السلطة المرابطيَّة سياسة واضحة، أو ردود أفعال كبيرة لمواجهة أزمة الجوع، والمرض التي عصفت بالرعية لسنوات متتالية بالرغم من توفر الإمكانات المادّية لتحقيق الأمن الغذائي، وهذا نظرا للرّخاء الاقتصادي، والمادي الذي كانت تعيشه الدَّولة في المراحل الأولى من التّأسيس، فقد عرف عن مدينة فاس الرّخاء الاقتصادي، والمالي واعتبرت من بين أهمّ المدن التي كانت تموّل العاصمة مراكش مادّيا وماليّا[3]، وقد ساهم المرابطون في إحداث إصلاح، وتنوّع زراعي بها وهذا بتوفير طرق جديدة في عملية الرّي، كما أدخلوا زراعة الزّيتون، والبقول[4] على زراعة القمح والشّعير المعروفة، والذي وصل إنتاجه إلى درجة أن بيعت أربعة أوسق منه بنصف مثقال، وهذا بسبب الوفرة في إنتاجه، كما اشتهرت مدينة مكناسة بمحاصيلها، ورخائها أيّام الحكم المرابطيّ[5] فقد كانت مدينة منتجة لأنواع المحاصيل الفلاحية ذات الجودة العالية مثل الزّيتون، والفواكه المتنوعة مثل البرقوق والمشمش.

ونظرا لغياب التّخطيط، والاستشراف من قبل السلطة وهدا بالرغم من الإشارات الواضحة التي كانت موجودة المتمثّلة في الحروب الدّائمة التي كانت يقومون بها، وما يمكن أن تسببه من أضرار تلحق

[1] – جسوس عزالدين: **الكوارث والأوبئة ومدى تأثيرها على الرَّعية وبين السلطة السياسية خلال حكم المرابطين**، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، المغرب، أكتوبر 2002، ص 65.

[2] – جسوس عز الدين: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين**، ص 144.

[3] – حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 182.

[4] – جمال أحمد طه: **مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين (448هـ/1056م– 668هـ/1269م) دراسة سياسية وحضارية**، دار الوفاء، الاسكندرية، 2001م، ص 206.

[5] – ابن غازي: **الروض الهتون**، ص 5.

بالنّاس جرَّاء النتائج الوخيمة التي تخلّفها والتي تأتي على الأخضر، واليّابس كما فعل القمبيطور في حصاره العنيف على بلنسية حين أهلك الزّرع، وقتل الفلاحين، ودخل النّاس في أزمة جوع بسبب انعدام الأقوات، وبالإضافة أيضا إلى العوامل المناخية التي كانت تداعياتها واضحة جرَّاء سنوات الجدب والجفاف التي كانت تصيب المغرب، والأندلس باستمرار، فصارت بديهة معروفة لدى السلطة، وفي عقلية المجتمع[1] مثل هاته الأخطار المحدقة، والتي يمكن أن تقع في أيَّة لحظة، إلاَّ أنَّنا لا نجد أيَّة أفعال أو تصرفات احترازية من قبل السلطة في مواجهة مثل هاته الأزمات.

تعتبر عملية **التخزين** من بين أهمّ الأعمال الاحترازية لمواجهة الأزمات، وبالخصوص أزمة الجوع فعلى الرّغم من وجود بعض الإشارات إلى عملية التّخزين التي كانت تقوم بها السلطة كالذي كان يحصل في مدينة فاس من عمل مطامير لتخزين القمح، وباقي الغلال أيَّام وفرة الإنتاج والإحاطة عليها بسور[2] ونفس الشيء كانت تقوم به الرَّعية في نفس المكان من ادّخار للأقوات كالذي كان يقوم به الفقيه محمد بن ابراهيم المهدوي (ت595هـ/1199م) الذي كان عنده ألف وسق من القمح[3]، هذا ما يشير إلى الادخار والتّخزين الذي كان يقوم به هذا الفقيه، وأمثاله من العامّة، والخاصّة، كما اضطر ساكنة مكناسة بقيادة واليها يدر بن وجلوط إلى إقامة شقّة بسور تجدارت أو تكرارت لتخزين الأطعمة، والأقوات فيها وهذا لمواجهة الحصار الموحّديّ الذي ضُرب على المدينة، وفي هذا الحدث إشارة إلى أنَّ فكرة الادّخار والتّخزين لم تكن فكرة مرسومة بصورة واضحة في عقل السلطة، أو في عقول غالب الرّعية، كون أنَّ الالتجاء إلى هذا الأمر هنا كان على سبيل الاضطرار الذي دُفعوا إليه دفعا من قبل الخطر الداهم الذي كان يتهدّدهم من قبل الموحّدين [4]، وهذا ما تفسره عقلية المجتمع حينما كانوا يتركون الزّرع بدون حصاد لمعرفتهم أنَّهم لن يجدوا من يشتريه من الناس[5].

أمَّا من حيث **التعامل الفعلي** الذي قامت به السلطة أولا ثم الرَّعية ثانيا لمواجهة الأزمات خصوصا أزمة الجوع، فإنَّها لا تكاد تتعدى ردود أفعال بسيطة تعبر عن غياب الصورة الواضحة، وعدم وجود أيّ خطط من السلطة اتجاه الرَّعية لحل مثل هاته المشكلات الصعبة التي تهدد حياة الناس، ومن

---

[1] – جسوس عزالدين: **الكوارث والأوبئة ومدى تأثيرها على الرَّعية وبين السلطة السياسية خلال حكم المرابطين**، 65.

[2] – أحمد جمال طه: **مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين** ، ص 206.

[3] – **المرجع نفسه**: ص 206.

[4] – ابن غازي: **الروض الهتون**، ص 6، جسوس عزالدين: **الكوارث والأوبئة ومدى تأثيرها على الرَّعية وبين السلطة السياسية خلال حكم المرابطين**، 70.

[5] – **المرجع نفسه**: ص 71.

أمثلة ردود الأفعال هاته ما قام به الأمير المرابطيّ علي بن يوسف حينما أرسل رسالة يدعو فيها إلى التّعاون، والتّكاتف لقتل الجراد الذي ضرب الاندلس[1] على مستوى مدينة قرطبة سنة (531هـ/ 1137م)، وفي مدينة بلنسية التي قام عاملها آنذاك المنصور بن محمد بن الحاج (ت547هـ/1153م) بعملية إبادة الجراد مع ساكني المدينة[2]، كما أمر الأمير علي بن تاشفين بإنشاء ناعورة في قرطبة لغرض سقي المحاصيل الزراعية[3]، كما كانت السلطة المرابطيّة تقوم بدعوات إلى القيام بصلاة الاستسقاء طلبا للغيث ونزول المطر، فقد صلى أهل غرناطة بزعامة قاضيها أبي محمد بن عبد المنعم بن مروان صلاة الاستسقاء خلال جفاف سنة (524هـ/1130م)، أمّا الرَّعية فقد كانت تدابيرها اتجاه هاته الأزمة مختلفة، ومتنوعة، فقد كانت المبادرات واضحة وجليَّة من بعض ميسوري الحال من الفقهاء، والمتصوفة فقد تكفَّل الفقيه والمتصوف أبو حفص عمر بن معاذ الصنهاجي (ت 561هـ/ 1167م) بإطعام الفقراء والمحتاجين من السمك الذي يصطاده[4]، وفي المجاعة التي ضربت مدينة فاس قام الفقيه محمد بن ابراهيم المهدوي بإخراج مخزونه من القمح والذي كان يقارب الألف وسق، فباعه إلى المحتاجين بثمن مؤجل[5] كما كانت الرَّعية تلجأ في مثل هاته الأزمات إلى الأولياء، والصلحاء طلبا للاستسقاء، فقد استسقى أهل فاس بيعلى أبي جبل، وأبي يعزى، وأهل تلمسان بأبي زكريا بن يوغان الصنهاجي، وأهل داي من منطقة تادلا، وأهل تانسالمت بأبي زكريا يحي بن محمد الجراوي[6].

ومما تجدر الإشارة، والتنويه إليه هو أنَّ الرَّعية في الفترة المرابطيَّة قد حاولت تجاوز أزمة الجوع من خلال الاعتماد على مواد غذائية أخرى دعت إليها الضرورة، والحاجة، وكانت هاته المواد غير مصنفة في أعلى النّمط الغذائي لعموم الرّعية، كون أنَّ القمح والشعير كان هو رأس الهرم الغذائي، وأيُّ نقص في منتوجهما أو ارتفاع في سعرهما يؤدي إلى اختلالات غذائية كبيرة داخل المجتمع، ومن هذا المنطلق سعت بعض الرَّعية إلى إيجاد بديل غذائي يمكنهم من تجاوز أزمة الجوع، من خلال إحداث تنوع غذائي والذي يعتبر من بين الحلول التي تدعوا إليها "حاليا المنظمات العالمية للتغذية" في سبيل محاولة تجنّب الجوع وسوء التغذية، فقد لجأ النّاس إلى الإقتيات على جذور النباتات لسدّ الجوع باعتبارها ممكنة التّوفر بالمقارنة مع

---

[1] – ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 242 وهامش نفس الصفحة.

[2] – ابن الأبار: **المعجم** : ص 194.

[3] – جسوس عزالدين: **الكوارث والأوبئة ومدى تأثيرها على الرَّعية وبين السلطة السياسية خلال حكم المرابطين**، 65

[4] – ابن الزيات: **التشوف**، ص 183.

[5] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 270.

[6] – ابن الزيات: **المصدر السابق**، ص 2017-2018-104-124-138.

المواد الأخرى مثل اللّحوم التي لم تكن متيسّرة للفئات المعدومة، كما وفّر البحر مادة حيوية وهي الأسماك والتي بفضلها تمّ تجاوز المجاعة في بعض المدن، كما حصل في أزمور مع أبي حفص عمر بن معاذ السابق ذكره، حين جمع الفقراء، والمساكين، وصار ينفق عليهم ممّا كان يصطاده من الحوت[1] حتى اجتازوا الأزمة.

كما شهدت الفترة المرابطيّة كوارث طبيعية أخرى مثل **الزلازل، والفيضانات**، وحتى الرّياح القوية حيث دمّرت هاته الكوارث الأراضي، والمحاصيل الفلاحية، والزراعية، وبعض البُنى التّحتية، مثل القناطر التي أنفقت عليها الدَّولة أموالا باهظة لتشييدها، كما حصل مع قنطرة تانسيفت التي شيّدها علي بن يوسف، فوصفت بالعظيمة حيث أتى عليها السيل فدمّرها بالكامل، وقذفها في البحر[2]، وضربت الفيضانات مدينة طنجة سنة (532هـ/1138م)[3] فأحدثت أضرارا مادية هائلة، وتكرّر الحال سنة (536هـ/1142م) مع مدن طنجة، ومليلية، وفاس حيث تسبّبت الأمطار في شحّ المواد الغذائية وارتفاع أسعار السّلع، وإحداث أضرار بليغة بالعمران[4]، أمّا الزلازل فحسب المصادر التّاريخية فتذكره في ثلاث تواريخ فقط خلال هاته الفترة[5]، ونتيجة لهذه القلَّة والشُّح في المعلومات المتعلقة بهذا النوع من الكوارث ترتب عنها عدم وجود أيّ إشارات حول تفاصيل الأضرار، والدّمار الذي سببته في مناطق المغرب خلال فترة المرابطين باستثناء الخبر الذي أورده ابن أبي زرع حول زلزال سنة (472هـ/1080م) الذي أحدث أضرارا كبيرة بالبنايات، "والصوامع، وخلَّف قتلى وسط النّاس"[6]، إلاَّ أنَّه في الغالب الأعمّ نجد غياب صورة بيّنة توضح تعامل السلطة مع هاته الكارثة، والمرجح أنّها كانت لها أضرار بليغة بحسب الرواية السابقة، كما نجد رواية أخرى عن زلزال سنة (504هـ/1111م) والذي دام قرابة شهر[7]، وبالرّغم من طول هاته المدّة إلاَّ أنَّ المصادر، والمؤرخين لم يعطوا لها أيّ أهمية كبرى بالمقارنة مع الكوارث الأخرى، وشهدت الفترة أيضا بعض الحرائق، والتي أثَّرت على الحالة المادية، والمعيشيّة للتّجار، وهذا ما وقع في

[1] – ابن الزيات: **التشوف**، ص 183.

[2] – الادريسي: **نزهة المشتاق**، ص 235

[3] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 96.

[4] – البيذق: **أخبار المهدي**، ص 53.

[5] – كان الزلزال الأول سنة 437هـ، والثاني سنة 471هـ، والثالث سنة 504 هـ، وهذا بحسب رواية ابن أبي زرع في الأنيس ص 168، وابن عذارى في البيان الجزء الأول ص 305، وعز الدين جسوس في مقاله: **الكوارث والأوبئة ومدى تأثيرها على الرَّعية وبين السلطة السياسية خلال حكم المرابطين**، 55.

[6] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 168.

[7] – ابن عذارى: **المصدر السابق** ، ج1، ص 305.

حريق قرطبة سنة (522هـ/1128م) والذي ألحق أضرارا بسوق الكتّانين والبزّ[1]، وأمّا في المغرب فقد شب حريق في مدينة فاس (533هـ/1139م)[2] ممّا تسبب في إحداث أضرار كبيرة بممتلكات السّاكنة.

أمّا الأوبئة في العصر المرابطيّ فقد كان الحديث عنها من خلال المصادر قليل جدا، ويفتقر إلى التفاصيل الهامَّة، وهذا بالمقارنة مع أوبئة القرن السّابع هجري، فقد كانت إشارات مؤلفي كتب النوازل والحسبة، والمناقب، بالإضافة إلى الإخباريين قليلة جدا من حيث النتائج التي خلفتها هاته الأوبئة وخصوصا الوباء المشهور "بالطَّاعون" الذي يعتبر وباء فتّاكا خلّف الكثير من الموتى في تاريخ الغرب الإسلامي الوسيط[3]، وأحدث خللا كبيرا في التّوزيع الدّيمغرافي للسكان، مؤثرا على البنية الاقتصادية والفلاحية للمنطقة[4]، فقد كانت المصادر تذكرها –الأوبئة– في أغلب الأحيان مقترنة دائما بسنوات الجفاف، والقحط، مثل الغلاء، والوباء الذي ضرب تلمسان سنة (512هـ/1118م)[5]، وجفاف سنة (524هـ/1130م) الذي أثَّر على الوضعية الصحية[6]، وانتشر من خلاله الوباء، ونفس الحال مع جفاف قرطبة سنة (526هـ/1133م) الذي كان من نتائجه ظهور الوباء، فشح الأمطار، وسوء التّغدية، وقلة المياه عامل من العوامل المسّببة لظهور الأمراض، والأوبئة الفتّاكة وهذا بسبب انتشار القاذورات، ونقص النظافة في جميع الأمكنة، بالإضافة إلى لجوء بعض النّاس إلى تناول بعض الحيوانات المسبّبة للأمراض المعدية مثل الفئران، والقطط[7]، وأشياء أخرى نتيجة الجوع، والحاجة، وكان من أكثر الأوبئة فتكا بالنّاس وباء الطّاعون، وهذا بالرغم من عدم وجود تسمية له مباشرة في الحقبة المرابطيَّة، إلاَّ أنَّ المصادر التي أرَّخت للفترات التي جاءت عقب المرابطين بدأت تستعمل هذا المصطلح أكثر فأكثر، وبشيء من التَّفصيل.

ما يمكن استخلاصه من خلال هذا العرض المتعلق بمجاعات، وأوبئة الفترة المرابطيَّة، ومن خلال النصوص الموجودة، هو وجود تقصير واضح وبيّن من قبل السلطة في مواجهة مثل هاته المشاكل التي

[1] – ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 222.

[2] – **المصدر نفسه**: ص 268.

[3] – انظر: ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 325-326، ابن أبي زرع: **المصدر السابق**، ص 41- 384.

[4] – حيث ساهمت المجاعات والأوبئة في الفتك باليد العاملة في مجال الزراعة والتقليل منها فأثر ذلك سلبا على الانتاج الفلاحي، الهلالي محمد ياسر: **أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية في المغرب الأقصى خلال أواخر العصر الوسيط** ، ص 177.

[5] – ابن عذارى: **المصدر السابق**، ج1، ص 307.

[6] – ابن القطان: **المصدر السابق** ، ص 217.

[7] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 38-39، **وقسم الموحدين**، ص 27.

فتكت بالبنية القاعدية للدَّولة، المتمثّلة في الجانب المالي، والاقتصادي، بالإضافة إلى العامل البشري والذي يعتبر الرّكيزة الأساس داخل الدَّولة، فقد قضت عليه المجاعات، والأوبئة، وأحدثت خللا في التّوزيع السكَّاني، وفي النّمو الديمغرافي، كونها حدثت في هاته الفترات هجرات من طرف سكان المناطق المتضررة فقد أورد ابن عذارى حديثا يوحى بشدة نزوح سكان المغرب نحو الأندلس حين قال" **فقد انجلى أهل المغرب انجلاء عظيما إلى الأندلس**"[1] وهذا خلال مجاعة سنة (535هـ/1141م)، ويعطي أيضا هذا الحديث تصورا عن مدى كثرة الأعداد التي قامت بهاته بالهجرة، وهذا ما أثَّر كما قلنا على البنية الاقتصادية، والمالية للدَّولة، والتي كان الفلاحون من المورّدين الرئيسيين لها، والمساهمين فيها.

وما زاد هاته المجاعات والأوبئة شدة، ووطئة ظهور خطر وثورات الموحّدين الذين ساهموا في تضييّق الخناق على المرابطين من خلال ضرب مصادر التّزود، والمؤونة، وهذا من خلال تفريغ المناطق المرابطيَّة المعروفة بإنتاجها الفلاحي، فلجأ أهل هاته المناطق للفرار إلى الجبال والتَّحصن بها، كما حدث مع سكَّان منطقة السوس التي أباد الموحّدون أهلها، "وتفرق من نجا منهم"[2]، وأيضا سكّان منطقة بني تاودا الخصبة التي أباد الموحّدون غالبية أهلها، واضظروهم إلى الفرار[3]، وهذا ما عكسه عدم مقدرة جيش تاشفين بن علي على إيجاد المؤونة، والدّعم من قبل البرابرة الذين كانوا يعيشون في المناطق السهلية[4] ونظرا لعدم وجود إحصائيات تذكرها المصادر حول مقدار الانتاج الفلاحي، والزّراعي السّنوي داخل الدَّولة عبر سنوات حكم المرابطين، إلاَّ أنَّ الملاحظ من خلال الكتابات وجود إشارات إلى رخاء اقتصادي، ومالي في بدايات الدَّولة، وهذا نظرا لحالة الأمن واستتبابه في جميع أنحائها، فشجّع الفلاَّحين على الفلاحة، وزرع الأرض، ممّا سمح بتجاوز الأزمات التي لم تذكرها المصادر باعتبارها أزمات كبيرة أثّرت على الجانب الاقتصادي، والمالي للدَّولة، كون أنَّ سنة الأزمة الفعلية التي ضربت الجانب الاقتصادي والمالي للدَّولة يعتبرها ابن عذارى أنها تبدأ بعد سنة (534هـ/1140م) بسبب الحروب مع الموحّدين والمسيحين[5]، على الرّغم من أنَّ الحقبة المرابطيَّة قد شهدت فترات جذب، ومجاعة على مدى يقارب الثلاثين سنة موزعة على طول فترة حكمهم، إلاَّ أنَّ المجاعات، والأزمات التي ظهرت إبَّان ظهور الموحّدين وبشكل خاص،

---

[1] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 98.

[2] – أحمد عزاوي: **رسائل موحدية**، ج1، ص 50-51.

[3] – الادريسي: **نزهة المشتاق**، ص 249.

[4] – مجهول: **الحلل الموشية**، ص 130.

[5] – ابن عذارى: **المصدر السابق**، قسم الموحدين، ص 16.، عز الدين جسوس: **الكوارث والأوبئة ومدى تأثيرها على الرَّعية وبين السلطة السياسية خلال حكم المرابطين**، 67.

كان لها الأثر الكبير في إحداث خلل كبير في تسيير شؤون الدَّولة، وهذا بسبب انعدام الأمن الذي سبّبه ظهوره، والرُّعب الذي نشروه بين الرَّعية، فكان له الأثر الكبير في إحداث اختلالات لدورة الحياة الاقتصادية، فقد انتشرت الفوضى، وقطّاع الطرق، وأصبحت الطرق التّجارية غير آمنة وعرضة للنّهب، وتخلى الفلاحون على أراضيهم بسبب الإغارات الدّائمة، وعملية القتل التي كانت تلحقهم من قبل الموحّدين ، وقد عبّر عن كل هذا ابن خلدون حين قال" أمّا **المجاعات فلقبض النّاس أيدهم عن الفلح في الأكثر بسبب ما يقع في أواخر الدّول من العدوان في الأموال والجبايات والبياعات بالمكوس**"[1] وهذا الذي حصل بالفعل في أواخر أيّام الدَّولة المرابطيَّة.

كما أبان هذا الخلل في مواجهة مثل هاته الجوائح عند السلطة المرابطيَّة، وجود فشل ذريع في استغلال الموارد المائية التي كانت تزخر بها مناطق الغرب الإسلامي، فعلى الرّغم من المبادرات التي قام بها بعض أمراء المرابطين مثل يوسف بن تاشفين، وابنه علي بعملية استخراج وتوصيل المياه إلى المدن، وعدم ادّخار أيّ جهد في ذلك، مثل الاستفادة من الأثار الرومانية القديمة في الرّي[2]، والاستعانة بالخبرة الأندلسيّة المتمثلة في المهندس عبد الله بن يونس الذي ابتكر طريقة في ضخّ الماء من المناطق المنخفضة إلى المرتفعة، وصارت بعد ذلك معمولة بها عند غالبية المغاربة، بالإضافة إلى خبرات أندلسيّة أخرى في مجال بناء النّواعير، فصارت مدن المرابطين المشهورة من مراكش، وفاس،[3] ومكناسة[4]، ودكالة[5] جنّات عامرة بالضّياع ومصدرا مهما، ورئيسيا للسّاكنة في التّزود من كل الخيرات التي تنتجها الأرض من قمح وشعير وغلال، هذا ما طرح التّساؤل حول هذا الفشل في التعامل مع هاته الجوائح، وخصوصا المجاعات التي عبّرت عنها المصادر كما سبق بأنّها وصلت إلى حدود مقززة، ووصل بالنّاس إلى أكل خسيس الحيوان وحتى أكل الآدميين بعضهم البعض، فهذا الانطباع يعطي تصورا على أنَّ بعض مؤسسات الدَّولة كانت بعيدة كل البعد عن مشاكل، ومحن العامّة[6] ممثلة في رأس الهرم وهم الحكّام وصولا إلى الولاّة الذين لم

---

[1] – ابن خلدون: **المقدمة**، ج2، ص 109

[2] – علي محمود عبد اللطيف: **مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، إشراف: محمد عبد الوهاب فضل، 2004م، ص 187.

[3] – عن منتوجات فاس ودورها في الاقتصاد المرابطيّ انظر: **نفسه**: ص 186 وما بعدها

[4] – إبراهيم القادري بوتشيش: **تطور الفلاحة في مكناس من عصر المرابطين إلى أواخر العصر المريني**، مجلة المناهل، العدد 38، السنة الخامسة عشر، الرباط، دجنبر 1989، ص 207.

[5] – الطويل محمد حجاج: **دكالة بين الشدة والرخاء**، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، المغرب، اكتوبر 2002، ص 44.

[6] – عن بعض مشاكل ومحن العامة راجع: إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 199 وما بعدها.

يلعبوا الدّور المنوط بهم في تأمين قوت الرَّعية، ومصادر أرزاقهم، وحمايتها من المخاطر والآفات التي تتهدّدها، ومحاولة إيجاد حلول استباقية لمواجهة هاته الأخطار، كما تشير كيفيات تعامل السلطة تجاه الرَّعية في مثل هاته الأزمات إلى وجوب التّوقف حول تقييم بعض سياسات الدَّولة داخل المجتمع سواء ما تعلّق بالجانب الفلاحي ومشاريع الرعي، وصولا إلى سياسة الادّخار، والتّخزين التي لم تكن حاضرة بصورة فعّالة داخل فكر السلطة المرابطيَّة بصفة أوضح، وفي فكر الرَّعية أيضا، عكس ما سنراه مع الموحّدين من بعدهم، ممّا ساهم في إهدار لكثير من المؤونة والأقوات التي ربّما كان يمكن لها أن تساهم في تجاوز الأزمة وراحت السلطة في ظلّ هاته الأزمات الشّديدة إلى السّير في نهجها القديم[1] المتمثّل في إرهاق كاهل الرَّعية بالضّرائب المتنوّعة من ضريبة القبالة، والتعتيب، والمؤونة، وتتعسّف في بعض الأحيان في تحصيلها، وهي تعلم في نفس الوقت مدى التّذمر الذي كان حاصلا عند الرَّعية جرَّاء ذلك، لكنّها بقت مصرّة على المضي في سياستها متجاهلة أيّ ردود أفعال[2] قد تحصل جرَّاء ذلك، من خلال قيام الرَّعية بثورات وانتفاضات، وانضمام إلى الموحّدين العدوّ المتربّص الذي كان يتهدّد الدَّولة، ويشكل خطرا كبيرا عليها.

وإذا أردنا أن ننصف موقف السلطة المرابطيَّة في تعاملها مع هاته الأزمات فيمكن أن نقول إنَّ أغلب هاته المشاكل ظهرت في **المراحل الأخيرة** من عمر الدَّولة المرابطيَّة، وهي كما عبَّر عنها ابن خلدون بمظاهر، والنتائج التي تبسق نهاية الدَّولة[3]، وقد تكاد تكون حتمية بحسب قوله، فقد واجهت السلطة المرابطيَّة في آخر أيَّامها عدَّة تحديات كبرى في الشقّ السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، فقد كان الخطر الموحِّدي، والمسيحي يتهدّدها في كلّ لحظة ومن كلّ جانب، إلاّ أنّها لم تتأثّر، وحاولت في كلّ مرّة مجابهته إلى آخر لحظة، ولم تتخلى أبدا عن دورها الجهادي، والأمني في حماية الثّغور، ومحاربة حركات التّمرد التي كانت تظهر في كلّ لحظة، وفي كلّ الأماكن الخاضعة تحت سيطرتها، فلم تسقط الدَّولة حتى سقطت عاصمتها مراكش تحت الحصار الشّديد الذي فرضه الموحّدون عليها، كما بقوا في سنينهم الأخيرة محافظين على واجب الجهاد، حينما قاموا بصدّ هجومات الدَّانيين ضدّ مدينة سبتة سنة

---

[1] – بقي جميع حكام المرابطين يسيرون على هذا النهج ولم يحيدوا عنه ابتداء يوسف بن تاشفين وانتهاء بتاشفين بن علي، وهدا بحسب ما عكسته رسائلهم، راجع: عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية**، ص 129.

[2] – كما سبق وأن أشرنا إلى أنَّ الرَّعية لم تقم بردود أفعال قوية اتجاه سياسة السلطة الجبائية، إلاَّ أنَّه كانت هناك بعض من ردات الفعل في بعض البلاد، كالجزيرة الخضراء، وقرطبة، وباقي البلاد الأندلسية، لسان الدين بن الخطيب: **أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، تحقيق وتعليق: ليفي بروفنسال، دار المكشوف، ط2، بيروت، 1956م، ص 265، ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 222.

[3] – ابن خلدون: **المقدمة**، ج2، ص 109.

(538هـ/1144م) وتكبّدوا خسائر فادحة[1]، وضلّوا مرابطين في الأندلس حاميين للثُّغور متصدِّين لهجمات النّصارى إلى حين، كما أنَّ سعي الدَّولة إلى الإبقاء على سياسة الضّرائب المنتهجة نحو الرَّعية هي ضرورة أملتها عليها الظّروف المحيطة، وهذا باعتبار أنَّ الدَّولة المرابطيَّة كانت دولة عسكريّة، وحربية بامتياز، ومسألة تجهيز الجيش، وبناء الحصون، والقلاع[2] من المسائل التي لا تقبل النّقاش، والتّراجع في فكر السلطة[3]، فقد كانت الدَّولة تعي، وتقدّر مسؤولية الدِّفاع عن مناطقها، وحفظ أمن الرَّعية، فكان لزاما عليها البقاء في حالة التّأهب، والاستعداد ولو على حساب الرّعية، فكان اللُّجوء إلى مثل هاته الضّرائب نتيجة توقّف حركات الجهاد، والغزو، والتي كانت مصدرا وموردا هامّا لخزينة الدَّولة، وكان عجز هاته الأخيرة عن مواجهة أزمة المجاعة راجع إلى **النُّمو الدِّيمغرافي** الكبير الذي كانت تشهده الحواضر المرابطيَّة الكبرى، ممّا نتج عنه صعوبة في تلبية جميع مطالب الرَّعية، والوقوف على شؤونها، فمدينة مراكش يجعلها المؤرخون مدينة يتراوح عدد سكّانها 200 ألف نسمة، أمّا فاس فحوالي 36 ألفا وتلمسان ب 80 ألفا، وأغمات ب 35 ألف نسمة[4]، بالإضافة إلى باقي المدن المرابطيَّة الأخرى مثل مكناسة التي تُشير المصادر إلى أنّها كانت تضم مع جبل زرهون أمَّة عظيمة[5]، دون أن ننسى المناطق البدوية، والريفيّة والتي تعوزنا عنها الأرقام، والمعطيات حول أعداد ساكنتها، إلاّ أنَّه هناك نصوص انطباعية لا تنطق بلغة الأرقام[6] بل تحمل إيحاءات، مثل الإشارة إلى "جبل زرهون" المحيط بمدينة مكناسة، والذي كان يضم أمَّة عظيمة[7] حسب الرّواية، فهذه الأرقام الكبيرة توحي إلى أنَّ السلطة المرابطيَّة كانت تتعامل مع كثافة سكانية متزايدة على الدوام، وهذا بالرّغم من التّناقص الذي أحدثته الحروب التي كانت حاصلة بين

---

[1] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 103.

[2] – كما قلنا ورغم الأزمة المالية فقد قامت السلطة المرابطية في خصم مواجهتها للموحدين ببناء أكثر من ثلاثة وعشرين حصنا، وقامت بترميم الأسوار كترميم سور سبة الذي كلف الخزينة ألفا دينار، وقام أهالي فاس بالزيادة في جامع القرويين وإصلاح سور المدينة وبتمويل خاص منهم، انظر: البيذق : **أخبار المهدي**، ص 90–93، ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 250.

[3] – اضطر المرابطون إلى فرض ضريبة على الرَّعية تسمى ضريبة التعتيب وهي خاصة ببناء الأسوار، ابن عذارى: **المصدر السابق**، ج4، ص 73، عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 116، شعيرة، محمد عبد الهادي: **المرابطون وتاريخهم السياسي– 430–539هـ**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969م، ص 152.

[4] – هذه المعطيات مستخرجة من بحث: إبراهيم القادري بوتشيش: **أثر قيام الدول وسقوطها في التطور الديمغرافي بالمغرب في العصر الوسيط (دراسة حالة)**، مجلة كنانيش، العدد01، سنة 1999م، منشورات كلية الآداب وجدة، ص 49.

[5] – ابن غازي: **الروض الهتون**، ص 8.

[6] – إبراهيم القادري بوتشيش: **أثر قيام الدول وسقوطها في التطور الديمغرافي بالمغرب في العصر الوسيط (دراسة حالة)**: ص 42.

[7] – ابن غازي: **المصدر السابق**، ص 8.

القبائل، وبين الدُّول التي قامت في تلك الفترة الوسيطة[1]، فكانت هذه الكثافة السكّانية تشكّل عائقا كبيرا في التّحكم بمثل هاته المجاعات، والأزمات خصوصا ونحن نتكلم عن دولة في العصر الوسيط المحدودة في مؤسّساتها وأجهزتها، وامكاناتها البشريّة المتخصّصة، التي تساعدها في التّغلب على مثل هاته المشاكل، بالإضافة إلى اعتبار آخر وهو نوعية الاهتمام الذي كان حاصلا من قبل السلطة اتجاه المجاعات والاوبئة، وتركيزها بدرجة أكبر على قضايا أخرى مثل الجهاد، وتجهيز الجيش، وفرض الأمن، وحماية الثغور.

إذا فالدَّولة في العصر الوسيط كانت دولة "عسكرية بامتياز"[2]، كونها كانت تعلم في مخيالها صعوبة التّحكّم في مثل هاته الأزمات، على اعتبار أنَّ **الطبيعة** كانت من بين العوامل الكبرى المتسبّبة في إحداث المجاعات والأوبئة، وهذا ربما أقرّته بعد ذلك المجاعات، والأوبئة التي ضربت المغرب بعد المرابطين إلى أواخر العصر الوسيط، والتي أحدثت أضرارا كبيرة، وبالغة بالبنية الدِّيمغرافية لبلاد المغرب الإسلامي[3]، والتي عبَّرت عن العجر الواضح للسلطة في التّعامل مع المجاعات والأوبئة، وفشلها في التّغلب عليهما رغم كل التّدابير والاحتياطات التي اتخذتها هاته السلط في مواجهة مثل هاته الأزمات، كما كان لتصوّر الرَّعية للأوبئة في مخيالها الفكري دورا في بثّ روح الاستسلام، والرِّضى بكلّ النتائج التي يمكن أن تنتجها دون البحث عن حلول، وسبل للتّخلص من هاته الأوبئة أو التّقليل من مخلّفاتها المدمّرة، فقد كان جزءٌ من الرَّعية يعتبر الأوبئة بمثابة عقاب، وغضب من عند الله يسلّطه على العباد جرَّاء المعصية، "وكُفر النِّعم، وانحرافهم في سلوكهم"[4]، وفي نفس الوقت يعتبرها الآخرون رحمة من الله للمسلمين لكونها تمكّنهم من الشّهادة، وفي "نفس الوقت عقابا للكافرين"[5].

---

[1] – انظر القتل الذي أحدثه المرابطون والموحدون أثناء قيام دولتيهما بالساكنة، إبراهيم القادري بوتشيش: **أثر قيام الدول وسقوطها في التطور الديمغرافي بالمغرب في العصر الوسيط (دراسة حالة)**: ص 43 وما بعدها.

[2] – الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، الدار البيضاء، منشورات الزمن، 2002م، ص 31.

[3] – انظر المقال كاملا ل: الهلالي محمد ياسر: **أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية ي المغرب الأقصى خلال أواخر العصر الوسيط**.

[4] – الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، ص 29 وما بعدها.

[5] – الهلالي محمد ياسر: **المرجع السابق**.، ص 171.

المطلب الثاني: مجاعات وأوبئة الفترة الموحّديّة .

تناولت عدَّة دراسات، وأبحاث مجاعات وأوبئة عصر الموحّدين بشيء من التفصيل، والتحليل وقامت بإعطاء مجموعة من الاحصائيات لهاته المجاعات والاوبئة[1]، ونحن من خلال هذا المبحث سنحاول أن نستطلع ردود أفعال السلطة الموحّديّة، ومواقفها من المجاعات، وكيف تعاملت معها، كما سنحاول أن نسير بالموازات مع ما تناولناه في مبحث المرابطين من خلال البحث في الأليات التي حاولت من خلالها السلطة مواجهة هاته الأزمات وتجاوزها، مثل التَّخزين، والرَّي، ومحاولة الاستفادة من التنوع الغذائي الموجود من غير القمح والشعير.

شهدت الفترة الموحّديّة في تاريخ الغرب الإسلامي مجموعة من المجاعات الشّديدة، سواء كانت محلية أو عامة، كون أنَّ بعض المجاعات كان المتسبّب الأوّل فيها هو الإنسان، من خلال الحروب التي قد ينجم عنها حصار لبعض المدن، فيمنع عنها دخول الأقوات، والمؤونة، أو لمشاكل تتعلق بمسائل النّقل والتّنقّل جرَّاء ظروف سياسية أو طبيعية مانعة[2]، وقد توزّعت هاته المجاعات على طول سنوات الحكم الموحِّدي[3]، ومن خلال النّصوص التي أوردت هاته المجاعات فإنّنا نستشف مدى الضّرر، والأثر الكبير الذي أحدثته على البنية الدّيمغرافية، والاقتصاديّة للدَّولة[4]، وهذا ما يعطي الانطباع الأوَّلي إلى وجود عجر في التّعامل مع هاته الأزمة مثلما كان الأمر مع الدَّولة المرابطيَّة، بالرغم من أنَّ هاته المجاعات كما قلنا كانت نتائجها وخيمة على السكّان، والاقتصاد الموحِّدي، إلاَّ أنَّ السلطة بقيت عاجزة عن مجابهة هاته المشكلة خصوصا مجاعات ثلاثينيات القرن السّابع والتي كانت شديدة الوطأة على السكّان[5]، ولعلَّ هذا الانطباع صادر عن ردود الأفعال القليلة التي توردها المصادر رغم قلّتها في كيفية تعامل السلطة مع مثل

---

[1] – على سبيل المثال دراسة الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، ورسالة ماجستير لمزدور سمية: **المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588–927 هـ/1192–1520م)**، ومنشورات **الجمعية المغربية للبحث التاريخي**، عدد خاص بالمجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجديدة، اكتوبر 2002.

[2] – الهلالي محمد ياسر: **أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية في المغرب الأقصى خلال أواخر العصر الوسيط**. ، ص 206.

[3] – لمعرفة تواريخ وتفاصيل تتعلق بهاته المجاعات راجع: الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، ص 45، مزدور سمية: **المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط** ، ص 113، الهلالي محمد ياسر: **المرجع السابق**، ص 206 وما بعدها.

[4] – حملت النصوص ألفاظ ومعاني تعبر عن الضرر الذي خلفته هاته المجاعات من قتل ومرض مثل عبارة "خلى فيها المغرب" و"أكل النّاس بعضهم بعضا" و"كان يدفن في الحفرة الواحدة المئة من الناس"، ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 41–277.

[5] – المغراوي محمد: **المغرب في العصر الموحدي– جدلية القوة والأزمة–**، الجديدة، المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، أكتوبر 2002، ص 91.

هاته الأزمات، كالذي فعله يوسف المستنصر في مجاعة سنة (614-615هـ/1219م) عندما فتح المخازن وبيعت موادها للأقوياء، وأعطيت مجّانا للفقراء، بالإضافة إلى المساعدات المالية[1]، وقد كانت هاته المساعدات مهمّة في تحسن أحوال النّاس حسب الرّواية، وهذا الأمر مؤشر يوحي بأنَّ الدَّولة كانت تنتهج سياسة تخزين الطّعام وخصوصا لمثل هاته الأزمات، ونفس الحال كان مع بعض الأولياء حيث كانوا يدَّخرون الطّعام لأيَّام الأزمات المتمثّلة في سنين القحط والجفاف، مثل الذي قام به الشيخ أبو محمد صالح حين حثَّ مريديه على إخراج كل ما يدّخره في داره تحسّبا للمجاعة[2]، كما سعت الرَّعية أيضا إلى تخزين أقواتها وخصوصا من الحبوب تحسّبا لفترات الأزمات التي تعوّدت عليها، فقد عُرف عن أهل سبتة التّخزين، حيث بغلت مطاميرها أربعون ألفا، وهذا في الإشارة التي ذكرها محمد بن القاسم الأنصاري السّبتي صاحب كتاب "اختصار الأخبار"[3]، إلاَّ أنَّ النُّصوص تبقى قليلة لاستكشاف جميع تفاصيل هاته السّياسية، ومثل هاته التّدابير تبقى قليلة جدا بالمقارنة مع تدابير أخرى، مثل محاولة التّدخل للتقليل من غلاء الأسعار، ومحاولة توفيرها من المناطق الميسورة في حال كانت المجاعة محلية، بالإضافة إلى محاربة أنواع الاحتكار الذي كان سببا من أسباب غلاء الأسعار، وندرة المواد الغذائية الرئيسية مثل القمح والشعير فتجّار مراكش أثناء مجاعة (632هـ/1234م) كانوا يملكون حنطة تكفي النّاس مدَّة طويلة[4]، فهذه التّدابير لم تذكرها المصادر كأعمال قامت بها السلطة لمواجهة أزمة جوع الرعية، كما لم يتخل الأولياء والمتصوّفة عن دورهم في مثل هاته الأزمات من خلال إطعام الفقراء، والجيّاع، والقيام بصلاة الاستسقاء وهذا بطلب من السلطة، أو من الرَّعيَّة[5]، فقد ضحى عبد العظيم بن عبد الله بن الشيخ البلوي (ت666هـ/1267م) بمكتبته حينما باع كتبها، وتصدّق بثمنها على ضحايا القحط[6]، كما سعت

[1] - ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 267.

[2] - أحمد بن إبراهيم الماجري: **المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح**، تحقيق: عبد السلام السعيدي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الرباط، 2013م، ج2، ص 572.

[3] - رغم أنَّ صاحب الكتاب توفي بعد (825هـ/ 1421م) إلاَّ أنَّ الإشارة التي ذكرها توحي بأنَّ ثقافة التَّخزين كانت موجودة لدى السكان وأنَّهم كانوا متمكنين جيدا من التقنيات التي كانت تبنى بها هاته المطامير، محمد بن القاسم الأنصاري السبتي: **اختصار الأخبار عما كان بثغر سبة من سني الآثار**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط2، 1403هـ- 1983م، ص 42.

[4] - **المصدر نفسه:** ص 321.

[5] - الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب الموحدين**، ص 66-67.

[6] - سعيد بن حمادة: **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و8 هـ/ 13 و14 م**، دار الطليعة، ط1، بيروت، 2008 م، ص 188.

الرَّعية إلى محاولة تجاوز الأزمة بمحاولة تنويع الغذاء من خلال تناول الجراد[1]، والذي كان مشهورا تناوله عند أهل مراكش، وعند أهل السوس بكثرة[2].

كما شهدت الفترة الموحّديّة **أوبئة** فتّاكة ساهمت في إحداث خلل كبير في البنية الدِّيمغرافية للبلاد مثلما حدث مع طاعون سنة (571هـ/1175م) والذي عدَّه المؤرِّخون أخطر طاعون ضرب منطقة الغرب الإسلامي[3]، حيث لم يسلم منه لا الحاكم، ولا المحكوم[4]، وقد أحدث هذا الطّاعون اضطرابا قويا على البنية الاقتصاديّة التي نتج عنها قلة اليّد العاملة، ونقص كبير في النّشاط الفلاحي، وتعطّل حركة التِّجارة بين المدن، كما ساهم في إضعاف الرُّوح المعنويّة على السَّاكنة، والجنود في مواجهة الخطر المسيحي الذي كان يتهدّدُ الأندلس في كلّ حين، ممّا أدّى إلى سقوط بعض المدن مثل مدينة "قونقة" سنة (572هـ/1176م)[5] وهذا بفعل تشتّت ذهن السلطة بين محاولة تجاوز أزمة الطّاعون، وبين حماية الثّغور في الأندلس، على الرّغم من أنَّ المدينة بقيت تسعة أشهر وهي تحت الحصار، والسلطة الموحّديّة عاجزة عن تخليصها منه، ممّا يعطي دلالات على أزمة داخلية خانقة، وعجز في الجيش الموحّديّ في الدِّفاع عن الثُّغور الإسلامية في الأندلس[6].

ولم تنقطع هاته الأوبئة، بل تكرّرت على فترات متقطعة وكانت شديدة في كل مرة تلحق الضرر بجميع مناحي الحياة، كما كان الحال مع وباء سنة (610هـ/1213م) والذي ضرب المغرب والأندلس ووباء سنة (634هـ/ 1237م) والذي عمَّ جميع المغرب، وبحيث لا تخبرنا المصادر هنا عن أيّ محاولات من السلطة في مساعدة الرَّعية من خلال عمليات التطبيب أو عزل المرضى بهذا الوباء عن المناطق السليمة، سوى بعض الإشارات إلى وجود مستشفيات في زمن هاته الأزمات والتي من خلالها يتم تقديم

[1] – سعيد بن حمادة: **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و8 هـ/ 13 و14 م**، ص 67.

[2] – الادريسي: **نزهة المشتاق**، ص 228.

[3] – أصاب هذ الطاعون البلاد الأندلسية وجميع بلاد المغرب، فقد كان هذا الطاعون وباء عاما وليس محليا، الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب الموحدين**، ص 53، رجب محمود بخيت: **تاريخ الأندلس من الفتح إلى السقوط**، مكتبة الايمان، ط1، القاهرة، 2009م، ص 359.

[4] – أصاب هذا الطاعون الخليفة يوسف بن عبد المؤمن وأخوه السيد أبو حفص عمر لكنهما شفيا منه، إلاَّ أنَّ أربعة من إخوانهم ماتوا بسببه وهم السادة أبو عمران وأبو سعيد وأبو عبد الله وأبو زكريا، إضافة إلى أبي حفص عمر الهنتاني أحد كبار شيوخ الموحدين وأصحاب ابن تومرت وهو عائد من الأندلس، ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 136، ابن القطان: **نظم الجمان**، هامش ص 127-128.

[5] – عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الأندلس**، قسم الموحدين، ص 97.

[6] – **المرجع نفسه**: ص 97.

العلاج والاستشفاء للمرضى، وهذا ما وُجد من خلال ما يسمى "بالماريستان" الذي أنشأه الخليفة المنصور[1]، والذي من خلاله يقدم فيه العلاج وتصنع فيه الأدوية[2]، وأولاه الخليفة عناية خاصة به من حيث الانفاق على أهله، وهذا الأمر يعطي انطباعا حول مدى عناية هذا الخليفة بالمسائل المتعلّقة بالسّياسة الصّحيّة للرَّعية، وحارات المجذومين التي بناها خارج المدن لدليل على هاته الرعاية[3]، واشتهر من هاته الحارات بالأندلس مدن طليطلة، وغرناطة، وفي المغرب مراكش، وأغمات، وفاس[4]، وكان غرض هاته الحارات عزل المجذومين عن بقية النّاس لأنَّ مرض الجذام كان من أكثر الأمراض المنتشرة في المنطقة على طول السنة، وهو ما دعا السلطة إلى القيام بإنشاء مثل هاته الحارات، كما أجرى الخليفة يعقوب المنصور المال على هؤلاء الجذمى[5] تخفيفا لهم، والواضح من خلال هاته الحارات والمستشفيات أنّها كانت قادرة على تقديم الخدمة الصحيّة، والتّكفل العلاجي بالمرضى، وهذا خلال أيّام الرّخاء، وعلى طول السنة وهذا ما توضّحه عناية المنصور بمرضى المستشفى الذي أنشأه، فقد كان حريصا على راحة المرضى مادّيا ومعنويا من خلال الرَّفاهية التي كانت موجودة في "الماريستان" والسّهر على زيارتهم كل جمعة بعد الصلاة[6] إلاَّ أنَّ الاشارات لدور هاته "الماريستانات" في فترة الأوبئة والطواعين غير متوفرة تماما، ممّا يوحي أنّها لم تكن قادرة على مواجهة الكمّ الهائل من المرضى، والموبوئين في فترة ذروة المرض والوباء/ وهذا ما عكسته الأرقام الهائلة التي حصدها الوباء على طول فترة الحكم الموحّديّ، أو أنَّ الأحداث السّياسيّة والاضطرابات كانت محل اهتمام الرّواة والاخباريين أكثر من تركيزهم على هاته الأزمات، فقد شكّل الجانب السّياسيّ، والعسكريّ أُولى اهتمامات الدَّولة، خصوصا فيما تعلق بجانب تجهيز الجيش ومحاربة المتمردين وأصحاب الثّورات، بالإضافة إلى البناء والتّشييد، فقد استنزفت هاته المناحي كل خزينة الدَّولة على مدار تاريخ السلطة الموحّديّة، وكانت عاملا من العوامل التي أدَّت إلى سقوطها، وظهور حركة التّمردات، والانفصال داخل الدَّولة جرَّاء عجز الدَّولة عن إيجاد مصدر يدعم خزينة الدَّولة كونها كانت تعتمد بالأساس على

---

[1] – عن هذا انظر: عبد الواحد المراكشي: **المعجب**، ص 364.

[2] – الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب الموحدين**، ص 73

[3] – أقام الخليفة أبا يعقوب المنصور حارات خاصة بالمرضى المجذومين خارج المدن في محاولة لتفادي انتقال العدوى، وكانت كل نفقات هاته الحارات من خزينة الدولة، الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب الموحدين**، ص 75

[4] – كانت حارة المجذومين أو المرضى في فاس خارج باب الخوخة، وقد بنيت هاته الحارة بحيث تكون تحت مجرى الريح الغربية ويكون استعمالهم للماء أيضا بعد خروجه من البلد، ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 40-41.

[5] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 218.

[6] – عبد الواحد المراكشي: **المصدر السابق**، ص 364-365.

الضرائب المجحفة، والتّغريمات التي فرضت على الجميع، فكان النّظر في أحوال النّاس وحل مشكلاتهم من بين الأمور الثّانوية وهذا ما عكسته سياسة الدَّولة في حل أزمات الجوع والمرض.

كما كانت هناك بعض الجوائح الأخرى مثل الحرائق، فقد أصاب حريق مدينة فاس سنة (571هـ/1175م) وألحق أضرارا بليغة بقبة جامع القرويين[1]، وقد كان هذا الحريق مأساويا، وخسائره باهظة[2]، وكان تدخل الدَّولة من خلال إعادة بناء هاته القبة والأبواب، والتي كلّفت الخزينة أموالا عجزت عنها في بادئ الأمر لكنّها استطاعت سدِّ نفقاتها، وهذا على يد عمر بن عبد المؤمن سنة ستمائة[3] وأصاب حريق آخر قيسارية مراكش سنة (607هـ/1210م)[4] فألحق أضرارا بأسواقها، وبالتّجار الذين خسروا أموالا طائلة، وصار بعض ميسوري الحال من الذين لحقهم ضررُ الحريق يتكفّفون النّاس من أثر الخسائر الكبيرة التي لحقت بممتلكاتهم[5]، وكان تدخل الدَّولة في هاته الأزمة من خلال فرض الأمن واسترجاع الممتلكات المنهوبة من قبل اللّصوص، وردّها لأصحابها من التّجار، والحرص على إعادة بناء السوق، وتصليحه، وإخراجه في أحسن حلَّة كونه كان بتعبير ابن عذارى "**كالمرأة في وجه القصر تضيئ** "[6] أيّ أنَّه كان صورة جميلة تعكس وجه مدينة مراكش، بالإضافة إلى دوره الاقتصادي في بعث الرّواج التّجاري في المدينة[7]، وربما تبع هذا الحرص على إصلاح السوق من قبل الخليفة النّاصر تعويضات للتّجار المتضررين، كما كان هناك حريق أيضا بمدينة فاس سنة (646هـ/1248م)[8] والذي سبب أضرارا بالغة بسوقها وبمحلاّتها، بالإضافة إلى الفياضات التي أصابت بعض المدن الموحّديّة وخلفت خسائر مادية كبيرة في البنية التحتية كالقناطر، والأسوار، والمنازل[9].

---

[1] – ابن أبي زرع: **المعجب**، ص 60-61.

[2] – عبد الهادي البياض: **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الانسان في المغرب والأندلس (ق 6-8هـ/12-14م)**، دار الطليعة، ط1، بيروت، 2008م، ص 70.

[3] – ابن أبي زرع: **المصدر السابق**، ص 61.

[4] – ابن عذارى: **البيان المغرب، قسم الموحدين**، ص 257.

[5] – **المصدر نفسه**: ص 258.

[6] – **المصدر نفسه**: ص 258.

[7] – عبد الهادي البياض: **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الانسان في المغرب والأندلس**، ص 71.

[8] – مجهول: **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، تحقيق: عبد الوهاب منصور، الرباط، 1972، ص 73.

[9] – الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب الموحدين**، ص 61.

أمّا الزلازل فقد شهدت الحقبة الموحّديّة زلازل عديدة، فقد وقع في الأندلس سنة (565هـ/1170م) زلزال عظيم تهدّمت جرّاءه المنازل، وصوامع مساجد قرطبة، وغرناطة، واشبيلية[1] وكان هناك زلزال سنة (651هـ/1253م) ضرب بلاد المغرب[2]، وكانت في الغالب تتبع هاته الزّلازل هزّات ارتدادية على طول العام، مخلّفة نتائجا وخيمة على العمران والإنسان.

تبيّن من خلال معالجة مبحث الأزمات المتمثلة في المجاعات، والأوبئة التي ضربت الفترة الموحّديّة وجود عجز عن التّصدي لمثل هاته الآفات، وكيفية التّعامل معها، وهذا بسبب قوة وقوعها على المنطقة وأثرها الكبير جرّاء ما تخلّفه من نتائج كبيرة على العمران والإنسان، و نتيجة أيضا لتراكماتها التي كانت تمتد أحيانا لسنين متتالية مثل الجفاف، ممّا يؤدي في غالب الأحيان إلى استنفاذ المقدّرات التّخزينيّة للدّولة في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى الاضطرابات السّياسيّة، والفتن الداخلية التي هي بدورها عامل مهم في إحداث الخوف في نفوس الطبقة المنتجة كالفلاحين، والمزارعين، والتّجار، فيحدث من خلال هذا نقص واضح في التّزود بالمؤن، والأقوات اليومية للرعية، فالأمن، والاستقرار عامل مهم للرّخاء الاقتصادي والتّقدم الحضاري، والخوف واللاّأمن عامل مساهم في ركود الحركة الاقتصادية، والحضارية على حسب قول ابن خلدون عندما يتكلم عن أعمار الدُّول، والنّتائج التي تسبق سقوطها[3]، وهذا حقيقة ما لمسناه فعلا في تجربة الدّولة المرابطيّة، والموحّديّة في آخر أيّامهما.

المطلب الثالث: الأمن وحماية العامة

حرصت السلطة المرابطيّة على نشر الأمن، والاستقرار بين الرّعية. وهذا منذ انطلاقتها الأولى في عملية تأسيس الدّولة، فكان هذا الشقّ أولوية مهمّة ورئيسية لتثبيت أركان الدّولة داخل بيئة قبليّة بامتياز تترصد لبعضها البعض، فكان لزاما عليها في البداية إخضاع جميع القبائل، وفرض الطّاعة عليها، وهذا ما تحقّق مع البعض باللّين، والآخر بالقوة، مثل القتل الذي لحق بسكّان تامسنا، وسجلماسة، وقبائل مغراوة وبني يفرن، ومكناسة[4]، بالإضافة إلى القضاء على الثّورات، وحركات التمرد[1] التي كانت تظهر من حين

---

[1] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 110.

[2] – **المصدر نفسه**: ص 402.

[3] – ابن خلدون: **المقدمة**، ج2، ص 109.

[4] – عن هذا راجع: إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 56.

إلى آخر فتكون عامل إزعاج للاستقرار الرَّعية، وحركتها الطبيعية اليومية، كما ساهمت السلطة في تأمين الرَّعية في مدنها من خلال فرض النّظام، وحماية ممتلكاتها من النّهب والسرقة، وكان يشرف على هاته المهام داخل المدينة الحرَّاس، أو العرفاء[2]، وكانوا يقومون بهاته المهمّات في اللّيل وفي جميع شوارع المدن ودروبها.

كما سعت السلطّة في تأمين ممتلكات الرَّعية، وحفظ الأمن أيَّام الأزمات، مثل المجاعات والأوبئة لأنَّها فترات تختل فيها سيرورة الحياة العادية للأفراد، وتنشغل كل الانشغال في كيفية الخروج من هاته الأزمات، وهذا ما فعله ابن قنونة في قرطبة أثناء وباء سنة (526هـ/ 1132م) حينما كان شديدا على مثيري البلبلة داخل المدينة[3]، كما قامت السلطة المرابطيَّة بمحاربة ظاهرة اللّصوصية وقطَّاع الطرق والتي كانت منتشرة بكثرة داخل المجتمع المرابطيّ، ولكنّها بصفة فردية وغير منظّمة، كونها لم تكن تشكّل أيّ هاجس أو خطر لدى السلطة المرابطيَّة، لكنّها سعت بكل جدّية لمحاولة تعقّب أصحابها، والقضاء عليهم[4]، وقد كانت هاته الظاهرة منتشرة بكثرة في الأندلس تزاما مع نهاية حكم ملوك الطّوائف الذي مزّق أوصال البلاد، وتركها عرضة للمتربّصين من أصحاب الممالك المسيحية أمثال السيد القنبطور الذي اتخذ فرقة من قطاّع الطرق، وأراذل القوم من أشرار المسلمين لقطع السبيل، ونهب أموال النّاس[5]، غير أنَّ السلطة عجزت عن القضاء نهائيا على هاته الظاهرة لأنها ظاهرة اجتماعية تنتج عن اختلالات في النظام الاجتماعي للدَّولة جرَّاء وجود تفاوت طبقي أو إقلال اقتصادي داخل الرَّعية، أو تمركز للثروة والمال في طبقة معينة دون سواها، وهذا ما لاحظناه مع المجتمع المرابطيّ في دراستنا للطبقات في الفصل الثاني من هاته الرسالة، ممّا دعا ببعض الرَّعية إلى الاعتماد على نفسها في مواجهة هاته الظاهرة –اللصوصية وقطَّاع الطرق– من خلال وضعها للاحتياطات وتأمين نفسها من مجهودها ومالها الخاص، من خلال الحراسة

---

[1] – مثل ثورة بعض القبائل الزناتية في سجلماسة سنة (464هـ/1071 م) وسرعان ما قضى عليها القائد محمد بن إبراهيم اللمتوني، وثورة ابن الزنر سنة (491هـ/1092م)، وثورة أخرى قامت بنواحي فاس نشرت الرعب بين الرَّعية سرعان ما قضى عليها المرابطون، بالإضافة مجموعة من الثورات استمرت على طول الحقبة المرابطية مثل تورة المريدين والقضاة إضافة إلى ثورات العامة التي سبق وان اشرنا اليها في الفصل الثاني، انظر: عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين**، ص 254–255.

[2] – ابن الزيات: **التشوف**، ص 119.

[3] – ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 226.

[4] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 191.

[5] – ابن كردبوس، أبو مروان عبد الملك: **تاريخ الأندلس**، تحقيق: أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1971م، ص 103-104.

ليلا، وتهيئة الشوارع، والدّروب كما كان حاصلا في قرطبة والتي كانت تعاني من كثرة عمليات السرقة والسطو على البيوت، وممتلكات الناس[1]، كما جسَّد هذا الدّور فئة المتصوفة من خلال حرصهم على تأمين الطرقات، وحماية النّاس من الاعتداءات، والسرقة، مثل الوليّ أبا صالح عبد الحليم الهسكوري (ت 593هـ/1196م) الذي كان يخافه اللّصوص "ويجيز النّاس من المخاوف"[2]، ونفس الحال مع أبي حفص عمر بن أبي يعقوب تصولي (595هـ/1198م) والذي كانت اللّصوص "تعرف له قدرا، ويتوبون على يديه"[3].

أمّا على مستوى حماية البلاد من هجمات المسيحيين فقد كان المرابطون علامة امتياز في هذا الأمر، ففي الأندلس وبعد ضمها إلى المغرب، وانقاذها من تشرذم وانقسام ملوك الطوائف الذي مزق البلاد، وانتزاعهم حواضر المدن الأندلسية الكبرى مثل قرطبة وإشبيلية وسرقسطة والمدن الأخرى، حيث كانت سرقسطة هي آخر المدن الأندلسية التي سيطر عليها المرابطون سنة (503هـ/1110م)، في حين أنَّ مدينة طليطلة المشهورة كانت قد سقطت بيد "ألفونسو السادس" ملك قشتالة سنة (478هـ/1085م)، ولم تدم سيطرة المرابطين على سرقسطة حتى سقطت سنة (512هـ/1118م) فكانت ضربة قاسية للقوات المرابطيَّة بفقد هاته المدينة الاستراتيجية[4]، وبعد هذه الثّلمة في الأراضي الأندلسية صارت كل حروب المرابطين مع الممالك النّصرانية، مثل قشتالة، وأراجون عبارة عن حروب دفاعية بامتياز عن ما تبقى للمسلمين من أراضي في الأندلس[5]، على الرَّغم من الخلل الذي أبانه المرابطون في نظامهم الدفاعي[6] عن المدن، والقرى والأندلسية، كون أنَّ ألفونسو المحارب (ابن رذمير) كان يصول ويجول في الربوع الشرقية للأندلس كما شاء، بحيث انطلق من الشمال من مدينة سرقسطة حتى وصل إلى مالقة الساحلية دون أيّ مواجهة كبيرة ترده عن أعماله التوسعية، والتّخريبية، إلاَّ أنَّ المرابطين ورغم كل هذا بقوا مستميتين في الدّفاع عن المدن، والقرى رغم الخيانات التي كانت من قبل المعاهدين النّصارى، واستطاعوا أن يردوا كيده، وخطره الكبير في معركة "إفراغة" الشهيرة (527هـ/1134م) والتي

---

[1] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 192.

[2] – ابن الزيات: **التشوف**، ص 339.

[3] – **المصدر نفسه**: ص 309.

[4] – عن استراتيجية موقع سرقسطة واهميتها عند المرابطين انظر: عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الأندلس** – عصر المرابطين، ص 87.

[5] – عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين**، ص 179.

[6] – عبد الله عنان: **المرجع السابق** – عصر المرابطين، ص 113.

توفي بعدها ألفونسو المحارب (ابن رذمير) والذي اعتبر أكبر شخصية إسبانية كانت تشكّل الخطر على الوجود الإسلامي في الأندلس.

وكانت هاته الأحداث تجري وخطر الموحّدين في المغرب يداهم المرابطين، ويشتت أذهانهم وتركيزهم عن الخطر النّصراني في الأندلس، لكنّههم أثبتوا قوّتهم، وحرصهم في الدِّفاع عن الأندلس، وحماية المسلمين في تلك الدِّيار، كون الرَّعية كانت تعاني من غياب الأمن في الطرق، والسبل جرَّاء التّحرشات النّصرانية، ممّا اضطر بالبعض إلى الفتوى في جواز استبدال فريضة الحج بفريضة الجهاد نظرا للأخطار التي كانت تواجه الحاج في سفره[1]، كما شهدت الرَّعية للمرابطين بالجهاد، وحماية الثّغور من النّصارى جرَّاء التضحيات التي قدموها[2]، وأصبحت بعض الرَّعية في الأندلس أيَّام حكم الموحّدين تحنُّ إلى الحكم المرابطيّ جرَّاء الوضع المزري الذي وصلت إليه البلاد في حكمهم، نظرا لتقلّص رقعة المجال الإسلامي في تلك المنطقة،[3] واستغل بعض السّادة من أعيان بلنسية هذا التاريخ الجهادي للمرابطين في استعطاف الرَّعية، وكسب تأييدهم من أجل محاربة الموحّدين[4]، وهذا ما يدلّل على أنَّ قيمة المرابطين الجهادية لدى رعية الأندلس كانت موجودة وباقية لكن لظهور القومية، والثّورة الوطنية كانت أكبر من أن تعترف بهذا الفضل للمرابطين.

أمّا الموحّدون فبعد بسطهم لسطوتهم على مفاصل الدولة، حاولوا في بادئ الأمر القضاء على كل ماهو مرابطيّ، من خلال عملية التّخلص من حلفاء المرابطين، والمتعاملين معهم من القبائل الموالية لهم، وإخماد كل الثّورات التي قامت ضدّهم في تلك الفترة، خصوصا زمن عبد المؤمن بن علي، كثورة ابن هود الماسي سنة (541هـ/1146م) الذي استمال بعض القبائل البربريّة وخلعت طاعة الموحّدين ، ووصل به الأمر إلى إلحاق هزيمة كبيرة بهم، واستطاع عبد المؤمن بعد جهد أن يخمد هذه الثّورة بالقضاء

[1] – عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين**، ص 92-93.

[2] – فقد سقط في معارك المرابطين ضد النصارى كبار القادة المرابطين المعروفين بالشجاعة والبأس امثال: **محمد بن الحاج وابنه يحي** عند حدود برشلونة سنة (1115/508م) وأبو **عبد الله مزدلي وابنه محمد** سنة (509هـ/1115م) وهما يقاتلان القشتاليين.

[3] – عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين**، ص 127.

[4] – فقد اجتمع قاضي بلنسية مروان بن عبد العزيز وواليها عبد الله بن محمد بن غانية في المسجد لاستنقاذ الهمم ونفوس الرَّعية لمواجهة الموحدين وهذا في سنة (539هـ/1144م) من خلال تذكيرهم بتاريخ المرابطين الجهادي في الأندلس، عبد الله عنان: **دولة المرابطين – عصر المرابطين**، ص 355.

على متزعمها، إضافة إلى القبائل الثّائرة الأخرى وهذا في مدّة "ستة أشهر"[1]، ثم قام بعد ذلك بحملة سمّيت "بمذابح الاعتراف" وهي إعدامات كبيرة في صفوف بعض القبائل ممن اعتبرهم من المارقين، والمشكوك في ولائهم، وسمّاهم البيدق "بأهل التخليط"[2]، وقد تجاوزت هاته الإعدامات العشرون ألفا، وقد كان قبله ابن تومرت قد قام بعملية التّمييز المشهورة برفقة صاحبه عبد الواحد الشرقي والتي راح ضحيتها آلاف الضحايا من القبائل[3] وكان هذا الفعل الذي قام بها خليفتا الموحّدين غرضه القضاء على أيّ حركة مناوئة أو خيانة تحاول هدم المشروع الموحّدي الذي تحمَّل من أجله المؤسّس الأوّل الصّعاب، وبذل فيه التَّضحيات، فكان لهم الأمر في المغرب بهاته الطريقة العنيفة، والدموية، كما استطاع الموحّدون بزعامة عبد المؤمن أن يسترجعوا مديني تونس، والمهدية من النّورمان الصقليون ويعيدونها إلى حضن المسلمين، ويخلصوا رعيتها من تحرّشات ملك صقلية "روجار بن تنكرد النّورماني"، كما أعاد الموحّدون ضبط النّظام، والاختلالات التي كانت حاصلة في الأندلس جرَّاء الثّورات التي قامت بها الرَّعية، والأعيان ضد المرابطين، من ثورة القضاة، والمريدين إلى ثورات العامّة، فأعادوا الأمن والاستقرار لغرب الأندلس، واستعادوا قرطبة من القشتاليين بزعامة "ألفونسو السابع" وتوسعوا في وسط الأندلس إلى مدينة قرطبة، وأبذة، وأوقفوا تحرّشات ملك البرتغال ألفونسو الأوّل على مدن الأندلس الغربية وهذا بطلب من صاحب باجة، نظرا لما كان يحدثه جنود هذا الملك من فساد[4]، كما استعادوا ثغر ألمرية من تحالف النّصارى بقيادة ألفونسو السابع، وسعد بن مردنيش، ورغم كل هذا الجهد الموحّديّ في بسط الأمن، والاستقرار على الأندلس إلاَّ أنَّه كانت هناك عدّة اضطرابات في شرق الأندلس تحت قيادة عبد الله بن عياض، ومن بعده سعد بن مردنيش، وصهره ابن همشك حيث بقي هذا الاضطراب في شرق الأندلس مدّة عشرين عاما[5]، إضافة إلى خطر عائلة ابن غانية – علي بن اسحاق وإخوته- الذي داهم الموحّدين في المغرب، وبالضبط في بجاية، والجزائر، واستولى عليهما مدَّة، ثمَّ انتقلت هاته العائلة إلى جنوب إفريقية في قفصة، وتونس، وتوزر وأقاموا حكما هناك مع القبائل العربية، إلى أن تمَّ القضاء عليها من طرف الموحّدين، ورغم النَّصر الكبير الذي حققه الموحّدون في معركة "الأرك" سنة (591هـ/ 1195م) إلاَّ أنَّ الأمور بقيت على حالها، والمسيحيون

[1] - عبد الله عنان: **دولة الإسلام في الأندلس** – عصر المرابطين ، ص 276.

[2] - البيذق : **أخبار المهدي**، ص 72.

[3] - ابن القطان: **نظم الجمان**، ص 146-147-156، ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 68-69.

[4] - فقد فقدوا من تحرشات هذا الملك مدينة أشبونة سنة (542هـ/1147م) وشنترين، عبد الله عنان: **المرجع السابق**، ص 342.

[5] - **المرجع نفسه**: ص 365.

يهدّدون الأراضي الأندلسية، إلى أن جاءت معركة "العقاب" الشهيرة التي كانت وبالا على الوجود الإسلامي في الأندلس وحتى المغرب[1]، فظهرت الحركات الانفصالية في الأندلس مثل حركة بني هود في شرق الأندلس، وحركة بنو الأحمر في جنوب الأندلس، أمّا في المغرب فقد استقل الحفصيون في تونس بزعامة أبي زكريا بن أبي محمد عبد الواحد الذي بايع لنفسه بيعة عامة سنة (634هـ/1236م)، وبنو عبد الواد في المغرب الأوسط، والمرينيون في المغرب الأقصى، وبدأ بهذا أفول نجم دولة الموحّدين.

ومن خلال هاته الكرونولجيا المختصرة للوجود الموحّديّ في الأندلس، يمكن أن نقول إنَّ الموحّدين في الأندلس قد فقدوا من المدن، والمناطق أكثر ممّا أخذوا، ولم يستطيعوا أن يضاهوا المرابطين في حماية مكتسبات المسلمين في الأندلس، وهنا يُطرح سؤالٌ حول أهميّة الأندلس السّياسيّة لدى الحكّام الموحّدين وهذا كون أنَّ غالبية الحكّام الموحّدين قد شُغلوا بمشاكل المغرب، والتّوسع فيه، وبحركات التّمرد أكثر من الأندلس، وهو ما أحدث خللا في حماية الثّغر الأعلى الأندلسي من النّصارى المسيحيين، بالإضافة إلى الفترة الطويلة التي قضوها في محاولة القضاء على الحركات التي بقيت موالية للمرابطين في الأندلس، أمثال بنو غانية، وهذا كله شجّع الممالك النّصرانية من قشتالة، والبرتغال، وأراغون على اقتطاع الأراضي الأندلسية واحدة تلو الأخرى[2]، ممّا جعل الرَّعية في الأندلس تتوق وتحنُّ إلى حكم المرابطين كما سبق وأن أشرنا إليه، أمّا على صعيد نظام الدَّولة في توفير الأمن داخل المدن، وحماية ممتلكات النّاس والرعية وتأمين الطرق والمسالك التّجارية، فقد كانت أولوية من أولويات الدَّولة، وهذا من أجل إثبات وجودها وتثبيت أركانها، وبعث رسائل قوية إلى كلّ من تسوّل له نفسه محاولة المساس بأمن الدَّولة، والتّلاعب به فقد عرف عن الخلفاء الموحّدين حرصهم الشّديد على توفير الأمن، فقيل عن زمن عبد المؤمن بن علي "**أنَّ المرأة كانت تخرج من أقصى المغرب إلى أدناه فلا يتعرض لها أحد، وأنّ الدِّينار كان يقع من الرجل في الشارع العمومي فيبقى ملقى لا يرفعه أحد عدة أيام إلى أن يأخذه صاحبه**"[3] وقد عرف عن المرينيين تأمين الطرق التّجارية من خلال جهاز سمّي "بالرتب"، وهو عبارة عن خيام خارج المدينة يسكنها من

---

[1] – نتج عن هاته الهزيمة تصدعات داخل البيت الموحّدي وصراع عائلي على الحكم بين عبد الله البياسي وقبله أبو زيد البياسي الذي استأثر كل واحد منهم بالحكم مدة من الزمن، ثم بين أبو العلا إدريس المأمون وبين يحي بن الناصر المعتصم، راجع: مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 163- 166.

[2] – عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين**، هامش ص 337.

[3] – عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته وأثاره**، ص 392.

أهل تلك المدينة، وتقام في الطريق لمساعدة المسافرين، وحماية أمتعتهم، وتوفير المؤونة لهم ولدوابهم[1]، ويمكن أن يكون المرينيون قد استلهموا هذا التّنظيم من الموحّدين، وقد توّعد عبد المؤمن بن علي بقتل كل من يتعدّى على التّجار[2]، ونفس الأمر كان حاصلا مع الخليفة أبو يوسف يعقوب، فقد قيل في وقته "**أنَّ القوافل كانت تخرج من بلاد نول لمطة حتى تصل برقة وحدها لا ترى من يتصدى لها**"[3]، وقد عبّر عن هذا الأمن السائد في بدايات الدّولة الموحّديّة، وخصوصا عهد أبي يوسف يعقوب المنصور الرحالة العبدري من خلال كلامه وهو يتأسف على الواقع، واللاّأمن الذي وصلت إليه بلاد المغرب في زمنه[4]، علما أنَّه كان معاصرا لحكم المرينيين، والزّيانيين، والحفصيين للمغرب الإسلامي.

كما أمَّنوا الطرق البحرية والتي تعتبر مسلكا مهما للتجارة، وحركة التنقل وهذا بفضل الأسطول الموحّديّ بزعامة عيسى بن ميمون القائد المشهور، فقد كانت سواحل حوض البحر الأبيض المتوسط ممثلا في سواحله المغربية، والأندلسية عرضة لهجمات القراصنة المتكررة على المسافرين، والتّجار وهذا من قبل فئات متنوّعة من الأوربيين، ممّا دعا الموحّدون إلى إنشاء فرقة خاصة في قمع القراصنة المسيحين، والعرب على السواء[5]، متتبعين في ذلك كلّ أوكار القراصنة، وأماكن تواجدهم، كما كان حاصلا مع حصن "طبيرة" الذي كان مأوى للقراصنة المسملين بزعامة عبد الله بن عبيد الله، فاستطاعوا القضاء عليه في آخر المطاف بعد كرّ وفرّ طويل معه[6]، كما سعوا في محاربة هاته القرصنة بانتهاج الدِّبلوماسية، وهذا بإقامة المعاهدات مع الممالك، والقوى المجاورة، فقد أقاموا في عهد أبي يوسف يعقوب المنصور معاهدة السلم والتِّجارة مع بيزة سنة (582هـ/ 1186م)، ومع جنوة سنة (634هـ/ 1236م)، وكان محتوى هاتين المعاهدتين يتضمن معاقبة كل من يقوم بالقرصنة من هذين البلدين، فنشروا بفضل هاته التّدابير الاطمئنان النسبي في حوص البحر المتوسط.

---

[1] – ابن مرزوق التلمساني: **المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن**: تحقيق: مريا خسوس بغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/ 1981م، ص 429، محمد علي أحمد قويدر: **التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين (541-668هـ/1145-1269م)**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2012م، ص 61.

[2] – عزالدين أحمد موسى: **النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي**، ص 270.

[3] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 271.

[4] – عبد المجيد النجار: **المهدي بن تومرت حياته وآثاره**، ص 393.

[5] – عبد العزيز بن عبدالله: **البحرية المغربية والقرصنة**، مجلة تطون، العدد 3 و4، 1958 -1959، ص 63.

[6] – ابن صاحب الصلاة: **نظم الجمان**، ص 284.

وقد كان يشرف على فرض الأمن، والنّظام داخل المدن صاحب الشرطة، وكانت هاته الشرطة مقسمة إلى قسمين، الأولى شرطة كبرى وهي خاصة بالحكّام وأصحاب المراتب العليا في الدَّولة، والثانية هي الشرطة الصغرى خاصية بعموم الرعية[1]، وكانت هذه الشرطة ممثّلة من جهة في طبقة الحفّاظ الذين أنشات لهم السلطة الموحّديّة حاميات في قصبات المدن لحفظ الأمن[2]، ومن جهة أخرى في المسمّى الحقيقي وهو صاحب الشرطة والذي كان من وظائفه الضرب على أيدي الفجرة والرّعاع[3].

[1] - الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 279.

[2] - **المرجع نفسه**: ص 123.

[3] - ابن خلدون: **المقدمة**، ج2، ص 26.

الفصل الرابع

المظاهر الاقتصادية الكبرى لدولتي المرابطين والموحّدين وانعكاساتها على المجتمع.

- **المبحث الأول:** مقومات الاقتصاد المرابطي والموحِّدي.
- **المبحث الثاني:** السياسات الاقتصادية الأخرى مصدر هام للاقتصاد المرابطي والموحِّدي.
- **المبحث الثالث:** قراءة في السياسة الاقتصادية لدولة المرابطين. والموحدين وموقف الرَّعية منها.
- **المبحث الرابع:** انعكاسات السياسة الاقتصادية على المجتمع.

الفصل الرابع: المظاهر الاقتصادية الكبرى لدولتي المرابطين والموحّدين وانعكاساتها على المجتمع.

المبحث الأول: مقومات الاقتصاد المرابطيّ والموحدي.

المطلب الأول: مقومات الاقتصاد المرابطي[1].

سبق وأن أشرنا إلى أنَّ الدَّولة المرابطيَّة كانت دولة عسكرية بامتياز، بنت كلّ مكاسبها السّياسية والمالية من خلال قوّتها العسكريّة المتمثلة أساسا باهتمامها بقوة جيشها تسليحا، وتحفيزا[2]، فحقّقت توسعات في المغرب، والأندلس، تمكّنت من خلالها جمع مكاسب ماليّة، وماديّة كبيرة، واتخذت من هذا النمط مصدرا ثابتا، وركنا أساسا في مداخيل الدَّولة الماليّة، وقد أطلق عليه المؤرخون اسم "**اقتصاد المغازي**" المبني على كلّ ما تحقّقه الدَّولة من انتصارات عسكريّة، وما ينجر عنها من غنائم، وأموال، وأراض تنتقل ملكيتها مباشرة لسلطة الدَّولة[3]، وتصبح هي المتحكم فيها، كما كانت سياسة المرابطين في هذا الشأن تضمّ عدّة صيغ متنوعة وخصوصا ما تعلق بملكية الأرض والتي كانت هي رأس الهرم في مداخيل، ومكاسب الدَّولة، فكان من هاته الصيغ التّطييب[4]، والتّخميس، والإقطاع، وكانت ملكية الأرض لدى المرابطين تمثّل أهميّة بالغة في سياسة الدّولة، كونها تعبّر تعبيرا واضحا عن نتائج السيطرة، والسطوة داخل البلاد المفتوحة، وهذا نظرا لما كانت تسببه –ملكية الأرض والمجال– من نزاعات كبيرة، وخلافات دمويّة بين القبائل من خلال حركة التوسّعات لغرض الرعيّ، والتّجارة وغير ذلك، كما استفاد المرابطون من مصدر آخر من مصادر للأموال أطلق على هاته الأخيرة مداخيل شرعية وأخرى غير شرعية، أمّا الأولى فقد تمثلت في خمس الغنائم التي يتحصلون عليها، بالإضافة إلى الزّكاة بكل أنواعها، والخراج، والصّدقات، والأموال التي تؤخذ من غير المسلمين مثل الجزية، أمّا الثّانية فالأموال

---

[1] – أردنا من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة موجزة عن المصادر والموارد المالية الرئيسية للدولة المرابطية في جميع مراحل عمرها وهذا باعتبار وجود عدة دراسات وأبحاث قد فصلت في أنواع الموارد التي سبق الإشارة لها في هذا المبحث، وعليه كان هذا المبحث عبارة عن توطئة لمحاولة رصد مظاهر العلاقة وردود أفعال جميع طبقات المجتمع المرابطيّ اتجاه هاته السياسية سواء كانت بالسلب والايجاب، وبالعودة إلى الدراسات التي تكلمت عن هاته الموارد يمكن مراجعة: عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية**، ص 97 وما بعدها.

[2] – ابن عذارى: **البيان المغرب، قسم المرابطين**، ص74.

[3] – عزالدين أحمد موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 131.

[4] – وهي ثلث الأموال التي تؤخذ من القبائل التي دخلت في طاعة المرابطين ويترك لها الثلثان الباقيان بغرض تطهير أموالهم من الأموال الغير شرعية، ابن عذارى: **المصدر السابق**، ج4، ص 10، وعن هاته المسالة راجع: عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية**، ص 98 وما بعدها.

غير شرعية حيث تشمل الضّرائب المتعددة والتي عرف بها المرابطون مثل ضريبة القبالة، والتّعتيب، والمعونة والمصادرات التي كانت تقوم بها السلطة اتجاه الولاّة، وكبار الشّخصيات الذين تحلّ بهم العقوبات، كما كانت غنائم الحروب مصدرا مهمّا لبيت المال المرابطيّ من بداية الدعوة، وحتى إلى آخر مراحل عمر الدَّولة، فقد كان لنقص هذا النوع من مصادر المال الأثر الكبير في إحداث اضطراب كبير على استقرار الدَّولة سياسيا واجتماعيا جرَّاء توقف حركة الجهاد المرابطيَّة كونه كان عاملا مهما في اقتصاد الدَّولة المتمثل في سدِّ اغلب نفقات الدَّولة على جميع الأصعدة.

المطلب الثاني: مقومات الاقتصاد الموحّدي[1] .

لم تختلف مصادر، وموارد الدَّولة المالية عند الموحّدين عن نظرائهم السابقين من المرابطين، فقد تنوعت مصادرها ومواردها بين الموارد الشرعية والموارد العرفية[2] –وهي غير الموارد الغير الشرعية المبنية على الضرائب– وانتهاء بالمشاطرة والتغريم[3]، فقد كانت غنائم الحروب في هرم الموارد، حيث استطاع الموحّدون أن يجمعوا في بداية دولتهم أموالا هائلة من خلال حروبهم مع المرابطين، وقد كان مبدأ الخمس ساريا على كل القبائل التي لم تنضم إلى الحركة الموحّديّة، وكانت هاته الأموال موزعة ما بين النقود العينية والدواب من مواشي وأغنام والأراضي وممتلكات عقارية من مدن وضياع وأراضي فلاحية وقصور، كما كان الخراج مصدرا مهما من مصادر المال، حيث تشير المصادر إلى أنَّ خراج الدَّولة قد تجاوز مئتين وخمسين ألف دينار ذهبية[4]، حيث سعت الدَّولة إلى استثمار جميع أموالها وخصوصا العقارية والاستفادة من عائدات ذلك الاستثمار من خلال سياسة المشاركة[5].

[1] – تكلمت عدة دراسات، ومؤلفات حول مقومات، وموارد الاقتصاد الموحّدي بالإضافة إلى السياسة المالية المتبعة من قبل السلطة، وتجنبا لتكرار الحديث عن هذا، ارتأينا الإشارة إلى لمحة موجزة عن هاته المقومات من أجل رسم صورة وتوطئة تفيد القارئ في فهم المباحث القادمة والتي تنطلق من هذه المفاهيم الأولية، ويمكن الرجوع إلى دراسة الحسين أسكان السابقة **الدولة والمجتمع** لمعرفة مزيد من التفاصيل المتعلقة بالأسس الاقتصادية للمالية الموحّديّة، راجع: فوزية كرراز: **الموارد المالية في الدولة الموحّديّة بين ماهو مشروع وماهو مستحدث**، مجلة عصور الجديدة، العدد 16–17، الجزائر، شتاء – ربيع 1436هـ/ 2014–2015م، البشير غانية: **الضرائب غير الشرعية في دولتي المرابطين والموحدين وأثرها على علاقتهما مع الرعية**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 5، الجزائر، 2016م.

[2] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 147–169.

[3] – **المرجع نفسه**: ص 177.

[4] – **المرجع فسه**، ص 201.

[5] – عز الدين أحمد موسى: **النشاط الاقتصادي**، 175.

كما كانت الزكاة وأنواعها والجزية من بين الموارد الشرعية التي كانت تساهم في بيت المال الموحّديّ ومع براعة الموحّدين في إحداث تسميات مميزة لنظام الطبقات المنسوب إليهم، فقد برزوا أيضا في إحداث تسميات مميزة لبعض الموارد العرفية مثل الكلف والإستجاشة والتَّضييفات[1]، وكانت هاته النماذج عبارة عن مشاركة تحصل من قبل الرَّعية مع الدَّولة سواء في تجهيز الجيش وتزويده بالمال والموارد البشرية وتوفير المأوى والسكن أثناء تحركات الجنود للغزو[2].

أمّا الضرائب فقد سعى الموحّدون في بداية الدَّولة إلى محاولة إسقاطها ومعاقبة عمالها المتصرفين عليها وهذا ما حدث مع ضريبة القبالة التي أسقطها الخلفاء الموحّدون وتوعدوا المتقبلين بالقتل، وتعويضا لذلك وظفوا مشرفين يقومون بمهمة الجباية المتعلقة بتحصيل فوائد الاستثمار المتعلق بالخراج والذي كان يدر أموالا طائلة على الدَّولة، فقاموا بتنظيم هذا العمل وحرصوا على التّشدد في مراقبة ومحاسبة هؤلاء المشرفين القائمين على الجباية والذين ظهر منهم بعض "الخيانات وسوء التعامل مع الناس"[3]، ممّا لحقهم عقاب ومصادرة من قبل الخلفاء الموحّدين [4] وكانت هاته الميزة الغالبة على سياسة الدَّولة الموحّديّة طيلة تخليهم عن سياسة الضرائب.

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية الأخرى مصدر هام للاقتصاد المرابطيّ والموحدي.

المطلب الأول: الزراعة والفلاحة.

إنَّ شساعة الرقعة الجغرافية لبلاد المغرب والأندلس[5] وموقعهما الجغرافي وما تمتلكانه من مؤهلات طبيعية، تعطي الانطباع حول ما يمكن أن تنتجه هاته المنطقة من موارد فلاحية، وزراعية هامة، وضخمة تساهم بقسط كبير في تنشيط الدَّورة الاقتصادية للدول، وتدرُّ على بيت المال أموالا طائلة، وتحقّق في أغلب الأحيان الأمن الغذائي، والرَّخاء الاقتصادي للحاكم، والرَّعية، فقد كانت مدن عديدة أمثال فاس ودكَّالة ومكناس، ومراكش، وبجاية، وتلمسان، وسجلماسة صمّام الأمان في توفير شتى المنتوجات الزراعية، ومختلف المحاصيل الفلاحية، وفي الأندلس كانت غالبية المدن مشتركة في إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية، وكانت أهمُّ المحاصيل

[1] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 169 وما يليها.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 170.

[3] – ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 194-195.

[4] – عن هاته المصادرات والمحاسبات انظر: عز الدين أحمد موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 177، الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 177 وما يليها.

[5] – عن أهمية منطقة المغرب الجغرافية ودورها في الزراعة انظر: عز الدين أحمد موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 35 وما يليها، عيسى بن الذيب: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 270-271.

الزراعية إنتاجا هي القمح والشعير باعتباره المادّة الأساسية في طعام النّاس، وكان جلُّ التركيز على إنتاجه، فكانت نظرة المرابطين في بداية دولتهم، وتأسيسهم لمدينة مراكش منصبا على الأماكن القريبة التي يمكن من خلالها إنتاج هاته المادة الهامَّة، فكان من سهل دكَّالة، ووادي نفيس المكان الاستراتيجي لذلك[1]، على اعتبار ما يحتويه هذا السهل من خصوبة في الأرض على الرغم من قلة المياه، ما أهَّله ليكون مصدرا مهما في تحقيق فائض هائل من هاته المادة، وتصديرها محليا وخارجيا[2]، نظرا لكون هاته المادّة تدرُّ عليهم أموالا طائلة[3] جرَّاء عملية تصديرها، كما اشتهرت مدينة فاس بهذا المنتوج، وحقّقت وفرة كبيرة في إنتاجه جعلت من ثمنه مقدورا عليه لدى جميع الناس[4]، وهذا على الرغم ممّا عُرفت به أسعار القمح والشعير من ارتفاع للأسعار عبر تاريخ المرحلة الوسيطيّة للمغرب، والأندلس جرَّاء عوامل الطّلب، والقلة أحيانا بسبب الأحوال المناخية والجوائح.

كما امتازت مدينة سجلماسة بإنتاج الحنطة، وهو نفس الحال مع مدينة تنس التي كانت توجهه عن طريق المراسي، والمراكب، ونفس الأمر مع بجاية التي كانت تتوفر على كميات كبيرة منه[5]، وإذا تتبعنا أهم المناطق المنتجة لهاته المادة فقد نجدها مشتملة على غالب بلاد المغرب، والأندلس[6]، فقد كانت تسمى هاته الأخيرة ببلد الحبوب[7]، فنجد من مدنها والتي اشتهرت بها مدينة غرناطة، حتى وصفت بأنها "بحر من بحور الحنطة"[8]، وهذا بشهادة أهل الأندلس[9]، وتعود هاته الوفرة نظرا لأهميته الغذائية باعتباره غالب طعام النّاس وسهولة تحويله إلى دقيق، كما لعب الزّيتون، وزيته دورا مهمًّا في الحياة الزراعية، والتجارية داخل الدَّولة، فقد ساهم المرابطون في زيادة هذا المنتوج عندما أدخلوه إلى مدينة فاس، ومراكش، هاته الأخيرة التي عرفت بطيب زيتونها، وزيتها حتى تجاوزت مدينة مكناسة[10] في المغرب.

---

[1] – ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 19.

[2] – الطويل محمد حجاج: **الفلاحة المغربية في العصر الوسيط**، ص 45.

[3] – **المرجع نفسه**: ص 46.

[4] – الادريسي: **نزهة المشتاق**، ص 243.

[5] – **المصدر نفسه**: ص 260.

[6] – هذا ما أثبتته كتب الرحلات والجغرافيا في وصفها للمدن والمناطق في المنطقتين، وأشهر ما كانت تمتاز به من محاصيل، يمكن مراجعة كتاب: الادريسي: **المصدر السابق**، وكتاب ابن حوقل: **المسالك والممالك (صورة الأرض)**.

[7] – للطلاع على مؤهلات الأندلس في مجال القمح انظر: شمس الدين محمد المقدسي: **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت لبنان، 2003م، ص 188.

[8] – ابن الخطيب: **الاحاطة**، ج1، ص 96-109.

[9] – مؤلف مجهول: **الحلل الموشية**، ص 91.

[10] – مؤلف مجهول: **الاستبصار في عجائب الأمصار**، ص 210.

لقد كنت هاته الوفرة بالمنتوجات الزراعية، وخصوصا الأساسية في الغذاء إعلانا واضحا عن سياسة الدَّولة الزراعية، والتي أرادوا من خلالها نشرها على جميع مناطق حكمهم في المغرب، والأندلس، وهذا حسب ما تذكره الروايات أنَّ المغرب وبالخصوص قد تقلّصت فيه الرقعة الفلاحية جرَّاء عوامل اللاَّأمن الذي كان حاصلا قبل وجود المرابطين، فساهموا في تعميم الزراعة على جميع المناطق التي كانت تخضع لسيطرتهم[1].

كما يتضح أيضا أنَّ هاته المساحات التي كانت تشغلها زراعة الحبوب –القمح والشعير– وزراعة الزيتون كانت مساحات هائلة، وكبيرة بالإضافة إلى باقي المحاصيل الأخرى، فكانت تُدر على خزينة الدَّولة أموالا طائلة، متمثلة في أموال الخراج، والضرائب، والإقطاع، وكراء الأرض، ودون الرجوع إلى سياسة الدَّولة مع ملكية الأرض والتي اتسمت ببعض اللّين، وعدم الحزم[2] في الغالب، فيتضح أنَّ السلطة المرابطيَّة أرادت تجاوز هاته القضية باعتبارها قضية معقدة – ملكية الأرض– وحاولت الدخول مباشرة في سياسة زراعية بعيدة عن المشاكل، والاضطرابات التي يمكن أن تحصل من خلالها[3]، والاستفادة مباشرة ممّا تعود به هاته الأرض من أموال على خزينة الدَّولة.

لقد كانت الأراضي الخراجية مصدرا هاما للدَّولة، وللأموال خصوصا الأراضي التي يشغلها أهل الذمة والمستعربون، فقد كان المرابطون يستفيدون من خراج الأرض، ومن الجزية المفروضة عليهم، فقد تمَّ تغريب نصارى غرناطة إلى العدوة المغربية، وعدم تركهم فريسة "لألفونسو المحارب" يستفيد منهم في تعمير طليلطة ويستعملهم في الزراعة لامتلاكهم خبرات زراعية، وهذا كونهم كانوا يشكلون موردا هاما للأموال ممثلة في الجزية وأموال الضرائب التي كانت تفرض على أراضيهم الخراجية[4]، كما كان الاقطاع مصدرا آخرا للأموال، حيث يتحمّل صاحبه نفقات العُشُر المشروعة على كل مسلم، بالإضافة إلى ضرائب أخرى، كما كانت بمثابة أجور للجند أصحاب هاته الاقتطاعات يستفيدون من غلاّتها[5]، ممّا خفّف العبء في النفقات المالية للدَّولة، كما كان العشور هو أيضا موردا لبيت المال يتكلف به الخرّاصون، والذين يقدرون النّصاب الخاص للمحصول بالعشر

[1] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 194-195.

[2] – إبراهيم القادري بوتشيش: **تطور الفلاحة في مكناس من عصر المرابطين إلى أواخر العصر المريني**، ص 209.

[3] – على الرغم من أنَّ هاته السياسية لم تكن ناجحة في أغلب الأحوال حيث افقدت الدولة كثيرا من الأراضي، مثل سياسة الإقطاع والتي قام أصحابها ببيع الأراضي وقام آخرون بتملكها وصارت ملكيات خاصة، انظر: عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 129 وما يليها، عصمت عبد اللطيف دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 154 وما يليها، عيسى بن الذِّيب: **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص 264 وما يليها.

[4] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 80، محمد الأمين بلغيث: **الحياة الفكرية**، ج2، ص 814-819.

[5] – عصمت عبد اللطيف دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 223.

"تخمينا، وظنا"[1]، هذا وقد أنشأت السلطة ديوانا يسمى بديوان "المستخلص" للإشراف على جميع أراضي الدَّولة والنظر فيها زراعة وتحصيلا[2].

ورغم وجود اعتراضات على بعض من جوانب هاته السياسة في تحصيل الأموال، إلاَّ أنَّ توجّه الدَّولة الزراعي كان واضحا من خلال الاهتمام بالفلاحة، والفلاَّحين، وخصوصا في بداية قيام الدَّولة، بالإضافة إلى تشجيع الفلاّحين على القيام بعمليات استصلاح الأراضي، وفلحها[3]، وقد تمثل هذا الاهتمام من خلال عمليات الرَّي التي قام بها الخلفاء المرابطون من خلال تزويد المدن بالمياه لأغراض السقيّ، والاستعانة بالخبرات الأندلسية في هاته العملية، كما كان الحال مع مدينة مراكش التي أُستعين بعبد الله بن يونس في إجراء الماء إليها، ومدينة سبتة التي أقيمت فيها بحيرة، وتمَّ إجراء الماء منها بفضل أحمد بن ملحان الثّائر بوادي آش أيَّام الثورات ضد المرابطين في الأندلس، وهو المعروف بغناه بفضل الفلاحة والحرث[4].

لقد سعى المرابطون على تشجيع الفلاحين من أجل القيام بعملية الفلح، والحرث[5]، وهذا إدراكا منهم منهم أهمية هذا الجانب الاقتصادي في حياة الناس[6]، فقد كان هدفهم تحقيق الرّفاهية للفرد، والأمن، ولا سيما الأمن الغذائي، وهذا من خلال مشروع فقه التّحضر الذي تبنوه[7]، فقد كانت أغلب المدن المرابطيَّة تختص بمجال زراعي، وتنوع في المحاصيل، ما أدَّى إلى حصول اكتفاء هذه المدن في الغذاء، والمؤونة، بالإضافة إلى تدنّي أثمان هاته الأغذية نتيجة الوفرة، وفي نفس الوقت تنتعش خزينة الدَّولة جرَّاء العائدات من مداخيل الزّكاة، والعشور فمثلا نجد مدينة فاس مشتهرة بإنتاج القمح ممّا دعا بسكّانها إلى القيام بتخزينه في أماكن خاصة لذلك تسمى "المطامير"، وكان سعره أقلَّ ثمنا بالمقارنة مع باقي المناطق في تلك الفترة، بالإضافة إلى منتوجات أخرى حقّقت بها المدينة الاكتفاء مثل العدس، والحمص، والفول، كما شهدت الأندلس حركة فلاحية نشيطة، ومزدهرة تنوّعت من خلالها المحاصيل الزراعية بمختلف صنوفها انطلاقا من القمح، وصولا إلى التّوابل، فكانت بذلك تحقّق أمنها الغذائي، وتستغني عن استيراد المواد الأساسية للغذاء.

---

[1] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 170، عن موقف الأندلسيين من الخرَّاص: ابن عبدون: **رسالة في القضاء والحسبة**، ص 5-6.

[2] – عصمت عبد اللطيف دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 158.

[3] – علي محمود عبد اللطيف: **مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين**، ص 188.

[4] – لسان الدين بن الخطيب: **أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**: ص 264.

[5] – عصمت عبد اللطيف دندش: **المرجع السابق**، ص 165.

[6] – ابن عبدون: **رسالة في القضاء والحسبة**، ص 5.

[7] – محمد الأمين بلغيث: **الحياة الفكرية**، ج2، ص 799.

كما أنَّ المصادر لا تذكر حصول شحّ أو نقص في المنتوج خلال الأيام العادية، فقد كان الفلاّح الأندلسي شعلة من النّشاط، والعمل بفضل الظروف المهيَّئة له من خصوبة في الأرض، ووفرة في الماء، وتشجيع من قبل السلطة، بل إنَّ النّقص الذي أصاب المحاصيل الزراعية في الأندلس، وتخلّي بعض الفلاحين عن ممارسة هذا العمل راجع بالأساس إلى العوامل البشرية كفقدان الأمن، والضرائب المجحفة اتجاه الفلاّحين، إضافة إلى العوامل المناخية المتمثلة في قلة الأمطار، والكوارث الطبيعة، وخصوصا منها الجراد الذي كان وبالا على الفلاحين، ومحاصيلهم.

وعندما نريد الوقوف على تقييم للسّياسة الفلاحية للمرابطين خلال فترة حكمهم، يجد الباحث نفسه أمام فريقين من الآراء، والمواقف لباحثين متخصصين في هذا المجال قاموا بإعطاء أحكام حول الوضعية الفلاحية المرابطين من حيث الازدهار والرُّقي أو عكس ذلك؟ وهذا على حسب منهج كلّ مؤرّخ، وحسب المصادر والشواهد التي اعتمدوا عليها في أحكامهم، ولقد عبّر صراحة عن هذا الاختلاف الأستاذ محمد الأمين بلغيث حين قال "**وبعد استعراضنا لحالة الفلاحة في الأندلس في عصر المرابطين، وجدنا تناقضا كبيرا بين ما كتب كلّ من عز الدين موسى، وكمال السيد أبو مصطفى، وحسن على حسن، وما تصفه أعمال إبراهيم بوتشيش**[1]، فوصف هذا الاختلاف بالتّناقض مدعاة إلى البحث حول أسبابه، ومصادره، وخصوصا عندما تتعلّق بباحثين متخصّصين في المجال التاريخي الأندلسي، فاستوجب علينا القيام برصد لمواقف وأراء كل من هؤلاء لمحاولة فهم هذا التّناقض، والاختلاف في الآراء، وهذا على سبيل الأمانة العلمية، وتجنبا للتَّجني على هؤلاء الباحثين المجتهدين في حقل التراث الأندلسي.

يقول حسن علي حسن في حديثه عن الزراعة المرابطيَّة "**تقدّمت الزراعة بالمنطقة خلال عهد المرابطين، وحتى حكم النّاصر الموحّديّ، وزارد الانتاج الزّراعي، وشهدت البلاد وفرة في المحصولات**"[2] مرجعا هذا إلى عناية ولاّة الأمر بقيام زراعة ناجحة في البلاد[3]، كونهم قاموا بتوفير الأمن والاستقرار الذي هو مدعاة للاستثمار الفلاحي، فأنشأوا المشاريع السَّقوية مثل النّاعورة التي بناها علي بن يوسف على نهر تانسيفت لتقوم بعملية توزيع المياه للسّقي، ويذهب إلى هذا القول الباحث "دندش عصمت" عبد المجيد فيقول "**فاهتم المرابطون بالزراعة اهتماما عظيما**"[4] وتجسّد هذا الاهتمام من خلال التّشجيع

[1] - محمد الأمين بلغيث: **الحياة الفكرية**، ج2، ص 804.

[2] - حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس** ، ص 232.

[3] - **المرجع نفسه**: ص 232.

[4] - دندش عصمت عبد المجيد: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 164.

الذي لاقاه الفلاّحون من قبل السلطة على الحرث، والفلاحة كونها هي "العمران، وفيها العيش"[1]، أمّا عزالدين أحمد موسى فيقدم عرضا حول الفلاحة في عصر المرابطين مبْنيّا على ثلاث محاور، وهي الأمن، والضرائب والري[2]، ويذهب إلى ذكر الجهود المرابطيَّة في سبيل تطوير الزراعة من خلال عمليات الغراسة، والمساقاة[3] ومشاريع الرّيّ التي قامت بها الدَّولة مع ذكر المشاكل التي كانت تعتري الفلاح، وخصوصا مشكلة الضّرائب التي كانت حاجزا على انتشار الفلاحة بشكل أوسع[4]، مبتعدا في أسلوبه عن التّنقيص أو التقليل من اهتمام السلطة بالفلاحة، ويعتبر أنَّ المرابطين كانت لهم اسهامات في شَغل جميع أراضي العدوة المغربية بعملية الفلح والغراسة نظير توفير الأمن الذي حققوه و الذي يعتبر عاملا كبيرا في هذا المجال الاقتصادي الهام[5].

ونجد رأيا آخرا وهو لا يتماشى بقدر كبير مع الآراء السابقة، حيث نلمح فيه نوعا من التّشاؤم، والنقد في التّوصيف اتجاه السياسة الفلاحية المرابطيَّة، وكان هذا الرأي ممثلا في الباحث إبراهيم بوتشيش، وهذا من خلال طروحاته المبنية بالأساس على السّياسة الضريبية في الحكم على الوضعية الفلاحية خلال عصر المرابطين والتي كانت وبالا على الوضعية الاجتماعية للفلاّح كونه صار في أسفل الهرم الاجتماعي الطبقي في سبيل البحث عن لقمة العيش[6]، وهذا جرَّاء الممارسات التي كانت حاصلة من قبل السلطة، وكبار الملاّك، وعمّال الضّرائب من خرّاص، ومتقبّلين[7]، بحيث كانوا يقاسمونه جهده، وعرقه من غلاّت الأرض، ويضيف بوتشيش في نظرته أنَّ طريقة الزّراعة المرابطيَّة كانت بدائية كونها تعتمد على الدورة الزراعية الثلاثية، التَّزبيل، وقلب الأرض واستعمال وسائل إنتاج بدائية مثل الثور، والزوج في الحرث[8]؟!.

كما نجد أقوالا أخرى، وبدرجة أكبر تُعتبر أكثر نقدا ممّا ذهب إليه إبراهيم بوتشيش، وعز الدّين عمر موسى، وهي صادرة عن مجموعة من الباحثين نلمح من خلال آرائهم، وطروحاتهم انتقاصا، وبصورة رهيبة من سياسة المرابطين الفلاحية، فيرى أحد الباحثين أنَّ المرابطين لم يكونوا يهتمون بالفلاحة، والفلاح كونهم كانوا

[1] – دندش عصمت عبد المجيد: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 165.

[2] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 157.

[3] – عن مبحث المساقاة في الأندلس انظر: سعيد بن حمادة: **الماء والانسان في الأندلس**، ص 39

[4] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 172.

[5] – **المرجع نفسه**: ص 158-159.

[6] – إبراهيم القادري بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 179.

[7] – إبراهيم بوتشيش: **إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2002م، ص 79-80-92.

[8] – إبراهيم القادري بوتشيش: **تطور الفلاحة في مكناس من عصر المرابطين إلى أواخر العصر المريني**، ص 210.

يرون أنَّ هذا العمل مرتبط بالمذلة، والخضوع في عرفهم[1]، ويذهب آخر إلى نفي جهود المرابطين الفلاحية زاعما قلّة وجود الإشارات المتعلّقة بتنمية المجال الفلاحي بسبب اهتمام المرابطين بالتِّجارة أكثر من الفلاحة[2]!، ويختم آخر هذا الكلام، ويعتبر أنَّ كل مشاريع الغراسة، والبستنة التي شهدتها المدن المرابطيَّة ماهي إلاَّ إفرازا للسياسة الضريبية اتجاه الفلاحين، ومبناها الأموال السلطانية التي كانت تؤخذ منهم، والتي تعتبر المشاريع السابقة مجرد اهتمام استهلاكي تَرَفِي لا يشكّل القوام الاقتصادي للدَّولة، ويدخل في ما يسمى بالفلاحة السلطانية[3]، ولعلّ هذا الرأي الأخير هو من أشدِّ هاته الأقوال انتقادا، وتوصيفا في حق سياسة المرابطين الفلاحيّة.

وإذا أردنا أن نصل إلى تقييم حقيقي لأيّ سياسة اقتصادية أو اجتماعية لأيّ دولة فإنَّه من الواجب عدم إهمال النّظرية التي سمّاها علماء الاجتماع بأعمار الدول، فهاته النّظرية مهمّة جدا للغاية في أيّ تقيم أو توصيف أو نقد لأي فعل حضاري أو نشاط بشري، فبداية دولة المرابطين تختلف كل الاختلاف عن المراحل التي سبقت ما قبل السقوط، حيث إنَّه لا يمكن المقارنة بزهد، وورع يوسف بن تاشفين مع باقي الخلفاء الأخرين، بالإضافة إلى جهد الرّجل في الجهاد، وسعيه الحثيث إلى تثبيت أركان الدَّولة، وخلق الرّفاهية للرعية في إطار مشروع فقه التّحضر، فالباحث يمكنه أن يلمس تلك المشاريع الفكرية، والحضارية التي قام بها الرجل كون فترة حكمه كانت فترة أمن، وقوّة على جميع الأصعدة، فقد استطاع أن يتغلّب على أغلب التّحديات الدّاخليّة والخارجية، فقد عُرف عن المرابطين في بداية الدَّولة إلغاء جميع الضّرائب غير الشرعية، والاكتفاء فقط بما هو شرعي، وهذا ما عبّرت به الرَّعية الأندلسية حينما كانت ترى الوجود المرابطيّ في الأندلس بمثابة الخلاص من الاستبداد الذي كان مسلّطا عليهم من قبل ملوكهم[4]، والمتمثّل في الضّرائب التي كانوا يؤدونها لهم، محاولين خلق نوع من الأمن، والطمأنينة لدى الرَّعية، ومدركين مدى أهميّة هذا الجانب في نفوس النّاس، وموقفهم من السلطة القائمة آنذاك، وأيضا من أجل خلق ذلك الجوّ الذي يسمح بالقيام بالممارسة الفلاحية، لاعتبار أنَّ الفلاحة تعبر تعبيرا مباشرا على استقرار الشعوب داخل أراضيها جرَّاء العوامل المساعدة على ذلك.

---

[1] – محمد الطويل: **الفلاحة المغربية في العصر الوسيط**، دبلوم الدراسات العليا، الرباط، كلية الآداب، 1987-1988، ص 202.

[2] – مسعود كربوع: **النظام المالي للدويلات الإسلامية بالمغرب الإسلامي (من القرن الثاني إلى التاسع هجري)**، رسالة دكتوراه دولة، إشراف: مسعود مزهودي، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017-2018، ص 455.

[3] – رشيد اليملولي :**الضرائب في الغرب الإسلامي وأثرها في التاريخ السياسي، (441-868هـ/1049-1464م)**، رسالة دكتوراه في التاريخ، إشراف: محمد تضغوت، كلية الآداب والعلوم، المغرب، 2010-2011، ص 46.

[4] – عن الأقوال التي ذكرت المرابطين بأنهم أبطلوا جميع الضرائب وقطع المغارم في بداية الدولة انظر: **مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري**: ص 120.، البكري: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، ص 164، ابن عذارى: **البيان المغرب**، ج4، ص 11، عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 164، عز الدين جسُّوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية**، ص 99-100.

وأمّا المرحلة التي بدأت فيها الدَّولة بفرض الضّرائب على جميع القطاعات دون استثناء فهي مرحلة اضطرابات، وفتن، كانت تريد الدَّولة إنقاذ نفسها من السّقوط، والانهيار بأيِّ حال كان، ولا يمكن لها أن تعيير أدنى اهتمام لأيّ نشاط أو فعل حضاري أو اقتصادي، بل تركّز كل جهودها نحو الجانب العسكري، والتّسليحي الذي تراه العامل المنقذ لها من الزّوال، والاندثار، إذ هو الحارس، والمناعة لجسم الدَّولة[1]، بحيث لم يكن للدَّولة من خيار آخر عدا الضرائب، وخصوصا ما تعلّق بالأرض وما تنتجه، كونها كانت دائما في الواجهة لتغطية وسدِّ أيّ نفقات، وحاجات الدَّولة العسكرية، كما وجب الانتباه إلى أنَّه وبالرغم من المهام الجهادية والعسكرية التي كانت تقوم بها الدَّولة، وخصوصا في البلاد الأندلسية والتي تتطلب نفقات كبيرة، إلاَّ أنَّ السطلة كانت في غنا عن مثل هاته الموارد، ولم تلجأ إليها إلاَّ مع ظهور حركة ابن تومرت سنة (515هـ/ 1121م)[2] والتي أحطلت الأوراق، وقلبت الموازين في الدّاخل المرابطي، ونعني به العدوة المغربيّة، كونها ضربت مصادر التّمويل الغذائي، والمالي، وأحدثت انشقاقات كبيرة داخل القبائل خصوصا مصامدة جبل درن، هذا الأخير الذي يعتبر الخزّان الغذائي لدولة المرابطين.

إذا فسياسة المرابطين الضريبية هي سياسة شاملة مسّت جميع القطاعات دون استثناء، وأيُّ ضرر يصيب قطاع ما إلاَّ وتضرّرت معه باقي القطاعات الأخرى، بحيث أنّه لا يمكن أن نبني تقيمنا لسياسات الدَّولة في العصر الوسيط إلاَّ ونراعي دراسة تداعيات الأسباب المشتركة –مثل الضرائب– على باقي المجالات لنرى مدى التأثير الذي نتج عن هاته السّياسات، بمعنى أنَّ السّياسة الضريبية التي كانت منتهجة في المجال الفلاحي المرابطيّ ورؤية بعض الباحثين لها على أنّها كانت لها أضرارا كبيرة على الفلاحين، واجب علينا أن ندرس تداعياتها أيضا على التِّجارة، والصناعة، وغيرها من المجالات، ومن ثمّ القيام بمقارنة بين النّتائج المتحصّل عليها للوصول إلى أحكام شبه قطعية مبنية على مقارنات موضوعية، فلا يمكن للفلاحة أن تزدهر إلاَّ بوجود صناعة وتجارة متطورة، وإذا تضرر قطاع فتداعياته تكون أكيدة ونتائجه عكسية على قطاع آخر، مثل فقدان الأمن في البلاد له وقع كبير في إحداث شلل، وركود إقتصادي كبير على شتىَّ المجالات، ولا يختص بمجال واحد فقط، فهو أولوية من أوليات السلطة لتحققها لإنجاز أيّ مشروع حضاري.

لقد كانت السّياسة الفلاحيّة المرابطيَّة كما درسها بعض الباحثين[3] تسير بوتيرتين حسب نظرية أعمار الدُّول، فكانت منقسمة إلى مرحلتين، مرحلة قوة وازدهار بسبب الاستقرار، والأمن، والرّعاية من قبل السلطة

[1] – عز الدين جسُّوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية**، ص 107.

[2] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 167.

[3] – عصمت عبد اللطيف دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 164 وما يليها.

ومرحلة ضعف، وتدهور مردها للفتن، والخطر الموحّدي، وكانت المرحلة الأولى نتيجة الاصلاحات الزراعية واجتهادات الحكام المرابطين الذين لم يبخلوا في سبيل تطوير هذا الشقّ الاقتصادي المهمّ، من خلال تهيئة جميع الشروط المناسبة كالاعتماد على الخبرات الأندلسية المؤهلة في هذا المجال، محاولين إعطاء نفس جديد للمجال الزراعي في البلاد ودعمه، وتشجيعه من خلال دعم مجال البستنة، والفلاحة المسقية، وحاولوا إدخال المبادئ العلمية في عملية الغرس، والزّرع من خلال مبدأ التجربة، والاختبار القائم على أسس علمية بعيدة عن العفوية والتلقائية في الغرس، والزّراعة[1]، بحيث أنّهم جعلوا من هاته المزارع مخابرا لدراسة علوم الزراعة تحت إشراف علماء تلك المرحلة[2]، وكانت مزارع "جبل الشرف: بإشبيلية بتربتها الحمراء، ومساحاتها التي تمتدّ من الشمال إلى الجنوب بحوالي الأربعين ميلا[3] شاهدة على الإنتاج الزّراعي عالي الجودة لمختلف المحاصيل، وخصوصا للزيتون وزيته الذي أعتبر أجود الزُّيوت، وأطيبها[4]، وجعلوا بذلك من إشبيلية، ومدن أخرى مثل المرية، وبلنسية من أهمّ الحواضر الزراعية في ذلك العصر[5]، وشاهدة على تلك القفزة الحضارية في المجال الزراعي.

أما الفلاحة في زمن **الموحّدين** فكانت تكملة في الغالب لسياسة المرابطين الفلاحية، فبعد معالجتهم لمشكلة الأرض التي ورثوها عن المرابطين، والمتمثّلة في ضَياع أراضي الدَّولة بين الملاَّك، وبين سياسة الاقطاع انتهجت السلطة سياسات متنوّعة اتجاه هاته الأرض، فكانت ما بين احترام الملكية الخاصّة، وما بين التّربيع إلى المناصفة[6] في الغلاّت اتجاه الأراضي التّي فتحت عنوة[7]، وما بين التملّك التّام لأراضي الثّائرين، وكانت هاته الأخيرة من الأراضي تحت إشراف ديوان المستخلص أو ديوان الضيّاع[8]، وهو المكلّف بالوقوف على كل

---

[1] – توفيق أمين الطيبي: **كتب الفلاحة الأندلسية (أرجوزة ابن ليون التجيبي في الفلاحة)**، مجلة الدعوة الإسلامية، كلية الدعوة الإسلامية، العدد السادس، طرابلس ليبيا، 1989، ص 360.

[2] – من أمثال إبراهيم بن محمد بن بصال (ت 499هـ/ 1105م) وابن اللوينغو (ت 499هـ/1105م)، محمد الأمين بلغيث: **الحياة الفكرية**، ج2، ص 798-799.

[3] – شكيب أرسلان: **الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية**، ج1، ص 199.

[4] – محمد البشير العامري: **دراسات حضارية في التاريخ الأندلسي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 1433هـ – 2012، ص 219.

[5] – محمد الأمين بلغيث: **الحياة الفكرية**، ج2، ص 798-799.

[6] – التربيع يقصد به مشاركة الدولة الأراضي مع الغير مغارسة أو مساقاة، وكانت الدولة تأخذ الربع إذا كان السقي بالآلات، وتأخذ النصف إذا كان السقي طبيعيا، راجع: الحسن أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 160.

[7] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 137.

[8] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 255، عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 140.

المسائل المتعلقة بهاته الأراضي، مزارعة، ومساقاة[1]، وخصوصا ما تعلق بتحصيل الأموال **الخراجية،** والتي كانت تدرُّ على خزينة الدَّولة أموالا طائلة، فكانت محاصيل الغراسة الشجرية تدرُّ على الدَّولة أموالا كبيرة، فكان حب زيتون فاس، ومكناس، وتازة مجتمعا يساوي مئة وعشرة ألاف دينار[2]، كما وصل خراج بجاية، وإشبيلية إلى مئتا حمل[3]، بالإضافة إلى خراج تلمسان، وإفريقية والذي وصل إلى نفس القيمة السابقة، مع اشتمال هاته الأحمال على الأموال الصامتة والتي يقصد بها الذهب، والفضة، وغيرها من المعادن الثّمينة، كما كانت عائدات القمح، والشّعير على بيت المال ممّا لا تعدُّ، ولا تحصى حتى وصفت بأنَّها بلغت مثل الجبال[4] في الوفرة والكثرة.

وسعت السلطة الموحّديّة إلى تحصيل الزكاة من الفلاّحين، وتشدّدت فيها، باعتبارها دولة دينية حريصة على تطبيق مبادئ، وأحكام الدّين الإسلامي[5]، وكانت الزّكاة المتعلّقة بالفلاحين مقتصرة في الغالب على ما يسمى "بالعشور" أو "الأعشار"، وكانت هذه الزّكاة تشمل صدقة الماشية، والمنتوجات الزراعية، والواردات والصادرات التجارية[6]، ويقوم بهاته الوظيفة عامل الأعشار، والمكلف بتقدير زكاة الحبوب فقط دون غيرها من باقي المحاصيل، مثل الزيتون، والعنب، والزبيب، والتي تقدر من طرف "الخرّاص"، لأنَّ الخرص في الحبوب غير مشروع[7].

لقد حاول الموحّدون إيلاء أهمية للفلاحة باعتبارها جانبا اقتصاديا مهمّا، ومصدرا هامّا لمداخيل الدَّولة المالية، فقد ساروا في ذلك على مجموعة من المحاور المهمة، وحاولوا تطبيقها على الواقع، تمثّلت أُولى هاته المحاور بالأساس في **التّخلّص نهائيا من مشكلة الأرض،** وهذا من خلال مبدأ ابن تومرت القاضي بتكفير كل مخالف ممّا يعني رجوع ملكية أراضي هؤلاء لسلطة الدَّولة، فأصبحت بالمجمل غالبية الأراضي تحت نظر السلطة، وتحت إشرافها المباشر[8]، وعبر ابن غازي عن هذا المشهد بقوله" **صار النّاس عمّارا في أملاكهم يؤخذ منهم نصف**

---

[1] – عصمت عبد اللطيف دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 158.

[2] – بتصرف، ابن غازي: **الروض الهتون**، ص 3.

[3] – الحسن أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 164.

[4] – ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 148.

[5] – انظر حرص الموحدين على وجوب تحصيل هاته الشعيرة الإسلامية من خلال: رسالة عبد المؤمن بن علي لطلبة بجاية، ليفي بروفنسال: **مجموع رسائل موحدية :من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، الرسالة الثالثة والعشرين، ص 133.

[6] – الحسن أسكان: **المرجع السابق**، ص 168.

[7] – الونشريسي أبي العباس أحمد بن يحي: **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والمغرب**، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2011م، ج4، ص 277.

[8] – داوود سلامة عبيدات: **الموحدون في الأندلس**، ص 141.

الفواكه الصيفية، والخريفية، وثلث غلة الزيتون... فكان النّاس من ذلك في جهد عظيم، ومحنة شديدة لا يتجرأ أحدهم إلى أن يقطف من ملكه حبة واحدة"[1].

أمّا المحور الأخر فهو يتعلق **بفرض الأمن**، والذي يعتبر عاملا مهمّا في العمل الفلاحي، والزّراعي فقد شهد المغرب استقرارا في المنطقة الغربية، وهذا بالرّغم من التّهديدات الدّاخلية، والخارجيّة التي كانت تتعرض لها الدَّولة من قبل العرب الهلالية في إفريقية، ومن قبل ابن مردنيش في شرق الأندلس، ومن قبل الممالك المسيحيّة في الثّغر الأعلى الأندلسي، إلاَّ أنّه ورغم ذلك فإن منطقة المغرب قد عمّت فيها الزراعة[2] عكس الأندلس، والتي ظلّت تتأرجح بين اللاَّأمن، واللاَّإستقرار، ممّا لم يسمح للفلاحين بالقيام بأعمالهم بشكل مستمر، فاضطرّت السلطة الموحّديّة لطلب القوت من العدوة المغربية[3].

كما سهرت الدَّولة على تشجيع عودة الفلاحين الفارين إلى أراضيهم للعمل فيها، وحثّ الجند على مراقبة الزّروع، وإن عبّرت هاته الأفعال عن توجّه الدَّولة الواضح للاعتناء بالفلاحة، فهي من جملة الأعمال الاصلاحية التي قامت بها السلطة الموحّديّة، والمتمثّلة في عمليات الريِّ التي قام بها الخلفاء من شقّ لقنوات المياه وجلبها على مدى كيلومترات، كما حدث في إشبيلية، وسبتة، وسلا، والرّباط معتمدين على خبرات المهندسين الأندلسيين أمثال الحاج يعيش هذا الأخير يرجع إليه الفضل في بناء صهريج مراكش في عهد الخليفة عبد المؤمن، ثم استمر من بعده الخلفاء في هذا المسلك، حيث قام الخليفة يعقوب المنصور ببناء ساقية معلّقة لجلب المياه من أحد الأودية[4]، وكان اهتمام هؤلاء الخلفاء بالرّي اهتماما كبيرا[5] يدلُّ على حرصهم الشّديد على تدعيم هذا النَّمط الاقتصادي للدَّولة .

واهتمّ الموحّدون أيضا بالزراعة المسقية في محاولة إيجاد بديل للزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار أو كما تسمى بالزراعة البعلية[6]، وهذا في محاولة منهم استغلال المناطق التي لا تصلح لزراعة الحبوب وما شابهها بالإضافة إلى الاحتياط من مواسم الجفاف، والتي كانت تتسبّب في أزمات اجتماعية تتمثل بالأساس في

---

[1] - ابن غازي: **الروض الهتون**، ص 9.

[2] - عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 160.

[3] - **المرجع نفسه**: ص 162.

[4] - داوود سلامة عبيدات: **الموحدون في الأندلس**، ص 143.

[5] - للاطلاع أكثر على أعمال الري والسقي التي قام بها الخلفاء الموحدون انظر: عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 180 وما يليها.

[6] - داوود سلامة عبيدات: **المرجع السابق**، ص 143-145.

المجاعات، بالإضافة إلى الانحسار في الأراضي الزراعية جرّاء الخطر الهلالي، والنّورماني في المنطقة الشرقية، فطوّروا نموذجا فلاحيا جديدا يعتمد على البحائر، والبساتين، وهي عبارة عن مساحات كبيرة مغروسة من عدّة أنواع من الأشجار الثَّمرية، وخصوصا شجر الزيتون، والتي يمكن من خلالها أن تساهم في رفع العبء عن المحاصيل التقليدية من القمح، والشعير، ويعطي تنوعا غذائيا، ويوفر للسوق، والرَّعية منتوجات فلاحية أخرى أمثال الزيتون، والكروم، وأشجار الفواكه المتنوعة، وسعو بذلك إلى مضاعفة هاته المحاصيل من خلال تعميمه على باقي مناطق الخلافة[1]، وقد دعمت هاته البساتين، والبحائر بتقنيات فريدة في الرّيّ قام بها ملاكها، وخصوصا من الخلفاء مثل الخليفة عبد المؤمن، وابنه يوسف، ومن بعده يعقوب، والنّاصر، وولاتهم أمثال والي مكناسة محمد بن وجاج، فتمّ عمل الصهاريج الكبيرة لسقاية هاته البساتين، والبحائر معتمدين على خبرة الأندلسيين كأحمد ابن ملحان الذي اهتم بإنشاء بساتين للخليفة عبد المؤمن، والحاج يعيش المالقي الذي تكلّف بإيصال الماء إلى بحائر إشبيلية، "وبناء محبس داخلها"[2]، فكان من نتائج هاته الرعاية ازدهار هاته المحاصيل الزراعية التي عُنيت بغراسة الزيتون، والكروم، وباقي الفواكه الأخرى من الكتّان، والليمون، والرمان، والتين، والبطيخ.[3]

ويمكن اعتبار أنَّ هذا النَّوع المطوّر من الزراعة المسقية قد أعطى تصورا على حدوث اكتفاء غذائي محلي يمكّن الرَّعية من خلاله سدَّ حاجاتها الغذائية، وهذا من خلال المحاصيل المحلية التي تنتجها هاته البحائر والبساتين نظرا لوفرتها الكبيرة، كما يقوم بتوجيهها –الرعية– إلى عدم التركيز على نوع واحد من الزراعة، وهي الزراعة البعليّة التي تعتمد بالأساس على مياه الأمطار، فأحدث هذا النّوع من الفلاحة تشبّعا في المحاصيل الغذائية دعت البعض إلى القيام بعملية التّخزين، ومساهما في تدنّي كبير لأسعار هاته السّلع حتى وصفت بالرخيصة، ممّا أعطى الفرصة للجميع باقتنائها، وممّا يدعم هذا الطّرح ما ذكره أصحاب كتب الجغرافيا مثل ابن حوقل، والحميري في كتابيهما حينما يصفان على التّوالي مدينة قسطيلية، وتوزر، فيقول الأوّل عن قسطيلية "**وسعر الطّعام بها في سائر الأوقات غال لأنّه يجلب إليها، ولا يزرع بها من الشعير ولا القمح إلاَّ زرعا تافها**"[4]، أمّا الحميري فيقول عن توزر "**وسعر طعامها غال في أكثر الأوقات لأنه يجلب إليها والحنطة**

---

[1] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 195.

[2] – ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 378.

[3] – عن هاته المحاصيل راجع: عبد المنعم الحميري: **الروض المعطار في أخبار الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس ، مكتبة لبنان، ط1، بيروت لبنان، 1975م، ص 544-541- إبراهيم القادري بوتشيش: **تطور الفلاحة في مكناس من عصر المرابطين إلى أواخر العصر المريني**، ص 213-214، . داوود سلامة عبيدات: **الموحدون في الأندلس**، ص 141 وما يليها.

[4] – ابن حوقل: **صورة الأرض**، ص 67.

والشعير بها قليلان"[1]، فالقولان يشيران بوضوح إلى أنَّ المناطق التي لا تقوم بالفلح، وخصوصا ما تعلَّق بمادتي القمح والشعير تكون الأسعار فيها غالية نتيجة الندرة، وكثرة الطلب، فقد كان أهل الأندلس يضطرون إلى استيراد طعامهم من العدوة المغربية نتيجة قلة إنتاج القمح والشعير، على الرغم من أنَّ الأندلس كانت معروفة بإنتاج هاته الأنواع من المحاصيل الزراعية فما بالك بمدن لا تعتمد بالأساس على إنتاجه، بالإضافة إلى أنَّ عملية الاستيراد التي تحصل لهاته المحاصيل يترتب عنها الكثير من الزيادات في ثمنها الأصلي عكس التي تباع في مناطق انتاجها، وهذا جرَّاء احتساب تكاليف مختلفة مثل تكاليف النقل.

لقد عبر الموحّدون من خلال اهتمامهم بالفلاحة والفلاحين عن وعي كبير بما يضمن للرعية الرَّخاء الاقتصادي، والأمن الغذائي، ويعود على الدَّولة بالفائدة المالية، وكانت محاولاتهم واضحة في محاولة تعمير جلِّ المناطق بمختلف المحاصيل الزراعية بالرغم من التّحدّيات الكبير التي كانت تواجههم، فنجحوا في مناطق وفشلوا في أخرى جرَّاء الاضطرابات الأمنية التي كانت تتهدّد العمل الفلاحي خصوصا في الجهة الشرقية وبعض مناطق الثَّغر الأعلى، والجهة الشرقية من الأندلس.

المطلب الثاني: التِّجارة.

يقول الباحث حسين جسُّوس في حديثه عن الدَّولة المرابطيَّة " **ولم يكن النشاط التجاري الكبير والنشيط يستفيد منه النظام المالي أو البنية الاقتصادية للدَّولة، ولم تحظ التِّجارة ولا طبقة التجار بما يكفي من الاهتمام من قبل الحكام، فهذا النظام المالي كان يعتمد على عائدات الأرض، ويغفل المورد الكبير الذي تدرُّه التِّجارة** "[2]، فمن خلال هاته المقولة التي قدمت وصفا عاما حول وضعية التِّجارة وأصحابها في عصر المرابطين، يمكننا أن نطرح بعض التّساؤلات حول طبيعة هذا النشاط التّجاري، ومظاهره التي لم تستطع السلطة بمشروعها الحضاري التي كانت تنشده من الاستفادة منه، وأيضا حول العوائق، والمشاكل التي واجهت المرابطين في استغلال موارد هذا المجال الضخمة.

الناظر للرقعة الجغرافية التي كانت تحكمها الدَّولة المرابطيَّة يجدها منطقة كبيرة، وواسعة، تعكس واقع الحال عن مدى النّشاط، والحركة التجارية التي يمكن أن تشهدها المنطقة، وهذا بالنظر لعدّة أسباب، أهمّها

---

[1] – الحميري: **الروض المعطار**، ص 144.

[2] – عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية**، ص 108.

يتمثل في الموقع الجغرافي الهامّ الذي شكّل معبرا مهمّا للقوافل التّجارية من المغرب الإسلامي، وبلاد الأندلس شمالا نحو الممالك الأوربية، وباتجاه الجنوب نحو بلاد السودان، وممالكها، كما كان حوض البحر المتوسّط ميدانا لهذا النّشاط ليشمل جميع البلدان المطلة عليه، وموفّرا ديمومة اقتصادية، وعلاقات تجارية بين مختلف هاته البلدان فيما بينها، وقد اشتملت هاته الحركية الاقتصادية الكبيرة على تنوّع هامّ، وكبير في السّلع، والمنتوجات تصديرا واستيرادا ممّا خلق تنوعا لدى الرّعية لممارسة مختلف المهن، والصّنائع التي يمكن أن تعود بالربح، والفائدة عليهم وقد تكلّمت المصادر، والدّراسات عن نوعية السلع التي كانت محل هاته المبادلات، فشملت مختلف المنتوجات الزراعية، والصناعية، والحيوانية[1]، والمواد المعدنية النّفيسة ممثلة في الذّهب والفضّة، وقد كانت هاته الحركيّة التّجارية تخضع بالأساس إلى الأوضاع الأمنيّة التي سعت السلطة إلى توفيرها من خلال تأمين الطرق التّجارية والقضاء على تحرّشات الممالك النّصرانية في الأندلس، وعلى الرغم من عدم وجود معلومات مباشرة حول قيمة هاته المعاملات، والمبادلات التّجارية والتي من خلالها يمكن معرفة القيمة التقديرية حول مساهمة التِّجارة في العوائد المالية لبيت المال المرابطي، وهذا من خلال وجود سجلات أو دواوين تسهر على تقيّيد قيمة جميع المبادلات الكبيرة، والتي يمكن من خلالها معرفة قيمة العوائد المترتبة عنها، إلاَّ أنَّنا يمكن أن نستخلص بعض الإشارات من خلال القيمة الكبيرة التي وصلت إليها العملة المرابطيَّة، والمتمثلة في الدّينار الذهبي المرابطيّ والذي وصل وزنه ما بين 4.72 غ إلى 4.86 غ ومشتملا على نسبة تفوق 92% من الذهب الخالص وهذا ما يُنبأ على مدى قوة الاقتصاد المرابطيّ آنذاك من حيث قيمة النَّقد، فقد وصل إلى أن أصبح عملة دولية متداولة على طول منطقة البحر المتوسّط، وشمال إسبانيا، وغرب فرنسا[2]، حتى وصفه أحد الباحثين بدولار العصور الوسطى[3]، وأيضا من حيث وفرة المادة الأولية التي سُكّت بها هاته النّقود وهي مادة الذهب التي كانت ترد اليهم من بلاد السودان، وخصوصا من مدينة "أودغشت" التي كانت معروفة بإنتاج هاته المادة[4] بالإضافة إلى مناجم أخرى في عدوة المغرب كانت تؤخذ منها مواد أخرى مثل النّحاس، والفضة، والتي كانت

---

[1] – عن هاته السلع والمواد انظر: عصمت عبد اللطيف دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 195 وما بعدها، الحبيب الجنحاني: **المجتمع العربي الإسلامي–الحياة الاقتصادية والاجتماعية–** مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2005م، ص 161.

[2] – عز الدين جسوس: **السلطة المرابطية – الرمزي والمتخيل–**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، مارس 2019، ص 42.

[3] – أمين توفيق الطيبي: **النقود العربية انتشارها وأثرها في أوربا في القرون الوسطى (دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس)**، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، مجلة المؤرخ العربي، العدد 19، العراق، 1981م، ص 7- 24.

[4] – عن تجارة الذهب في إفريقيا وعلاقة لمتونة بهاته التجارة راجع كتاب: بوفيل: **تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير**، ص 129.

تستعمل أيضا في سكّ العملة[1]، كما عبرت هاته الحالة عن مدى ذلك النّشاط التّجاري، وحركة المبادلات التّجارية الدّاخلية، والخارجية الواسعة التي كانت تقيمها الدَّولة المرابطيَّة، وتجارها مع الدُّول، والممالك والامبراطوريات المجاورة، وحتى البعيدة.

كما أشارت المصادر أنَّ يوسف بن تاشفين قد ترك بعد وفاته آلاف القطع الذهبية، ومئات الألاف من الورق لدى بيت المال، حيث قدِّر الذّهب بخمسة وأربعين ألف ربع[2]، أيّ ما يعادل 567000 كلغ[3] وأمَّا الفضّة بثلاثة عشر ألف ربع[4]، أيّ ما يعادل 163800 كلغ[5]، ممّا يعبر عن حجم التَّداول الهائل الذي كانت تمثله هاته العملات الذهبية، والفضية داخل الدورة الاقتصادية لدى السلطة المرابطيَّة، ويشير إلى أنَّ بيت المال كان يستفيد بقدر كبير من هاته الأموال النّقدية، ولم يتأثر بتاتا بأيِّ مظهر من مظاهر العجز أو نفاذ الأموال.

والمتتبع لهاته الوتيرة التّجارية النّشطة يجدها تتماشى بالتّوازي مع شقّين مهمّين، وأساسين داخل الاقتصاد، وهما الجانب الأمني، والجانب الفلاحي الزراعي، حيث يعتبر الأول عاملا مهمّا في النّشاط التّجاري وحافزا للتّجار بالقيام بعمليات التّسويق الكبرى عبر كافة نطاق الدَّولة[6]، أمّا جانب الزّراعة والفلاحة فقد كان بمثابة المورد الأوّل، والرئيسي للتَّجار للقيام بعملياتهم التجارية، والمشتملة بالأساس على المنتوجات الفلاحية والتي كانت مساهمة في هاته الحركة التجارية النشطة، بالإضافة إلى أنّها كانت مساهمة في التّبادل التّجاري وعمليات البيع من خلال نظام المقايضة.

---

[1] – استخرجت الفضة من منجم تازرارت في جبل درن، ومنجم عوام بمنطقة فازاز، وبمنطقة تامدولت بأحد المناجم الواقعة في قدم جبل باني(4) وفي تدمير وجبال حمة بجانة وإقليم كرتش من أعمال قرطبة وألبيرة ولوشة، في منطقة الأندلس، أمّا النحاس من منجم تيحامين وبلاد جزولة بالمغرب وغرناطة وألبيرة وكذلك ألمرية التي اشتهرت بالصناعات النحاسية، بولقطيب الحسين: **الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي في القرنين(5و6هـ)**، مجلة الاجتهاد، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، بيروت، دار الاجتهاد، شتاء العام 1413هـ/1993م. ص 77-78، الحميري: **الروض المعطار**، ص24.

[2] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 137.

[3] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 201.

[4] – ابن أبي زرع: **المصدر السابق**، ص 137.

[5] – الحسين أسكان: **المرجع السابق**، ص 201

[6] – حيث سعت الدولة إلى تأمين مختلف الطرق البرية والبحرية وتوفير الأمن والراحة للمسافرين والتجار من خلال إنشاء مراكز خاصة للتوقف وتزويدها بالفنادق والمطاعم، عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 198.

كما حاول المرابطون من خلال سياستهم الاقتصادية، والتّجارية محاولة استيعاب هذا الزّخم، والنّشاط التّجاري الكبير، من خلال إنشاء الأسواق، والقيساريات التي كانت المعرض الأساس لجميع المنتجات الصناعية، والفلاحية، فحاولوا تنظيمها من خلال وضع أُطر، وقوانين تسيّر هاته الهياكل، ويسهر على هذا التّنظيم جهاز الشرطة، والعريف، والمحتسب، وكان هذا الأخير بمثابة المنظّم للسّوق، ومكلّفا بالوقوف على مراقبته من أيّ اختلال أو تجاوزات في المعاملات، مثل الغشّ، والتّدليس وغير ذلك، وكانت له كامل الصلاحيات في فرض العقوبات على كلّ مخالف، كما أوكلت إليه مهمة جمع المكوس والتي كانت توجه إلى بيت المال، حيث كانت عوائد هاته المكوس كبيرة نظرا لتنوع عروض التّجارة من مختلف الصناعات، وأنواع المنتوجات الفلاحيّة، والمعدنية بالإضافة إلى تجارة الرقيق والعبيد، والتي كانت منتشرة في ذلك الوقت في مختلف أسواق البلاد.

ومما يلاحظ، أنَّ التّجار لم يظهر عليهم أيّ تذمّر من هاته المكوس والضرائب أيَّام وزمن الأمن والاستقرار، وهذا ربما نظرا للمداخيل المرضية الذي كانت تدرها أعمالهم التجاريّة عليهم جرَّاء النّشاط الذي كان في المنطقة، والاقبال الكبير على التّجارة والذي كان يسمح لتجارتهم بالرّواج الدّائم، كما نجد أنَّ أغلب ردود الأفعال الرافضة للضّرائب والمكوس سجلت في مراحل اللاَّأمن، وحالة اللاَّاستقرار، ومرحلة ضعف الدَّولة أثناء ظهور الموحّدين الذين سعوا إلى خنق اقتصاد الدَّولة، والمجتمع[1] من خلال ضرب مقوماته الأساسية المتمثلة بالأساس في ضرب طرق المواصلات، وبنشر الرّعب، والخوف داخل التّجار، والرّعية، بالإضافة إلى تحرشات الممالك النصرانية في الأندلس، وهذا ما جعل الدَّولة توجه كل نظرها لمواجهة هذا النوع من الخطر من خلال التركيز على الجانب العسكري، وتسليح الجيش دون النظر إلى أيّ جانب آخر مهما كانت العواقب التي يمكن أن تحلّ بباقي السياسات الأخرى سواء ما تعلق بالفلاحة أو التّجارة.

كما كان لازدهار التّجارة البحرية المرابطيَّة، وعلاقتها مع بعض البلدان، والمدن الدَّور الكبير في تحصيل الضرائب والمكوس على المنتوجات التي كانت تمر عبر الموانئ المرابطيَّة، والتي شهدت ازدهارا، وحركيّة كبيرة مثل ميناء مالقة، وألمرية، وبلنسية، هذا الأخير أوجد به المرابطون قبّاضا متخصّصون لفرض الرّسوم على السلع التي كانت تعبر من خلاله[2]، والمتتبع للحركيّة التي كانت تشهدها هاته الموانئ من خلال نشاط العبور

[1] – عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السلطة السياسية المرابطية**، ص 115.

[2] – توفيق مزاري عبد الصمد: **الجهاد البحري في عهدي المرابطين والموحدين**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، إشراف أ.د. بلغيث محمد الأمين، تخصص تاريخ وحضارة، جامعة الجزائر،1428-1429هـ/2007-2008م، ص 188.

التي تميزت به من مختلف أنواع السّلع الصناعية، والزراعية بالإضافة إلى تجارة الرقيق، يجد أنَّ هاته المكوس لم تكن تؤثر بالشّكل الكبير الذي قيل عنه بأنّها كانت سببا في تدنّي النّشاط التّجاريّ، وسخط التّجار من هاته السياسة، بل إنَّ هاته الموانئ كانت تشهد إقبالا واسعا من مختلف الجنسيات سواء كانت من الممالك النّصرانية المجاورة مثل الإيطاليين، والصقليين، والفرنسيين، أو من الهنود، والصينين، والمشارقة من بلاد الشام، وقد وصل الاستقرار في المناخ التجاري إلى إقامة هؤلاء التجار فنادق خاصة بهم للقيام بمعاملاتهم، وهذا مثل ما فعله تجار جنوة حينما أقاموا فندقا في مالقة نظرا لأعمالهم التجارية الكبيرة[1]، كما لعب اليهود والأندلسيون المدجنون دورا هاما في تنشيط العملية التجارية نظرا لخبرتهم في هذا المجال، وأيضا إلى علاقاتهم الخارجية، والداخلية مثلما هو الحال مع اليهود الذين كانت لديهم شبكة من العلاقات مع بعضهم البعض في الداخل الأندلسي، وفي الخارج[2]، وهذا ما أعطى الانطباع على مدى هذا الاستقرار التّجاري.

ويمكن أن نخلص من هذا المبحث، إلى أنَّ المرابطين ورغم غياب سجلات واضحة، وإشارات تشير إلى مدى دور العوائد التّجارية المتمثلة بالأساس في المكوس والضرائب، ومساهمتها في بيت المال المرابطيّ مع باقي الاقتصادات الأخرى، وبالإضافة إلى عمر الدَّولة القصير، والذي لم يتح الفرصة إلى ظهور سياسات واضحة من الدَّولة اتجاه التِّجارة، والتّجار، ما أدَّى إلى إعمال النُّظم التقليدية، والتقديرية في تحصيل المكوس والضرائب وعدم توثيقها في سجلاّت رسمية، ما أتاح الفرصة إلى ظهور فساد مالي من قبل المتقبّلين، والخرَّاص أضَّر بسمعة الدَّولة لدى الرَّعية، وخلَّف بعض ردود الأفعال العنيفة اتجاه السلطة المحلية، إلاَّ أنَّ الوصف العام الذي ساد هذا الجانب الاقتصادي هو النّشاط الكبير، والزَّخم المالي، والمادّي الذي شهدته أغلب الحواضر المرابطيَّة ومدنها بدء من المغرب، ووصولا إلى حواضر الأندلس العامرة، كما كانت الحركة التّجارية البحرية شاهدة على تلك المبادلات بين الأندلس ومختلف الأقاليم المجاورة، فقد عرف عن مدن بلنسية، ومالقة الازدهار التّجاري والمالي جرَّاء ما كانت تشهده هاته الموانئ من مبادلات، وسلع ضخمة كانت تمر عبرها إلى الممالك النصرانية المجاورة، وإلى عموم أوربا المتوسطية، ولولا أنَّ الجانب الأمني الذي كان يؤرق المرابطين في المغرب، والأندلس متمثلا في الموحّدين، والممالك النّصرانية، وحرص الدَّولة على الجهاد، وحماية الثّغور، وتأمين الطرق البحرية والبرية من القراصنة، وقطّاع الطرق لكان يمكن أن نرى أزهى مرحلة اقتصادية كان سيشهدها الغرب الإسلامي

[1] - توفيق مزاري عبد الصمد: **الجهاد البحري في عهدي المرابطين والموحدين**، ص 189.

[2] - **المرجع نفسه**: ص 197.

تحت راية واحدة، إلاَّ أنَّ حقيقة هاته التحديات الأمنية كانت ضربة قاضية للدَّولة شتّتت قوتها، وأفقدتها جميع مواردها المالية، وأحدثت العديد من المشاكل في سياساتها الاقتصادية سواء تعلق بالفلاحة أو التِّجارة.

أمَّا **الموحّدون** فقد سعوا إلى محاولة تدارك عيوب سياسة المرابطين التجارية، وحاولوا القضاء عليها نهائيا، كونهم كانوا يرونها أنّها سياسة مجحفة، وظالمة أثَّرت على النُّمو والتَّطور التجاري، وكبحت روح المبادرة للتّجار، فأسقطوا المغارم، والمكوس، والقبالات، وحاربوا أصحابها، وتوعدوهم بالقتل، وفرضوا رقابة صارمة على أمناء الأسواق[1]،والعمال المشرفين المكلفين بالتحصيل المالي للدَّولة من مختلف المجالات، وكانت نتيجة هاته الرقابة الصّارمة وجود محاسبات كبيرة قام بها الخلفاء الأوائل للدَّولة على هؤلاء المشرفين، والعمال، والأمناء تنوعت ما بين المصادرة، والعزل، وصولا إلى القتل[2]، وهذا ما يدل على عدم التّسامح في المال العام الذي فرضته الدَّولة على عمّالها، كونها كانت تدرك مدى أهمية هاته السياسة في مواجهة التّحديات الكبيرة المتمثلة في حجم الانفاق المالي اتجاه موظفي الدَّولة، خصوصا الجيش الذي كان يستنزف أموالا طائلة، بالإضافة إلى عمليات البناء الضخمة التي كانت تقوم بها الدَّولة[3]، هذا ما شجّع نمو التِّجارة الداخلية في تلك المرحلة من عمر الدَّولة .

أمَّا من حيث الواقع الفعلي للتجارة فقد كانت مداخيل الدَّولة مرتكزة على التِّجارة الخارجية والتي كانت تمر عن طريق الموانئ حيث قامت الدَّولة بإنشاء ديوان الاشراف المكلّف بمراقبة كل صغيرة، وكبيرة كانت متعلقة بالتِّجارة البحرية، فأوكلت إلى هذا الدّيوان مراقبة الأنشطة التّجارية خصوصا ما تعلّق منها بالتّجار الأجانب، والغرباء[4]، بالإضافة إلى المهمّة الأكبر وهي جمع الضرائب، وقد كان لهذا الدّيوان مكاتب خاصة سميت بمكاتب جباية المكوس[5]، والتي كانت متعلّقة بكل المواد التّجارية التي كانت تمر عبر الميناء، فكان لزاما على التّجار، وخاصة الأجانب دفع هاته المكوس للسماح لهم بممارسة نشاطهم التجاري، وقد قُدّرت موارد

---

1 – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 334.

2 – عن هاته المحاسبات للعمال والمشرفين راجع: الحسن أسكان: **المرجع السابق**، ص 179-180، محمد علي أحمد قويدر: **التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين**، ص 137 وما يليها.

3 – حيث كان الخلفاء الموحدين مولعين بالبناء والتشييد، فقد قاموا ببناء المدن الجديدة وتشييد الجوامع وبناء الحصون والجسور والقناطر ممّا استنزف المال الكبير من بيت المال، ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 229.

4 – عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 287.

5 – محمد علي أحمد قويدر: **المرجع السابق**، ص 58.

هاته المكوس المتعلقة بميناء سبتة ما بين الخمسمائة إلى السبعمائة دينار في اليوم[1]، أيّ ما يساوي مئتين وستة عشر ألف دينار في السنة مع إضافة باقي الموانئ التي كانت أكثر نشاطا في الأندلس مثل بلنسية، وميورقة، وما يمكن أن تدرّه على خزينة الدّولة طوال السنة.

وفرض الموحّدون ضريبة العشر على التّجار الأجانب، باستثناء الجنويين الذين فُرض عليهم الثُّمن (8%)، "واستثنوا أيضا المسلمين الغرباء"[2] من هاته الضريبة، وكانت هاته الضريبة لازمة على كل التّجار، والموانئ ولا يمكن التّخلي عنها إلاّ في حالات يمكن تكييفها في سبيل دعم، وتشجيع التِّجارة الخارجية، فقد كانت تختلف من ميناء لآخر، بحيث أنّها كانت تقدر في ميناء بجاية بالعشر عكس باقي الموانئ الأخرى .

وفي حقيقة الأمر فقد ساهمت هاته السياسية في تشجيع التّجار الأجانب على المجيئ، والاستثمار داخل الدَّولة بأموال كبيرة تصل إلى الألوف من الدَّنانير[3]، فكان هؤلاء التّجار بمثابة ورقة الانفتاح على الأسواق الخارجية، وكان اليهود أبرزهم نظير ما كانوا يملكونه من خبرة في هذا المجال، بحيث أنّهم اشتغلوا في كافة المهن، وكل أنواع السّلع التجارية خصوصا ما تعلق بتجارة المعادن النّفيسة من الذَّهب، والفضَّة، والمرجان وباقي السّلع الأخرى مثل تجارة الرَّقيق، كم تميزوا بعلاقاتهم القوية، وشبكة اتصالات مع التّجار اليهود في مختلف البلدان، فكانوا أكثر سيطرة على التِّجارة من النصارى[4]، كما كان الفضل لنتائج هاته السياسة الموحّديّة الجيّدة في التِّجارة راجع إلى إقامة اتفاقيات تجارية مع الممالك الإيطالية يضمن لهاته الأخيرة حريّة التِّجارة في جميع البلاد الموحّديّة، فكانت هناك اتفاقية شفهية لم يتوفر نصها في المصادر أقامها الجنويون مع الخليفة عبد المؤمن مدّتها خمسة وعشرون سنة وهذا في حوالي سنة (555هـ/1160م)، وكان محورها العام ضمان السلم والأمان لرعايا الدولتين[5]، كما كانت هناك في سنة (582هـ/ 1186م) معاهدة صلح بين بيزة والموحّدين في زمن أبي يوسف يعقوب المنصور سمّيت بمعادة الصّلح والتِّجارة تضمن لكلا الدولتين التِّجارة، والأمن في المتوسط، وعدم التعرض لبعضهما البعض، بالإضافة إلى محاربة القرصنة[6]، كما كانت هناك اتفاقية أقامها

---

[1] - **المرجع نفسه**: ص 58.

[2] - عز الدين موسى: **المرجع السابق**، ص 276.

[3] - **المرجع نفسه**: ص 279.

[4] - محمد علي أحمد قويدر: **المرجع السابق**، ص 158.

[5] - Jehel, J: **les génois en méditerranée occidental fin XLE –Début XIV e siècle ebauche d un stratégies pour un empire**, s. I. 1993. P: 38

[6] - محمد علي أحمد قويدر: **المرجع السابق**، ص 228.

حاكم سبته علي بن خلاص البلنسي عامل الموحّدين مع مرسيليا سنة (625هـ/1228م) تسمح لتّجار الدولتين بحرية التِّجارة، ولا تقيّدهم بأيِّ شيئ، فكانت الخمور من بين المواد التي سمح لهم بالمتاجرة بها[1].

لقد سمحت هاته الاتفاقيات، والعلاقات التّجارية بتوفير الجوّ الملائم للتّجار الأجانب، من خلال إقامة استثمارات كبيرة لأموالهم داخل الدَّولة، وهذا ما أكدته مجموعة من الدراسات الاحصائية، والتي قامت برصد رؤوس الأموال التي كانت محل استثمار من قبل بعض الممالك الأوربية داخل السوق الموحّديّ في بلاد المغرب بالخصوص، ومن بين هاته الدراسات نجد دراسة تعود لـ (Hilmar C. Krueger)[2] حيث قام برصد الأموال التي استثمرتها جمهورية جنوة مع بعض المدن الموحّديّة الساحلية، وهي سبته، وبجاية، وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات (550هـ و560/ 1155م و1164) حيث بلغت قيمة الأموال المستثمرة 6015 ليرة جنوية، أمّا في الفترة الممتدة مابين سنوات (578 و587هـ/ 1182 و1191م) فقد بلغت قيمة الأموال المستثمرة في عموم بلاد المغرب 17029.34 ليرة جنوية[3]، كما كانت هناك استثمارات أخرى مع باقي الممالك الأوربية مثل البندقية، وبيزة، وصقلية، وباقي الممالك الإسبانية الأخرى[4]، وهذا ما يعبر على مدى النّشاط التّجاري الكبير الذي كان يسود المنطقة، ورؤوس الأموال الضخمة التي كانت تتداول بها، بالإضافة إلى العوائد المالية الكبيرة التي كانت تستفيد منها الدَّولة الموحّديّة جرَّاء المناخ الآمن الذي فرضته في بلاد من خلال سياستها التجارية، والاقتصادية.

وسعى –التجار– من خلال المناخ العام للتجارة إلى مراقبة أعماهم التجارية، وإتمام جميع معاملاتهم وعقود البيع من خلال ما وفرته الدَّولة لهم من الفنادق التي خصصتها لهم، حيث وجد في هاته الفنادق المترجمون، وأمناء التّسعير[5]، وقامت – الدَّولة – بتوفير كل ما يلزم لهؤلاء التّجار من خدمات داخل هاته

---

[1] - CHOVIN, Gisèle: **Aperçu sur les relations de la France avec le Maroc**. **Des origines à la fin du Moyen-Age**, pp 276-277.

[2] - H.C. Krueger: « **Genoese Trade with North-west Africa in the XIIth Century** », ***Speculum***, 8, 1933, p. 380

[3] - Dominique Valérian: **BOUGIE**, **PORT MAGHRÉBIN**, **1067-1510**, Publications de l'École française de Rome, Rome, 2006, p 602

[4] - عن هاته الاستثمارات وعلاقات الدولة الموحّديّة التجارية مع هاته الممالك ينظر إلى: غربي بغداد: **العلاقات التجارية للدولة الموحّديّة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران– الجزائر، 2015م، ص 176 وما بعدها.

[5] - محمد علي أحمد قويدر: **التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين**، ص 121.

الفنادق، فأصبح المغرب قبلة لهم، ولنشاطاتهم، ممّا حذا ببعض ولاّت الموحّدين، وبعض التّجار المسلمين إلى دعوة التّجار الأجانب إلى المجيئ إلى المغرب، والتّجارة به[1]، وهذا نظير ما توفر من جو يساعد على القيام بالعمليات التجارية دون مشاكل، ودون أيّ خطر يمكن أن يتهدّد أموالهم.

المبحث الثالث: قراءة في السّياسة الاقتصادية لدّولة المرابطين، والموحّدين وانعكاسها على المجتمع.

سعت السلطة المرابطيَّة من خلال بناء دولتها الجديدة في الغرب الإسلامي إلى محاولة خلق ذلك القالب المؤسساتي الذي يمكنها من خلاله تنظيم شؤونها في شتّى المجالات، ويسمح لها بالوقوف على واجباتها ومسؤولياتها اتجاه رعيتها، فلجأت إلى خلق مجموعة من السّياسات التي بفضلها يحصل السير الحسن لأمور الدَّولة، وتصلح به حياة الناس، فظهرت نماذج هاته السّياسة في الفلاحة، والتِّجارة، والصناعة، وربما كانت هاته الأخيرة – الصناعة – من خلال الوقوف على رصد بعض مظاهرها تشكّل نموذجا تقييميا يعبّر عن مدى الرؤية التي كانت تريدها السلطة، وهذا من خلال نيتها لإقامة دولة قوية تحفظ بها وجودها، وتحقّق مطالب وحقوق رعيتها، وقد أشار ابن خلدون إلى هذه القيمة حين اعتبر أنَّ الحرف، والصنائع هي تعبير عن مدى تحضر، وتمدّن الأمم[2]، وبحدوث تنوع في هاته الصنائع، ووصول الطّلب لها لدرجة الكماليات فإنما هي تعبير عن مستوى من مستويات التّرف الذي وصلت إليه الدَّولة[3].

يعتبر دراسة نموذج السّياسة **الصناعيّة** في الفترة المرابطيَّة بالتّحليل، والوصف تحديا كبيرا يقف أمام الباحثين والدارسين، وهذا لصعوبة إيجاد نصوص حقيقيّة، وصريحة توضح بالتّدقيق سياسة الدَّولة في هذا المجال وتعبّر أيضا عن موقفها من الصّناعة، والصنّاع، إلاَّ أنَّه ومن خلال النّصوص الكثيرة التي أوردتها المصادر من كتب المناقب، والنّوازل، والتّاريخ العام، واحتوائها على إشارات حول فئة الصنّاع، يمكن أن يظهر للدّارس الانطباع حول وجود نشاط واضح، وحركية اقتصادية لهاته الفئة داخل المجتمع من خلالها تتّضح بعض معالم هاته السياسة المتبعة من قبل الدَّولة.

[1] – توفيق مزاري عبد الصمد: **الجهاد البحري في عهدي المرابطين والموحدين**، ص 227.

[2] – ابن خلدون: **المقدمة**، ج2، ص 282.

[3] – **المصدر نفسه**: ج2، ص 283.

يرى ابن خلدون أنَّ الصناعة هي ميدان ومجال خاص بالعمران الحضري، وهو أبعد تماما عن البدو وعمرانه[1]، فيستشف من كلامه أنَّ العمران الحضري هو المجال، والمكان الأنسب، والمخصص لقيام فعل وأداء صناعي، وحرفي كبير، وهذا باعتبار أنَّ الأوّل يختص فقط بمجالات محدّدة، وضرورية تناسب ذلك المجال، أمّا الثّاني فهو في نشاط دائم، وتجدّد حسب ما تقتضيه مصالح النّاس، وأوامر الدَّولة باعتبارها المسؤول الأوّل عن هذا النشاط الصناعي، وعليه كانت نظرة الأمراء الأوائل من المرابطين واضحة في الانتقال من السلوك البدوي إلى السلوك الحضري، محاولين استيعاب توسع الدَّولة جغرافيا، وديمغرافيا مقتنعين بأنَّ بناء دولة قوية، وحديثة تواكب الدُّول الأخرى القائمة في تلك الفترة لا يتأتّى إلاَّ بإيجاد أساليب حديثة في نمط تسيير الدَّولة والاستجابة لمتطلبات الرَّعية التي كانت متعددة في الأجناس والأديان.

فاستدعى الأمر من كلّ هذا إلى إنشاء مدن جديدة، وتنظيم مدن أخرى، بما يستوعب هاته التّحديات الاقتصادية، والاجتماعية، وحتى السياسية، وهذا لضمان استمرار الدَّولة، فبنيت مدن، وقصبات جديدة[2]، فكانت مراكش اللبنة الأولى لهاته المدن، وتلتها مدينة تاقرارت بتلمسان، ومدينة القصر[3]، كما أنشأوا قصبات، وحصون جديدة مثل الحصن الذي بني داخل مدينة تادلا فأضحى حصنا ساهم في تطوير الحياة الاقتصادية، والاجتماعية للمدينة[4]، فكان يحتوي على جامع، وسوق كثير الخيرات، والأرزاق[5]، وحصن أمرجو وتاسغيموت، وقلعة مدينة بني تاودا التي تحولت مع الأيام إلى مدينة كبيرة، ومهمّة نظرا لموقعها الجغرافي[6] الذي حوى كثيرا من الزّرع، والضّرع[7]، ونظرا للطبيعة الأمنية لهاته المنشآت أصبحت المراكز العمرانية المرابطيَّة من مدن

---

[1] - **المصدر نفسه**: ج2: ص 288.

[2] - لا نزعم وجود نزعة التمدن في فكر المرابطين بصور كبيرة وجلية وهذا لطبيعة البيئة البدوية التي نشؤا فيها والتي كانت واضحة التأثير على سلوكهم وافكارهم، فكان من الصعب التخلي عنها بسهولة والاندماج في عالم المدنية والتحضر، لكنهم استطاعوا بسرعة تحقيق هذا الاندماج من خلال المنشئات العمرانية العسكرية التي اقاموها والتي فرضتها عليهم الاخطار التي كانت تتهددهم، فبنو الحصون والقلاع والاسوار والتي عبرت عن تلك الرغبة في التحضر، واستعانوا في هذا الأمر على الخبرات الأجنبية من الأندلس والنّصارى، ما جعلهم ينفتحون على ثقافات أخرى وهذا ما أثبتته جميع أعمالهم الحضارية كونهم كانوا في غالب الأمر يسعون لإحداث نقلة حضارية كبيرة منفتحة على كل الآراء والأفكار التي تحقق لهم ذلك.

[3] - حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ص 383.

[4] - عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 294.

[5] - مؤلف مجهول: **الاستبصار**، ص 200.

[6] - **المصدر نفسه**: ص 294.

[7] - **المصدر نفسه**: ص 190، الادريسي: **نزهة المشتاق**، ج1، ص 248-249.

وقلاع مراكزا لكل أنواع الصناعة، والحرفين، وقبلة يقصدها كل النّاس من كل مكان، فازدهرت صناعات متنوعة وعديدة، من صناعة النسيج، والمعادن، والجلود، والصناعات الأكثر أهمية وهي صناعة الأسلحة التي كانت أكثر طلبا من قبل الدَّولة، وظهر الحرفيون على تعدد تخصصاتهم، وكان أشهرهم البناؤون الذين أولت لهم الدَّولة بالغ الأهمية، وسعت لجلبهم من مختلف الأماكن خصوصا الأندلس كونهم كانوا بارعين في البناء على الطراز الأندلسي[1]، بالإضافة إلى حاجة الدَّولة الشديدة لهم في عملية البناء والتشييد التي بدأتها.

كما أولت الدَّولة عناية في تنظيم الصنّاع، والحرفين داخل الأسواق، فجعلت لكل صنعة حيا، ومنطقة يشرف على كل منهما موظف من قبل الدَّولة، يحمل صفة أمين أو عريف أو مقدم[2]،كونها كانت تعتبر هذا التنظيم مدعاة للتحكم في السوق أولا من خلال مراقبة السلع، والبضائع، وعقود البيع، والشراء بما تقتضيه المعاملات الإسلامية، بالإضافة إلى تحصيل الضرائب والمكوس، وربما كان هذا التّقسيم يهدف إلى تسهيل مراقبة الصناع في أعمالهم، والتيسير على النّاس قضاة حوائجهم بصورة منتظمة تحفظ لهم الوقت، والسرعة في ذلك، بالإضافة إلى الاطلاع أكثر على ما تعلق بحيثيات كل حرفة، ومعرفة كل صغيرة، وكبيرة تتعلق بها وايضاح ما تعلّق بالمشاكل التي تواجه أصحابها، وهذا الأمر كان يجسده العريف أو الأمين من خلال عملية المراقبة الصارمة لهؤلاء الصناع[3]، وهذا الأمر يدخل في الاتقان الذي عبّر عنه ابن عبدون حين قال عن ترتيب الصناع حين قال "**فهو أجل وأتقن**"[4]، فكان هذا العمل تعبيرا عن رغبة السلطة في الاستفادة بصورة عقلانية ومنتظمة من هذا المجال الحيوي لاقتصاد الدَّولة، والمحاولة للحفاظ عليه من الفوضى.

وممَّا يلاحظ في هذا المجال، وجوده يزخر بفئات مختلفة من طبقات المجتمع، فكان منهم الفقهاء والعلماء، والمتصوفة، والزُّهاد، وباقي طبقات المجتمع من العامَّة، وهذا الأمر إن دلَّ فإنَّه يدلُّ على أنَّ هذا المجال كان مجالا نشطا، وحسّاسا في حياة المجتمع، وذا قيمة، يحتوى على دورة مالية مهمَّة يستطيع من خلالها الفرد كسب قوت يومه، ويمكّنه من العيش حياة كريمة، وهذا من خلال الوضع الاجتماعي الذي كان يعيش فيه

---

[1] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 209.

[2] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 172، عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 216.

[3] – فقد كانت وظائف العريف أو المقدم متعددة، فمن الوقوف على تجاوزات السلطة اتجاه الصناع إلى الوساطة بينهم وبين المحتسب إلى العمل على اختيار وانتقاء الصناع، إلى فض النزاعات الشخصية والمهنية، إلى اعتباره بمثابة الصلة الرابطة بين السلطة وهؤلاء الصناع، محمود هدية: **اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط**، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي سي أيّ سي، 2017، ص 78.

[4] – ابن عبدون: **رسالة في القضاء والحسبة**، ص 43.

هؤلاء الصنّاع والذي كان وضعا مريحا، وحسنا[1] في الفترة الأولى من الدّولة المرابطيّة، ويعود هذا التنوُّع في هاته الفئات بالأساس إلى ذلك النّمو الديمغرافي الكبير الذي كانت تشهده المدن المرابطيّة، فقد بلغ عدد ساكنة مراكش حوالي الخمسمائة ألف نسمة، وهذا ما دعا إلى ظهور هذا التنوّع في الصنائع، وممتهنيها نظرا لحاجة النّاس إليها، بالإضافة إلى أنّها كانت تشكل مصدر أقوات هؤلاء العامة الذين يعيشون في المدن، وكانوا عاجزين عن القيام بمهن الفلاحة، والتِّجارة لاعتبارات مادية محضة، وكون أنَّ هاته الصنائع كانت سهلة في امتهانها نظرا لأنَّ أغلب الصنَّاع كانوا يعملون تحت إمرة أرباب العمل الذين يملكون وسائل الانتاج، وبذلك يسهلون لهم الحصول على الآلات الضرورية لممارسة هذه المهن، كما أنَّ غالبية هاته المهن لا تستدعي وجود أموال كبيرة، ولا حتى آلات كثيرة، والتي تكون عبئا على صاحبها في اقتنائها، فيصعب عليه أداء هذا النشاط مثل الحدادة، والخياطة، والدّباغة، وغيرها من الحرف البسيطة، وهذا يعود بنا إلى أنَّ رغبتة الدَّولة كانت واضحة في تنظيم هذا المجال نظرا لهذا الكم الهائل الذي يحويه من فئات المجتمع، واسترزاق النّاس منه، كونه كان مصدرا أساسيا لسكّان المدن، وخشية السلطة من حدوث اختلالات، وفوضى تكون سببا في التأثير على مستويات الرَّعية المعيشية وفي مصدر رزقها الرئيسي.

أمَّا إذا أردنا ان نستطلع وضعية هؤلاء الصنَّاع، والحرفيين فإنَّه يمكن أن نستخلص مرحلتين أساسيتين لوضعيتهم خلال الحكم المرابطي، فالمرحلة الأولى كانت مرحلة حسنة، ومريحة وهذا نظرا للعلاقة التي كانت تجمع بين السلطة، وهؤلاء الصناع، فقد كانت علاقة يغلب عليها التنظيم، والتّفاهم الذي كان يحدث دائما في بدايات أيّ دولة، من خلال أفعالها الاصلاحية، والتنظيمية مع أيّ فئة أو جهة، فقد ألغت السلطة تلك المغارم، والمكوس الكبيرة التي فرضتها الأنظمة السابقة عليهم، واقتصرت في ذلك سوى على الضرائب الشرعية من زكاة، وأعشار، وهذا الفعل كان مرده تلك الوفرة في واردات بيت المال من غنائم، وأموال نظير انتصاراتهم العسكرية هذا ما أعطى أكثر حرية، وراحة مالية لهؤلاء الصنّاع في ممارسة أعمالهم، وتحصيلهم عوائد جيدة تعود بالنفع على وضعيتهم المعيشية.

أمّا المرحلة الثانية فهي مرحلة مارست فيها السلطة التَّضييق على العمل الحرفي وهذا بفعل الضرائب التي فرضت على أصحابها جرَّاء توقف حركة الجهاد والحروب كونها كانت مصدراها هاما للأموال[2]، بالإضافة

---

[1] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 172

[2] – فقد فرضت السلطة أنواعا من الضرائب اعتبرها البعض بأنها ضرائب غريبة مثل ضريبة المرور، بالإضافة إلى ضريبة المعونة والقبالة التي كانت تشمل هذا القطاع أيضا على غرار القطاعات الأخرى، فقد كانت ضريبة القبالة مفروضة على الصنائع والسلع المعروضة للبيع، وقد قيل عنها أنّها

إلى نضوب أموال الدَّولة جرَّاء التجهيزات العسكرية التي كانت تستنفذها السلطة لمواجهة الأخطار النصرانية والموحّديّة، فمارست السلطة نفس الممارسات التي طالت مجال التِّجارة والفلاحة وهذا بفرض هاته الأعباء على جميع فئات الصناع صغيرهم وكبيرهم، ممّا ساهم في التأثير على الوضعية المعيشية لهاته الفئة وحدّت من مستويات دخلها اليومي، كون أنَّ هاته الضرائب قد ساهمت في ارتفاع أسعار العقار المخصص لكراء محالات هؤلاء الصناع والتي وصلت إلى نصف درهم في اليوم[1]، أيّ ما يقارب خمسة عشر درهما في الشهر، وهذا إذا اعتبرنا أنَّ هذا المثال خاص بالحدَّاد الذي يتميز في تلك الفترة بوفرة في العمل الدائم، علما أنَّ أجرة العامل بالعموم في تلك الفترة لا تتجاوز الدرهمين، ناهيك عن الابتزازات الدائمة من قبل أرباب العمل لصغار هاته الفئة جرَّاء كراء آلات العمل الخاصة، وما يتعرضون لهم من تحمل لتكاليف أعطال تلك الآلات، ونتائج الخسارة وحدهم دون أرباب العمل[2]، وهاذ ما يعطي الانطباع على أنَّ الحرفيين في تلك المرحلة كانوا في صراع مع تكاليف الكراء، وأعباء الضرائب التي كانت تداعياتها تعود عليهم بالخسارة ممّا جعل حياتهم في تلك الفترة حياة تعب ونكد[3].

أمّا الموحّدون فقد أدركوا جيدا مدى القيمة الحقيقة لهاته الفئة داخل المجتمع، ودورهم الكبير في الدورة الاقتصادية للدَّولة، فقاموا بحمايتهم على صعيد حفظ أرواحهم، وهذا عندما دخل الموحّدون مراكش وحدث خلالها قتل عظيم، فقد أمر عبد المومن بعدم قتل الصناع، والحرفيين[4] وتأديب كل من تسوّل له نفسه إيذاءهم[5] مشجّعا في نفس الوقت جميع طبقات الرَّعية بالعودة إلى مدنهم التي طالها الخراب[6] من أجل تعميرها، كما أمر أيضا بإسقاط جميع المغارم، والضرائب المجحفة، والغير شرعية التي كانت ترهق كاهل الصناع، والحرفيين وخصوصا ضريبة القبالة، والتي كانت أشد هاته الضرائب ضررا عليهم محررا بذلك المجال الحرفي، والصناعي من كل القيود التي كانت تعيقه عن التطور، والازدهار، ومدركا في نفس الوقت حاجة الدَّولة الملّحة لمثل هؤلاء في

كانت تشمل كل شيء يباع، الادريسي، **نزهة المشتاق**، ص200.، إبراهيم القادري بوتشيش: **المجال الحرفي بالمغرب خلال العصر المرابطي**، دراسات تاريخية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 3، الجزائر، أغسطس 2014، ص 17، عز الدين جسوس: **موقف الرَّعية من السطلة المرابطية**، ص 104.

[1] – إبراهيم بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 212.

[2] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 214.

[3] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 217.

[4] – إبراهيم بوتشيش: **المجال الحرفي بالمغرب**، ص 16.

[5] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 210.

[6]– عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 191.

عملية بناء الدَّولة الجديدة التي وجدت أوضاعا اقتصادية، واجتماعية مزرية جرَّاء الفتن، والحروب، فكان لزاما البحث على أساليب، وسياسات لبعث الروح في المجتمع من جديد.

لقد كان لنتاج هاته السياسة أن ازدهرت المعالم الحضرية الموحّديّة من خلال عمليات التشييد، والبناء الضخمة التي قام بها الخلفاء، وهذا باعتمادهم على اليد الحرفية الخبيرة من المغاربة، والأندلسيين[1]، وحتى من النَّصارى، فظهرت مدن جديدة مثل جبل الفتح وما اشتمل عليه من قصور، ومنازل بديعة، وأيضا مدينة الرباط، وتمركاشت ومسجديهما البديعين، بالإضافة إلى مسجد إشبيلية، وقد اشتمل هذا العمران على التَّصاميم الهندسية البديعة بطراز مغربي، وأندلسي قلَّ نظيره، تمثل في البناء بالجص، والحجر المنجور، والزّخارف الفنية، إضافة إلى العمليات الميكانيكية في جلب الماء التي قام بها المهندس الحاج يعيش المالقي، هذا الأخير الذي تكفَّل بعملية إجراء المياه إلى مزارع الأمراء الخاصة، وإلى الجوامع من مسافات كبيرة، بالإضافة إلى بناء الصهاريج الضخمة كما حدث مع صهريج المنارة بمدينة مراكش.

أمَّا في مجال الصناعة فقد كان لصناعة النسيج، والمعادن، والجلود، والوراقة الشهرة الكبيرة، والحسنة نظير التشجيع الذي لاقته هاته الصنائع من قبل الخلفاء، والرواج الكبير الذي كانت تشهده جرَّاء الطلب الكبير عليها، وإذا أخذنا ميدان النَّسيج كنموذج للدّراسة فيمكن أن نقول أنَّه كان من الصنائع الأساسية في الحياة باعتبار أنَّ المنسوجات على اختلافها[2]، ونوعية المواد المساهمة في تصنيعها كانت تمثل جزء كبيرا من اللّباس، والفراش، والأغطية لدى العامة، والخاصة، وأشهر هاته المواد نجد الصوف، والكتان، والقطن هذا الأخير كان يزرع في إشبيلية، وتادلا[3]، كما كانت لمادة الحرير الدور أيضا في هاته الصناعة، وكانت مدينة جيَّان من أبرز مصادرها[4].

---

[1] – أمثال الحاج يعيش المالقي في الهندسة، وأبي شامة الجياني في البناء وغيرهم كثير، ليفي بروفصال: **مجموع رسائل موحدية**، ص 97-98، ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 377-378، عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 212.

[2] – منتوجات النسيج متعددة ومتنوعة وهذا بحسب حاجة النّاس إليها، فكان من بين هاته الأنواع الحصير والبُسط والعمائم والحبال وغيرها كثير، راجع: محمود هدية: **إقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط** ، ص 152 وما بعدها.

[3] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 220، مزاري توفيق عبد الصمد: **الجهاد البحري في عهدي المرابطين والموحدين**، ص 200.

[4] – **المرجع نفسه**: ص 202.

ونظير هاته الشهرة فقد توزعت على جميع بلاد الغرب الإسلامي صناعة النسيج، فكانت مدينتا ألمرية وفاس عاصمتا هاته الصَّنعة بامتياز، فقد حوت فاس عددا هائلا قدِّر بالألاف من دور للأطرزة، ومتعلقات النسيج[1]، وكل هاته المصانع كانت في حيٍّ خاص كما هو معروف، ممّا يعطي الانطباع عن قيمة هاته الصَّنعة بالإضافة إلى العدد الهائل الذي كانت تشغله من اليد العاملة، موفّرة بذلك قوت الألاف من العائلات ومساهمة في الاقتصاد العام للدَّولة، أمّا مدينة ألمرية فقد كانت مركزا لإنتاج الحرير، وتصديره إلى جميع المدن والممالك النصرانية المجاورة[2]، فقد كان بها "ثمانمئة طرّاز"[3]، وقد عرف عن هاته المدينة إنتاجها لأنواع فاخرة من المنسوجات كالديباج، والأصبهاني، والجرجاني[4]، كما نجد أيضا بعض المدن عرف عنها في هذا المجال تخصصها بصناعة معينة من هذه الصنعة، فقد تخصّص سكان تونس، وندرومة، ومكناسة، وسلا في المغرب، ووادي آش في الأندلس بصناعة المنتوجات القطنية[5].

وتميزت مدن المغرب الأوسط مثل مستغانم، ووهران بالأقمشة المصنوعة من الكتّان، ونفس الحال مع درعة، وسبتة في المغرب الأقصى، وألبيرة، وقادس، وبلنسية في الأندلس[6]، أمّا المنسوجات الحريرية فقد كانت مشتهرة أكثر بالأندلس مثل قرطبة، ومالقة، ومدينة تدمير وسرقسطة[7]، أمّا في المغرب الاسلامي فنجد مدن تلمسان، وتوزر، ونول لمطة، وسبتة، أمّا المنتوجات الصوفية فقد كانت موزعة تقريبا عل كامل البلاد نظرا لتوفر هاته المادة بكثرة، وباعتبار قيمتها المعقولة، والتي تسمح لأيّ شخص اقتناء منتوجاتها، فعرف عن مدينة تلمسان إنتاج هاته الفئة من المنسوجات وبجودة عالية، ورفيعة إضافة إلى مدينة سجلماسة، وضواحي فاس، وبلاد تادلا[8].

---

[1] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 48، الجزنائي علي: **جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1991م، ص 44-45.

[2] - Margarita Campos. Kent: **Figurative Hispano-Arabic Textiles of the Almoravid and Almohad Dynasties**: **Historical and Ideological Implications of Their Design and Iconography**, Ohio State University, 1980, p. 16

[3] – الادريسي: **نزهة المشتاق**، ج1، ص 562.

[4] – **المصدر نفسه**: ص 562.

[5] – محمود هدية: **اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط** ، ص 145.

[6] – **المرجع نفسه**: ص 140.

[7] – **المرجع نفسه**: ص 143.

[8] – **المرجع نفسه**: ص 148.

أمَّا من حيث قيمة التداول المالية التي كانت تمثلها هاته الصناعة، فإنَّه يجوز لنا أن نقول إنّها كانت بمئات الألاف من الدَّنانير، وهذا لعدّة اعتبارات اجتماعية، وتجارية، أمّا الاجتماعية فكما قلنا أنَّ المنتوجات النسيجية كانت محل استعمال واسع من جميع طبقات المجتمع، ممّا يجعل عمليات البيع، والشراء عمليات دائمة ومستمرة، ومضمونة العوائد المالية، بالإضافة إلى أنَّ تباين الطبقات الاجتماعية يجعل هناك تمايزا في اقتناء السّلع، والطلب عليها، فمقتنيات طبقة الخاصة من ملوك، وأمراء، وفقهاء، وتجّار كبار ليست هي نفس مقتنيات طبقة العامة لا من حيث القيمة المالية، ولا من حيث الجودة، والنوعية، فقد بلغت "الحلّة الموشية آلاف الدنانير "[1] في الفترة الموحّديّة نظير نوعيتها، وإقبال الأمراء على لبسها، وبلغ ثمن الزّوج من البرانس خمسين دينارا[2]، كما عرف عن المغاربة لبس الغالي من الثّياب والذي يتطلب دفع كثير من الأموال جرّاء ذلك، أمّا الاعتبار التّجاري فهو راجع كما قلنا لمبدأ الطلب، والعرض أولا، بالإضافة إلى المادّة الخام التي يصنع منها المنتوج النّسيجي، فاذا قلنا أنَّ ثمن الحرير كان من بين أغلى المواد بالمقارنة مع المواد الأخرى، فهذا يجعل من قيمة منتوجاته باهظة الثّمن، فقد بلغ ثمن الحرير في الأندلس زمن الفقيه ابن رشد "خمسة عشر درهما للرطل"[3]، كما تفاوتت باقي أسعار المواد الخام الأخرى كالصوف، والقطن نتيجة تكاليف الخياطة، والنقل والمكوس المفروضة عليها ممّا أدى إلى ارتفاع أسعار هاته المنتوجات داخل الأسواق[4].

وممّا زاد وضوح الصورة الحضارية للدولة، وتطور وازدهار ميدان الصناعة، والحرف لدى السلطة الموحّديّة، وعناية هاته الأخيرة بها، هي تلك الأسواق[5] العامرة، والغنية بمختلف المنتوجات الصناعية والحرفية التي كانت تعرض فيها، وفي جميع أسواق مدن الدَّولة، بالإضافة إلى التنظيم، والقوانين التي حاولت السلطة فرضه على هاته النّواة الحيوية للاقتصاد لتأطيرها، وتكون أكثر مردودية في المساهمة في تحصيل الأموال لبيت المال، فكان سوق مدينة فاس نموذجا فريدا في كل شيء، فقد حوى هذا السوق على حارات خاصة بالصناع،

---

[1] – عزالدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 218.

[2] – الادريسي: **نزهة المشتاق**، ج1،ص 245

[3] – أبو الوليد محمد بن رشد: **فتاوى ابن رشد**، جمع وتحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1407هـ-1987م، ج1، ص 330- 331.

[4] – محمود هدية: **اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط** ، ص 257.

[5] – اشتهرت عدة أسواق في مدن المغرب والأندلس وعرفت بمنتوجاتها وسلعها الكثيرة والمتنوعة، فكان في المغرب الاسلامي سوق مدينة سبتة، حيث حوت المدينة وضواحيها مئتين وستة عشر سوقا، وسوق طنجة وسجلماسة وأغمات، وأسواق بجاية الخمسة وتلمسان، محمد علي أحمد قويدر: **المرجع السابق**، ص 76 وما بعدها، مسعد حمد عبد الله: **أسواق المغرب الأقصى عصر دولة الموحدين** (**541هـ- 609هـ/ 1145م- 1212م**)، مجلة كلية الآداب، بنها، المجلد 29، العدد 2، يوليو 2012م، ص 337.

والحرفين، فكانت هناك أحياء خاصة لكل صنعة، مثل سوق الدّباغين، والشّماعين، والنّجارين والحدادين، كما وجدت أسواق أخرى متخصصة في بيع نوع واحد من السلع، فكانت هناك حوانيت متعددة تبيع الأحذية وما تعلق بالجلود التي تصنع منها، بالإضافة إلى بيع القطن، والصوف، والكتّان، والأقمشة والأواني الخزفية[1] التي نالت هي أيضا جزء مهما من جانب السوق، وكانت سوق مدينة مراكش حافلة أيضا بعروض التّجارة، وأنواع السلع باعتبارها كانت تتوسط الطرق التجارية، فسعت السلطة إلى جمع أنواع من السلع لتسهيل عملية التّسوق على النّاس من خلال بناء القيساريات[2]، فوجدت في فاس قيساريتان تضمُّ كل واحد "خمسة عشر سوقا"[3]، وفي مراكش واحدة أخرى كبيرة كانت بتعبير ابن عذارى "كالمرأة في وجه القصر تضيئ"[4]، كما وجدت أسواق يومية، وأخرى أسبوعية هاته الأخيرة خصصت لبيع الدّواب، والمواشي[5].

وسعت الدّولة إلى تنظيم هاته الأسواق بما يضمن استمرارها، ورواجها، وإضفاء جانب الثّقة والأمان في جنبات هذا المكان، فكان هناك جهاز الحسبة[6] المكلّف بالوقوف على الأمور المتعلقة بمحاربة كلّ أنواع الغش، والفساد، ومراقبة الأسعار، ومحاربة جميع العقود الفاسدة، بالإضافة إلى تنظيم الحرفين، والصنّاع، ووضع بعض الاحتياطات المتعلقة بسلامة، وصحة الرّعية من خلال فرض بعض الآداب، والاحتياطات المتعلقة ببعض

---

[1] – مسعد حمد عبد الله: **أسواق المغرب الأقصى عصر دولة الموحدين**، ص 342، محمد علي أحمد قويدر: **التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين**، ص 137

[2] – **القيسارية**: مكان يحتوي على عديد الحوانيت والمحلات في مختلف السلع والصنائع بالإضافة إلى المخازن، وهي في الغالب على شكل مربع تتوسطه ساحة كبيرة وفي جنباتها الحوانيت والمصانع المغطاة، وقد كانت هذه القيساريات موجودة في المدن الكبرى.

[3] – أحمد محمد الطوخي: **القيساريات الإسلامية في مصر والمغرب والأندلس**، مجلة كلية الآداب، جامعة الاسكندرية العدد 28، 1981م، ص 67، وعن هاته الاسواق انظر: محمد علي أحمد قويدر: **المرجع السابق**، ص 73-73.

[4] – ابن عذارى: **البيان المغرب، قسم الموحدين**، ص 258.

[5] – مسعد حمد عبد الله: **أسواق المغرب الأقصى عصر دولة الموحدين**، ص 345.

[6] – عن جهاز الحسبة ووظائفه راجع: ابن عبدون: **رسالة في القضاء والحسبة** ، موسى لقبال :**الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي – نشأتها وتطور** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر 1970م.

الحرف، وحتى على ممتهني هاته الصناعات[1]، بالإضافة إلى عمليات أخرى مهمّة مثل التَّسعير، والذي يعتبر من بين الأساسيات المهمّة في فرض النظام داخل الأسواق، وحماية الرَّعية، والباعة من عمليات الغش، والتدليس التي تطال النّاس، من خلال الجهل بالأثمان سواء للتاجر أو المشتري، والوقوف على مراقبة العملة خشية حدوث تزوير فيها فيؤثر على السوق، والتجار، كما عينت السلطة إلى جانب هؤلاء العرفاء أو الأمناء المكلفين بكل صنعة ليكونوا وسطاء بين المحتسب، وأصحاب الصناعات، والحرف.

وخلاصة الأمر، نجد أنَّ السلطة الموحّديّة قد حاولت الأستفادة من كل النّقائص الذي شهدها هذا القطاع خلال الفترة المرابطيَّة، فحاولت رفع عبء الضرائب عن الصناع، والحرفيين لإعطائهم هامشا كبيرا من الحرية، وروح المبادرة، كما سعت إلى التنويع في مجالات هذا القطاع من خلال عمليات المبادلات التجارية والانفتاح على الأسواق الخارجية، من خلال الاتفاقيات التّجارية، وعمليات التبادل التّجاري التي كانت تقوم بها السلطة مع مختلف الممالك الأوربية سعيا منها إلى تحفيز الصناعات المهمة داخل الدَّولة، مثل صناعة النّسيج، وغيرها من الصناعات المهمّة، وقامت بفتح مجالات عديدة لهذا القطاع وغيره من أجل عرض منتوجاته، وسلعه في إطار عملية التسويق، وهذا بفضل الأسواق العديدة التي وجدت داخل الدَّولة، والتي كانت تستقطب جميع فئات المجتمع، ومختلف التّجار من داخل البلاد، وخارجها، كما قامت بتهيئة كل الأمور داخل هذا المجال الاقتصادي الهام من خلال تنظيمه، وفرض الأمن داخله سعيا منها إلى بث الثّقة، والأمان في صفوف التجار من جانب، ومن جهة أخرى في صفوف الحرفيين، والصناع لتشجيعهم على العمل، والاستمرار في مجال عملهم لتلبية حاجات المجتمع الملحّة لهم.

المبحث الرابع: انعكاسات السياسية الاقتصادية على المجتمع.

بعد أن وطَّد المرابطون سلطتهم على جميع البلاد، ونشرهم الأمن عبر جميع المناطق، والطرق بدأت معالم الرخاء الاقتصادي تظهر على معظم المدن نتيجة النشاط الاقتصادي، والحركية في جميع المجالات التي سادت المدن بسبب عوامل عديدة ساهمت في ذلك، كان منها رغبة السلطة في بناء دولة قوية تحقق رغبات وتطلعات الخلفاء في إقامة دولة دينية تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وترفع على الدوام راية الجهاد فاستطاعت من خلال هذه المبادئ تحقيق توسعات جغرافية كبيرة سمحت بتحصيل موارد هامة للدَّولة، ولبيت

[1] – كانت من بين وظائف المحتسب مراقبة نظافة أواني الطحن والخبازين، ومراقبة محلات الجزارة تجنبا لذبح الحيوانات داخل محل البيع بالإضافة إلى مراقبة جودة اللحوم وصلاحيتها، انظر: ابن عبدون: **المصدر السابق**، ص 44.

المال، كما ترتّب عن هاته الأموال الضخمة، والكبيرة في المرحلة الأولى للدَّولة انشغال السلطة التّام عن تتبع الرَّعية بالضرائب، والمكوس، والتي لطالما عبرت – علاقة الضرائب بالرعية– على مدى حجم الأزمة داخل الدَّولة عندما تلجأ لهاته الضرائب، والمكوس، فقد رفعت الدَّولة هاته الضرائب عندما كان بيت المال يزخر بالأموال المحصلة من خلال عملية الجهاد، والغزو، والخراج، والجزية، وأموال التِّجارة، وعوائد الصناعة.

فبدأت الدَّولة عملية البناء، والتشييد من خلال المنجزات المعمارية التي أقامتها، فظهرت مدن جديدة وعلى رأسها مدينة مراكش التي مثَّلت صرحا حضاريا، ونموذجا معماريا فريدا من نوعه في منشآته، مثل المسجد، ودار الإمارة، والأسواق، والقيساريات، والأسوار والمنازل، فمراكش التي كانت أرضا قاحلة، وصحراء يسقط فيها الطير من الرمضاء عطشا، "صارت جنَّة خَضِرة زاهية عامرة بالسكان"[1]، تعبر عن الطموح السياسيّ والاقتصاديّ لقبيلة صنهاجة في إيجاد مستقر جغرافي في بلاد غير بلادهم، وفي أرض أكبر قبيلة منافسة لهم وهم المصامدة، وصاحب بعد ذلك ظهور منشآت عمرانية أخرى كالحصون، والقلاع، والقصبات، والتي وإن حملت في فكرها الطابع العسكري لكنَّها كانت مترجمة لفكرة الدَّولة المتمثلة بالأساس في تحقيق المبادئ الثلاث وهي الغذاء – الدفاع – التبادل[2]، وهذا ما تحقّق في مجموعة من المدن، والقلاع، والتي صارت أقطابا اقتصادية وحضرية بامتياز، ومساهمة في اقتصاد، ودورة الحياة للدَّولة، كما هو الحال مع حصن مدينة تادلا، وقلعة مدينة بني تاودا[3]، وحشدت السلطة لهاته العملية الألاف من الأيدي الحرفية، والصناعية من مهندسين، وبنَّائين ونجّارين، وحرفيين في الزخرفة، والفخار، وغيرهم ممن تستلزمهم مثل هاته الأعمال، محاولة وبطريقة غير مباشرة استيعاب فئات متعددة من المجتمع لتمكينها من فرص العمل، وكسب قوتها اليومي، كما أنّها كانت ترمي لتشجيع أصحاب الحرف، والصناعات إلى الاستمرار في مهنهم نظرا لحاجة المجتمع، والدَّولة لهم على الدوام كما أنَّ عملية التَّمدين كانت مدعاة سياسية، واقتصادية بالأساس لأي دولة إلا أنّها كانت وسيلة تجميع حيوية لعديد القبائل، والتجمعات البشرية المتفرقة المحيطة بالمدن الجديدة، ومحيطها، وهذا من أجل

[1] – عن تاريخ مدينة مراكش وتأسيسها انظر: أحمد توفيق: **حول معنى اسم مراكش،** ضمن كتاب مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعوم الانسانية، الدار البيضاء، 1998، ص 15 وما يليها.

[2] – أحمد بلاوي: **الاطار البشري والحياة الحضرية بناحية مراكش قبيل التأسيس،** ضمن كتاب مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعوم الانسانية، الدار البيضاء، 1998، ص 50.

[3] – عز الدين جسوس: **موقف الرعية،** ص 294.

تركيز أيّ جهد سواء كان اقتصاديا أو عسكريا لهاته التجمعات البشرية، والاستفادة من كل الموارد، والمقدرات التي توفرها هاته المجالات من أراض ومياه[1].

ومما وجب الانتباه إليه أنّ هاته المنشئات العمرانية التي أقامتها السلطة المرابطية قد تميزت كما قلنا بالجمالية في المظهر والشكل، متأثرة في كل ذلك الحضارة الأندلسية التي رفدت على المغرب نتيجة مجموعة من العوامل والظروف التي ساعدت على ذلك، كالوحد السياسية التي طرأت على المنطقتين خلال الحكم المرابطي بحيث صارتا منطقتان جغرافيتان لا تفرقهما أي حواجز وموانع سياسية، بالإضافة القرب الجغرافي الذي سهّل وصول هاته الروافد بكل سهولة الى المغرب، كما نجد عوامل أخرى لعب دورا مهما في هذا التمازج الحضاري مثل الرحلات العلمية التي شهدتها بلاد المغرب وتشجيع السلطة لها، كما لعب الحكام والأمراء دورا كبيرا في كل هذا بحكم تأثرهم الواضح والجلي بالحضارة الأندلسية، فرغم الانفتاح البسيط زمن يوسف بن تاشفين على الروافد والمؤثرات الاندلسية والتي اتخذت طابع الزهد والتقشف في البناء والتشييد، إلا أن ابنه علي انفتح تماما على هاته المؤثرات حيث بدأت المظاهر الفنيّة، والجماليّة تظهر في المعمار المرابطي، وبدأت اللّمسات الأندلسيّة تظهر بوضوح في ذلك، لتأخذ حيزا كبيرا مكان الفن البربري[2] المتأثر بروافد عديدة من مختلف الحضارات على غرار الحضارة الرومانية والمصرية و البيزنطية، وأنتج في الاخير هذا التمازج المعماري فنا معماريا اطلق عليه" الفن المغربي الأندلسي"[3].

لقد كان لإنشاء هاته التّجمعات الحضرية، والمدنية، وعلى قلتها دورا فعالا في محاولة استيعاب جزء من المجال البدوي، والذي طالما عانى من العزلة، والتهميش، وهذا من خلال إدماج بعض المناطق، والتجمعات البدوية داخل هذا المجال المدني في محاولة التقليل من هاته المناطق البدوية، والتي كنت تشكل عامل إزعاج للسلطة المركزية، كونها كانت محل أنظار المتمردين، وزعماء الثورات[4]، بالإضافة إلى أنَّ المجال المدني كان وسيلة انفتاح على الجميع جرَّاء ما كان يملكه من تنوع بشري، وفكري نظير ما يقدمه من فرص للتلاقي، والاندماج

---

1 – أحمد بلاوي: **المرجع السابق**، ص 40.

2 – ابراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، ج1، ص 222.

3 – ابراهيم حركات: **المغرب عبر العصور**، ج1، ص 222.

4 – كانت هناك قبائل في المغرب زمن المرابطين يعبدون الأوثان والحيوانات وقبائل أخرى لم تصلها بتاتا دعوة الإسلام، بالإضافة إلى قبائل أخرى أخرى كانت تمثل وقود الثورات والتمردات كما حدث مع قبيلة هرغة وقبائل المصامدة في جبال دون حين دعموا ثورة ابن تومرت وقبائل غمارة بزعامة ابن الزنر، عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 310–311، القادري بوتشيش: **مباحث في التاريخ الاجتماعي**، ص 213.

بين جميع الفئات، وعلى أيّ حال فإنَّه من الصعب بمكان إدماج هاته القبائل البدوية داخل مجتمع حضري وفرض أنظمة جديدة على أسلوب حياتهم بما لا يتماشى مع ما ألفوه في حياة البدو، إلاَّ أنَّ هؤلاء كان خضوعهم للسلطة المركزية خضوعا إسميا على الرغم من كونهم كانوا الخزَّان البشري لجيوش المرابطين[1]، ما جعل السلطة المركزية تهادن زعماء هاته القبائل في محاولة استمالتها تحت لواء النظام الجديد، باعثة إليها من خلال النفوذ الممنوح لزعمائها بوجود تلك السلطة القوية –سلطة الدَّولة المركزية– المانحة، والسالبة للقوة أكبر من سلطة القبيلة، وهذا من خلال عمليات البطش، والتأديب التي كانت تنال القبائل المتمردة لنظام الدَّولة الجديد.

أمَّا في الأندلس فقد كانت العوامل مساعدة بعد القضاء على ملوك الطوائف، فقد سعت السلطة المرابطيَّة للقضاء على كل المظالم التي كانت موجودة من طرف الأنظمة السابقة، بالإضافة إلى الترحيب الذي لاقاه المرابطون من طرف الأندلسيين، فقد كانت الحواضر الأندلسية الكبيرة جاهزة للبدء في العملية الاقتصادية التي اشتهروا بها من قبل، فدخلت غالبية العناصر البشرية المشكلة للمجتمع الأندلسي تحت الحكم المرابطيّ مبدية كل الرضى عن السياسات المرابطيَّة، كونهم اعتبروهم المخلِّصين من فساد ملوك الطوائف، وظلم الفونسو السادس الذي تسلّط على رقاب المسلمين، فازدهرت مظاهر الصناعة، والزراعة، والتِّجارة[2]، والعمران وتحسنت أمور النّاس المعيشية، ونمت العلاقات المغربية، والأندلسية بعد الوحدة السياسية[3] والتي طالما تميّزت بالتوتر أحيانا، والانقطاع أحيانا أخرى، هذا ما أنشأ فضاء آخرا للأندلسيين ليروّجوا لجميع أعمالهم ومنتوجاتهم الصناعية، والزراعية، وبذلك يحدثوا تغييرا، وتحسنا في مستوياتهم المعيشية التي طالما تأثرت بكثرة الضرائب، والتّحرشات المسيحية التي نشرت الرعب، والخوف في صفوف الناس.

كانت لمسة المرابطين في الأندلس واضحة في عدَّة مجالات، فعلى الصعيد الاقتصادي فقد ساهموا في خلق مجالات اقتصادية آمنة مع الممالك الأوربية، وهذا من خلال تفعيل حركة المبادلات التجارية عن طريق موانئ الأندلس المشهورة كألمرية، وبلنسية، وهذا من خلال الأسطول المرابطيّ الشهير، مشجِّعة في نفس الوقت بذلك العمل التجاري، والصناعي بعد إلغاء المكوس، والضرائب المجحفة، ومقزمين الخطر المسيحي الذي كان

[1] – **المرجع نفسه**: ص 243.

[2] – الادريسي: **نزهة المشتاق**، ج1، ص 555.

[3] – عن ردود الأفعال عن الوحدة السياسية بين المغرب والأندلس راجع: عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 192 وما بعدها.

عاملا في عدم الاستقرار[1]، كما ساهم انتشار الأسواق داخل المدن، والقرى الأندلسية إلى رواج أنواع متعددة من الصناعات، وأخرى من عروض التِّجارة مثل النَّسيج بأنواعه، والمعادن الثَّمينة، والتوابل التي عرفت بها المنطقة، والجلود، وصناعة الأحذية[2]، فأدَّت كل هاته الاجراءات في المرحلة الأولى من قوة الدَّولة إلى ظهور نوع من الرضى، والقبول لدى الرَّعية الأندلسية من سياسة المرابطين، وعدم وجود أيّ احتجاجات عليهم، كون أنَّ الأندلسيين كان معروفا عليهم المزاج المتقلب، وكثرة الاحتجاجات إذا وجدوا أيَّ اختلالات في نمط معيشتهم الاجتماعية أو أيّ تجاوزات من قبل الحكام والمسؤولين.

وإذا استثنينا فترات الجفاف، والأوبئة، والحروب[3] فإنَّه من الممكن اعتبار أنَّ الرَّعية على مختلف فئاتها كانت تعيش حياة جاز التعبير عنها بالمقبولة، مقارنة مع الظروف العامَّة التي كانت تحيط المنطقة، فمع توفر المواد الغذائية الأساسية من الحنطة والقمح و الشعير، وبلوغ أثمانها مستويات مقبولة إبَّان فترات الرخاء كانت هاته المواد كافية لسدّ حاجيات النّاس من حيث تجنب أزمات الجوع والتي طالما اعتبرت من بين أشدِّ الأزمات التي تضرب المجتمعات، وتحدث فيها اختلالا في نظامها الاجتماعي، وحتى السياسي نظير ما تحدثه من ثورات وتمردات ضد السلطة، فقد بلغ سعر القمح في هاته الفترات أن بيعت "أربع أوسق بنصف مثقال"[4]، وبيع الشعير "بدرهم لخمسة وعشرين مُدًّا"[5]، بالإضافة إلى مواد غذائية أخرى مثل الفواكه، والقطاني حيث كانت في متناول النّاس أيَّام الرخاء[6].

أمَّا إذا أردنا أن نستشف الأوضاع العامة، ومعرفة أبرز السِّمات التي ميّزت تلك الفترة فأمكننا الرجوع إلى بعض التَّعاليق التي وصف بها المؤرخون، والجغرافيون بعض المدن المرابطيَّة خاصة والبلاد بصفة عامة، فيقول

---

[1] – عصمت دندش: **الأندلس في نهاية المرابطين**، ص 196.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 199.

[3] – يمكن أنَّ نعتبر هاته الأوضاع من بين السمات الغالبة التي طبعت حكم المرابطين على مدار سنوات حكمهم فقد تكررت هاته الأزمات ما يقارب الثلاثين سنة من عمر الدولة الفتي، فقد ساهمت الطبيعة التي تميزت بها منطقة المغرب بإحداث فترات جفاف طويلة أثرت على المنتوج الزراعي، وكان لهجمات أسراب الجراد الأثر نفسه، كما كان لتحرشات الممالك المسيحية في الثغر الأعلى الأندلسي وهجوماتها المتكررة وخطر الموحدين الأثر الكبير في لجوء الدولة الدائم للخزينة ممّا أدى إلى نضوب الأموال ما أدى إلى هزات اقتصادية ومالية كبيرة للدولة، عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 192 وما بعدها.123-124-125، عز الدين جسوس: **الكوارث الطبيعية والأوبئة ومدى تأثيرها على العلاقة بين الرَّعية والسلطة السياسية خلال حكم المرابطين**، ص 60

[4] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 108.

[5] – ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 325.

[6] – الناصري: **الاستقصاء**، ج2، ص 66، إبراهيم بوتشيش: **مباحث**، ص 211.

ابن أبي زرع عن البلاد أيَّام المرابطين "**وكانت أيامهم أيام دعة، ورفاهية، ورخاء متصل وعافية، وأمن**"[1]، معبرا عن الوضع العام الذي طبع فترة حكم المرابطين رغم النقائص، والتحديات الكبيرة التي واجهت السلطة على مدار حكمهم، وعرف عن مكناسة تطورا حضاريا لم تعرفه قبل زمن المرابطين[2]، فيصف ابن غازي حالها آنذاك فيقول " **كان أهلها آمنين مطمئنين في عيش رغد، ونعمة تامَّة منذ ملك أمراء المسلمين بنو تاشفين فانقطت مطامع رؤوس النفقات من بربر المغرب**"[3]، كما عرفت مدن أخرى أكثر أهمية من مكناسة تطورا في جميع المجالات إبَّان الحقبة المرابطيَّة، فنجد مدينة أغمات العاصمة الأولى للمرابطين قد شهدت تطورا أكبرا بفضل موقعها الجغرافي، وبفضل الأمن الذي وفرته السلطة، حتى صار تجَّارها من أغنى تجَّار الحواضر[4]، وشكلت مركزا تجاريا هاما نحو بلاد الصحراء، أمّا مدينة مراكش عاصمة الدَّولة فقد شهدت تطورا اقتصاديا يضاهي مدينة أغمات أو أكثر، كما كان لمدينة فاس نفس الحال، فقد عرفت ازدهارا تجاريا، وعلميا، وتطورا كبيرا[5] يقارع المدن السابقة، وهذا نظير الأهمية التَّاريخية للمدينة، والدُّول التي تعاقبت عليها فأحدثت فيها تراكمات عديدة في شتى المجالات، ما أهلها لأن تعيد الانطلاق مرة أخرى في زمن المرابطين الذين أوْلوها أهمية على غرار باقي المدن الأخرى، كما تشير بعض المصادر الأخرى إلى أنَّ بعض المدن المرابطيَّة قد دبَّت فيها الحياة بعد أن كانت عدما نظير الأمن، وتوفر الخيرات في تلك المناطق، ومرافقة السلطة في هذا الشأن، فقد شهدت مدينة تادلا، وحصنها الكبير نشاطا اقتصاديا، فقد أضحت فيه "الأسواق والجامع والبلد كله كثير الخيرات والأرزاق"[6] بالإضافة إلى مدينة فاس بالي -أمرجو- التي كانت مدينة كبيرة إلاَّ أنّها خربت من طرف الموحّدين ، وكان التَّمدين، والتسوير وما ينجر عنه من تنمية اقتصادية، واجتماعية له دور مهم في تطور المدن على جميع الأصعدة وخصوصا الجانب الاقتصادي، وهذا مثل الذي مسَّ قرية أجرسيف[7].

ومما يعكس مظاهر هذه الاصلاحات الاجتماعية، والاقتصادية، ورغبة السلطة في إحداث نقلة نوعية داخل المجتمع، هي تلك ردود الأفعال التي قامت بها ساكنة هاته المدن أثناء الهجومات الموحّديّة عليها، فقد

[1] - ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 108- 166-167.
[2] -: عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 277.
[3] - ابن غازي: **الروض الهتون**، ص 5.
[4] - عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 272.
[5] - عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 275.
[6] - مجهول: **الاستبصار**، ص 200.
[7] - عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 294، مجهول: **الاستبصار**، ص 177.

قامت هاته الساكنة، وقادة هاته المدن بمواجهة الموحّدين على الأسوار، وتقديم الدَّعم، والمساعدة للحاميات التي كانت موجودة هناك، فواجه سكان فاس، ومكناسة، ومراكش حصار الموحّدين بضراوة، وحتى بدون سلاح معبرين عن رفضهم التَّام للموحدين، وعقيدتهم، ومتشبثين بحكم المرابطين، وشرعيتهم، ومضحيين بأرواحهم[1]، وأموالهم، مؤكدين في نفس الوقت قبولهم بالنِّظام المرابطيّ الموجود على الواقع ولو شكلا، وراضين بسياسته، أمّا عمليات الاستدعاء التي قامت بها بعض الرَّعية في قرطبة، والأندلس لا تمثل إلاَّ نسبة قليلة من عامة النّاس التي كانت ترفض الوجود المرابطي، بالإضافة إلى أنّها تمثل رغبات شخصية، ونزوات من قبل زعماء الثورات، والتمردات التي قامت في الأندلس كثورة المريدين، والقضاء، ولا تعكس بأيِّ حال رغبة عموم النّاس وهذا بدليل ما أبدته الرَّعية من أسفٍ، وندمٍ على زمن المرابطين بعد زواله، ودخول الموحّدين الأندلس وما أحدثوه من اختلالات سياسية، وخسائر في الأراضي للدَّولة الإسلامية لصالح النصارى.

وفيما يتعلق **بالموحّدين** فقد سعت السطلة إلى محاولة إنشاء قطيعة تامَّة مع السلطة السياسية السابقة في شتى المجالات، وهذا ما عكسته عمليات التخريب، والتدمير التي طالت الحواضر، والمنشآت الفنية المرابطيَّة [2] رغبة منها في إيجاد نموذج سياسي، واقتصادي مغاير تماما للوضع السابق، فأسقطوا المكوس، والضرائب وشجعوا الحرفين، والصناع، والرعية على العودة، وتعمير المدن، وساهموا بدرجة كبيرة في تأمين الطرق، والمسالك التجارية في محاولة فرض السيطرة، والهيمنة الشاملة على كلّ أركان الدَّولة، كما أرغموا الرَّعية المساندة لحكم المرابطين على القبول، والدّخول في الطّاعة، والمبايعة بحدّ السّيف، كما حدث مع القاضي عياض، والرعية في مدينة سبته، فأحدثت السلطة في بادئ الأمر اختلالات كبيرة في العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية للمجتمع وترتيباته الهرمية التي كانت موجودة من قبل، فعملية التَّدمير خربت الزراعة، والصناعة، وأعمال النّاس التجارية فتغيّر حال أهل أغمات من الغنى، والرّخاء إلى الشدَّة، والضيق[3]، ومكناسة التي كانت تتوهج بالحياة صارت مدينة تفوح بالموت، ونفس الحال مع مدينة مراكش التي وصل بها عدد القتلى إلى أكثر من سبعين ألف رجل

---

[1] – عن المقاومة التي قامت بها الرَّعية في المغرب في مواجهة الموحدين والخسائر البشرية الكبيرة التي تعرضت لها راجع: – عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 294.

[2] – كانت الأسوار أول الأشياء التي أمر بها عبد المؤمن فهدمت كسور سبته وفاس ومراكش، وأمّا المدن فقد هدموا مدينة صاع وبني تاودا، ويعزوا أحد الباحثين هذا الأمر إلى فقدان ثقة الموحدين من رعية هذه الحواضر خوفا من أيّ ردود أفعال يمكن أن تحصل منهم، – ابن أبي زرع: **المعجب**، ص 189-102،191، عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 294، الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، ص 100.

[3] – الادريسي: **نزهة المشتاق**، ج1، ص 232.

وأصاب التّهجير بسبب الخوف البقية من السُّكان[1]، حتى وصل الأمر إلى اعتبار أنَّ الموحّدين، وما أحدثوه من تدمير للحواضر قد ساهموا في عملية إعادة بدْونة المجال الحضري المغربي[2] أكثر من التَّمدين الذي نهجه المرابطون الذين كانوا في فكرهم، وأسلوب معيشتهم يحملون طابع البداوة لكنَّهم أثبتوا عكس ذلك، بالإضافة إلى عمليات التمييز التي لحقت بالقبائل، وأبادت منهم خلقا كبيرا، كل هذا كان عاملا خلق هوّة كبيرة بين الرَّعية، والسلطة، سرعان ما حاولت هاته الأخيرة إعادة الثِّقة، وبثّ الأمن، والطمأنينة في قلوب النّاس من خلال مجموعة من الأعمال، وسياسات جديدة.

بدأت السلطة عملية تعمير مدن، وتمدين مناطق أخرى[3] من خلال التَّشييد، والبناء الذي نهجه الخلفاء في محاولة إبراز السِّمة الحضارية للدَّولة، مجسدين كامل الفنّيات الجمالية، والزخرفية في بناء المساجد والصوامع، والمآذن، والقصور، والدُّور[4]، ومستعملين اليد العاملة الخبيرة من مهندسين، وبنَّائين، ونجارين نذكر منهم أبو يحي العتاد، وصخر بن مسعود البنّاي، ومحمد بن أحمد الخولاني[5]، والحاج يعيش المالقي الذي عاصر المرابطين من قبل[6]، والبنّاء الشهير أحمد بن باسة الذي يرجع إليه الفضل في تشييد العديد من المنشآت العمرانية في الأندلس، والعدوة المغربية[7]، ويعود كلُّ هذا من أجل إبراز الصفة الحضارية، ورؤية الدَّولة المستقبلية محاولين مسح الصورة القديمة السوداوية التي رسمتها الدَّولة في أذهان الرعية، وقد كانت عمليات البناء هاته تستقطب الدَّولة من أجلها عددا هاما من الأيدي العاملة من بنائين، ونجارين، ومهندسين، وفنيين في مختلف الصنائع، والحرف من الأندلس، والمغرب على حدِّ السواء، وأعطى هذا النَّوع من النشاط حركية في المجالات المتعلقة بها، وشجع النّاس على مزاولة هاته المجالات باعتبارها مهن ضرورية، ومطلوبة لدى الدَّولة، ولدى الرَّعية

---

[1] - عز الدين جسوس: **موقف الرعية**، ص 283.

[2] - **المرجع نفسه**: ص 297.

[3] - بنى الموحدون مدينة تازا سنة (538هـ/ 1143م)، ومدينة رباط الفتح أو المهدية في سنة (541هـ/ 1146م) الذي يعتبر عبد المؤمن بن علي بانيها الأول واستكمل بناءها من بعده ولد يعقوب المنصور سنة (593هـ/ 1196م)، بالإضافة إلى قلعة تمراكشت بجانب مدينة مراكش، إبراهيم حركات، **المغرب عبر العصور**، ج1، ص 340-341-342، عبد الله السويسي: **تاريخ رباط الفتح**، دار المغرب للتأليف والنشر، الرباط، 1979م، ص 51.

[4] - عن المعالم المعمارية والتصاميم الفنية التي طبعت هاته المنشآت العمرانية راجع كتاب: ليوبولدوتوريس بالباس: **الفن المرابطيّ الموحدي**، ترجمة: سيد غازي، دار المعارف، القاهرة، 1971م.

[5] - ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 62-63.

[6] - ابن صاحب الصلاة: **المن بالإمامة**، ص 51-85-88- 377.

[7] - عن هاته المنشآت التي بناها هذا البنّاء: انظر: ابن صاحب الصلاة: **المصدر السابق**، هامش ومتن ص 375-376-382.

الميسورة الحال، على اعتبار أنَّ هناك فئات خاصة في المجتمع كانت تتميز بحياة مختلفة عن بقية العوام، من منازل، وقصور فارهة كانت تسكنها ممّا تتطلب منها أيدي عاملة لتشييدها[1].

فبدأت هذه المدن تزدهر، ويزداد سكّاناها، فهاته مراكش بدأت تشعّ من جميع الجوانب، فقد قدّر عدد سكانها في العصر الموحّديّ ما بين الثمانين ألفا، ومئة وعشرين ألف نسمة[2]، حتى ضاقت المدينة بالنّاس ما أدَّى إلى توسعة المدينة، وهدم سور الجهة الجنوبية الغربية للمدينة[3] لإحتواء النّمو السكّاني الكبير جرَّاء تشجيع الدَّولة لبعض القبائل بالدخول للمدينة، والاستقرار فيها ما يدل على الازدهار الحضاري الذي بدأت تشهده المدينة، ومدى حرص الخلفاء على هاته العملية، فتعددت مرافقها، وبناياتها حتى اتصل شرقها بغربها والحال نفسه مع مدينة فاس التي عُرفت بصناعاتها المتعددة، وكثرة مصانعها في شتى المجالات، حتى صار صُنّاعها، وحرفيوها تعتمد عليهم الدَّولة في الأندلس نظير مهاراتهم الفائقة[4]، ومساهمة بشكل كبير في تجارة واقتصاد الدَّولة، أمّا مدينة أغمات وبعد التراجع الاقتصادي الرهيب خلال المرحلة الأولى للحكم الموحّديّ بدأت تسترجع بريقها باعتبارها همزة وصل بين المغرب وبلاد السودان، كما شهدت عدَّة مدن أخرى حالات التعافي الاقتصادي، والاجتماعي كتلمسان، ووهران، وبجاية، وبرقة، وتونس، والمهدية، وإن دلَّ كلُّ هذا الزّخم في عملية البناء، والتشييد فإنما يدل على رؤية الدَّولة الجديدة في البناء الحضاري، وهذا بعد استقرار المجال في المغرب، ونشر الأمان في كامل ربوع البلاد، وهذا إذا استثنينا الأندلس التي كانت تعيش حالة عدم الاستقرار جرَّاء التحرشات الصليبية بالإضافة إلى بقايا أنصار المرابطين ممثلين في بني غانية، وبني مردنيش.

كما نجد إرادة أخرى عند السلطة للذهاب نحو المدنية ومنطق الدَّولة، وهي محاولة المضي في سبيل التَّخلي عن بعض الأعراف القبلية في مسألة تسيير الدَّولة، وتعويضها بالنّظم، والقوانين التي تحكم الأمة عوض القبيلة، فقد كانت الأعراف القبلية سائدة في مسائل الحكم، وتقلّد المناصب العليا للدَّولة، بالإضافة إلى مسائل توزيع الغنائم على القبائل الموالية للسلطة دون غيرها، والتقليص من نفوذ التنظيمات الموحّديّة التي

[1] – ما ميز قطاع الصناعة خلال الفترة الموحّديّة هو البروز الواضح للصناعات الحربية نتيجة حاجة الدولة الدائمة للأسلحة، فنمت الصناعات المعدنية وصناعة النسيج المكلفة بإنتاج كسوات الجنود والرايات والاعلام، وصناعة الخشب المكلفة بصناعة الأساطيل والسفن الحربية، الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، ص 104.

[2] – المجذوبي عبد العزيز: **من مسائل التعمير واستعمال المجال في العهد المرابطي والموحدي** ، ص 80.

[3] – **المرجع نفسه:** ص 80.

[4] – علي محمود عبد اللطيف: **مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين**، ص 199.

أحدثها ابن تومرت خصوصا تنظيم الأشياخ، وأيت الأربعين[1]، والتي كانت مدعاة للاستبداد، وإحداث الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين طبقات المجتمع، وربما تجسدت هذه المظاهر من خلال النُّظم التي أحدثتها السلطة في تسيير شؤون الدَّولة، ولو على مستويات أقل من مستويات الخلفاء، والأعيان، فحاول عبد المؤمن بن علي الخروج من نظام الأشياخ، وأعراف القبيلة إلى فكرة البيعة والخلافة[2] مفعلا تنظيم الحفاظ، وطلبة الحضر لكسر شوكة تنظيم الأشياخ، والتقليل من نفوذهم، وهذان التنظيمان قائمان على العلم، والتَّعلم والكفاءة في التسيير أي أنّهما بمثابة مدرسة يتخرج منها أعوان الدَّولة المستقبليين في شتى المجالات، وكان منهما جعفر بن عطية الكاتب، والوزير المشهور، كما نلمح مظهرا آخرا من هذا التَّحول وهو التَّغيير الذي طرأ على سلطة الأشياخ، والتقلص الذي أصاب سلطتهم، فقد أصبحوا مضطهدين من قبل الوزراء أيَّام حكم الناصر ووزيره إدريس بن جامع، كما تعرضوا للقتل أحيانا، وللنفي أحيانا مرة أخرى من قبل الخلفاء، ورغم كل هاته المحاولات إلاَّ أنَّ الدَّولة وجدت صعوبة في التَّخلص من الأعراف، والنُّظم القبلية جرَّاء عوامل اجتماعية، وبيئية ساهمت في بقائها مجسدة في عدَّة مجالات كالقضاء، والإدارة، والمالية، والنّظام العسكري[3].

أمَّا على مستوى الأوضاع المعيشية للرَّعية فهي في العموم أوضاع تتراوح أحيانا بين اليسر، والعسر جرَّاء عوامل اللاّ أمن التي كانت تشهدها البلاد تارة، والاستقرار تارة أخرى، إذ كانت الرَّعية مشكلة بالأساس بما يطلق عليه العوام، فهاته الأخيرة كانت تمثل التشكيل الرئيسي لتركيبة للمجتمع، فقد مارست هاته الفئة جميع الأعمال وفي مختلف المجالات، وكانت تؤثر، وتتأثّر بأيِّ عامل يصيب هذه القطاعات، فيحصل الرخاء والازدهار الاقتصادي جرَّاء عوامل الاستقرار، والأمن، والتذبذب، وصعوبة العيش نتيجة الاضطرابات، والفتن فكانت المدن الموحّديّة مزدهرة بمختلف الصناعات، والحرف نتيجة تشجيع الدَّولة لمثل هاته الأعمال، فنمت الأعمال، وتطورت نوعا ما حياة النّاس الذين كانوا يمتهنون الحرف، والصناعات، وعانت الفئات الأخرى التي لا تملك حرفة أو صنعة الفقر، وصعوبة العيش، ونتيجة النمو الديمغرافي الواسع الذي شهدته المدن الحضارية الكبرى، وكثرة حاجات، ومشاغل النّاس في حياتهم اليومية، وعجر الدَّولة في الغالب عن إيجاد حلول لوضعيتهم المعيشة في توفير فرص عمل أو حتى إعانات مالية، ظهر مشكل الفقر، والفقراء الذي أصبحت

---

[1] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 259.

[2] – **المرجع نفسه**: ص 73، 248.

[3] – لمعرفة نماذج من هاته المظاهر القبلية في مجال تسيير الدولة ومؤسساتها راجع: الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع** ، ص 259 وما بعدها.

معالمه واضحة، وجلية، وهذا بسبب كثرة العاطلين عن العمل[1]، بالرغم من مساعي السلطة إلى محاولة مساعدة الرَّعية، والوقوف على أبرز مشاكلها فيما تعلق بمشاكل التّجار، والفلاحين، والصناع، والتقليل من الظلم الحاصل عليهم جرَّاء الضرائب، والخرّاص، والرقّاصين.

وحرصت الدَّولة على إقامة العدل في جميع المعاملات التّجارية، والإدارية، إلاَّ أنَّ السلطة لم تستطع مواكبة هاته الوتيرة التي بدأت الدَّولة تشهدها بصورة واضحة، وخصوصا في الفترة الثانية من حكم الخلفاء الموحّدين ، وهي فترة ضعف، واضطرابات سياسية داخلية، وخارجية، فقد عانت الرَّعية من السياسة الفلاحية المنتهجة نحوهم كسياسة الثلث، والربع، والخمس، وعدم امتلاكهم لوسائل الإنتاج، والتي كانت في الغالب ملكا لأرباب العمل، كما كان للتّزاحم داخل المدن دورا في حدوث تخمة في العرض في بعض الأحيان من قبل المحلات والدكاكين، وحوانيت الباعة، والصناع، والحرفيين من يؤدي إلى قلّة الطلب عليهم.

لقد جعلت هذه المظاهر الاجتماعية المتدنية للرَّعية، والعوام بالخصوص لقمة سائغة للأوبئة، والمجاعات والفتن، والاضطرابات، فكانت هي المتضرر الرئيسي من كلٍّ هذا، فغلاء الأسعار، وانتشار الأمراض، والأوبئة والمجاعات، والقحط بسبب قلة الأمطار، والتقلبات المناخية التي طبعت على الدوام مناخ المغرب، والمناطق الجنوبية من الأندلس، بالإضافة إلى الحروب التي كانت تقوم بها الدَّولة ضد النصارى في الأندلس مع بني غانية وبني مردنيش، وفترات الحصار التي كانت تتعرض لها بعض المدن الأندلسية من قبل الممالك النصرانية كلّها عوامل أثَّرت وبشكل مباشر على أوضاع الرَّعية الاجتماعية، والاقتصادية، وجعلتها تتذمّر أحيانا من سياسة الموحّدين الاجتماعية، وتحن إلى حكم المرابطين معتبرين أنَّ الدَّولة قد قصرت في بعض المسائل الرئيسية في تسيير شؤون الدَّولة، فضياع بعض مدن الأندلس لصالح مملكة قشتالة، وأراغون، ومضايقات مملكة البرتغال المتكررة للغرب الأندلسي، وتخلّي الموحّدين عن الجهاد في الأندلس ولو بصفة غير مباشرة بعد هزيمة العقاب والركون إلى للتّرف، والملذّات، وكثرة التمردات الداخلية، عوامل كلها أثارت سخط الرَّعية كونها اعتبرت أنَّ الموحّدين قد فرطوا في المسلمين، وأراضيهم لصالح النّصارى، ولم يستطيعوا التّحكم في تسيير الشأن العام نظير قيامهم بإجراءات أشبه ما يقال عنها أنّها تعسفية في نظام الجباية، والضرائب الذي أثَّر على باقي المجالات

---

[1] – إبراهيم بوتشيش: **العوام في مراكش خلال عصري المرابطين والموحدين**، ضمن كتاب مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الدار البيضاء، 1998، ص 123.

الاقتصادية الأخرى، وعجز الدَّولة عن محاربة ظاهرة الاحتكار التي تساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ممّا ينعكس مباشرة على أوضاع الرَّعية، والعامة[1].

وبالرغم من رفض العامة للأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية التي طبعت جميع الفترات في الحقبة الموحّديّة إلاَّ أنَّ المصادر لم تذكر أيّ ردود أفعال اتجاه ذلك، فكل الثّورات التي شهدتها السلطة والتي بلغت أكثر من 45 ثورة[2] كانت ثورات بعيدة في المضمون عن المطالب الاجتماعية من قبل الرَّعية، بل كانت تختلف في الأسباب ما بين عدم قبول الموحّدين كشرعية سياسية جديدة عوض المرابطين، وما بين تمردات وطموحات داخلية لبعض زعماء القبائل، وما بين صراعات مذهبية ضد عقيدة الموحّدين، هذا ما يشير إلى أنَّ الرَّعية كانت بعيدة تماما كلَّ البعد عن التَّوظيف السياسي من قبل هؤلاء الزُّعماء، وخصوصا في المدن الكبرى وهذا راجع بالأساس إلى عقلية الرَّعية الباحثة عن لقمة العيش، والعمل في هدوء رغم النقائص[3]، فقد كان أكبر عائق بينها وبين العمل هو عدم الاستقرار السياسي الذي تنتجه الحروب، والثّورات، فبمجرد انتهاء أيّ أزمة سياسية تشرع الرَّعية في حياتها اليومية، إدراكا منها أنَّ هاته المتاهات السياسيّة عواقبها وخيمة، ونتائجها معروفة من قبل، كما كانت تعي أنَّ بمجرد انتهاء أيّ أزمة سياسية إلاَّ ويحل بعدها الرَّخاء، وتكثر الخيرات وتتسع الأحوال كما حدث في زمن الخليفة عبد الواحد الرشيد حين قضى على ثورة الأخلاط[4].

[1] – صديقي عبد الجبار: **سقوط الدولة الموحدية دراسة تحليلية في الأسباب و التداعيات** ، ص 139-140-141.

[2] – عن تفصيل هاته الثورات في المغرب والأندلس راجع: البيذق: **أخبار المهدي**، ص 82 وما بعدها

[3] – الحسين أسكان: **الدولة والمجتمع**، ص 303.

[4] – الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، ص 99.

خاتمة

من خلالها دراسة وتحليل لمجموعة من القضايا والمواضيع المحورية في شقها السياسي، والاجتماعي والاقتصادي، المتعلِّقة بدولتي المرابطين، والموحدين، يمكن أن نخلص الى نتائج وهي :

أدى وجود هاتان الدولتان على الساحة السياسية إلى ظهور لأول مرة ما يعرف **بالوحدة السياسة ونظام الحكم المركزي** في منطقة الغرب الإسلامي، والذي كانت له نتائج واضحة وجلية على مختلف الأصعدة وخصوصا الشق الاقتصادي الذي تأثر كثيرا من قبل بحالة الفوضى واللا أمن التي كانت تتخبط فيها المنطقة، فتوحي المجال تحت نظام حكم سياسي واحد.

كما كان من نتائج هاته الوحدة سقوط تلك الحواجز النفسية والتفاضلية بين ماهو مغربي وأندلسي ولو نسبيا وحصول اندماج و تعايش فكري، وإيمانا واحدا بالقضايا المشتركة عكسته مظاهر التبادلات الاقتصادية والرحلات العلمية والخبرات الحرفية المتزايدة التي طبعت فترة حكم الدولتين بالإضافة إلى ذلك التأثر الواضح بالمعمار الاندلسي الذي كان السمة الغالبة على المعمار في المغرب الإسلامي.

لعبت هاته الوحدة دورا مهما في تطور وازدهار المجال الاقتصادي الممثل في قطاع التجارة والصناعة والفلاحة جراء انتقال رؤوس الأموال بحرية تامة بين الضفتين دون قيد أو شرط، مما سهل عمليات التبادل التجاري إلى مختلف المناطق داخل الدولة وخارجها وأعطت آفاقا واسعة لتعم كل أنواع السلع والتجارة بلدان المنطقة محفزة في ذلك الصناع والحرفيين وباقي الأيدي العاملة على ممارسة هاته الأنشطة ومدرة على الدولة مصادر هامة من الأموال.

أوجدت الدولة المرابطية والموحدية مؤسسات متنوعة والتي بفضلها استطاعت أن تسير بها الشأن العام محاولين مواكبة التطورات الادارية والتنظيمية من خلال الاعتماد على النظم الادارية التي كانت معروفة في مختلف الدول السابقة من هياكل الوزارة والكتابة والقضاء والشرطة والدواوين المختلفة الأخرى وزادت عليها السلطة الموحدية بإبتكار نظم أخرى جديدة من حيث الشكل لكن لا تختلف في جوهرها عن النظم الكلاسيكية السابقة ممثلة في التنظيمات الموحدية، وكانت هاته الأشكال من النظم الادارية لازمة وأكيدة لأي دولة تريد التطور و الرقي السياسي والحضاري وهذا جرّاء التحديات الكبيرة التي كانت تفرضها المسؤولية في الوقوف على شؤون الرعية في شتى المجالات.

أفرزت السياسة المنتهجة من قبل السلطتين إلى ظهور تمايز اجتماعي واضح داخل المجتمع المرابطي والموحدي وحصول تفاوت في نمط المعيشة لهاته الطبقات، فقد كانت طبقات الأمراء والوزراء والولاة في قمة الهرم الطبقي جراء ما كانت تملكه من جاه سياسي وأموال ضخمة أهلها للعيش في بذخ وترف، أمّا الفئة المتوسطة فقد كانت في غالب تتكون من العلماء والفقهاء والقضاة الذين كانوا موظفين عند السلطة، فيستفيدون من امتيازات مالية وسياسية تساهم في تحسين وضعهم المعيشي، أمّا الفئة الباقية فهي فئة العامة التي كانت مشكلة من باقي أطياف المجتمع من المزارعين والحرفين والصناع والمعلمين وغيرهم كثير، فقد كانت مداخيلهم المالية ضعيفة في غالب الأمر، وكانوا عرضة أيضا لزوال مصادر أرزاقهم جراء الحروب والفتن والكوارث الطبيعية مما جعل البعض منهم يتخلى عن هاته الأعمال الغير المضمونة والمأمونة، كما كانوا يتعرضون أيضا إلى مضايقات كبيرة من قبل السلطة جراء الضرائب التي كانت تفرض عليهم فترهق كاهلهم وتجعلهم كما قلنا يتخلون عن مهنهم.

اتسمت مواقف الرعية في الغالب من السلطة المرابطية والموحدية بالرضى والقبول كونها ورغم الضوائق المالية والاقتصادية التي كانت تصيب السلطة إلا أنّه لم تكن هناك احتجاجات وثورات جراء تدني المستوى المعيشي باستثناء فترات ضعف الدولة في مراحلها الأخيرة والتي برزت ثورات وتمردات في الأندلس والتي طبع عليها الطابع السياسي أكثر منه الاجتماعي، وهذا الرضى والقبول إن دلّ فإنما يدل على وجود علاقة تفاهم كانت تربط السلطة والرعية بالرغم من التجاوزات التي كان يرتكبها بعض الولاة اتجاه الرعية، أمّا الفترة الموحدية فقد سادها أيضا الهدوء النسبي على اعتبار أنَّ قيام الدولة الموحدية كان غرضها الاصلاح إقامة العدل ورفع الظلم الذي كان قائما من طرف السلطة المرابطية، فكانت إجراءات الدولة في البداية محفزة على الاستقرار والأمن ولم نلحظ أي ردود أفعال تحمل مطالب اجتماعية بالرغم أيضا من ذلك التمايز الطبقي الذي كان حاصلا في المجتمع الموحدي.

وخلصنا من خلال الدراسة أنّ عقلية الانسان المغربي كانت تربطها مع السلطة علاقة تقارب وتفهم في الغالب، بحيث أنّها كانت تسعى دائما للبحث عن العمل في هدوء في سبيل تحصيل عيشها بعيدة عن التجاذبات السياسية، أمّا الانسان الأندلسي فقد يمتلك تلك الروح الناقمة والثائرة لأي شكل من أشكال القصور في تسيير شؤون العامة أو ظلم يلحق بها من طرف المسؤولين وقد قيل عن رعية في الأندلس أنها تثور لأتفه الأسباب وتخرج على ملوكها وحكامها.

كما كان لهاته السياسة المنتهجة في العناية بالجيش وتأمين الساكنة والرعية في مختلف المناطق، الدور الكبير في إحداث الاستقرار العام والذي شمل جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإحداث حركية إنتاجية في مختلف النواحي وبعث الطمأنينة في النفوس وجعلها تركن إلى العمل والاستقرار.

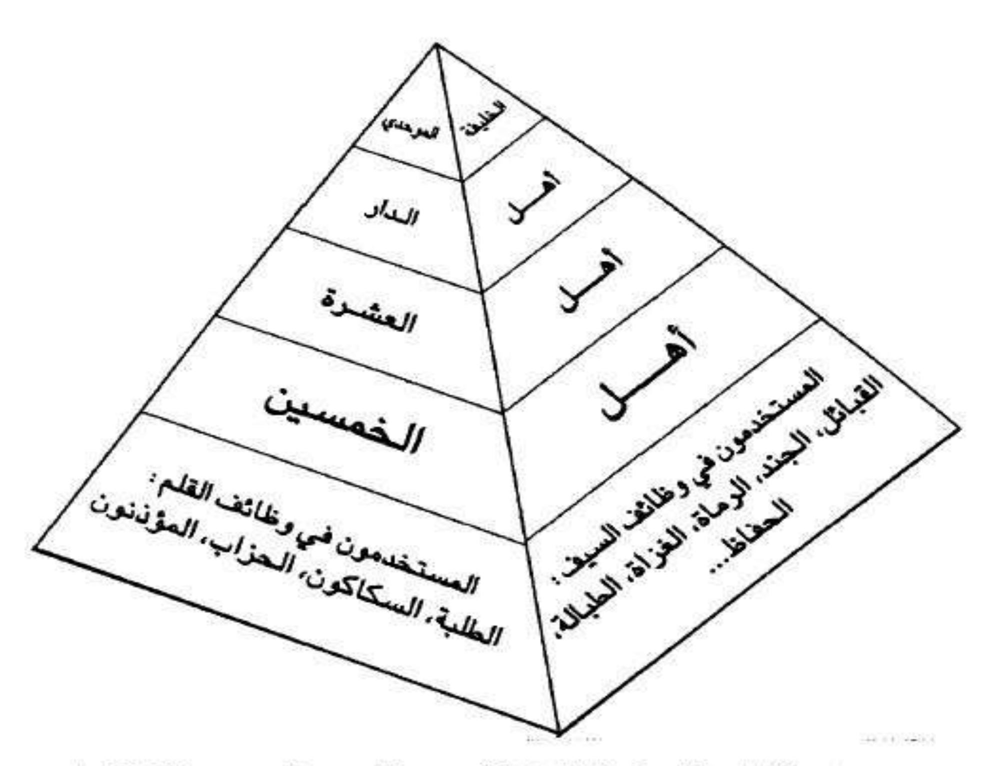
كما توصلنا إلى أن الجانب الاقتصادي قد شغل حيزا مهما من سياسة الدولتين، فقد سعت السلطة إلى بناء اقتصاد مؤسس على التجارة والفلاحة والصناعة، ومتحررا من اقتصاد المغازي والحروب والذي اعتبر من بين المصادر الغير دائمة والذي شغل حيزا كبيرا من مصادر الدولتين المالية والمادية، أمّا الصناعة فقد سعت السلطتان إلى تشجيع الناس على ممارسة الحرف والمهن من خلال نزع الضرائب التي كانت مفروضة عليهم وتأمينهم على أرواحهم، وتبلور هذه العناية من خلال الأسواق الكبيرة التي كانت متواجدة في المدن المغربية والأندلسية والتي كانت تحتوي على جميع المنتجات وبمختلف أنواعها.

وإجمالا لكل ما قد سبقت، يمكننا أنَّ نخلص إلى أن كلتا الدولتان المرابطية والموحدية قد حاولتا تأسيس نظام مؤسساتي يمكنهما من تسيير الدولة بحسب المقتضيات والظروف التي كانت تطبع تلك الفترة وهذا من خلال بناء علاقة واضحة ولو نسبيا بين الحاكم والمحكوم و التي طالما كانت تشوبها التوترات خلال تلك الفترة وفي فترات سابقة، وحاولتا ترجمة تلك العلاقة من خلال إقامة نظم قانونية و قضائية تحفظ للجميع ولو بنسب متفاوتة الحقوق، غير أنَّ التداعيات السياسية والعسكرية التي اتسمت بها تلك المراحل الزمنية كان لها التأثير الكبير في خلخلة أيّ نظام سياسي، وأي تقدم حضاري، بحيث أنّ السلطة كانت دائما في حالة استنفار دائم لمجابة الأخطار التي كانت تتربص بالدولة وخصوصا العدو النصراني، فكانت تلجأ إلى أولوية التجييش والتسليح حتى ولو اقتضى الأمر إرهاق الرعية بالضرائب مما ينجر عن ذلك حداث هزات اجتماعية واقتصادية داخل الدولة، كونها كما قلنا أنَّها كانت تعتبر الدفاع عن الدولة وحدودها أولولية كبرى.

كما كان للاضطرابات الطبيعية من جفاف و وباء العامل الأخر في إحداث الضرر بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي كانت تتأثر بوضوح جراء تلك الأزمات فتقل موارد الدولة المالية والمادية فيحدث احتقان اجتماعي يتجسد أحيانا في ثورات وتمردات تكون وبالا على الدولة.

الملاحق

1-جدول يوضح هرم طبقات الموحدين[1]



هرم التراتيبية العسكرية والإدارية الموحدية في عهد الموحدين (518-627هـ)

[1] - الحسين أسكان، **الدولة والمجتمع**، ص 95.

2-جدول يمثل نفقات وأعطيات الجند الموحدي[1]

جدول بركة الأجناد الموحدين والعرب في عهد يوسف

التاريخ	المكان		رتبة الجندي ودرجة تسليحه	مقدارها
12 ربيع الأول سنة 561 هـ	مراكش		الشيخ الموحدي دون تحديد لدرجته لرتبته	100متقال
			الفارس من الموحدين دون تحديد لرتبته	20 متقال+ الكسوة
566 هـ	مراكش	من الموحدين	الفارس الكامل التسليح	10دينار
			الفارس غير الكامل التسليح	8 دينار
			الراجل الكامل التسليح	8 دينار
			الراجل غير الكامل	3 دينار
			الشيخ الكبير أو الأمير	100 دينار
		من العرب	الشيخ الصغير	50 دينار
			الفارس الكامل التسليح	25 دينار
			الفارس غير الكامل التسليح	10 دينار
			الراجل الكامل التسليح	7 دينار
			الراجل الناقص التسليح	7 دينار
9 ذي الحجة 567 هـ	الأندلس	لجميع الجند	الفارس دون تحديد لدرجة تسليحه	2 دينار
			الراجل دون تحيد لدرجة تسليحه	2 دينار
فاتح صفر 568 هـ	بمدينة مرسية		الفارس الكامل التسليح	5 مثقال
			الفارس غير الكامل التسليح	4 مثقال
			الراجل الكامل التسليح	2 مثقال
			الراجل غير الكامل التسليح	1 مثقال

[1] - الحسين أسكان، **المرجع السابق**، ص 140.

3-جدول الجوائح والأوبئة في عصر المرابطين[1]

السنة	الجوائح والكوارث الطبيعية وما ترتب عنها
444/ 1052	- كان الجوع الشديد الذي يعرف بستأوقية بدرهم
1058/450	- عرفت الصحراء القحط.
485هـ/1091م	- عرف المغرب والأندلس حالة جفاف.
498هـ/1103م	- عم قحط شديد أثر كثيرا على الوضعية الزراعية في المغرب والأندلس «حتى أيقن الناس بالهلاك».
512هـ/1118م	- وكان في هذه السنة غلاء عظيم ووباء وبلغ ربع الدقيق بتلمسان عشرين درهما.
514هـ/1130	- عم قحط آخر بالبلاد.
524هـ/1130م	- ضرب جفاف وقحط آخر المحاصيل الزراعية في المغرب والأندلس وكان له تأثير سيء على الوضعية الصحية بالمغرب إذ انتشرت الأوبئة التي كان لها أثر سيء بفاس.
525هـ/1131م	- استمر القحط والجفاف على ماكان عليه. وهي السنة التي رجم فيها رعية قرطبة قاضي الجماعة أبو عبد الله بن مناصف بسبب ضريبة المعونة التي فرضها عليهم.
526 /1133	- بسبب الجفاف المتوالي هاجمت أسراب الجراد المحاصيل. وكان تأثير ذلك كبيرا على أهل قرطبة إذ انتشرت المجاعة والوباء بالمدينة. ومات من جراء ذلك عدد من السكان، وهذا ما أدى إلى اضطراب وفوضى استغله عدد من الانتهازيين. غير أن ابن قنونة عامل قرطبة تصدى لهم وضرب على أيديهم بشدة وصرامة.
527 /1134	- وحدث الشيء نفسه في هذه السنة من جفاف وهجوم أسراب الجراد.
529 /1136	- «محت الجراد ما على الأرض من زرع وكلأ».
530 /1137	- حدث الشيء نفسه في هذه السنة وتتزامن سنة 530هـ / 1137م مع السنة التي فرضت فيها على أهل فاس ضريبة المعونة بمقدار عشرين ألف دينار لتجهيز الجيش.
531 /1137	- هاجمت أسراب الجراد المزروعات والمحاصيل.
532 /1138	توالت أمطار طوفانية لاتتوقف إلا على الدمار الذي خلفته بمدينة طنجة حيث «حمل (السيل) الديار والجدر ومات فيه خلق عظيم من الناس والدواب».
535 /1141	- بسبب سنوات الجفاف المتتالية وهجوم الجراد عمت المجاعة حتى في أخصب المناطق مثل دكالة.
536 /1142	- عمت مناطق متعددة فيضانات تسببت في أضرار كبيرة بمدينة مليلية وطنجة وفاس وأدت الأمطار إلى ارتفاع منسوب وادي سبو الذي دمر جيش تاشفين المطارد لعبد المومن. إذ توالت الأمطار على المنطقة خمسة عشر يوما دون انقطاع. وأدى ذالك إلى نقص في المؤن والمواد الغذائية التي أصبحت باهضة الثمن. ويطلعنا البيدق على أن سطلا من الشعير بلغ ثمنه ثلاثة دنانير. أما الحطب لإيقاد النار فبلغ رطل منه دينارا كاملا.
543-537 1143- 1149	- كانت الشدة ودوام الغلاء في جميع بلاد المغرب.

[1] – عز الدين جسوس: **موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والاندلس على عهد المرابطين**، ص 122، 123.

4- جدول بأسماء القبائل التي أقام الموحدون عليها ما يعرف بمذابح الاعتراف[1].

اسم القبيلة	عدد القتلى	مكان المذبحة	بعض أسباب المذبحة الجماعية
هزميرة	500	–	– «من أهل التخليط»
ركراكة	800	أصا كان كمات	– «من أهل التخليط»
حاحة	800	–	– «من أهل التخليط والمعاندين»
السوس	600	إيكلي السوس	– «من أهل التخليط»
إينكيست	600	–	–
كزولة	500	200 في تاعجيزت و300 في هشتوكة	–
هسكورة	2500	قتل منهم 800 دفعة واحدة، ثم أغارا لموحدون على البقية في خيامهم.	
تادلة	500	نظير	
تادلة مرة أخرى		مجهول	
صنهاجة وجزاوة	1000	العمرى	
زناتة فزاز	6000	قلعة مهدي بن توالا	
صاريوة وبني مكود	12000	6000 في المطامير و6000 في القرمدة	قتلوا زيري بن ماخوخ الذي بعث إلى المنطقة.
غمارة	9000	800 في تيطاوين و100 في الثلاثاء نزول اطوامست.	–
تامسنا برغواطة	600	تيطن واكرامت	–
دكالة	600	–	–
وريكة وهزرجة	250	–	
لجاعة وغيغرت	150	–	
درعة	600		
قبيلة محمد بن أبي بكر بن توندوت لم يذكر اسمها مع أننا لانعرف قبيلة هذا الشخص[545].	1000		

[1] – عز الدين جسوس: **موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والاندلس على عهد المرابطين**، ص 322 323.

5- **جدول الجوائح والأوبئة في عصر الموحدين[1].**

الزمان	المكان	نوع الجائحة	النص	المصدر / المرجع
610 هـ/ 1214م	بجاية	مجاعة بسبب قحط	"ووقعت مجاعة ببجاية.. إلى أن أحصب الناس في العام التالي".	الغبريني: **عنوان الدراية**، ص 135، التادلي: **التشوف إلى رجال التصوف**، ص 429، **رسائل موحدية**، 2 / 182.
617 هـ/ 1220م	المغرب والأندلس	مجاعة غلاء بسبب القحط والجراد	"في سنة سبع عشرة كان الغلاء الشديد بالمغرب والقحط والجراد".	ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، ص 354.
620 هـ/ 1223م	المغرب	قحط، واحتباس في المطر	"وفيها كان في المغرب من الغلاء ما يعبر عنه.. وذلك أن المطر الحبس عنهم من سنة ست (عشرة) إلى تسع عشرة".	ابن نظيف الحموي: **تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان**، ص 84.
624 هـ/ 1226م	المغرب والأندلس	جراد	"وفي سنة 624 هـ/ 1226م اشتد الغلاء بالمغرب والأندلس، وفيها كان الجراد المنتشر بالمغرب".	ابن أبي زرع: **روض القرطاس**، ص 359،
637 هـ/ 1239م	المغرب	قحط وقلة الأمطار	"وكانت أكثر بلاد المغرب غالية الأسعار بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار في تلك الأمصار".	ابن عذاري: **البيان المغرب (الموحدي)**، ص 351.
النصف الأول من ق 7 هـ/ ق 14م	بجاية	جفاف	"كنت ببجاية فأصاب الناس جفوف عظيم وقلت المياه وجف (نهر) أمسيون".	الغبريني: **عنوان الدراية**، ص 151، التنبكتي: **نيل الإبتهاج**، ص 320.

---

[1] - مزدور سمية: **المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط** ، ص 113.

6- جدول الجوائح والأوبئة في عصر الموحدين[1]

سنة المجاعة		مجاعات عامة	مجاعات محلية
1	534 هـ		مراكش
2	535 هـ	X	
3	571 هـ		فاس
4	571 هـ		فاس
5	591 هـ	X	
6	591هـ	X	
7	596 هـ		فاس
8	607 هـ	X	
9	614 هـ	X	
10	616 هـ	X	
11	617 هـ	X	
12	617 هـ	X	
13	617 هـ	X	
14	619 الى 637	X	
15	619 الى 637	X	
16	624 هـ	X	
17	630 هـ	X	
18	632 هـ		مراكش
19	634 هـ	X	
20	635 الى 638		الريف
21	637 هـ		سبتة
22	651 هـ	X	

[1] – الحسين بولقطيب: **جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين**، ص 45

قائمة المصادر والمراجع.

أولا: المصادر

- ابن الأبار، محمد بن عبد الله القضاعي (658هـ/1260م):

1- **المعجم في أصحاب القاضي الامام أبي علي الصدفي رضي الله عنه،** مكتبة الثقافة الدينية، ط1، بور سعيد 2000م.

2- **المقتضب من كتاب تحفة القادم،** تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت 1410هـ/1989م.

- الإدريسي، الشريف محمد بن محمد (ت 559هـ/1166م):

3- **نزهة المشتاق في اختراق الأفاق،** مجلد1، ، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة 2002م.

- الأعمى التطيلي، أحمد بن عبد الله بن هريرة (ت 525هـ/1130م):

4- **ديوانه:**: تحقيق وجمع: محي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، بيروت، 2014م.

- ابن بسام الشنتريني، أبو الحسن بن علي (ت 542هـ/ 1147م):

5- **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة،** تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ، 1997م، م1، ق2

- البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (487هـ/1094م):

6- **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب،** ، طبعة مكتبة المثنى، بغداد 1857م.

- البيذق، أبي بكر بن علي الصنهاجي (ت 560هـ/1164م):

7- **المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب،** تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1971م.

- ابن بطوطة: محمد بن عبد الله التواتي الطنجي (ت 779هـ/1377م).

8- **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار،** مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2020م.

- التجاني، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت721هـ/ 1321م):

9- **رحلة التجاني،** تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، ، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس 1981م.

- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمان الحنبلي (597هـ/ 1200-1201م):

10- **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه**، تحقيق وتقديم: حسن السقاف، دار الامام الرواس، ط4، بيروت لبنان 2007م.

- ابن حمديس، أبو محمد عبد الجبار بن أبي بكر الصقلي (527هـ/ 1133م):

11- **ديوان ابن حمديس**: تصحيح وتقديم: إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1979م.

- الحميري، محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت 717هـ/1314م):

12- **الروض المعطار في أخبار الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط1، بيروت لبنان، 1975م.

- ابن حوقل، أبي القاسم (367هـ/ 977م):

13- **المسالك والممالك (صورة الأرض)**، نشره دي خويه، طبعة ليدن، 1873م.

- ابن الخطيب، لسان الدين (766هـ/ 1364م):

14- **أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، تحقيق وتعليق: ليفي بروفنسال، دار المكشوف، ط2، بيروت 1956م

15- **أعمال الأعلام**، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، تحقيق وتعليق: أحمد مختار العبَّادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء 1964م، ج3

16- **الإشارة إلى أدب الوزارة**، دراسة وتحقيق: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة 2004م.

- ابن خاقان، أبو نصر محمد (529هـ/ 1134م):

17- **مطمح الأنفس مسرح التأنس في ملح اهل الأندلس**، تحقيق: محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1983م.

- ابن خلدون، عبد الرحمان (ت 808هـ/1306م):

18- **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الأردن- السعودية 1999م.

19- **المقدمة**، تحقيق وتقديم: عبد السلام شدادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، ط1، ج1، الدَّار البيضاء 2005م.

- الخرشي، محمد عبد الله (1101هـ/1690م):

20- **حاشية الخرشي**، ضبط وأخراج آياته وأحاديثه زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، ج4 ، بيروت 1997م.

- ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم (توفي حوالي 1110هـ / 1698 1699م):

21- **المؤنس في أخبار افريقية وتونس**، المطبعة التونسية، ط1، تونس 1386هـ.

الرُّشاطي، أبو محمد (**ت 542هـ/1147م**) وابن الخرَّاط الإشبيلي(**تـ 581هـ/1186م**):

22- **الأندلس في اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار**، تقديم وتحقيق إيميليو مولينا وخاثينتو بوسك بيلا(سلسلة المصادر الأندلسية) ، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد 1990م.

- ابن رشد، أبو الوليد محمد (595هـ/ 1198م):

23- **فتاوى ابن رشد**، جمع وتحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1407هـ- 1987م.

- الرُعيني، علي بن محمد الاشبيلي (ت 666هـ/1268م):

24- **برنامج شيوخ الرُّعيني**، تحقيق: إبراهيم شبُّوح، دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم 1952م.

- الزرقاني، محمد عبد العظيم (1367هـ/ 1948م):

25- **مناهل العرفان في علوم القران**، مطبعة الحلبي، ط3، بيروت 1943، ج2.

- الزركشي، محمد بن إبراهيم (كان حيا سنة 882هـ/ 1477م):

26- **تاريخ الدولتين الموحّديّة والحفصية**، تحقيق وتعليق: محمد ماضور، ، المكتبة العتيقة، ط2، تونس 1966م.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله (ت 538هـ/1143م) :

27- **أساس البلاغة**، ط1، تحقيق :محمود باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ج1، بيروت 1998م،

- ابن أبي زرع، علي الفاسي (ت 726هـ/ 1325م):

28- **الأنيس المطرب بروض القرطاس**، صور للطباعة، الرباط، 1972م.

- ابن الزيات، يوسف بن يحي التادلي (ت 617هـ/ 1220م):

29- **التشوف إلى رجال التصوف واخبار أبي العباس السبتي**، تحقيق: أحمد توفيق، الرباط، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، الرباط 1997م.

- ابن سعيد المغربي، أبو الحسن علي بن موسى (685هـ/1286م):

30- **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق، شوقي ضيف، دار المعارف، ط4، القاهرة، دون تاريخ، ج2.

31- **كتاب الجغرافيا**، تحقيق: إسماعيل العربي، المكتب التجاري للنشر والتوزيع ط1، بيروت 1970م.

- الشاطبي، أبي اسحاق ابراهيم بن موسى (ت 790هـ/1388م):

32- **الاعتصام**، ضبط وتعليق: أبو عبيدة حسن ال سلمان، مكتبة التوحيد، ج2، القاهرة، 2000م.

- الشهرستاني، أبي الفتح محمد عبد الكريم (ت 548هـ/ 1153م):

33- **الملل والنحل**، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت 1992م، ج1

- ابن عاصم الغرناطي، أبي يحي (860هـ/1456م):

34- **جنة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى، الجزء الثاني**، تحقيق: صلاح جرار، دار البشير، الأردن، عمان 1410هـ/1989م.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف (ت 463هـ/1070م):

35- **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت 1997م.

- ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي (ت منتصف القرن 6هـ/12م):

36- **رسالة في القضاء والحسبة**، نشر ليفي بروفنصال، ، المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة 1955م.

- عبد الملك ابن صاحب الصلاة: (594هـ/1198م).

37- **المن بالإمامة**، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط3، 1987م

- ابن عذارى، أبو العباس أحمد بن محمد (ت بعد 712هـ/1312م):

38- **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج1، تحقيق، جون كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة ط 3، بيروت 1983م.

39- **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب،** ج4، تحقيق ومراجعة: إحسان عبَّاس، دار الثقافة، ط 3، بيروت 1983م.

40- أبو العرب، محمد بن أحمد التيمي (ت 333هـ/ 945م):

41- **كتاب المحن،** تحقيق يحي وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983م.

42- العباس بن إبراهيم، السملالي (1379هـ/1959م):

43- **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام،** راجعه: عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية، ط2، الرباط 1993م.

44- عياض، أبو الفضل اليحصبي (ت 544هـ/1149م):

45- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك،** ط1، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1998م.

46- ابن غازي، أحمد بن محمد (919هـ/ 1513م):

47- **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون،** مطبعة الأمنية، الرباط 1952م.

48- الغبريني، أبو العباس احمد (714هـ/ 1314م):

49- **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية،** تحقيق: رابح بونار، ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2 ، الجزائر 1981م.

50- ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني (ت 395هـ/1004م):

51- **معجم مقاييس اللغة،** تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج1، 1979م.

52- ابن فرحون المالكي، ابراهيم بن نورالدين (799هـ/1397م):

53- **الديباج المذهب في أعيان المذهب،** تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت 1996م.

54- أبو الفداء، عماد الدين (ت 732هـ/331م):

55- **تقويم البلدان،** اعتنى به رينود والبارون ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، باريس 1840م.

56- الفيروز أبادي، مجد الدين (ت 823هـ/1420م):

57- **القاموس المحيط،** تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت 2005م.

58- ابن القطان، حسن بن علي الكتامي (ت 628هـ/1230م):

59- **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، تحقيق: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت 1990م.

60- ابن القلانسي، حمزة بن أسد التميمي (ت 555هـ/1160م):

61- **تاريخ دمشق**، تحقيق سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، ط1، دمشق 1983م.

62- ابن قزمان، أبو بكر محمد بن عيسى بن عبد الملك (ت 425هـ/1160م):

63- **ديوانه وعنوانه إصابة الأغراض في ذكر الأعراض**، تحقيق وتصدير فيديريكو كورينتي، ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1995م.

64- ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبد الله (751هـ/1349م):

65- **أحكام اهل الذمة**، تحقيق: صبحي الصالح، ط1، مطبعة دمشق، 1961م.

66- القاضي النعمان، أبي عبد الله بن محمد بن منصور (ت 363هـ/ 974م):

67- **إفتتاح الدعوة**، الشركة التونسية للتوزيع، ط2، تونس، 1986م

68- ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر (367هـ/971م):

69- **تاريخ افتتاح الأندلس**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري – اللبناني، ط2، القاهرة – بيروت 1989م.

70- ابن كردبوس، أبو مروان عبد الملك (ت 546هـ/ 1151م):

71- **تاريخ الأندلس**، تحقيق: أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد 1971م.

72- ابن مرزوق الحفيد، محمد بن أحمد بن الخطيب (ت 842هـ/ 1438م):

73- **المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن**: تحقيق: مريا خسوس بغيرا، تقديم: محمود بوعياد، ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1401هـ/ 1981م.

74- ابن منظور الإفريقي (711هـ/1311م):

75- **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله العلي الكبير، هاشم محمد الشاذلي، محمد أحمد حسب الله، سيد رمضان أحمد، ، دار المعارف، القاهرة بدون تاريخ.

76- الماجري، أحمد بن إبراهيم (توفي بعد 700هـ/ 1300م):

77- **المنهاج الواضح في تحقيق كرامات أبي محمد صالح**، تحقيق: عبد السلام السعيدي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الرباط 2013م، ج2.

78- المالكي، أبي بكر عبد الله (ت 474هـ/ 1081م):

79- **رياض النفوس**، تحقيق: البشير بكوش، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1994م، ج1

80- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري (ت 450هـ/1058م):

81- **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ، مكتبة مصطفى البأبي الحلبي، القاهرة 1983م.

82- محمد بن القاسم الأنصاري السبتي (توفي بعد 825هـ/ 1421م):

83- **اختصار الأخبار عما كان بثغر سبة من سني الأثار**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، ط2، الرباط 1403هـ- 1983م.

84- محمد بن تومرت (ت520هـ/1126م):

85- **أعز ما يطلب**، تقديم وتحقيق: عبد الغني أبو العزم، الرباط –، مؤسسة الغني للنشر، المغرب 1997م.

86- المراكشي، عبد الواحد بن علي (ت 667هـ/ 1269م):

87- **المعجب في تلخيص اخبار المغرب**، تحقيق: محمد سعيد العريان وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بالجمهورية العربية المتحدة، 1963م، ج1.

88- المقدسي، محمد بن أحمد بن أبي بكر (380هـ/ 990م):

89- **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، مطبعة بريل، ط2، ليدن 1906م.

90- المقري التلمساني، أحمد بن محمد (1041هـ/1632م):

91- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1988م، ج3.

92- مؤلف مجهول :

93- **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، تحقيق: عبد الوهاب منصور، الرباط، 1972م.

94- مؤلف مجهول:

95- **الاستبصار في عجائب الأمصار**: نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط2، ، ودار النشر المغربية، الدار البيضاء، بغداد 1986م.

96- مؤلف مجهول:

97- **الحلل الموشية في ذكر الأخبار الأندلسية**، تحقيق: حسين زَكَّار وعبد القادر زمامة دار الرشاد الحديثة، ط1، الدار البيضاء 1979م.

98- الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد (1315هـ/1897م):

99- **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى – الدولتان المرابطية والموحّديّة-** ج2، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء 1954م.

100- النباهي، أبو الحسن بن عبد الله (792هـ/ 1390م).

101- **تاريخ قضاة الأندلس،** تحقيق لجنة احياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، ط 5، بيروت 1983م.

102- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن عبد الكريم (ت 733هـ/1332م):

103- **نهاية الأرب في فنون الأدب،** تحقيق: مصطفى أبو ضيف، نشره تحت عنوان: **تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط،** دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1984م.

104- الونشريسي، أبي العباس أحمد بن يحي (ت 914هـ/ 1508م):

105- **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب،** حققه مجموعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط 1981م.

ثانيا: المراجع

106- إبراهيم القادري بوتشيش:

107- **الإسلام السري في المغرب العربي،** ، دار سينا، ط1، القاهرة 1995م.

108- **المغرب والأندلس في عصر المرابطين،** المجتمع- الذهنيات – الأولياء، دار الطليعة، ط 1، بيروت 1993م.

109- **المهمشون في تاريخ الغرب الإسلامي** - إشكالية نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إليه من أسفل-، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2014م.

110- **اضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي،** دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان 2002م.

111- **العوام في مراكش خلال عصري المرابطين والموحدين،** ضمن كتاب مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الدار البيضاء، 1998م.

112- إبراهيم حركات:

113- **المغرب عبر العصور من عصر ما قبل التاريخ إلى نهاية دولة الموحدين**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1984م، ج1.

114- **النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين**، منشورات مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء 1962م.

115- أحمد الزيد:

116- **الغزو العربي لشمال إفريقيا بين نبالة النص ودناءة الممارسة**، مؤسسة توالت الثقافية، ليبيا، بدون تاريخ،

117- أحمد الطاهري:

118- **طبقة العامَّة في المجتمع الإسلامي الوسيط** (إمكانية البحث من خلال النموذج الأندلسي البسيط)، سلسلة الندوات 2، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، 1991م.

119- **عامَّة قرطبة في عصر الخلافة**، منشورات عكاظ، الرباط 1955 م.

120- أحمد المحمودي:

121- **عامَّة المغرب الأقصى في العصر الموَّحدي**، رؤية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 2009 م.

122- أحمد المختار العبّادي:

123- **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية 2009م،

124- **صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس**، منشأة المعارف، ط1، الاسكندرية 2000م.

125- **في تاريخ المغرب والأندلس**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000م.

126- **مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس**، ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 1983م

127- أحمد بلاوي:

128- **الاطار البشري والحياة الحضرية بناحية مراكش قبيل التأسيس**، ضمن كتاب مراكش من التأسيس إلى اخر العصر الموحدي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعوم الانسانية، الدار البيضاء، 1998م.

129- أحمد توفيق:

130- **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850- 1912)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط3، الدار البيضاء 2011م.

131- **حول معنى اسم مراكش**، ضمن كتاب مراكش من التأسيس إلى اخر العصر الموحدي، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعوم الانسانية، الدار البيضاء، 1998م.

132- أحمد عزاوي:

133- **رسائل موحدية** – دراسة وتحقيق-، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، ط1، المغرب 1995م، ج2.

134- أشباخ يوسف:

135- **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ترجمه وعلق عليه: محمد عبد الله عنان، ، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة 1996م، ج1.

136- ألفرد بيل:

137- **الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي**، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت 1981م.

- أمنة بن منصور:

138- **المناظرة في الأندلس – الأشكال والمضامين**، دار الكتب العلمية، بيروت 2012 م.

- أمين توفيق الطيبي:

139- **النقود العربية انتشارها واثرها في أوربا في القرون الوسطى (دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس)**، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، مجلة المؤرخ العربي، العدد 19، العراق، 1981م.

- أنخيل جنثاليث بالنثيا:

140- **تاريخ الفكر الأندلسي**، ترجمة: **حسين مؤنس**، ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 1955م.

- بدري محمد فهد:

141- **العامَّة في بغداد في القرن الخامس الهجري،** مطبعة الرشاد، بغداد 1991م.

- بلغيث محمد الأمين:

142- **الحياة الفكرية في الأندلس في عصر المرابطين،** ، دار القافلة، الجزائر 2014م.

143- **الربط بالمغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين (دراسة تاريخية وحضارية)،** ، دار القافلة، الجزائر 2014م.

144- **النظرية السياسية عند المرادي واثرها في المغرب والأندلس،** ، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر 2014م.

145- **دولة المرابطين بالأندلس من مدينة السياسة إلى مدينة العلم،** ، دار القافلة للنشر، الجزائر 2014م.

- بلنثيا انخل جونثالث:

146- **تاريخ الفكر الأندلسي،** ترجمة: حسين مؤنس، ، دار النهضة المصرية، ط1، القاهرة 1955 م.

- بوزيان الدراجي:

147- **القبائل الأمازيغية – أدوارها ومواطنها وأعيانها،** ط2، ج1، الجزائر، 2010م.

- بوفيل:

148- **تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير،** منقحة ومزيدة بقلم روبرت هاليت، نقله إلى العربية: الهادي أبو لقمة ومحمد عزيز، منشورات جامعة قار يونس، بن غازي، 1988م.

- بولطيف لخضر:

149- **فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحّديّة في الغرب الإسلامي،** هرندن فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2009م.

- توفيق بن أحمد الغلبزوري:

150- **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس – نشأتها- أعلامها- أصولها وأثرها،** دار ابن حزم، ط1، المملكة السعودية 2006 م.

- ج ف ب .هوبكنز:

151- **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، ترجمة أمين توفيق الطيبي، ، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس 1980م.

- الجزنائي علي:

152- **جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط 1991م.

- جمال أحمد طه:

153- **مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين (448هـ/1056م- 668هـ/1269م) دراسة سياسية وحضارية**، ، دار الوفاء، الاسكندرية 2001م.

- جباري سامية:

154- **الأدب والأخلاق في الأندلس في عصر الطوائف والمرابطين**، دار قرطبة، الجزائر، 2009م.

- حسن أحمد محمود:

155- **قيام دولة المرابطين**، دار الفكر العربي، القاهرة 1996م.

- حسن علي حسن:

156- **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس – عصر المرابطين والموحدين** – ، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة 1980م.

- الحسين أسكان:

157- **الدولة والمجتمع في العصر الموحدي**، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، الرباط 2010م.

- حسين مؤنس:

158- **معالم تاريخ المغرب والأندلس**: ، دار الرشاد، القاهرة 1997م.

159- **نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين**، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، بورسعيد 2000م.

- حماه الله ولد السالم:

160- **الإسلام والثقافة العربية في الصحراء الكبرى – دراسة ومراجعات –**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2010 م.

- حمد علي أحمد قويدر:

161- **التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين (541-668هـ/1145-1269م)**، ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 2012م.

- حمدي عبد المنعم:

162- **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين**، دار المعرفة الجامعية القاهرة 1997م.

- الخادمي نور الدين:

163- **الدليل عند الظاهرية**، دار ابن حزم، ط1، بيروت لبنان 2000م.

- خالد يونس الخالدي:

164- **اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس (92- 897هـ = 711- 1492م)**، ، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة 2012م.

- خليل إبراهيم السامرائي، عبد الواحد ذو النون طه، ناطق صالح مطلوب:

165- **تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس**، دار الكتاب الجديدة، ط1، بيروت 2000م.

- داود عمر سلامة:

166- **الموحدون في الأندلس ما بين سنتي (541/667هـ – 1146/1268م)**، دار الكتاب الثقافي، الأردن – اربد 2006 م.

- رجب محمد عبد الحليم:

167- **دولة بني صالح بتامسنا بالمغرب الأقصى (125هـ/455 هـ- 743م / 1063م)**، دار الثقافة، القاهرة، د ت.

- رجب محمود بخيت:

168- **تاريخ الأندلس من الفتح إلى السقوط**، ، مكتبة الايمان، ط1، القاهرة 2009م.

- روجي ليتورنو:

169- **حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني والثالث عشر**، ترجمة: أمين الطيبي، ، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس 1982 م.

- رينهارت دوزي:

170- **ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام**، ترجمة:كامل كيلاني، ، مطبعة علي البأبي، ط1، مصر 1933م.

- سعدون عباس نصر الله:

171- **دولة المرابطين في المغرب والأندلس** – عهد يوسف بن تاشفين –، دار النهضة العربية، ط1، بيروت 1985م.

- سعيد بن حمادة:

172- **الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7 و8 هـ/ 13 و14 م**، دار الطليعة، ط1، بيروت 2008م،

- السيد عبد العزيز سالم:

173- **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي**، ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999م.

- شارل أندري جوليان:

174- **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تحقيق: محمد مزالي والبشير بن سلامة، ، الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر ، ج1، تونس، الجزائر، 1969م.

- شعيرة، محمد عبد الهادي:

175- **المرابطون وتاريخهم السياسي- 430-539هـ**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969م.

- شكيب أرسلان:

176- **الحلل السندسية في الاخبار والآثار الأندلسية،** منشورات دار مكتبة الحياة، ط1، المطبعة الرحمانية مصر، بيروت لبنان 1355هـ- 1936م، ج1.

- عبد الإله بلقزيز:

177- **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي،** منتدى المعارف، ط1، بيروت 2015م.

- عبد الحليم عويس:

178- **دولة بني حماد،** ، دار الصحوة، ط2، القاهرة 1991م.

- عبد الرحمان الجيلالي:

179- **تاريخ تأسيس المدن الثلاث:** الجزائر المدية ومليانة، دار الأمة، ط1، الجزائر 2007م.

- عبد الرحمان بشير:

180- **اليهود في المغرب العربي (22/462هـ/ 642/1080م)،** عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، ط1، القاهرة – الهرم 2001م.

- عبد العزيز فيلالي:

181- **العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس وبلاد المغرب،** ، دار الفجر، ط2، القاهرة 1999م.

- عبد الله السويسي:

182- **تاريخ رباط الفتح،** دار المغرب للتأليف والنشر، الرباط 1979م.

- عبد الله علي علام:

183- **الدعوة الموحّديّة بالمغرب،** ، دار المعرفة، القاهرة 1964م.

- عبد الله محمد جمال الدين:

184- **الدولة الفاطمية،** ، دار الثقافة للنشر والتّوزيع، القاهرة 1991م.

- عبد المجيد النجار:

185- **المهدي** بن **تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 1983م.

186- **تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط2، هيرندن فرجينيا 1995م.

- عبد المجيد نعنعي:

187- **تاريخ الدولة الأموية في الأندلس**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت- لبنان، 1991م.

- عبد الهادي البياض:

188- **الكوارث الطبيعية واثرها في سلوك وذهنيات الانسان في المغرب والأندلس** (**ق 6-8هـ/12-14م**)، دار الطليعة، ط1، بيروت 2008م.

- عبد الوهاب المسيري:

189- **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ، دار الشروق، ط1، القاهرة 1999م.

- عز الدين جسوس:

190- **السلطة المرابطية – الرمزي والمتخيل-**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، مارس 2019م.

191- **الكوارث الطبيعية والأوبئة ومدى تأثيرها على العلاقة بين الرَّعية والسلطة السياسية خلال حكم المرابطين**، الأيام الوطنية العاشرة، المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، المغرب 2002م.

192- **موقف الرَّعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين** افريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب 2014م.

- عز الدين عمر موسى:

193- **الموحدون في الغرب الإسلامي – تنظيماتهم ونظمهم –**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991م.

194- **النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري،** دار الشروق،ط1، بيروت، لبينان 1983م

- عصام الدين عبد الرؤوف الفقي:

195- **تاريخ المغرب والأندلس،** ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1984م.

- عصمت دندش:

196- **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين – عصر الطوائف الثاني –** ، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت – لبنان 1988م.

197- **دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب افريقيا (430-515هـ/1038-1121م)،** دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 1988م.

- علام علي عبد الله:

198- **الدولة الموحّديّة بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي،** القاهرة، 1971 م.

- العلوي القاسمي هاشم:

199- **مجتمع المغرب الأقصى حتى منتصف القرن الرابع هجري،** منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية المغرب ، 1995م، ج1.

- علي أومليل :

200- **في التراث والتجاور،** المركز الّثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء1990م .

- علي محمد الصَّلأبي:

201- **الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين،** ، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، القاهرة 2003م.

- عمر إبراهيم توفيق:

202- **صورة المجتمع الأندلسي في القرن الخامس للهجرة (سياسيا واجتماعيا وثقافيا)،** دار غيداء للنشر، ط1، عمان- الأردن 2011م.

- عمورة عمار:

203- **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الريحانة، الجزائر 2002م.

- الغناي مراجع عقيلة:

204- **سقوط دولة الموحدين**، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، ط2، بنغازي 2008.

- فاطمة بوعمامة:

205- **اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجري الموافق ل 14-15 الميلادي**، ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر-، الأبيار الجزائر 2011م.

- أبو الفضل محمد أحمد:

206- **دراسات في تاريخ وحضارة الأندلس**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996م،

- ليفي بروفنسال:

207- **حضارة العرب في إسبانيا**، ترجمة: ذوقان قرقوط، بيروت، مكتبة الحياة، دون تاريخ.

208- **مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، نشرها ليفي بروفنصال،المطبعة الاقتصادية، الرباط 1941م، الرسالة الثالثة والعشرين.

209- **مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري**: التبيان، نشر وتحقيق: ليفي بروفنسال، ، دار المعارف، القاهرة 1955 م.

- ليوبولدوتوريس بالباس:

210- **الفن المرابطيّ الموحدي**، ترجمة: سيد غازي، ، دار المعارف، القاهرة 1971م.

- المجذوبي عبد العزيز:

211- **من مسائل التعمير واستعمال المجال في العهد المرابطيّ والموحدي**، ضمن كتاب: مراكش من التأسيس إلى أخر العصر الموحدي، أعمال الملتقى الأول، ط1، مطبعة فضالة، الدار البيضاء 1989م.

- مجموعة من الباحثين:

212- **من قضايا التاريخ الفاطمي في دوره المغربي**، تقديم وتنسيق: بوبة مجاني، قسنطينة، مخبر البحوث والدراسات في حضارة المغرب الإسلامي، دار بهاء، قسنطينة- الجزائر 2007م.

- محمد البركة:

213- **فقه النوازل على المذهب المالكي – فتاوى أبي عمران الفاسي** –، إفريقيا الشرق، الدَّار البيضاء المغرب 2010م.

- محمد البشير العامري:

214- **دراسات حضارية في التاريخ الأندلسي**، ، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن 1433هـ – 2012م.

- محمد القبلي:

215- **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط – علائق وتفاعل** –، دار توبقال، ط1، المغرب الدار البيضاء 1997م.

216- **مراجعات حول المجتمع والثقافة في العصر الوسيط**، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1987م.

- محمد المنوني:

217- **حضارة الموحدين**، ، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء المغرب 1989م.

218- **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين**، مطبعة المهدية، تطوان المغرب، 1950 م.

- محمد بحر عبد الحميد:

219- **اليهود في الأندلس**، ، مصدر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1970م.

- محمد بن إبراهيم أبا خليل:

220- **الأندلس في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري**، مكتبة عبد العزيز العامة، الرياض 1995م.

- محمد بن حسن:

221- **القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط**، ، دار الرياح الأربع لنشر، تونس 1986م.

- محمد زيتون:

222- **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية**، ، دار المنار، ط1، القاهرة 1988م.

- محمد شحرور:

223- **الدَّولة والمجتمع**، مطبعة الأهالي، دمشق، دون تاريخ.

- محمد عابد الجابري:

224- **العقل السياسي العربي(محدداته وتجلياته)**، سلسلة نقد العقل العربي رقم:3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1990م.

225- **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، بيروت، أفريل 1996م.

- محمد عبد الله عنان:

226- **دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول** – القسم الثاني، ، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة 1997م.

- محمد فتحة:

227- **النوازل الفقهية والمجتمع – ابحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن (6–9هـ/12–15م)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، كلية الشق، الدار البيضاء 1999م.

- محمد ولد داده:

228- **مفهوم الملك في المغرب**، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1977م.

محمود هدية:

229- **اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط**، مؤسسة هنداوي سي أيّ سي، المملكة المتحدة 2017م.

- مرمول محمد الصالح:

230- **السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي**، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983م.

- موسى لقبال :

231- **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي –نشأتها وتطوره** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر 1970م.

- مصطفى بن سباع:

232- **السلطة بين التَّسنُّن والتَّشيَّع**، مطابع الشويخ، تطوان 1999م.

- عبد الله العروي:

233- **مفهوم الدولة**، الدَّار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط9، المغرب 2011م.

- الهادي روجي إدريس:

234- **الدولة الصنهاجية – تاريخ افريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12 م –** نقله إلى العربية: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 1992م، ج1.

- هشام أبو رميلة:

235- **علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية في الأندلس**، ، دار العرفان، ط1، الأردن 1984م.

- يوسف بن أحمد حوالة:

236- **الحياة العلمية بإفريقية**، جامعة أم القرى، ط1، المملكة السعودية 2000م، ج1.

- CHOVIN, Gisèle:

237- **Aperçu sur les relations de la France avec le Maroc. Des origines à la fin du Moyen Age**, Hespéris, Rabat, 1957, T. XLIV, 3ème _4ème trimestres.

- CHOVIN, Gisèle:

238- **Aperçu sur les relations de la France avec le Maroc. Des origines à la fin du Moyen-Age**.

- Dominique Valérian:

239- **BOUGIE, PORT MAGHRÉBIN, 1067-1510**, Publications de l’École française de Rome, Rome.

DUBNOV, **HISTORY OF THE JEWS**, VOL.2.

- H.C. Krueger:

  240- « **Genoese Trade with North-west Africa in the XIIth Century** », **Speculum**, 8, 1933.

- Jehel, J:

  241- **les génois en méditerranée occidental fin XLE –Début XIV e siècle ebauche d un stratégies pour un empire**, s. I. 1993.

- lagarder, v , :

  242- **la tarika et la révolte des Muridun en 539 H 1144**: **en andalus**,**revue de l occident musulman et de la méditerranée** 1933.

- Louis de Mas-Latrie*:*

  243- **Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les Arabes de l'Afrique septentrionale au Moyen-âge***, paris, 1866-1875*

- Margarita Campos. Kent:

  244- **Figurative Hispano-Arabic Textiles of the Almoravid and Almohad Dynasties**: **Historical and Ideological Implications of Their Design and Iconography**, Ohio State University, 1980.

- SEMON DUBNOV,:

  245- **HISTORY OF THE JEWS FROM ROMAN EMPIRE TO THE EARLY MEDIEVAL PERIOD**, (NEW YORK,1973)

المذكرات

- بولعراس خميسي:

246- **فن الحرب بالغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين**، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، قسم التاريخ وعلم الآثار، باتنة، 2013-2014م.

- بحري يونس:

247- **الفقه المالكي خلال عصر الموحدين – دراسة تاريخية واجتماعية**، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر01، كلية العلوم الإسلامية 2011-2012م.

- بن الذِّيب عيسى:

248- **المغرب والأندلس في عصر المرابطين – دراسة اجتماعية واقتصادية** – رسالة دكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعة 2008- 2009م.

- صديقي عبد الجبار:

249- **سقوط الدولة الموحّديّة دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات**، مذكرة ماجستير غير مطبوعة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014 م.

- الطويل محمد:

250- **الفلاحة المغربية في العصر الوسيط**، دبلوم الدراسات العليا، الرباط، كلية الآداب، 1987-1988م.

- عدة الشيخ :

251- **العصبية الدينية دورها في قيام الدول الإسلامية** – المرابطية نموذجا-، رسالة ماجستير في الفلسفة، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011م.

- عبد الحميد حسين أحمد السامرائي:

252- **المؤسسات الإدارية في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد 1991 م.

- علي محمود عبد اللطيف:

253- **مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، اشراف: محمد عبد الوهاب فضل، المغرب 2004م.

- عدالة مليكة:

254- **عامّة الأندلس في العصر الموحدي**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية – جامعة وهران-، 2017-2018 م.

- غربي بغداد:

255- **العلاقات التجارية للدولة الموحّديّة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2015م.

- غرداين مغنية:

256- **نظام الحكم في بلاد المغرب في عهدي المرابطين والموحدين**، دراسة مقارنة (ق 5-7هـ/11-13 م)، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ من جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016م.

- كربوع مسعود:

257- **النظام المالي لدويلات الإسلامية بالمغرب الإسلامي (من القرن الثاني إلى التاسع هجري)**، رسالة دكتوراه دولة، اشراف: مسعود مزهودي، جامعة باتنة1، قسم التاريخ وعلم الاثار، 2017-2018م.

- لواتي دلال:

258- **عامّة القيروان في العصر الأغلبي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2002.

- مزاري توفيق عبد الصمد:

259- **الجهاد البحري في عهدي المرابطين والموحدين**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، إشراف بلغيث محمد الأمين، تخصص تاريخ وحضارة، جامعة الجزائر،1428-1429هـ/2007-2008م.

- مرقومة منصور:

260- **القبيلة والسلطة والمجتمع في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعة 2009-2010م.

- ناجي لخضر:

261- **جوانب من الحياة الاجتماعية والثقافية للصوفية والمتصوفة من خلال نوازل وفتاوى الغرب الإسلامي**، مذكرة ماجستير في العلوم الإسلامية – غير منشورة -، جامعة الجزائر01، 2012م.

- نميش سميرة:

262- **أهل الذمة ودورهم الحضاري بالمغربين الادنى والاقصى (6-10هـ /16-16م)**، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقاي، قسم التاريخ، تلمسان، 2017/2018.1

- ولد آن محمد الأمين :

263- **النصارى واليهود من سقوط الدولة الاموية إلى نهاية المرابطين-422) 539هـ1030/م1141/م** (، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران،2012/2013 م).

- مزدور سمية:

264- **المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588-927 هـ/1192-1520م)**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009م.

265- اليملولي رشيد

266- **الضرائب في الغرب الإسلامي وأثرها في التاريخ السياسي، (441-868هـ/1049-1464م)**، رسالة دكتوراه في التاريخ، إشراف: محمد تضغوت، كلية الآداب والعلوم، المغرب 2010-2011م.

- إبراهيم القادري بوتشيش:

267- **أثر قيام الدول وسقوطها في التطور الديمغرافي بالمغرب في العصر الوسيط (دراسة حالة)، مجلة كنانيش**، العدد01، سنة 1999م، منشورات كلية الآداب وجدة.

268- **الجاليات المسيحية بالمغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين**، مجلة الاجتهاد، عدد 28، 1995م.

269- **المجال الحرفي بالمغرب خلال العصر المرابطي**، دراسات تاريخية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 3، الجزائر، اغسطس 2014م.

270- **تطور الفلاحة في مكناس من عصر المرابطين إلى اواخر العصر المريني**، مجلة المناهل، العدد 38، السنة الخامسة عشر، الرباط، دجنبر 1989م.

- أنور محمود زناتي:

271- **دور الفقهاء في الحياة الاجتماعية خلال عصر المرابطين**، الكويت، دورية كان التاريخية، المجلد 7، العدد 25، السنة: سبتمبر 2014م.

- أحمد محمد الطوخى:

272- **القيساريات الإسلامية في مصر والمغرب والأندلس،** مجلة كلية الآداب، جامعة الاسكندرية العدد 28، 1981م.

- بحر عبد المجيد محمد:

273- **اليهود في الأندلس،** القاهرة، (سلسلة المكتبة الثقافية العدد:237)، أول إبريل 1970م.

- البشير غانية:

274- **الضرائب غير الشرعية في دولتي المرابطين والموحدين وأثرها على علاقتهما مع الرعية،** مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 5، الجزائر، 2016م.

- بغداد غربي:

275- **أضواء على خطة الكتابة على عهد الموحدين،** المجلة الجزائرية للمخطوطات، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، العدد12، جانفي 2015.

- بولقطيب الحسين،

276- **الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي** في القرنين(5و6هـ) **(مجلة الاجتهاد)** العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، بيروت، دار الاجتهاد، شتاء العام 1413هـ/1993م،

- توفيق أمين الطيبي:

277- **كتب الفلاحة الأندلسية (أرجوزة ابن ليون التجيبي في الفلاحة)،** مجلة الدعوة الإسلامية، كلية الدعوة الإسلامية، العدد السادس، طرابلس ليبيا، 1989م.

- حاج عبد اللطيف يخلف:

278- **مصطلح المغرب الأوسط في المصادر الإسلامية الوسيطية،** مجلة عصور الجديدة، المجلد 7، العدد 26، أفريل 1438/2016-2017م.

- الحبيب الجنحاني:

279- **المجتمع العربي الإسلامي–الحياة الاقتصادية والاجتماعية-** مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2005م،

- حفصة معروف:

280- **المعارك البحرية في العهد الموحّدي (طبيعة الاستعداد وطرق القتال)،** مجلة عصور، مخبر البحث العلمي مصادرو تراجم، جامعة وهران، الجزائر، العدد 20، جوان 2013م.

- رياض عزيز هادي:

281- **مفهوم الدولة عند ابن خلدون**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد 37، سنة 1977م.

- صالح محمد فياض أبو دياك:

282- **فنون القتال عند المرابطين والموحدين والحفصيين**، مجلة دراسات افريقية، العدد 16، يناير 1997، رمضان 1417هـ، الخرطوم السودان.

- الطويل محمد حجاج:

283- **دكالة بين الشدة والرخاء**، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، المغرب، اكتوبر 2002،

- عبد العزيز بن عبدالله:

284- **البحرية المغربية والقرصنة**، مجلة تطون، العدد 3 و4، 1958 -1959م.

- علي أحمد:

285- **دور المولدين والمستعربين في الدولة العربية بالأندلس**، مجلة دراسات تاريخية، العددان 135-136 حزيران لعام 2014م.

- عز الدين جسوس:

286- **الكوارث والأوبئة ومدى تأثيرها على الرَّعية وبين السلطة السياسية خلال حكم المرابطين**، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، المغرب، اكتوبر 2002م.

- عادل عواد الطائي:

287- **مفهوم التَّقري عند المرابطين**، مجلة عصور الجديدة، العدد 7-8، خريف- شتاء 2012-2013م.

288- **تسليح جيش المرابطين**، Revista del área de estudios árabes e islámicos de la Universidad de Cádiz، اسبانيا، المجلد 21، 2014م.

- عبَّاس الجراري:

289- **أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب**، ندوة الإمام مالك، ج1، طبعة فاس 1980م.

- فوزية كرراز:

290- **الموارد المالية بالدولة الموحّديّة بين ماهو مشروع وماهو مستحدث**، مجلة عصور الجديدة، العدد 16-17، الجزائر، شتاء – ربيع 1436هـ/ 2014-2015م.

- محمد بن شريفة:

291- **بنو زهر: نظرات في تاريخ أسرة أندلسية**، مجلة دراسات، العدد الرابع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، جامعة ابن زهر، المغرب، 1990 م.

- محمد تضغوت:

292- **مسألة الحديث عن وجود طبقة في العالم الإسلامي الوسيط**، سلسلة الندوات 2، جامعة مولاي اسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، 1991 م.

- مسعد حمد عبد الله:

293- **أسواق المغرب الاقصى عصر دولة الموحدين (541هـ- 609هـ/ 1145م- 1212م)**، مجلة كلية الآداب، بنها، المجلد 29، العدد 2، يوليو 2012م.

- محمد عمراني:

294- **مسالة الخمور في تاريخ المغرب**، مجلة امل، العدد 16، الدار البيضاء، 1999م.

- محمد كامل الشباني، علي رؤوف جبر المالكي:

295- **فقهاء الأندلس فقهاء الأندلس ودورهم في الحياة الاجتماعية خلال عصر المرابطين (484-520هـ/1092-1134م)**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 49، العراق.

- مصطفى بنسباع:

296- **السلطة العليا السياسية بين المرابطين والموحدين**، مجلة البحث العلمي، المغرب، العدد 41، 1993م.

- المغراوي محمد:

297- **المغرب في العصر الموحدي- جدلية القوة والأزمة-**، الجديدة، المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، اكتوبر 2002م.

- ناجي جلول:

298- **الرباطات البحرية في افريقية في العصر الوسيط**، تونس، السلسلة التاريخية عدد و، 1999م.

- نجم الدين الهنتاني:

299- **الصراع المذهبي بالقيروان وتفاعله مع واقعها الاقتصادي. الاجتماعي والعمراني إلى منتصف القرن 3 و4 هـ**، حوليات الجامعة التونسية، العدد 44، 2000م.

- الهلالي محمد ياسر:

300- **أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية في المغرب الأقصى خلال اواخر العصر الوسيط**، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، المغرب، اكتوبر 2002م.

فهرس الأماكن والبلدان والشعوب والقبائل والدُّول.

ب

ت

م

فهرس المصطلحات

الملخص بالعربية:

تضمنت محاور هاته الرسالة، والمعنونة بـ "**الدَّولة والمجتمع في الغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين**" دراسة تاريخية، واجتماعية لنشأة دولة المرابطين و الموحدين في الغرب الإسلامي والنُّظم الإدارية التي انتهجتها هاتان الدُّولتان في تسيير شؤون الحكم ، كما تضمَّنت في طيَّاتها دراسة حول العلاقة التي ربطت السلطة بالرَّعية، وموقف كلا الطرفان من بعضهما البعض، وفي نفس الوقت إلى سياسة الدُّولتين في مجابهة الأزمات الدَّاخلية، والمتمثلة بالأساس في المجاعات، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والتي كانت تعتبر بدرجة أخص عاملا مهمًّا، وميزانا يبيِّن مدى قوَّة الدَّولة من ضعفها، بالإضافة إلى عامل آخر وهو عامل الجباية، والضَّرائب، والذي طالما اعتبر عاملا مهمًّا يعكس مدى نجاعة سياسة الدَّولة في بناء نظام اقتصادي قائم على أسس، وضوابط عادلة بعيدة عن ارهاق كاهل الرَّعية بالمغارم، والضَّرائب، والتي يغلب عليها في إطارها العام الظلم والتعسف.

تضمن الفصل الأوَّل تمهيدا شمل تعريفا لمفهوم الدَّولة، والذي اقترن بمعنى التّبدل، والتّغير الذي يطرأ على الدّورة السياسية لأيِّ كيان سياسيّ، هذا الأخير يتمثَّل بالأساس في مجموعة متنوِّعة من المؤسَّسات الإدارية التي وجدت لضبط العلاقة بين السلطة، والرَّعية، وتسيير الشَّأن العام، وقد ظهرت في منطقة الغرب الإسلامي مجموعة من الدُّول التي حاولت رسم هاته المعالم لمفهوم الدَّولة، فظهر الزِّيريون، والفاطميون والأمويون، والمرابطون، والموحدون، واختصوا إجمالا بالرقعة الجغرافية التي تعتبر عاملا أساسيا في تكوين الدَّولة فكان المغرب، والأندلس مركز دولهم من حدود برقة إلى مدينة طنجة، ومن جنوب الصحراء الكبرى إلى تخوم الثّغر الأندلسي الأعلى، وبدأت مع الأيّام تتّضح معالم تلك الرقعة الجغرافية، فظهر مصطلح المغرب الأدنى والأوسط، والأقصى، وهذا نتيجة الصراعات السياسية بين الدُّول، ومدى توسع بعضها على بعض، بالإضافة إلى عامل القبيلة، والصراعات التي كانت حاصلة حول المجال، والذي كان يعتبر بمثابة مصدرا للحياة والقوت لكل قبيلة، وقد كانت هاته القبائل عاملا مهمّا أيضا في تأسيس الدُّول السابقة من خلال تحالفاتها القبلية والعرفية، والتي كانت في الغالب حتمية تفرضها التّحديات الدّاخلية مثل حلف زناتة، ومصمودة، وصنهاجة وكانت هاته الأحلاف تتم تحت معتقدات عرفية في سبيل توثيق عقودها، فكان هناك عرف "**أسماس**" وعرف "**تاضا**" الزّناتي، والذي كان يعرف "**بميثاق الدم**"، وقد تكفَّلت هاته القبائل بتقديم الدّعم المادي لمؤسسي الدُّول التي قامت في المنطقة، فقد دعّمت قبيلة أوربة الأدارسة، ومعها كتامة، وساندت قبيلة تلكانة الدَّعوة الشيعية، قبيلة صنهاجة المرابطين، ومصمودة الموحّدين، والقبائل اليمنيَّة في الأندلس الأمويين، وكان هذا المبدأ

كلُّه قائما على اعتبار القوّة، والسَّيطرة التي كانت تتمتع بها القبيلة في بيئة الغرب الإسلامي، والنُّفوذ الاجتماعيّ، والسياسيّ، الذي كانت تحوزه خارج مبدأ الدَّولة، وخارج أيِّ قوة أخرى منافسة لها.

ولم يكن استمالة، وكسب ثقة ودعم هاته القبائل بسيطا، وممكنا إلاَّ من خلال البراعة، والذَّكاء الذي تميز به قادة الدِّعاية السياسيّة لكل دولة، فقد وظَّف هؤلاء مبدأين مهمَّين في ذلك، فكان الأوَّل متمثل في الدِّعاية السِّياسيَّة، والتي كان منطقها تخليص النّاس من الظلم، والجور الذي مورس عليهم من قبل الأنظمة السياسية السَّابقة، وتحسين الظروف الاجتماعية، والمعيشية للرَّعية، وكان المبدأ الثاني ممثلا في الدِّعاية الدِّينية التي كانت عاملا قويا في كسب النَّاس، وتجميعهم على هدف واحد، فأسلوب الدِّعاية الدِّينية هو نهج فعَّال استطاع المؤسِّسون الأوائل لبعض الدُّول أن يفعِّلوه في دعايتهم، ويجعلونه ركيزة أساسية في مشروعهم من أجل استمالة العقول، والقلوب، وهذا لما فيه من أثر كبير على النُّفوس، فكان نموذج ابن ياسين، وابن تومرت أوضح النَّماذج في مدى نجاعة العامل الدِّيني في صنع الأتباع المؤيدين.

ولم تكن لهاته العوامل أن تحقق النَّتائج، والأهداف إلاَّ من خلال شخصية هؤلاء المؤسِّسين، والتي تميَّزت بنواحي فريدة أهلتها لتحقيق المبتغى، وإقناع النَّاس، فقد كان هؤلاء الدُّعاة أصحاب علم، وزهد، ودين وتضحية مكَّنتهم هاته الميزات من المحاججة، والمواجهة، وإلزام الطَّرف الآخر الحجَّة، كما مكَّنتم في مواضع أخرى من إقامة العدل، والأحكام الشَّرعية بما يوافق المبادئ الإسلامية الصحيحة، فقد كان ابن ياسين فقيها يحثُّ النَّاس على الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، ويطبِّق الأحكام الشرعية على الجميع، ويقيم الحدود على المخالفين، مما أكسبه الثِّقة بين أتباعه، وفشت بينهم، و كان ابن تومرت عالما بنواحي عديدة من علوم الدِّين مكَّنته من توظيف هاته العلوم في مجابهة المرابطين، ومحاولة تصويرهم للنَّاس على أنَّهم منحرفون في العقيدة الإسلامية الصحيحة، وأنَّهم أرهقوا الرَّعية بضرائب غير شرعية تخالف تماما الأحكام الإسلامية الصحيحة فاستطاع من خلالها كسب مزيد من الأتباع، والمؤيدين، وخلق في نفس الوقت الشَّك، والرِّيبة داخل الصَّفِّ المرابطي.

وجاء الفصل الثاني بمحاور تتعلق بدراسة النُّظم الإدارية التي طبعت، وميَّزت نظام الدَّولة المرابطي والموحِّدي، والذي حاولت من خلاله السلطتان تنظيم الشأن العام، ورسم معالم خريطة العلاقات بين السلطة والرَّعية، ومن خلال دراستنا نجد أنَّ كلا السلطتين لم تحد في الغالب عن النُّظم الكلاسيكية في التَّسيير، وهذا بإنشاء مؤسسات تنظيميَّة تحفظ هيبة الدَّولة، وتحفظ النِّظام العام بعيدا عن الأعراف، والنُّظم القبليَّة المهيمنة

في الغالب على عقليَّة التَّسيير في الغرب الإسلامي، بالإضافة إلى الاستثناء الذي خلقة الموحِّدون من خلال تنظيماتهم الحزبية، والتي لعب دورا موازيا للتنظيمات الكلاسيكية الأخرى، ولكنَّها لم تبتعد في إطارها العام عن التَّنظيم، والتسيير لشؤون الدَّولة، فكانت هناك الوزارة، والكتابة، والقضاء، والحسبة، والشرطة، وغيرها من النظم المتعارف عليها في دُّول المشرق، وقد أفرزت هاته النُّظم مجموعة من العلاقات بين السلطة، والرَّعية تراوحت بين القبول، والرّفض، وحتى التّمرد، كون أنَّ هاته المؤسّسات كانت تخضع للتّسيير من قبل أفراد وعمّال تابعين للسلطة المركزية، ويتمايز كل فرد عن الآخر من حيث الكفاءة في التسيير، والعدل بين الرَّعية.

كما شهد هذا الفصل دراسة تتعلّق بموقف الرَّعية من السلطة السياسية المرابطية، والموحدية، فقد قبلت رعية المغرب، والأندلس الوجود المرابطي، وقدمت له البيعة، والولاء، أمّا السلطة الموحدية فقد قوبلت في البداية بالرّفض، والمواجهة خصوصا في المغرب لكن سرعان ما استتب لها الأمر بقوة السَّيف.

وجاءت محاور الفصل الثالث لتبحث عن العلاقة التي كانت تربط الرَّعية بالسلطة السياسية، فقد كانت هاته الرَّعية مشكّلة من فسيفساء متنوعة من الطبقات الفقيرة، والمعدومة إلى المتوسطة، وانتهاء بالغنية وقد ضمّت عدّة عناصر متنوعة كالعرب، والبربر، والنّصارى، واليّهود، وهذا ما جعل تلك العلاقة تتراوح بين الرضى، والتّوتر بحسب وضعية كل طبقة، وموقعها من السلطة، كما كان لسياسة الدَّولة في تسيير شؤون الحكم الدَّور الكبير إلى إحداث في بعض الأحيان حالات عدم الرضى، والتّذمر، والذي تتبعه بعض الاحتجاجات. كما لعبت هاته السياسات دورا مهمّا في إحداث تلك الفوارق الاجتماعية، والاقتصادية بين طبقات المجتمع وخصوصا في نهاية كل دولة، ومرورها بمرحلة الضُّعف، والانهيار، فحصل من خلالها التَّمايز في نمط العيش والوضعية الاجتماعية إجمالا، كما تعرضنا في هذا المحور إلى دور هاته الفئات، والطّبقات في مجتمع الغرب الإسلامي من خلال استقراء مواقفها من نظام الحكم السياسي في تلك الفترة، فقد اتسمت مواقفها في الإطار العام بقبول، وتسليم بسياسات الدَّولة في نمط التسيير مع استثناء بعض ردّات الفعل، وخصوصا ما تعلّق بالضرائب مثل ضريبة المعونة، والتعتيب التي فرضها المرابطون على الرَّعية، فقد ثارت بعض هاته الأخيرة على الولاَّة، وأحدثوا اضطرابات سياسية، لكن على العموم كان هناك قبول، ورضا بواقع الحال لعدَّة أسباب من بينها أوليّة تجهيز الجيش، وحماية الحدود، والدَّولة من الخطر النَّصراني، والتَّمردات الدَّاخلية، وتوفير الأمن للرَّعية.

كما شمل هدا الفصل مبحثا مهمًّا تعلَّق بدور الدَّولة في مواجهة بعض الأزمات، والأمراض الفتَّاكة فكان مجابهة السلطة لمثل هاته الأزمات مؤشرا حول مدى نجاعة نظم السلطة، وسياساتها في تأمين الرَّعية من

حيث الغذاء، والرِّعاية الصِّحية، وكوننا نتحدث عن فترة وسيطية تفتقر في العموم إلى مناهج، ووسائل فعَّالة في مواجهة هاته المشاكل، فقد كان وقع هاته الأزمات قويا، وعنيفا على الرَّعية بحيث حدث اختلال ديمغرافي كبير جراء عدد الأموات بسبب الجوع، والمرض هذا الأخير تمكن من الوصول إلى الأمراء الموحدين، وسبّب الموت في صفوفهم، بالإضافة إلى الهزات الاقتصادية التي أصابت الرَّعية، والسلطة بسبب نضوب مصادر التمويل الغذائي، والمالي، والذي انجر عنه ظهور سياسات ضريبة أكثر إجحافا اتجاه الرَّعية.

فقد حاولت السطلة القيام بإجراءات تتمثل بالأساس في عزل المناطق الموبوءة، وتخصيص حارات خاص بالجذمى، والمرضى، والقيام ببناء مستشفيات تقوم برعاية هؤلاء، وهذا زمن الموحدين، وسعت إلى القيام بعمليات تنويع في الغذاء، والدَّعوة إلى استغلال مختلف المواد الغذائية، كما تكفّلت بعض الطبقات الاجتماعية أمثال الفقهاء، والمتصوفة بالقيام ببعض الواجبات الانسانية من خلال توزيع القمح، والشعير على الناس واطعامهم، محاولين بذلك تخفيف العبء عن الدَّولة.

وجاء الفصل الرابع ليعالج محورا مهمًّا، وهو الجانب الاقتصادي بشقه الفلاحي، والتجاري، والصناعي والذي طالما اعتبر مقوما هامًّا، وركيزة أساسية في أيِّ تطور حضاري، أو رفاهية اجتماعية، وهذا من خلال السياسات المتبعة في هاته القطاعات، و إذا نظرنا إلى الاقتصاد المرابطي، والموحدي فإنَّ أوَّل مصادر، وموارد هذا الاقتصاد، نجد أنَّ موارد الغزو والحرب كانت العنصر الرئيس في مداخيل بيت المال، بالإضافة إلى الضرائب والجبايات التي كانت من المصادر الهامَّة، والموازية لموارد الغزو، وهذا ما أثَّر بطريقة على باقي المجالات والقطاعات الأخرى، بحيث أنَّ رؤية السلطة المرابطية، والموحدية لهاته القطاعات كانت مقتصرة إجمالا على ما تقدمه من مداخيل إلى بيت المال، وبأقل جهد، وحاولت في نفس الوقت القيام ببعض الاصلاحات في هاته المجالات من أجل إحداث توازن بين القطاعات، وفي نفس الوقت خلق نظرة عامَّة حول مدى اهتمام الدَّولة بهاته القطاعات.

فحاولت السلطة المرابطية والموحدية إيجاد صيغ تنظيمية لعملية ملكية الأرض، وتسييرها من خلال نظام التخميس، والتربيع، والمشاركة، وهو مكان مع السلطة الموحدية أيضا، وهذا باعتبار أنَّ الأرض مصدر مهمٌّ في القطاع الفلاحي، والزراعي، وقامت أيضا بعمليات غرس، وتشجير كبيرة من خلال إنشاء البحائر و المزارع الكبيرة، والعظيمة، وأنفقت الأموال، واستغلت الخبرات من اليّد العاملة من أجل توفير المياه لهاته البحائر بالإضافة إلى تزويد هاته المدن، وضواحيها بهذه المادة الحيوية، والمهمَّة في الجانب الفلاحي، فكثرت في أيَّام

الاستقرار جميع أنواع المحاصيل الزراعية، وحصل تقريبا اكتفاء ذاتي خفف من أعباء السلطة اتجاه الرَّعية، حتى أنَّ عبء الضرائب أصبح خفيفا على الفلاحين، والمزارعين جرَّاء توفر هاته المحاصيل، ووفرة في العائدات المالية قد سمح هذا التنوع الفلاحي، والزراعي بازدهار الحركة التجارية، والتي كانت تعتمد بالأساس على المنتوجات الفلاحية، والصناعية، ونظير توفير المرابطين، ومن بعدهم الموحدون للأمن في مختلف الأرجاء، وبالخصوص الطرق التجارية نمت العلاقات التجارية بين هاته الدُّولتان، والدُّول، والممالك الأخرى حتى وصلت قيمة المبادلات بين هاته الدُّول إلى آلاف الدنانير الذهبية، كما كان لها الأثر في تدعيم بيت المال بالآلاف من القطع الذهبية جراء هاته المعاهدات، والعلاقات التجارية، فتوافد التُّجار من مختلف الأعراق، والجنسيات بين هاته البلدان، وسمح لهم الاستقرار السياسي باستثمار أموالهم، في جميع المجالات، ومختلف المواد مثل تجارة الذهب، والرقيق، والتوابل، والملح، وقد كان هذا المناخ التجاري راجع بالأساس إلى مجهودات الدَّولة في إقامة الفنادق، والأسواق، وإقامة المعاهدات، وتأمين الطرق التجارية، والحرص على ضمان الأمن في مختلف مناطق الدَّولة.

وأمَّا الميدان الصناعي فقد عكس هو أيضا رغبة المرابطين، والموحدين في تنويع موارد الدَّولة المالية فإضافة إلى التجهيزات الحربية، والتي كانت تقتضي وجود جانب صناعي، وحرفي يضمن التزود الدائم بالموارد اللازمة للجيش من سلاح، وتجهيزات حربية، فقد كانت حاجة الدَّولة لتلبية متطلبات الرَّعية تقتضي وجود مجال صناعي، وحرفي بالخصوص في المدن الكبرى، فكانت هناك صناعات مختلفة، وحرف متنوعة منتشرة في مختلف الأماكن، ولها دكاكين، وحوانيت خاصة بها تسهر على تلبية متطلبات الرَّعية مثل البنائين، والنساجين والدباغين، وغيرهم ممن كانت لهم قيمة نفعية للمجتمع، وحاجة الناس لحرفهم، وصنائهم، وحرصت الدَّولة على توفير مناخ العمل من خلال كما قلنا توفير الدكاكين، والأسواق من أجل تسويق منتوجاتهم بالإضافة إلى تنظيم أعمالهم داخل هاته المناطق من خلال إقامة عريف لكل حرفة يسهر على توصيل انشغالاتهم إلى السلطة بالإضافة إلى حلِّ المشاكل، والمنازعات التي يمكن أن تحصل لهم مع أطراف أخرى.

الملخص بالإنجليزية:

Abstract:

The axes of this research, entitled "The State and Society in the Islamic West During the Modern Almoravids and the Almohads", an historical and social study of the emergence of the Almoravid and Almohad state in the Islamic West and the administrative systems that these two countries followed in the conduct of governance affairs. It also included in its folds a study on the relationship that linked the power to its citizens and the position of both parties towards each other, and at the same time to the policy of the two states in confronting internal crises, represented mainly in famines, epidemics and natural disasters, which was considered in a special way an important factor and a balance that shows the extent of the state's strength from Its weakness, in addition to another factor, which is the factor of collection and taxes, which has always been considered an important factor that reflects the extent of the state's effectiveness in building an economic system based on fair foundations and controls far from burdening the subjects with penalties and taxes, which are dominated by injustice and abuse in the general framework.

The first chapter included an introduction that included a definition of the concept of the state, which was associated with the meaning of the change and switch that takes place in the political cycle of any political entity, the latter being mainly represented in a variety of administrative institutions that were found to control the relationship between the authority and the parish and the conduct of public affairs. A group of countries appeared in the Islamic West region that tried to draw these milestones for the concept of the state, so the Zirids, the Fatimids, the Umayyads, the Murabitun, the Almohads, and they specialized in the geographical area, which is considered a basic factor in the formation of the state, so Morocco and Andalusia were the centers of their countries from the borders of Cyrenaica to Tangiers and from south of the Sahara to Upper Andalusian fringes.

With the days, the features of this geographical area began to become clear, so the term of nearer, middle, and west Maghreb appeared, and this is the result of political conflicts between countries and the extent of expansion of some of them on each other in addition to the tribe factor and the conflicts that took place around the area, which was considered a source of life and sustenance for each tribe, and these tribes An important factor also in establishing the previous states through their tribal and customary alliances, which were often imposed by internal challenges such as the Zenata, Masmouda and Sanhaja alliance, From there, 'Asmas' and 'Tadha E-Zenati' was known, which was called the 'Charter of Blood'.

These tribes undertook to provide material support to the founders of the states that were established in the region, as they supported the ‘Urba tribe, the Kutama tribe, and after that the ‘Talkana Shiite Da'wa’, ‘Sanhaja al- Almoravids’, ‘Masmouda al- Almohads’, and the ‘Yamania’ tribe in the ‘Andalus El-Amawin’. This whole principle was based on the power and control that the tribe enjoyed in the environment of the Islamic West, and the social and political influence it had outside the principle of the state and outside any other power competing with it.

Winning these tribes was not simple and possible except through the ingenuity and intelligence that characterized the leaders of political propaganda for each country. They employed two important principles in this. The first was the political propaganda, whose logic was to rid the people of the injustice and oppression practiced on them by the previous political regimes and improving the social and living conditions of the people, and the second principle was represented in religious propaganda, which was a strong factor in gaining people and gathering them together on one goal. The method of religious propaganda is an effective approach that the early founders of some countries could activate in their propaganda and make it a basic pillar in their project to attract Minds and hearts, and this is because of the great impact it has on the souls. The model of Ibn Yassin and Ibn Tumart was the clearest examples of the extent of the efficacy of the religious factor in making followers and supporters.

These factors were not able to achieve results and goals except through the personality of these founders, which was characterized by unique aspects that qualified them to achieve the desired and persuade people, for these preachers were the owners of knowledge, asceticism, religion, and sacrifice, that enabled them to argue, confront and bind the other party to the argument, also allowed them in other places from Establishing justice and legal rulings in accordance with true Islamic principles. Ibn Yassin was its jurist urging people to enjoin good and forbid evil, apply Sharia rulings to everyone and apply the limits to violators, which earned him confidence among his followers and moved between them, and Ibn Tumart was a scientist in many aspects of science Religion enabled him to employ these sciences in confronting the Almoravids and trying to portray them to the people as violators of the true Islamic belief and that they forced people with illegal taxes that completely contradict the healthy Islamic rulings, through which, he managed to gain more followers and supporters, and at the same time aroused suspicion and suspicion among the Almoravids.

The second chapter came with axes related to the study of the administrative systems that characterized the system of the Almoravids and the Almohads state, through which the two countries tried to organize public affairs and draw the

features of the map of relations between the authority and the people, and through our study, we found that both authorities have adopted classical systems in management and this is by establishing organizational institutions that preserve the prestige of the state and preserve the public order far from the tribal norms and regimes that predominantly dominate the management mentality in the Islamic West. In addition to the exception that the monotheists created through their party organizations, which played a parallel role to other classical organizations, but did not deviate in their general framework from organizing and managing state affairs, so there were the ministry and writing, and the judiciary, al-Hasbah, police, and other systems recognized in the Levantine countries, and these systems produced a set of relations between the authority and the people, ranging from acceptance and rejection to even rebellion since these institutions were subject to management by individuals and working men affiliated with the central authority and each individual was distinguished from the other by In terms of efficiency in management and fairness among the people.

We also discussed in this chapter the people's position on the political authority of the Almoravids and the Almohads. The Maghreb and Andalusian peoples accepted the Almoravid's presence and offered it allegiance and allegiance. As for the authority of the Almohads, it was initially met with rejection and confrontation, especially in the Maghreb, but soon the matter was settled by the power of the sword.

The axes of the third chapter came to discuss the relationship between the people and political authority, as the people were formed from a diverse mosaic of the poor, middle and rich classes, and it included various elements such as Arabs, Berbers, Christians, and Jews, and this is what made the aforementioned relationship ranging between contentment and tension according to the position of each class and its authority position. The state’s policy in running the affairs of government had a major role in the events of some cases of dissatisfaction and discontent, and these policies also played an important role in creating social and economic disparities between the classes of society, especially at the end of each state and it's passing through weakness and collapse. In general, the study in this axis was exposed to the role of these groups and classes in Western Islamic society through extrapolating their positions on the political system of government during that period. Their positions were generally characterized by the acceptance of state policies in the management style except for some reactions, especially those related to taxes. Like the aid 'Elmaouna' tax that the Almoravids imposed on the people, Which caused the people's revolution over the rulers and political unrest. But in general, there was acceptance and satisfaction of the situation for several reasons, including the primacy of equipping the army, protecting the borders and

the state from the Christian threat and internal rebellions, and providing security for the people.

This chapter also included an important section related to the role of the authority and its policies in the face of epidemics, famines, and natural disasters that afflicted the state. During that period, the Islamic West region knew a scarcity of rain and a prolonged drought that caused a great scarcity of food, which contributed to the emergence of epidemics and deadly diseases, the confrontation by the authority of these crises was an indication of the effectiveness of the authority’s systems and policies in providing food and health care to the people. Since we are talking about an intermediate period that lacks effective means to confront these problems, these crises had a strong and violent impact on the people, so that a great demographic imbalance occurred due to the high number of deaths due to hunger and disease that reached the Unitarian princes and caused the death of some of them. In addition to the economic shocks that hit the people and the government due to the lack of sources of food and financial supplies, which led to the emergence of more unfair tax policies towards the people.

The authority has attempted to take measures mainly represented in isolating the affected areas, allocating special areas for the sick, and building hospitals to take care of them during the time of the Almohads. It sought to carry out diversification of food and advocate the exploitation of various foodstuffs, and some social classes, such as jurists and Sufis, undertook some humanitarian duties by distributing wheat and barley to people and feeding them, trying to reduce the burden on the state.

The fourth chapter deals with an important axis, which is the economic aspect in its agricultural, commercial and industrial areas, which has always been considered an important component and a basic pillar in any civilized development or social welfare, and this is through the policies followed in these sectors. And If we look at the Almoravid and Almohad economy, the first resources of this economy, we find that the resources of invasion and war were the main element in the revenues of the state treasury in addition to taxes and levies that were important and parallel sources of the resources of the invasion. This affected the rest of the other sectors, as the vision of the Almoravid and Almohad authority for these sectors were limited in general to the income they provide to the house of money and at the same time tried to carry out some reforms in these areas to achieve a balance between the sectors and at the same time create an overview of the extent of the state's interest in these sectors.

The Almoravid and Almohad authorities tried to find organizational formulas for the process of ownership and management of land through the system of fiveing, quadrature, and sharing, which was also with the Almohad authority, considering that the land is an important source in the agricultural sector, and it also carried out large planting and afforestation operations through the establishment of large farms, and the money was spent and exploited Experiences from the labor force to provide water to these farms. In addition to supplying cities and its suburbs with this vital and important material, all kinds of agricultural crops increased during the period of stability and almost self-sufficiency occurred, reducing the burden of authority towards the people, so that the burden of taxes became light on the peasants and farmers as a result of providing these crops.

This agricultural diversification allowed the commercial movement to flourish, which was mainly dependent on agricultural and industrial products, and because of the Almoravids and the Almohads provision of security in various areas, and especially trade routes, trade relations flourished between these two countries and other countries and kingdoms until the value of exchanges between these countries reached thousands of golden dinars, as well. It had the effect of strengthening the treasury with thousands of gold coins as a result of commercial treaties, so merchants of different races and nationalities flocked to these countries and political stability allowed them to invest their money in all fields and various commodities such as gold, spice and salt trade, and this commercial climate is mainly due to the efforts of the state in Establishing hotels and markets, establishing treaties, securing trade routes, and ensuring security in the various regions of the state.

As for the industrial field, it also reflected the desire of the Almoravids and the Almohads to diversify the state’s financial resources, in addition to the war equipment, which required the presence of an industrial and professional side that would ensure a Permanent provision of resources for the army, including weapons and war equipment, so the state’s need to meet the requirements of the people required an industrial and professional field. Especially in the big cities, there were different industries and various crafts spread in different places and it had its shops and stores that ensured the fulfillment of the requirements of the people such as builders, tailors, tanners, and others who had value in society and the people's need for their crafts and industry, and the state was keen to provide a work environment by providing Shops and markets for the sake of marketing products, in addition to organizing their businesses inside these areas by setting up a monitor for each craft who ensures that their concerns are communicated to the authority in addition to solving problems and disputes that may arise with other parties.





People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research



University of alger 1



Faculty of sciences islamiques.

Department: Arabic-Islamic language and civilization.

The State and Society in the Islamic West During the Modern Almoravids and the Almohads

Historical and Social Study

Doctoral thesis in Islamic sciences to obtain a doctorate of sciences in Islamic civilization

Presented by:

Nadji Lakhdar

Supervised by:

Dr: samia Djabari

Academic Year/ 2021-2022